

[illegible]

الــكتاب الاسود



العهـــد الاسود

بقــلم

الأستاذ مكرم عبيد باشا

اخطاء مطبعيـــة

ليس غريبا أن تتضمن هذه العريضة عدة أخطاء مطبعية اضطرب لها المعنى فى مواضع مختلفة فان التصحيح لم يكن ميسوراً بفضل الرقابة الحكومية على المطابع والتعليمات المشددة بأن كل من يطبع منشوراً أو أية ورقة بريئة لمكرم عبيد فمصيره الاعتقال، والزوال !...

لذلك وقعت أخطاء منوعة فسقطت بعض فقرات وشوهت بعض عبارات واهدر النحو على أسوأ نحو.... بل اضطرت المطبعة الى حذف بعض الأبواب بأكملها

ولكن أصحاب المطبعة ورجالها الوطنيون الشرفاء جديرون بكل اعجاب وشكر، فقد كانوا يطبعون فى جنح الظلام، ويعرضون أنفسهم لأسوأ أنواع الاضطهاد كأنهم يرتكبون اثما من الآثام... وفيما يلى بعض ما أمكن اثباته وتصحيحه من الأخطاء :ـ

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٢	٢	مليكك	ملكك
٧	٢٢	يكون	قد يكون
٩	١٩	يعدوها	يعروها
١٨		سقط سهوا عنوان «كيف نبتت الفكرة» قبل السطر الرابع عشر	
١٩	١٠	لم يسع النجاس باشا الا الخضوع	لم يسع النحاس باشا ازاء هذه الاستقالة الا الخضوع
٢٨	٧	متصلة	متصلا
٢٨	٢٢	أنسى	أنس
٣١	٢٣	فقرر فى حضور	فقرر مجلس الشيوخ فى حضور
٣٣	٨	هن	من
٣٣	٢١	سيأتى الكلام فى خلال	سيأتى الكلام عنها فى خلال

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٣٥	١	عليم	عليما
٣٧	سقطت فقرة هذا نصها : ومن كان لهم شرف الفصل حضرة الشيخ المحترم شارل بك حنا وحضرات النواب المحترمين الاستاذ احمد الألفى عطيه والبرت دا[illegible] بك والدكتور اسكندر الجرجاوى والاستاذ مرقس بطرس .		
٣٨	٦	الوقائع	الحقائق
٤٥	١٦	ومن	ثم
٥٤	١	٢٥٠	٢٤٠
٥٤	٤	البائع نفسه	البائع نفسه وسجل المحكمة المختلطة
٥٨	١١	بمحجر	بحجر
٦٨و٦٩		خمسين قرش المتر	٧٠ قرش المتر
٨١	١٩	(خطأ فى كلمة بنسيون بالفرنسى)	
٩١	٢٠	ثناء	استثناء
٩٢	٤	٠/٠١	٠/٠٢
٩٦	١٨	غبريال	غربال
١٠٠	١٣	نشترى	يشترى
١٠٥	٢	من	بعد
١١[illegible]	٧	بعد ذلك من ترعة	بعد ذلك تروى من ترعة
١١٢	١٥	دمة	ذمة
١١٢	١٨	لمصالح	لصالح
١١٣	١٨	الدولة سيل	الدولة فى سيل
١١٤	١٠	انفقت فضاعت	ضاعت
١١٧	٤	بها	لها
١١٨	١٣	وليستعين	وليستعن

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
١١٨	٢١	نفذ	نقد
١١٩	٢٢	أمر	أمرا
١٢٨	٥	ماجاءفيها	إن أحقق ماجاء
		وأحقق أن أترك	فيها أو إن أترك
١٢٩	٢٠	لاستباق	لاستبان
١٤١	٢	بنمه	بنمرة
١٤٢	٢٢	بانفسهم	لانفسهم
١٥٧	٤	ياجل	بالرجل
١٥٧	٤	لايدرك معنى	لايدرك معنى
		صدر	صدور
١٥٧	٢١	تلد	تقلد
١٦٠	١٠	موصى	يوصى
١٦٤	٢١	وزير بعمله	وزير يقوم بعمله
١٦٥	١١	فى قرض	فاقرضت
١٧١	١٠	من يجىء	من أن يجىء
١٧٣	١٣	تخطو	تخط
١٧٦	٦	الارز عقدت	الارز التى عقدت
١٧٦	٢٢	التسعين	السبعين
١٧٧	٢٢	يصدر	لم يصدر
١٨٠	١٧	ءام	محام
١٨١	٥	رعة	وسرعة
١٨١	٢	المشروع	الشروع
١٨١	٢٢	هذد	هذه

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
١٨٤	١٠	اللفظ	اللغط
١٩١	١٣	الخطر	الحظر
١٩٥	٧	هنالا	هناك
١٩٧	٢٢	استأذنته ذلك	استأذنته فى ذلك
٢٠٣	٢١	كهدف	لهدف
٢٠٥	٢٢	اليها قضايا	اليها قسم قضايا
٢٠٦	٤	واى	وبأى
٢١٠	١٣	ومتقضاه	ومقتضاه
٢٢٢	٦	الاشادة	الاشارة
٢٢٥	٩	هؤلاذ	هؤلاء
٢٢٥	١٩	يعلن	يعامل
٢٢٦	٧	أيتها	أيهما
٢٢٦	١٢	لمحظوظين	المحظوظين
٢٣١	٦	لخزانة	للخزانة

٢٣٢ «مكرر»

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٢٠	٤	مرتبه ٣٥ جنيها	رتبه الى ٣٥ جنيها
٢١	١٢	محاسبا	ومحاسبى
٢٣	٥	أبناء	ابنا
٢٣	٧	الفازيته	الغازتية
٢٣	٨	ثالثة	تالية
٢٣	١٩	١٩٤٠	١٩٤٢
٢٦	٢١	الثالثة	السادسة

تابع «٢٣٢ مكرر»

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٢٩	١٦	برلمان الوزير	برلمانى للوزير
٣٦	٢٣	أوكلها	كلها
٣٨	٦	وباشر	ويباشر
٤٢	٢٢	لحضر	لحضرة
٤٤	٥	ترجو	نرجو
٤٤	٢٣	فيم	فلم
٤٥	٢١	اختـام	اختتام
٢٣٩	١١	بلغ	فبلغ
٢٤٠	٥	كاد	كاد
٢٤٠	٦	البريطنى	البريطانى
٢٤٢	١٨	القيل	القليل
٢٤٢	٢٠	المجلس فى هذا	المجلس فان رئيس المجلس فى هذا
٢٤٣	٦	حرمان	وحرمان
٢٤٥	١٤	حام	جام

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٢٤٧	١٨	عنه	عنهم
٢٤٧	٢٢	وبيتها	وبينها
٢٥٠	٧	النحاس	الناس
٢٥٢	١٤	فجزاءهم	فجزاؤهم
٢٥٣	١٦	الحزب	الحرب
٢٥٣	٢٣	الصور	الصورة
٢٥٤	٦	ان لجنابه	فتبين ان لجنابه
٢٥٧	٣	القلب	العقل
٢٥٩	١٢	الرحال	الرجال
٢٥٩	١٩	التى	الغنى
٢٦١	٨	وان تـكون	وان تـكن
٢٦٣	٢٠	النيابة	المنيا
٢٦٣	٢٣	فؤاذ	نوار
٢٦٤	١٥	الفض	الغض
٢٦٥	١١	قبضتها	قبضها
٢٦٧	٤	لديه	اليه

مولاى صاحب الجلالة

أتشرف باسم الكتلة الوفدية المستقلة بأن أرفع إلى مقامكم السامى أصدق ما تنطوى عليه أفئدتنا، بل وتعتز به مصريتنا، من شعائر الولاء لعرشكم، والوفاء لشخصكم، مبتهلين الى العلى القدير أن يحفظ لمصر عرشها ممثلا فى مليكها، ليظل على تعاقب الأعوام موضع حبها، ومرجع شعبها، والمعقل الحصين لحقوقها، بل وأخلاقها — وما أحوجنا يامولاى فى هذا الزمن المضطرب الذى زلزلت الحرب فيه كل حصن يقينا — فلولا رحمة الله لما ابقت لنا ولا بقينا — ما أحوجنا الى مستقر كمستقر ملكك الأمين، تطمئن فيه الأمة الى مصيرها وترجع الى ضميرها . . .

نظرة عامة

القسم الاول

الواجب المرير

يا صاحب الجلالة

يدفعنا الواجب المرير — وهل من واجب أمر وأقسى من ذلك الذى يضطر الانسان الى أن يقتطع لصالح المجموع قطعة من نفسه، ولصالح اليوم والغد بضعة من أمسه — يدفعنا ذلك الواجب العام الى أن نعرض على جلالتكم مساوىء الحكم الحاضر والقائمين به من رجاله. وما كنا علم الله لنجد من أنفسنا دافعاً ضد قوم كانوا منا وكنا منهم لولا أن اداة الحكم فى البلاد قد فسدت على أيديهم الى مدى بعيد يكاد يبعث على اليأس من انتاجها، ومن علاجها .

ومن ثم لم نجد امامنا سبيلا توحى به أحكام الدستور ، بل وطبائع الأمور، الا أن نفزع الى ساحة مليكك انقاذاً للوطن المعذب بدائه — وما أوجع دائه الا من أبنائه !

ولقد رأينا أن نتقدم فى هذه العريضه بالوقائع مفصلة ، ومع كل واقعة دليلها ، تبياناً لأسباب الخلاف الوزارى الاخير وما ترتب عليه من آثار خطيرة مخزية ، لا تزال قائمة ومستمرة .

وحسبك يامولاى ان تلقى بنظرك الكريم على الوقائع الخطيرة المبينة فى هذه العريضة ، فهى ناطقة بذاتها من غير ما ناطق . ولكننا ندرك أن الكلام مهما تكن قيمته الموضوعية فقد يتلون بعض الشيء بلون واضعه . فهل نحن فيما نعرض مدفوعون بدافع الغيظ أو الحنق ، فترانا نقول فى غضبة قولة الصدق ؟

كلا يا مولاى ، فما كنا لنقبل حتى هذا التلوين لصدقنا ، والتهوين من حقنا...

الخلاف الوزارى وملابساته

اشفاق ونصح

ففيم وعلام نحنق ، وقد كنا فى كل أدوار الخلاف نشفق ، ونأبى الا أن نشفق .

نشفق من أن ينهار ذلك البناء الشامخ الذى ساهمنا فى تشييده حجراً فوق حجر ، وفى تخليده أثراً بعد أثر ، معتصرين فى ذلك زهرة العمر طوال نيف وعشرين من السنين ...

نشفق من أن تلصق بالحكم المصرى فى عهد الاستقلال لوثة تدنسه ، بعد أن طهره الشهداء بدمائهم ، وصهره المجاهدون بدم القلب وعرق الجبين ...

نشفق من أن تمس بسوء تلك الصداقة الحلوة ، التى بزت الاخوة ، بين شخصين تعذبا ، فتقاربا ، فتحابا ، وكانت محبتهما — فى نظرى أنا على الأقل —

نموذجاً حياً رائعاً لعاطفة المحبة أو الرحمة التى شاء الرحمن الرحيم أن ينفثها مع الحياة بين حنايا الصدر، ليستعين بها الانسان على وحشة العمر، ووحشة القبر !..

لا بل نشفق من أن نتذكر ماضينا، فنجعل من ماضينا قاضينا !!

ثم نشفق من عملية البتر فى ذاتها، فهى تجرح، مهما تنجح ...

وأخيراً، فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن أنفسنا، من أن تطلق عليها الذئاب الجارحة، والشهوات الجائعة الجامحة ...

* * *

لذلك كله كنت يامولاى - وما كان لى الا أن أكون - ناصحاً لا فاضحاً فى كل مرحلة من مراحل الخلاف بين رئيس الوزراء وبينى

فلما كنت فى الوزارة واستفحل بيننا ذلك « الخلاف الجوهرى الذى تعددت مظاهره » - على حد تعبيره فى كتاب استقالة الوزارة - لم أدخر جهداً فى نصحه وتحذيره مما كنت أراه - ويراه الوزراء أنفسهم ويتهامسون به فى مجالسهم دون أن يجرأوا على الجهر به أمامه - من تصرفات ماسة بمسئولية الحكم بل ونزاهته فى الصميم، ولقد كنت بحكم مركزى فى المالية والتموين الهدف المباشر لهذه التصرفات التعسة التى أريد بها أن تفتح خزائن المال والتموين للأهل والانسباء، حتى لا تفلت الفرصة السانحة، فتفلت الصفقات الرابحة، من أيدى طلاب الربح والثراء، ولو على حساب الفقراء والجائعين ...

منافع ومطامع ...

ولم تكن تلك المطامع الا شعبية لترضى - أو لتقدر - أن تصبر، فتبقى طى الكتمان والاوراق - بل راح أصحابها يرسلون الصيحة بعد الصيحة على مسمع من الكبار والصغار من الموظفين، متوسلين، متململين، متوددين، متوعدين، فى غير ما اعتداد حتى بكرامتهم الشخصية، وليس مثل الطمع يامولاى شهوة هى أقوى ما تكون ضد صاحبها منها ضد غيره ... فلفرط ما يطمع الطامع فى مال الغير دون وزن أو تقدير تراه وقد اختلت موازين تقديره، ولفرط ما يصبو

الى مطمع عز أن يوجد، أو اذا وجد عز عليه أن ينفد، تراه يجزع بقدر مايطمع فيستنفد الجزع ما بقي من صبره، ويفضح الطمع ما خفي من أمره !!

ومن ثم، فلا عجب اذا لم يطق هؤلاء السادة من الانسباء المتحكمين ـ أو الحكام غير المسئولين ـ صبراً على مطامعهم فى الثراء السهل ـ والجزل ـ فكان البعض منهم يأتون الى وزارتى المالية والتموين ويصيحون أمام كبار الموظفين(١) انى اذا ما اصررت على خطتى فى منع رخص التصدير عنهم ـ مع أن هذا المنع كان عاماً يسرى عليهم كما يسرى على غيرهم ـ فانهم سيخرجوننى من وزارة التموين، بل من الوزارة، أصلا وفصلا !!.

وما كنت يامولاى لاشير إلى هذه الصغائر وغيرها من مثيلاتها مما سيأتى تفصيله لولا أنها صغائر تدل على كبائر ـ واولى هذه الكبائر أن الحكم قد اشرف على الفوضى فى أيدى أشخاص غير مسئولين، وأن الحاكم المسئول كان هو نفسه محكوماً بجماعة من النفعيين، لا يملك من أمره نفعاً ولا ضراً.

* * *

ولكنى لم أكن لأعبأ بهؤلاء، ولا بما وعدوا أو توعدوا، لولا أن جرثومة الداء كانت قد سرت منهم مع الاسف الى رئيس الوزراء نفسه. فكان هو شخصياً يتصل من وراء ظهرى بالمرؤوسين لى أو بجهات أخرى غير مختصة ملحاً فى اعطاء أنسبائه السكر والارز الخ. من غير علمى (وسيأتى تفصيل ذلك مؤيداً بالمستندات فيما بعد) كما حاول رفعته جهده أن يمنعنى من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد أنسبائه وتقديمهم الى المحاكمة العسكرية (وهى فضيحة سأفرد لها باباً خاصاً فيما يلى) ـ الى غير ذلك من محاولات، فشفاعات، فمحسوبيات، فتعهدات، فتصرفات ترمى كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين، وتجعل من اسلوب الحكم ألعوبة ومفسدة معاً...

---

(١) انى اذا شاء مولاى على استعداد للتصريح بأسماء هؤلاء الموظفين.

استقالتي ثلاث مرات

حيال ذلك ، لم يكن أمامي الا أن أتخير بين سبيلين أسهلها وعر :ـ اما ان اشترك في الوزر ، أو أن لا أشترك في الوزارة ـ اما حياة الوزير ، أو حيـــاة الضمير ـ ولقد آثرت يامولاى هذه الحياة الأخيرة لأنها حياة الشرف ولو في عيني نفسي . . . ، ولـكن الله في عدله ورحمته ابى ألا أن يشرف موقفي في عيون الناس أيضا ... ، فالحمد لله الذي قضى ولطف ، وأولاني شرفا ليس بعده من شرف!

لم أجد بدآ إذن ، وقد اعيتني وسائل النصح والتحذير ، من ان ابرىء ذمتي بتقديم استقالتي، وأعربت له عن رغبتي في الاستقالة في فترات متفاوتة بدل المرة ثلاث مرات قبل خروجي من الوزارة ، وكنت في كل مرة أؤكد له ما يعرفه من محبتي له وغيرتي على سمعته ، واني وقد عجزت عن اقناعه باصلاح الحال فما من وسيلة بقيت لى الا أن استقيل من منصبي ، على أن يتخير هو صيغة الاستقـالة ومناسبتها ، ووسيلتها ، حتى لا يفتضح أمام أعين الناس ما أمر الوفاء به ان يستر بين صديقين كانا مضرب المثل في الوفاء والاخاء . . .

وهل انا في حاجة يامولاى الى التدليل على انى لم اقصد من وراء استقالاتي احراجا بل علاجا ؟ فما من دليل ابلغ في ذلك واقطع من انى ما كنت اختلى به في اية مرة من هذه المرار واصر على فكرة الاستقالة منه والانفصال عنه ، حتى كانت تأخذني ذكرياتي ، فتخنقني عبراتي ، فأبكي ويبكي ، ثم يعدني باصلاح الحال فاعدل عن فـكرة الاستقالة ... ثم نفترق متوادين ، متعاهدين ، ولـكن إلى حين ! . . .

أجل ، إلى حين يتسنى للعوامل التي كانت تكتنفه ، وتستهدفه ، أن تفعل فعلها فيه ، فإذا بالرجل يتبـدل ، وإذا بالعزيمة تتخاذل فتتضاءل ، وإذا باللاحق التالي شر من السابق الاول . . .

اجل ، إلى حين يجدون المستحل للمستغل . . . فالثراء اللين الهين فى متناول اليد ولا يحتاج إلا لرخصة من وزير المال ، ليدخل فى الرزق الحلال !.. والوظائف الضخمة الدسمة ليس بينها وبين ذوى الحظوة ، إلا خطوة ، فإذا ما مهد لها الطريق أيضاً مع وزير المال ، أصبح الاستثناء هو القاعدة ، وفتح باب الرحمة لذوى الارحام والهمم القاعدة . . . وبهذا يكون الاستثناء فى منطق الوزارة هو الحلال عين الحلال ؛ وان يكن فى منطق القانون هو ابغض الحلال !!

لذلك لم يدخروا وسيلة أو حيلة فى سبيل استرضاء وزير المالية بكل وسائل الاسترضاء ، وبالفعل فقد بذلت معى كل وسائل الاكرام والاغراء من الناحيتين الخاصة والعامة على السواء ، وما كان لى ان اشير الى شىء منها لولا أنها تلقى ضوءاً على حقيقة الخلاف وتطوراته ، ولولا أن بعض الخادعين أو المخدوعين قد تعمدوا أن يصوروا من الخلاف صورة شوهاء لا تشف عن حقيقة ، ولا ينفذ النظر منها الى خبيئة . . .

تصويرهم للخلاف

ولعلهم وقد أعيتهم الحيلة فى تصوير الخلاف للناس على النحو الذى ترتضيه لهم المصلحة أو الذلة ، أو فى القليل يشفى الغلة ، راحوا يتلمسون له علة خلا ما يعرفون عن العلة !..

فهل يصورون الخلاف على أن مصدره عداء شخصى بين النحاس ومكرم ؟ كلا فمن يصدق مثل هذا العداء المفاجىء من غير ما سبب جدى يدعو الى مجرد الجفاء فما بالك بالعداء بين شخصين صمدت صداقتهما لمختلف التجاريب وقاومت كل أسباب العداء طوال بضع وعشرين من السنين ، حتى بلغت مبلغ الاخاء...

ام هل يصورونه خروجاً على مبدأ من مبادىء الوفد أو خلافاً على نظام الحكم نفسه ؟ كلا فأين هو المبدأ المختلف عليه ؟ وكيف يخرج على الوفد من

ادخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى فى اختيار وتأييد الزعامة عليه ؟..

اذن فليصوروه تنازعاً شخصياً على السلطة فى الحكم ـ ومادام الخلاف قد وقع بين الاثنين وهما فى الحكم فلعل فى مظهر الأمر ما يغنى عن نبش الحقائق ، والتحرى الدقيق للدقائق !...

هذا ما صوروه للناس للتضليل ، وقليل من الناس من لا يصل اليه ، أو يسهل عليه ، التضليل !!

ثقة وسـلطة

ولكن هل انا حقاً قد جردت من كل سلطان ـ أو بعض السلطان ـ فى الوزارة الاخيرة فلهذا غضبت وحنقت ؟...

لعل الرد البسيط على هذه السخافة انى اذا كنت قد غضبت لنفسى أو لسلطتى لخرجت من الوزارة أو أصررت على خروجى منها فى كل مرة أتيحت لى فيها الاستقالة وقدمتها فعلا ... او لخرجت من الوزارة بعد تعيين وزير آخر للتموين احتجاجا على انتقاص سلطتى !... وعلى البواعث المخزية التى دعت إلى هذا التعيين، وسيأتى تفصيلها ... ولكن الامر كان على النقيض من ذلك ، فقد ثبت للناس من الوثائق الرسمية ان النحاس باشا هو الذى اخرجنى من الوزارة بعد ان ارتضيت العدول عن الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات وقبلت البقاء فى الوزاره طوعا للرغبة السامية التى بدت من جلالتكم للتوفيق بينه وبينى ، ولكنه رفض وأصر على رفضه ، فهو اذن الذى غضب لنفسه لا أنا ، وهو الذى أراد ان يتخلص منى ليخلو له الجو فيستغل الحكم كما يشاء او يرخص كما يشاء ، ويستثنى كما يشاء ـ الا أن يشاء الله غير ما يشاء ! . . .

هذا هو المنطق الحق ، وللمنطق دلالته وحكمه

ولكنى لا أقنع به وحده ، وللوقائع منطق يكون اسمع قيلا ، واقطع دليلا ، من كل منطق نظرى

وحسبى للتدليل على أن النحاس باشا أولانى عند تشكيل وزارته الاخيرة سلطة أوسع من أية سلطة لى فى أية وزارة سابقة أن أذكر الوقائع الآتية :-

١ - عهد الى بوزارتى المالية والتموين ، وهما محور الوزارة ونقطة ارتكازها فى أى وقت ، ومن باب أولى فى الوقت الحاضر والحرب ناشبة على الأبواب

٢ - كنت مستشاره فى اختيار أشخاص الوزراء ، حتى انى اعترضت - لأسباب لا تمس شخصه - على ادخال نسيب له فى الوزارة - هو حضرة صاحب المعالى الدكتور عبد الواحد الوكيل بك - فقبل منى اعتراضى وسلم بوجاهته(١)

٣ - كنت أنا الذى أشرت وألححت بوجوب الحصول على خطاب من سعادة السفير البريطانى كشرط أساسى لقبول تشكيل الوزارة احتفاظا بكرامة العرش المصرى والاستقلال المصرى ، وأراد النحاس باشا تأخير هذا المسعى إلى ما بعد تمام التشكيل فرفضت دخول الوزارة اذا لم يصدر التصريح البريطانى أولا وقبل كل شىء ، وقد تم ذلك فعلا واشتركت مع موظفين كبيرين من السفارة فى تحرير الخطابين الرسميين المتبادلين بين الحكومتين ، وحضر اجتماعنا رفعة النحاس باشا وأحد حضرات الوزراء . (٢)

٤ - ألححت فى وجوب حظر المحسوبية والاستثناءات حظراً تاما حتى لا يعود الناس فيأخذوا علينا ما كان محل نقد ومؤاخذة فى سنة ١٩٣٧ ، وأصررت على أن نضمن خطاب تشكيل الوزارة عهداً صريحا منا بمنع الاستثناءات ، وفعلا قطعنا على أنفسنا هذا العهد الرسمى فى وثيقة تشكيل الوزارة التى رفعت إلى مقامكم السامى ، فنصت على أن الوزارة تيسيراً لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ستعمل من غير ما ميل أو محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه إلا وجه ربك ذى الجلال.

---

(١) عند تشكيل الوزارة كانت أسرة النحاس باشا فى الصعيد ولم تلحق به الا بعد ان تم التشكيل

(٢) صرح النحاس باشا فى اجتماع نواب الغربية وشيوخها الوفديين ان الانجليز وثقوا به هذه المرة شخصيا كمصطفى النحاس لا كرئيس للوفد وان مكرما لم يكن مطلعا على اسرار تأليف الوزارة

٥ ـ عهد إلى لجنة من الوزراء وضع خطاب تشكيل الوزارة الذى تضمن برنامجها ، فكان من نصيبي وضع هذا الخطاب وتحريره

٦ ـ عهد الى النحاس باشا الاشراف على قسم الصحافة فى وزارة الداخلية وإرشاد الرقيب الى سياسة الوزارة العامة وانتداب بعض المساعدين له

٧ ـ وضعت سياسة التموين على اختلاف فروعه ومواده ، واقترحتها على مجلس الوزراء فأقرنى عليها ـ ثم أنشأت مجلس التموين الاستشارى وأعدت تكوين اللجنة المشتركة فضممت اليها ممثلى أمريكا وجنوب أفريقيا وحكومة السودان ، وكنت أتصل بالسفير البريطانى مباشرة فى هذه الشؤون ـ وكان من عملى أيضا وضع السياسة المالية للدولة كما جاءت فى خطاب الميزانية وعرض المشروعات الهامة التى تضمنها على مجلس الوزراء ، وتتوجت جهوداتى المتواضعة فى هذا الصدد بأن أتيح لى الشرف الأسمى بأن أعرض شؤون وزارتى المالية والتموين على جلالتكم فلقيت من حدب جلالتكم وتشجيعكم الكريم ما شد من أزرى ، وأعاننى على أمرى ، وأطلق لسانى بالشكر والدعاء

وكان النحاس باشا على علم واطلاع بكل خطواتى فى هذا السبيل .

فأين أين يامولاى ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له من الحد من سلطتى ، وقد كدت انوء بما حملنى اياه من اعباء ومسئوليات لا يدخل بعضها فى حدود مهمتى . . .

* * *

شيطان المال ـ وبوادر الخلاف

كلا ، بل كان جونا صفاء لا يشوبه كدر ، وثقة لا يعدوها حذر ، إلى أن نزغ شيطان المال بيننا فشاء وقدر !

ذلك اننا لم نكد نستهل عهدنا فى الحكم متصافين ، متضامنين ، حتى بدا لأهل النحاس باشا وأنسبائه أن يغتنموها فرصة لطلب الثراء ، على يدى صديق النحاس

فى الضراء فكيف بالسراء . . .

فجاءنى ـ كما سأتشرف بتبيان ذاك تفصيلا فيما بعد ـ بعض هؤلاء الأنسباء يطلبون لأنفسهم بالاشتراك مع ألصق الناس بالنحاس باشا الاذن بتصدير كمية هائلةمن الزيت والجلود يكسبون من وراء تصديرها أكثر من نصف مليون من الجنيهات ، وأيد النحاس باشا نفسه هذا الطلب وألح فيه ، ولكننى انتهيت بعد بحث إلى رفض الترخيص لهم بالتصدير بل والغاء الرخص القائمة التى منحت فى عهد سابق لمعامل الزيت وتجاره ـ ثم تلت هذه المحاولة محاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها محاولا اعطاءهم السكر والأرز الخ. من وراء ظهرى ـ ولما كان الخير يبدأ بأهله فلم يشأ النحاس باشا أن ينسى شخصه منفرداً ، كما لم ينسه مزدوجاً ، فذهب يسعى مسعى موفور الثمر ـ وان يك غير مشكور الأثر ـ لاستدرار الخير الوفير من وقفى عبد العال والبدراوى بسمنود منتفعاً من التنظر عليهما رغم لفت نظره الى ما يصح وما لا يصح صدوره من رئيس حكومة فى مثل هذه الشؤون ـ واقترنت هذه المساعى جميعها بمسعى خطير آخر هو محاولة منعى من السير فى تحقيق جنحة تهريب الغزل ضد بعض أنسبائه وكان قد بدأ التحقيق فيها قبل وزارتنا ـ كل هذه الأسباب متلاصقة متلاحقة ، وغيرها مما أريد به أن يسعف المال ـ وقد أسعف الحال ـ اثارت الخلاف بيننا ونفخت فيه

ظهـــر المحـــن

حينئذ . وحينئذ فقط ، بدأ النحاس باشا وأهله يقابون ظهر المجن للصديق القديم ، الذى أراد للحكم ولهم خيراً ، ولو أننا فيما يظهر قد اختلفنا حتى على معنى الخير ، فقد فهموه شخصياً مادياً ، وفهمته وطنياً معنوياً . . . .

حينئذ بدأ الشيطان يوسوس فى صدره أن انظر الى مكرم يمنع عن أهلك الخير ، ويمنع عنك حتى سمعة الخير . . .، فلم يكتف بمنع خيرات التموين عن

الأهل والأقربين ، بل راحت الجرائد تلهج باسمه فى حماسة ، ولو فى غير كياسة ، انه هو الذى انقذ البلد من المجاعة وضمن لها المؤونة والتموين ...

حينئذ ، وحينئذ فقط ، نبتت فكرة الدس فى الصحافة ضدى ـ ثم تلتها فكرة التخلص منى كوزير للتموين ـ وأخيراً لما لم يفلح ضدى الدس ، أو يثمر معى الدرس ، استقر الرأى على اخراجى من الوزارة أصلا ... ولكن الناس لم يقيموا وزناً لما قال أو فعل النحاس ـ إذ لم يعد هو النحاس ـ فراح الوفديون شباناً وشيبا يهتفون لمكرم النزيه !...

يا للشعب ما أصفى نفسه ، وأدق حسه ، فقد ألهمته غريزته إلى أسباب الخلاف فجمعها فى كلمة واحدة « مكرم النزيه » ... ولما كانت النزاهة فى وقت ما وقفاً على رئيس الوفد ... فليفصل اذن مكرم من الوفد سكرتيراً ، ثم عضواً ، وليمح اسمه ورسمه من الصحافة ، والبرلمان ، ومن أذهان العباد ، بل ومن تاريخ الجهاد !...

ولم لا ؟ أليس النحاس باشا حاكماً عسكرياً عاما ، يأمر فيفزع منه البشر ، أو فيفزع اليه القدر !...

وفيما يلى يامولاى بيان موجز لتلك المراحل التى مرت بها عقلية النحاس ومن الى النحاس — حينما بدأوا يتنمرون لى ، ويأتمرون ضدى ، لاستمساكى بنزاهة الحكم :—

الدس فى الصحافة

بدأت مرحلة الانقلاب الأولى فى الصحافة ، وعلى الصحافة ... فان الصحافة كانت تعنى اذ ذاك ـ كما تعنى الآن ـ بشؤون التموين فتنشر الشىء الكثير عن الاجراآت التى اتخذها أو سيتخذها وزير التموين ازاء المهربين أو المختزنين أو لتوفير مؤونة الشعب ولباسه ، ولكن هذا النشر الطبيعى عن وزارة هى أولا

وقبل كل شيء وزارة للجمهور لم يرق فى أعين الاهل والانسباء الذين منع عنهم وزير التموين خيرات التموين ، وصفقات التموين ، ولم يكتف بذلك بل راح يحقق معهم فى مخالفاتهم ضد التموين ...

وكانت اليد التى غلتها عن اقتناص المال هى هى التى امتدت أولا بالدس ضدى كوزير للتموين والمال ... فاستدعى بعض الصحافيين الوفديين الى الباخرة محاسن واتصل بالبعض الآخر وصدرت اليهم جميعاً الاوامر مشددة بأن لا يكتبوا مقالات أو أخباراً تنطوى على الاشادة بوزير التموين أو الثناء على جهوده ، وأن لا تبرز أحاديثه ، وأن لا يشار اليه كمجاهد كبير أو صغير ! (١)

انزعج أصحاب الصحف الوفدية ومحرروها لهذا التطور الخطير والمفاجيء - ولم يكن أحد منهم حتى ذلك الحين يعلم بما هنالك من علل ومعللات - فافضوا الى بمخاوفهم على وحدة الوفد وروابط الصداقة التى لم يفصم الزمن عراها بين رئيس الوفد وسكرتيره العام ، وكان المساكين يحاولون التوفيق ما استطاعوا بين الاوامر الجديدة والتقاليد القديمة ... ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن وزارة المالية كانت قد أرسلت الى الصحف بيانا عنوانه : (بيان رسمى من وزارة المالية) يشير الى رفع سعر قصب السكر لمصلحة المزارعين ، فنشرت جريدة المصرى البيان فى مكان متواضع من الجريدة تحت عنوان : « بيان من المجلس الاستشارى للسكر » ثم نشرت البيان بحروفه كما ورد لها وفى مستهله : « جاءنا من وزارة المالية ما يلى » ... وهكذا وفقت المسكينة ما أمكن التوفيق بين العنوان والبيان ، وبين

---

(١) قال النحاس باشا المسكين في اجتماع نواب الغربية تبريرا لهذه الاوامر من غير ذوى الامر ... ان السيدات لهن حساسية اكثر من الرجال وان بعضهن زرن منزله واعترضن على الاشادة بذكر مكرم فى الصحف الوفدية وتساءلن اين اذن الرئيس الجليل واين جلائل اعماله ... ولهذا صدرت الاوامر للصحف ممن لا يعصى له امر بأن بعداً للمجاهد الكبير واحاديثه ومشروعاته .

الوقيعة والواقع !

وكان من بين الكتاب الوفديين الذين أبت وفديتهم ، ورجولتهم ، أن يطيعوا الاوامر الصادرة ضد سكرتير الوفد حضرتا الاستاذين محمد جلال الحامصى فى « المصرى » واحمد قاسم جوده فى « الوفد المصرى » ، وقد لقى كل منهما الجزاء وفاقا باخراجه من البرلمان !... وكان إخراجا له مظهره الفاضح ، وثمنه الفادح، ودفع الثمن كله أو جله رئيس الحكومة شخصياً وبالذات ـ اذ بذل المسكين نفسه فى ذلك اليوم وأيما بذل ، فى سبيل الظفر بجعل وأيما جعل ! ـ هو أن يحمل الى بيته رأسى قاسم وجلال على طبق ... حتى ولو ظل قابعاً فى البرلمان الى ما بعد منتصف الليل ، فاطبق الظلام وانطبق !...

وفى ذات يوم جاءنى حضرة الاستاذ محمود ابو الفتح « صاحب المصرى » وقال لى انه بات طوال ليله قلقاً مما حدث له ، وقص على ما دار بينه وبين أهل النحاس باشا من حديث لا أرى من اللياقة ذكره ، ثم استطرد الى ما جرى له مع النحاس باشا نفسه بعد ذلك ، فقال ان رفعته أرسل يطلبه إلى مينا هوس وأمره بأن لا ينشر أى خبر عن أى وزير من الوزراء فى العامود الذى تنشر فيه استقبالات « الرئيس الجليل » ولا فى العامود المجاور له ، بحيث لا ينشر تحت « الرئيس الجليل » ولا فى جواره اية اشارة الى وزير من الوزراء !...

وكانت الحكمة من هذا الامر الجديد غير خافية عليه ولا على ، فان الجرائد الوفدية كانت تنشر بين حين وآخر أخباراً عنى تحت عنوان « المجاهد الكبير » فى عامود مجاور ، فأراد النحاس باشا أو أريد له أن يمنع هذا التقليد الشكلى الذى جرت عليه الجرائد سنوات عديدات ، فاطلق المنع وعممه على الوزراء جميعاً حتى لا ينفضح ما كان مفضوحا من غرض ، ومن مرض !...

وفعلا نفذت الاوامر بدقة متناهية ، فمنذ ذلك الوقت حتى خروجى من الوزارة لم يكتب خبر ما عن وزير ما فى هذين العامودين المقدسين ، لا بجوار

« الرئيس الجليل » ولا تحته : رغم أن التشريفات الملكية نفسها بما لها من مقام سام كانت ولا تزال تنشر على رأس عامود ثم يليها أو يجاورها أى خبر عن عباد الله الوزراء أو المستوزرين ، أو غيرهم من أفراد الشعب الامين ..!

(ومرفق بهذا بعض أعداد من المصرى صدرت قبل المنع وبعده)

الارتفاع والانتفاع

وما كان المجال ليتسع يامولاى للاسترسال فى تحليل هذه العقلية الجديدة التافهة وما ترتب عليها من أمثلة تافهة كالتى ذكرتها ، لولا أن هذا التحليل النفسانى يفسر الكثير مما خفى عن الناس وما يعانيه الشعب من آثار حكمه ، فقد اقتنع الرجل ـ أو أقنعه المحيطون به ـ أنه قد أصبح الحاكم بأمره وأن حلفاءنا الانجليز يؤيدونه فى هـــذه المرة لشخصه كمصطفى النحاس ـ لا كرئيس لهيئة سياسية أو حكومية ـ وقد صرح هو بذلك كما رأينا فى احدى الولائم التى أقامها له بعض الشيوخ والنواب الوفديين ـ فلم يكن بد إذن من أن ينتفع هو وأهله من هـــذه الفرصة الذهبية التى قد لا تسنح فيما بقى من العمر ـ والدوام لله ـ ولم يكن من بين أنصاره رجل يخشى الخاشون مقاومته ونفوذه الشخصى والسياسى عليه إلا مكرماً ، فحاولوا استرضائى المرة بعد المرة فرفضت ...

ماذا ؟ هل يأبى مكرم ويتكبر ، ويمنع عنا وعنك جنة الدنيا وقد أعطيت الكوثر ، وأنت أنت الزعيم الاكبر !... من هنا ومن هنا فقط تولدت فى صاحب الرفعة عقلية مزدوجة عقلية الارتفاع ، وعقلية الانتفاع !!!

أما الانتفاع فقد أشرت اليه اشارة موجزة فى هذا التمهيد ، وسيأتى التفصيل ـ ومعه الدليل ـ فى القسم الثانى من هذه العريضة .

أما الارتفاع ـ ولو فى غير رفعة ـ فهو الذى ذكرت بعض الامثلة عليه فيما تقدم ، وهو الذى يلمحه الناس مما تنشره الصحف لوزرائه من أحاديث فى هذه

الايام، فما من واحد منهم يجرؤ أن يتكلم عن شأن من شؤون وزارته، مهما تكن تفاهته، الا ويقدم له بمقدمة فحواها أنه لم يفكر أى تفكير، ولم يدبر أى تدبير الا بناء على تعليمات الرئيس الجليل، أو ارشاده، ويذهب البعض فى الملق الصغير إلى حد القول بأنها أوامر صدرت من رئيس الوزارة الى معالى الوزير...

وكان السم قد سرى الى نفس النحاس باشا قبل خروجى من الوزارة، وحسبى أن أضرب على ذلك مثلا من أمثلة كثيرة لا يتسع لها المقام ... فقد حدث أنى قابلت سعادة السفير البريطانى وتحدثت معه بحضور مستشاره الاقتصادى فى شؤون التموين وما نرجوه من معاونة الحليفة فى نقل الموادالضرورية ـ "غذائية والزراعية ـ الى مصر عن طريق البحار فوعدنى جنابه خيراً، واتفق أن أقيمت فى مساء ذلك اليوم وليمة فى وزارة الخارجية حضرها سعادة السفير، فلما لمحته واقفاً مع النحاس باشاً ذهبت اليهما وقلت للنحاس باشا أرجوك يا باشا أن تشكر السير مايلز فقد وعد أن يبذل كل جهده معنا فى شئون التموين وبدأ السفير يرد على التحية بما تقتضيه المجاملة فإذا بالنحاس باشا يسحبنى من يدى الى ركن من أركان الغرفة قبل أن ينتهى السفير من كلامه ... وقال لى وعلائم الخجل مرتسمة على وجهه. أرجوك يامكرم أن لاتنسى ذكر اسمى فيما تنشره "صحف عن هذه المقابلة فأجبته وأنا أشد منه خجلا ـ وكان خجلى له علم الله لا لنفسى ـ وقلت له كن مطمئناً ياباشا فما أنا بحاجة الى تذكيرى بالاشادة بذكرك وأنت تعلم الناس يعلمون أنى لا أترك فرصة تمر من غير أن أشيد بفضلك ... وهذا فعلا ما كان!

هذا وغيره من قبيله يفسر بعض التفسير ذلك الموقف المضحك المبكى الذى وقفه فى البرلمان ـ من غير ما مناسبه ـ صارخاً بأعلى صوته « أنا وحدى دون أى وزير آخر كنت المسئول عن شئون التموين » !!! وسيأتى الكلام تفصيلا عن مسائل التموين ـ ومخازيها ـ فى مكان آخر من هذه العريضة.

تعيين وزير تموين جديد

ولعل أبلغ وأقطع دليل على حقيقة الخلاف بيني وبينه هو تعيين وزير تموين جديد - وتعديل الوزارة تبعاً لذلك - وما أحاط هذا التعيين من ملابسات، ومساومات، واقدام واحجام، وتوسل وزجر، وكر وفر ...

وذلك أن الدس فى الصحافة لم يشف لهم غليلا، ولم يغن عن رخص التصدير فتيلا ... ووزير التموين ما زال العقبة الكؤود فى تموين الأهل والأنسباء ... فما من سبيل لاتقاء شره إلا بالاقصاء، بعد أن عجز عن جلب خيره كل تهديد وكل اغراء ...

وأن مولاى ليذكر أن الوزارة أعلنت فى خطاب تشكيلها - كجزء من برنامجها - أنها ترى لأسباب تمت إلى المصلحة العامة الغاء الوزارات الثلاثة - التموين والشؤون الاجتماعية والوقاية - واسناد أعمال هذه الوزارات الى الوزراء القائمين - التموين لوزير المالية، والوقاية لوزير الأشغال، والشؤون الاجتماعية لوزير الصحة.

كان هذا فى ٦ فبراير، فى خطاب تشكيل الوزارة المرفوع الى سدتكم العلية

ولكن ما كاد يمضى شهر وبعض الشهر حتى اعلن النحاس باشا فى خطاب العرش بتاريخ ٣٠ مارس أن الوزارة ترى لازدياد التبعات اعادة الوزارات الثلاثة الملغاة!

كانت دهشة، وكانت همهمة، بين النواب والشيوخ الذين فوجئوا بهذا الانقلاب من النقيض الى النقيض ... ترى ما الذى جعل الأسود أبيض، والأبيض اسود، فى نظر الوزارة نفسها وفى الظروف نفسها، فجعلها تعيد اليوم ما فاخرت بالغائه بالامس!...

هل زادت التبعات فعجز الوزراء الثلاثة عن مواجهتها، كل فى وزارته ؟؟

من سوء حظ النحاس باشا، كان الامر على عكس هذه الدعوى، وباعترافه

هو نفسه ...

ففي التموين ، كان التوفيق فيه قد بلغ أوجه فى ذلك الوقت ، ووقف النحاس باشا فى خطاب العرش يشيد بأعمال الوزارة فى التموين ، وكيف انها أنقذت البلاد من المجاعة ـ وكان الوزير القائم بشؤون التموين عند القاء خطاب العرش لا يزال هو مكرم عبيد ... وكان الثناء عاماً بين الناس وفى الصحافة على جهوده ـ بل كان له الشرف الأعظم ان حظى بعطف المليك وتقديره السامى لجهوده المتواضعة فى التموين بالذات ـ فما الذى دعا اذن إلى تغيير وزير كسب كل هذه الخبرة وحظى بكل هذا التوفيق ؟؟ لا شك أن الذى دعا الى التغيير هو شىء غير مصلحة التموين ... فلنفتش عن ... السبب !!

والوقاية ؟ لم تحدث قبل خطاب العرش غارات تستحق الذكر ـ بل كادت تكون منقطعة لسوء حظ النحاس باشا ـ نعم لسوء حظه هو ولحسن حظ البلد، لأنه لو تصادف حصول غارات شديدة فى ذلك الوقت لغطت موقفه وبررت دعواه أن التبعات قد ازدادت ، فى حين أنها نقصت بفضل الظروف نفسها ...

وكذلك الحال فيما يختص بوزارة الشؤون الاجتماعية ، فلا تبعات ولا يحزنون !

اذن ، اذن ، لم يكن الغرض من هذا الانقلاب المفاجىء الا شيئاً واحداً ، هو التخلص من مكرم عبيد وزيراً للتموين ، لأنه كان مستمراً فى التحقيق ضد الانسباء الكرام فى تهمة تهريب الغزل رغم الرجاء والاستعطاف حيناً والتهديد حيناً آخر ولأنه وقف فى وجه صفقات التموين التى أريد عقدها لاشباع الشبعانين من قوت الشعب المسكين ...

ولو انى فى حاجة الى دليل آخر غير ما قدمت ، ففيما يلى الدليل القاطع ، الجامع المانع ...

عاد النحاس باشا بعد خطاب العرش بأيام فأعلننا فى مجلس الوزراء أنه يرى

انتداب الوزراء الاصليين للوزارات الثلاثة ، عثمان محرم للوقاية ، وعبد الفتاح الطويل للشؤون ، ومكرم عبيد للتموين ... فقرر ذلك مجلس الوزراء وأعلن في الصحف ..

ماذا جرى إذن لدعوى ازدياد التبعات ؟... ولماذا الاعادة بعد الغاء ، ثم الاكتفاء بالانتدابات؟ . لماذا كل هذا الكر والفر ، ولماذا الالغاء ،فالابقاء ،فالعود الى اجراء هو في حكم الالغاء؟؟

ثم لو أن الامر كان متعلقاً بمصلحة البلد ـ وبمصلحة التموين والوقاية والشؤون ـ فلماذا ظللنا منتدبين للوزارات الثلاثة منذ أواخر مارس الى النصف الاخير من مايو ـ اى قرابة الشهرين ... وشؤون التموين لا يصح الانتظار عليها يومين فما بالك بشهرين !

كلا ، لم يكن للمصلحة العامة أى شأن بعيد أو قريب فى مسألة تغيير وزير التموين ، بل كانت المصلحة الخاصة هى الهدف الاول والاخـــير ، وكانت المساومات معى هى العلة الوحيدة فى الاقدام والاحجام ، والتقديم والتأخير ...

ولهذه المساومات قصة طويلة تتعلق برخص التصدير وبجنحة الغزل وسأذكر هذه التفصيلات فى حينها منعاً للتكرار ، وحسبي الآن أن أقول إن النحاس باشا نظراً لموقفي من أهله فى هذه المسائل جاءنا فى أواخر مارس قبل اجتماع مجلس الوزراء وأعلننا أنه عرض على جلالتكم أمر اعادة الوزارات الثــــلاثة فتفضلتم بالموافقة ، فكانت قنبلة ألقاها على غير انتظار ومن غير مقدمات ، واعترض وزير العدل متسائلا لماذا لم يؤخذ رأى مجلس الوزراء فى مسألة أقرها مجلس الوزراء من قبل ، وانضم اليه الوزراء الحاضرون ، وكان الخلاف بيني وبين النحاس باشا معروفاً لبعضهم فأدركوا الغرض من هذه الحركة المفاجئة ، أما أنا فاكتفيت بتسجيل احتجاجي على هذا التصرف فى شكله وفى موضوعه لان فيه اعتداء على اختصاص مجلس الوزراء واعتداء مقصوداً على وزير التموين بالذات للتخلص منه

الأغراض المعروفه، فأجاب النحاس باشا « أنت مش موافق ونحن موافقون » وأمر السكرتير العام بالبدء فى جدول أعمال المجلس ...

« نحن موافقون » — ألقى النحاس باشا هذه العبارة فى وجه وزرائه فى الوقت الذى كانوا فيه يعترضون !...

لم يسعنى ازاء ذلك الا أن أقدم استقالتى ، وتضامن معى فى الاستقالة وزير المعارف إذا لم يعدل النحاس باشا عن هذا القرار ، وقال معاليه لى ان النحاس باشا لم يكتف بذلك بل عندما توسط الوزراء لديه منعا الأزمة وكان هو منهم صاح فى وجههم « اللى مش عايز منكم يتفضل يطلع من الوزارة » !... وانه لا يرتضى لنفسه هذه الاهانة ...

لم يسع النحاس باشا إلا الخضوع ، خشية الفضيحة ، فجاءنى بعض الوزراء كما جاءنى امين عثمان باشا واخبرونى انه قرر انتداب الوزراء الثلاثة لوزاراتهم ، وانتهى الامر فى الظاهر .

أما فى الخفاء فكان شيئا آخر ... فقد اجتمعت بالنحاس باشا وأهله فى وليمة غذاء أقامها لنا صديق للطرفين .. وبعد الغذاء خلونا للتفاهم وقيل لى بصراحة أثناء التعاتب ان السبب فى محاولة تغيير وزير التموين هو اصرارى على تقديم حضرات الانسباء للمحاكمة فقلت انى انما أحقق القضية بواسطة الرجال الفنيين وانى سأنظر الى المسألة كقاض لا كممثل للاتهام فاذا تبينت البراءة حفظتها ، أو الادانة قدمتها ، وسمحت للمحامين عن الانسباء — وكان أحدهم زميلى وصديقى الاستاذ فريد زعلوك — بتقديم المذكرات والحضور فى التحقيق .

سكنت مخاوف الخائفين قليلا بناء على هذا التوكيد منى ، وقيل لى فى اجتماع التعاتب هذا انى « عبيط » وأن وزير المعارف الذى تضامن معى قد ذهب واعتذر وانه قد انضم اليهم هو والوزراء جميعا الذين يدعون أنهم أصدقائى

فكان ردى بسيطا ، انى اذا فقدت صداقة النحاس فى سبيل ارضاء ضميرى ،

فلا يهمني بعد ذلك أية صداقة أخرى

تلطف الجو بعد ذلك بين النحاس باشا وبيني فى انتظار تصرفى النهـائى فى جنحة الغزل

وفى هذه الفترة عاد النحاس باشا وأهله يسترضونني بكل وسائل الاسترضاء والمجاملات الخاصة والعامة فحمدت الله على عودة الصفـاء، بل وعملت على توثيقه، راجيا أن لاتتكرر المحنة ولاتكرر أسبابها ولعل الناس يذكرون مانشرته الصحف فى حينه كيف وقف النحاس باشا فى البرلمان يحيينى بكلتى يديه ويهنيني على خطاب الميزانية تهنئة حارة .

وكذلك فى هذه الفترة عاد يستشيرنى حتى فى شؤون وزارته الخاصة فكنت أنا الذى أشرت بتعيين المحافظ الحالى للاسكندرية عندما استشارنى فى الأمر بينى وبينه، وكذلك كلفنى بشؤون أخرى خاصة بوزارة الداخليه ، وكنت كذلك مطلق اليد فى عملى فى وزارتى المالية والتموين ، فما من أمر يعرض على مجلس الوزراء أو على رفعته كحاكم عسكرى الا ويقر فى حينه

أين اذن وعلى أى أساس بنيت تلك الخرافة التى أذاعها النحاس باشا بعد خروجى من الوزارة لكى يبررما لاسبيل الى تبريره ... وهى انى غضبت للانتقاص من سلطتى، فى حين انى منذ تكوين الوزارة — وحتى بعد ظهور الخلاف بيننا فى العمل— بل وبسبب هذا الخلاف نفسه — كنت على الدوام محل استرضاء وثقة وثناء . . . لانى كنت محل الرجاء !

ولكن الرجاء عاد فانقطع ... لأن الداء عاد فرجع ! ...

ذلك أن التحقيق أثبت ادانة الأنسباء، وفتشت مخازنهم فى القاهرة وفى الاسكندرية فلم يوجد بها الغزل الذى أدعوا أنهم خزنوه ولم يهربوه !...

عندئذعاد النحاس باشا المسكين يفكر فى اخراجى من وزارة التموين قبل ضياع الوقت . . . وكان أول خبر وصلنى عن هذه النية نقلا عن أحد الأنسباء المقربين

جداً الذى صاح فى وجه موظفى التموين ان النحاس باشا سيخرجنى من وزارة التموين ، ولذلك فانه عندما ذهب المفتش المنتدب ليفتش مخزن الاسكندرية قيل له ان المفتاح مع الأستاذ احمد الوكيل فى مصر... وانهم يطلبون مهلة لاستحضار المفتاح منه ! ... ولعلها أول حادثة من نوعها فى تاريخ التجاره حديثا وقديما ، أن يكون لمعمل فرع فى بلد أخرى كالأسكندرية ومخزن للبضاعة ولا يكون المفتاح مع رئيس الفرع ولا مع المخزنجى بل مع مدير المعمل فى القاهرة ...

أحس المحقق هذا التلاعب وأثبته فى تقريره (ونص التقرير مرفق مع هذا لاطلاع جلالتكم عليه) فأصدرت أمرى بكسر المخزن عنوة ، فلما كسروه لم يجدوا فيه البضاعة التى أدعوا تخزينها فيه ، بل وجدوه قاعاً صفصفاً ، كما وجدوا مخزن القاهرة أيضا أفرغ من فؤاد أم موسى ...

لم أجد بداً اذن حيال هذه الادلة المادية الناطقة — وبعد الاطلاع على تقرير موظفى التموين المثبتة للادانة — من أن أثبت رأيى بالموافقة على احالة القضية على النيابة العسكرية — ولكى لاأتهم بالتعسف أو التعنت أمرت فى الوقت نفسه باحالة الأوراق على حضرة المستشار الملكى لأخذ رأيه (١)

وفى اليوم التالى صدر القرار بتعيين الوزراء الجدد ومنهم وزير للتموين... معلم وزير!

ولو انى كما يدعون أردت الاستئثار بالسلطة وغضبت لانتزاعها منى لقدمت استقالتى من الوزارة بناء على هذا التعيين الجديد الذى لم يقصد به الا

---

(١) وسنرى فيما بعد كيف اجترأ النحاس باشا فى بيانه فى البرلمان على تزييف رأى المستشار الملكى رغم تقريره الصريح بوجوب احالة القضية على النيابة العسكرية (وسأفرد لهذه القضية بابا خاصا فى هذه العريضة ومعه المستندات التى لاتكذب .)

التخلص من سلطتى ، ولكنى لم افعل واكتفيت بتحذير النحـــاس باشا من عواقب تعيين وزير جديد للتموين ، لاخبرة له بطبيعة الحال بشؤون التموين — فى وقت من أشد الاوقات خطراً على التموين وفيه تحتاج البلاد الى كل ذى خبرة ومران . .

ولكن النحاس باشا والوزراء معه كانوا يقولون انهم يعتمدون على ارشادى للوزير الجديد . وقالى عثمان باشا محرم متحمسا — وكنا مجتمعين فى منزله عند البحث فى تعيين الوزراء الجدد — « مكرم باشا يبقى يعلم الوزير الجديد » ! !

وهكذا ابتدع فى الفقه الدستورى الجديد منصب « معلم وزير » . . . ولا خطر بل هناك كل الفائدة فى التفريق بين العلم والعمل ، عسى أن يتحقق الأمل ويا له من أمل !...

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن معالى على باشا حسين وزير الاوقاف اذ ذاك — ولم يكن واقفاً على سر الالهة لأن النحاس باشا كان مبيتاً النيـة على إخراجه (١) — تدخل فى أثناء المناقشة واعترض فى صراحة القاضى النزيه على تعيين وزير جديد لا خبرة له بشئون التموين وقال بكل بساطة لماذ نبحث عن وزير جديد للتموين ولدينا مكرم وقد وفقه الله كل التوفيق فى عمله وأصبحت له خبرة واسعة فى العمل فى حين أن تعيين وزير جديد قد يضر بمصلحة التموين ، ولا مانع من الاكتفاء بتعيين وزيرين للوزارتين الاخريين ، ولكن النحاس باشا

---

(١) طلب النحاس باشا إلى على باشا حسين ان يستقيل ولم يستقل هو من تلقاء نفسه ، وقد بنيت الاستقالة على أسباب صحية وحقيقتها أسباب مشرفة للوزير ، لأنه لم يكن مرنا مع النحاس باشا فى اغراضه ومحسوبياته فى وزارة الاوقاف .

أجاب قائلا لا بد من تعيين الثلاثة ، لأنه وعد بالثلاثة ! (١)

أزمة الاستثناءات

لم يمض وقت طويل حتى تلت هذه الازمة أزمة الاستثناءات، وسأفرد لهذه المسألة الخطيرة باباً خاصاً في هذه العريضة تفصل فيه وقائع الاستثناءات وفضائحها، وحسبي في هذه النظرة العامة أن أشير الى ملابساتها التي أدت بعد مسألة الرخص الى الازمة الفاصلة بين النحاس باشا وبيني

ومن المدهش حقا أن يقف النحاس باشا في البرلمان بعد ذلك ويقول ان مكرماً تخير مسألة الاستثناءات خصيصا للخروج من الوزارة ، ونسى أو تناسى أنه هو الذي أخرجني ولم أخرج أنا من تلقاء نفسي !... ولكنها ظاهرة غريبة في الرجل منذ أن تفاقم الخلاف بينه وبيني فقد أصبح جريئا وجريئاً جداً في تناسي الوقائع... وسأبين في خلال هذه العريضة وقائع رسمية كهذه الواقعة لقيت منه هذا التناسي المحزن .. ولعل له في ذلك بعض العذر ، فالسلطة التي بيده تسمح له بالتناسي والنسيان ، ولا تسمح لغيره بالتبيان ...

ولقد سمح النحاس باشا لنفسه أن ينشر على الناس أثناء قيام أزمة الاستثناءات محاضر مجلس الوزراء ، دون أن يستأذن المجلس في ذلك ، بل دون أن تعرض على أقوالي لمراجعتها واقرارها ـ وهو حق اولى للوزير كما هو حق اولى للنائب

---

(١) كان النحاس باشا يقول أنه وعد بتعيين الوزراء الثلاثة في ظرف ١٥ يوماً من خطاب العرش ...ولكنه لم يقل لماذا انتظر بدل نصف الشهر شهرا ونصف شهر.. ولماذا صدر قرار مجلس الوزراء بالانتداب من غير توقيت معين ولا تحديد.. ولماذا قال لامين باشا عثمان الذي أبلغني ذلك أنه عدل نهائياً عن فكرة تعيين وزراء جدد ... ولكن ماذا يجدى التفسير ، فيما لا يحتاج الى تفسير !!!

أن يطلع على المضبطة التى تتضمن أقواله قبل اقرارها من المجلس

ولكنه حسنافعل ، فالمحضر كان صحيفة اتهام له ، ودفاع عني ، رغم ماحذف منه ، وهذب فيه ، وفيمايلي واقعتان خطيرتان أغفلهما المحضر أو حـــذفا منه حذفا : —

١ — كانت أول عبارة أفتتح بها النحاس باشا الجلسة قوله «كل منكم حر فى ابداء رايه » وأثبتت هذه العبارة فى المحضر الذى نشر على الناس أما الذى لم يثبت ، أو فى القليل لم ينشر ، فهو ما أردف به هذه العبارة أذ قال « ولكنى أخبركم أنكم إذا أخذتم برأى وزارة المالية فانى سأتخلى عن الحكم » . .

هـــذه العبارة التى كان لها أثر حاسم فى موقف الوزراء الآخرين وفى اعطاء أصواتهم ، والتى لا أشك أن سكرتير عام المجلس قد أثبتها فى محضره لأنها استثارت رداً منى عليها اذ قلت انه من الأولى أن أتخلى أنا عن منصبي فى الوزارة لأنى أنا صاحب الاقتراح المقدم بمنع الاستثناءات ـ هذه العبارة وما تبعها من رد عليهـــا لم يشر اليهما أصلا فى المحضر المنشور بالجـــرائد ! ولاشك أن النحاس باشا ـ ذلك الرجل الأمين فى النقل الى حد التفصيل الممل فى أحاديثه وخطبه ـ قد رأى أن الامانة فى النقل تقتضى حذف هذه العبارة الخطيرة من المحضر أو من "صحف . . . كما رأى أنها تسمح له بنشر أقوال لى ـ وأنا الطرف الآخر فى الحديث دون اطلاعى عليها فراجعها هو بالنيابة عنى ! . . هذا فضلا عن انه نشر المحضر كله بدون اذن مجلس الوزراء وهو صاحب الحق فى نشر مداولاته السرية بحكم القانون

٢ — وهناك ماهو أبلغ وأقطع فى معنى الخوف من صحة النقل حتى لا تفتضح حقيقـــة الازمة للناس ـ وهو الخوف الذى ساور النحاس باشا ومازال يساوره حتى الآن وأمـــلى عليه جميع تصرفاته المخيفة والخائفة معاً !

فقـــد أشار النحاس باشا فى المحضر حسبما نشرته الصحف الى ما أذيع

عن أنسبائه ورخص التصدير ، فرددت على ذلك طويلا وقلت ان ما أذيع قد نتج عن تصرفاتهم هم وتصرفاته هو فى مسائل الترخيص ، وأثبت فى المحضر ماحصل من رفعته ومنهم فى مسائل الزيت والسكر والارز كما أثبت حديث كامل باشا صدقى معى بشأن ما حاوله النحاس باشا من استصدار رخصة منه لانسبائه بتصدير أرز الى الشام ، الى آخر المأساة المتعلقة برخص التصدير ـ وكان كلامى فى مواجهته هو وفى مواجهة الوزراء ولم يرد أحد بكلمة واحدة على ما أثبته فى المحضر ـ ولكن جميع أقوالى هذه التى تنصب على صميم الازمة قد اختفت بسحر ساحر من المحضر المنشور مع انها تستغرق صفحتين منه على أقل تقدير ... وقد تحايل النحاس باشا على عدم نشرها فى المحضر تحايلا لايليق به فمهد لنشر المحضر بعبارة يؤخذ منها أن النشر قاصر على مسألة الاستثناءات ، ثم أثبت كلامه هو فيما يختص برخص التصدير ولم يثبت ردى عليه !!

ولقد نشر هذا المحضر على إثر نشر مذكرة اللجنة الماليـــة بمنع الاستثناءات فى احدى الصحف بناء على طلبى ، ومابى من حاجة الى ذكر السبب الذى دعا الى هذا النشر فقد أشير اليه فى كلمة تمهيدية نشرت مع المذكرة ـ ذلك أن الصحف كانت قد نشرت فى اليوم السابق بياناً موعزاً به من رياسة مجلس الوزراء ، (وقد نشرته الصحف جميعا بنصه واعترف النحاس باشا بانه هو الذى أمر بنشره) ـ وجاء فى هذا البيان ان مجلس الوزراء رفض مذكرة اللجنة المالية باجماع آراء الوزراء عدا وزير المالية وأن أسباب هذا الرفض تتلخص فى كيت وكيت !..

ولعلها أول مرة فى تاريخ مصر السياسى أوعز فيها رئيس وزراء الى الصحف بنشر عدد الاصوات التى أعطت تأييداً لقرار مجلس الوزراء وتفنيداً لرأى أحد أعضائه، فضلا عن نشر أسباب القرار التى أبديت فى مداولات المجلس ..

لم يكن لهذا النشر الذى أعلن على الناس خذلان الوزير المختص واجماع آراء الوزراء ضد رأيه ـ لم يكن له الا حكمة واحدة هي احراج مركز الوزير أمام الرأى العام والزامه بتقديم استقالته . . . اذ لا يتصور أحد أن رئيس وزارة فى مصر أو فى انجلترا أو غيرهما يطلع على الجمهور ببيان لا تمهيد ولا سابقة له ويقول فيه ان المجلس قد رفض باجماع الآراء رأى الوزير المختص ثم يبقى هذا الوزير لحظة فى مركزه ! واذا لم يخرج الوزير من تلقاء نفسه فان صدور مثل هذا البيان للناس من مجلس الوزراء يعنى تصريحا لا تلميحا «تفضل فاخرج !»

كانت هذه هى النتيجة المنطقية المترتبة على هذا الاعلان . ولكنى تفاديا للأزمة ونتائجها الخطيرة رأيت من واجبى كوزير للمالية أن أكتفى بالدفاع عن رأى اللجنة المالية ، حتى لا يقال ان رأيها قد بلغ من السخف أو من الضعف مبلغا أدى الى رفضه باجماع آراء الوزراء عدا وزير المالية المختص .... فأمرت بنشر المذكرة من غير ما تعليق عليها رداً على البيان المسبب الذى نشرته الصحف لمجلس الوزراء ، وبذلك تخيرت أهون السبيلين منعا للازمة ، سيما وان المذكرة لم تتضمن الا بحثا اقتصاديا بحتا فى وجوب منع الاستثناءات المطلوبة وغيرها ، من غير ما تعريض بمحسوبية أو تعرض لسياسة

اقـــالة ؟ . . .

بيد أن الذى يدعو الى التساؤل حقاً ـ وهو تساؤل يذهب بنا الى حـــد العجب ـ هو موقف النحاس باشا منى عقب ذلك ، فلقد كان مفهوما أن يرد على نشر المذكرة المالية التى لم تنشر الا رداً على بيانه المختصر ـ كان مفهوما أن يرد عليها بنشر المحضر المفصل لمجلس الوزراء وأن يكتفى بهذا الرد الذى حسبه مفحما واقنع نفسه بأنه لمصلحته ! . . ولكن الامر الذى لا نفهمه أو من العسير فهمه على غير العارفين هو أن النحاس باشا وقد كانت له الكلمة الاخيرة فى النقاش لم يقنع

بذلك بل أبى الا أن يخطو الخطوة الفاصلة بني وبينه فطلب استقالتى أواقالتى !..

عجبا !.. فلم تكن مضت ثلاثة أيام على جلسة مجلس الوزراء الخاصة بالاستثناءات حينما وضعت استقالتى تحت تصرف رئيس الوزراء فأبى هو والوزراء قبولها، فما الذى حدث فاستوجب هذه الطفرة من النقيض الى النقيض ؟ . . . .

علام وعلى من اعتمد لاتخاذ هذه الخطوة الجريئة؟ وأى وحى استوحى فأوحى ؟..

لعل فى الامر سراً أو فى السر أمرا ستكشف الايام عن خبيئته . .

ومهما يكن من أمر ، فقد انتهزها النحاس باشا فرصة يحاول فيها اقالتى حتى لا يفتضح أمره باستقالتى . . وذلك لان الاستقالة تحمل معنى الاحتجاج على تصرفاته — وفى هذا كشف له — فى حين أن الاقالة تبرزه للناس غاضبا لا خائفا ، شاكيا لا مشكوا . . .

الخوف من افتضاح أمره هو اذن السر كل السر فى محاولته تعجل الأزمة بالاقالة ... اذ لا يغطى سوء القالة، الا الاقالة، أو الاذعان لتكليفه اياى بالاستقالة!

وليس أمعن فى معنى الاقالة من الاستقالة الجبرية ، وبخاصة اذا ماسبقتها استقالات اختيارية فرفضت . . .

ولئن كان الواجب المقدس يمنعنى يامولاى من الافاضة فيمادار حول المسعى لاقالة هذا الضعيف من محادثات،ومقابلات ، ومحاولات تسود لها وجوه وتبيض وجوه . . ، فما من شيء يمنعنى بل كل شيء يدفعنى الى أن أدعو الله وهو خير حافظاً أن يحفظكم لمصر ملكا يحوطه الشرف ويخدمه الشرفاء ، ومصريا هو للوطن صخرة النجاة وقبلة الرجاء

ولما لم يجد النحاس باشا سبيلا دستوريا الى اقالة الشرفاء النزهاء، عمد الى وسيلة دلت على حنقه وضعفه معاً ، فأقالنى ببلاغ من سكرتيرية مجلس الوزراء ! وأعلنت الصحف بياناً من هذه السكرتيرية جاء فيه أن رئيس الوزراء قد دعا جميع

الوزراء عـــدا وزير المالية لحضور جلسة بجلس الوزراء الذى سيعقد فى ذلك اليوم ! . . . وهكذا كانت الاقالة بقدر المقيل !

مابعد الوزارة :—

وكانت الروح التى أملت عليه محاولة اقالتى من الوزارة هى هى التى دفعته الى اقالتى من الوفد ، وهى كالاخرى لاتكلفه كثيراً الا بلاغا من سكرتيرية مطواعة ..

وليس من حقى أن أعرض على مولاى أية تصرفات حزبية الا ما كان منها ماسا بمصلحة الدولة ، ومتصلة بالغرض الذى أرمى اليه من هذا القسم التمهيدى للعريضة ، وهو ابراز الازمة فى لونها الحقيق ، وتعليل ماسبقها وما لحقها من اجراءات لم يقصد بها الا التستر على ماخفى ، ما كان منه وما بقى !

واذا كان النحاس باشا قد بيت النية على الغدر بى فى الوزارة فرفض استقالتى وحاول اقالتى ، فما من شك أن هذه كانت نيته المبيتة لى بعد خروجى من الوزارة كسكرتير للوفد وعضو فيه ، وللأسباب والأغراض عينها

وكان النحاس باشا قد أعلن فى ابان اشتداد الازمة الوزارية انه سيخرجنى من الوزارة والوفد معا ، ظنا منه انه سيلقى من الشعب تأييداً لموقفه ، اعتمادا على ماله من سلطة الحكم ، وسلطة الوهم . . . ولكنه فوجىء أية مفاجأة حينما دعيت الهيئة الوفدية للاجتماع عقب استقالة الوزارة ورأى الشباب الوفدى وأعضاء اللجان يحملوننى على الاعناق فى النادى السعـــدى هاتفين « لمكرم النزيه » . . . ثم رأى وياللعجب مما رأى أن هذه الحماسة البريئة الصادقة قد سرت من الشباب الى الشيوخ والنواب ، فحيونى جميعا تحية ما أكرمها ، واقفين هاتفين !

وإن أنسى لاأنسى موقف النحاس باشا فى تلك الساعة الرهيبة . . . فقد كان قابعافى احدى غرف النادى مترقبا ماسيكون ، وسمع الهتاف بأذنيه ، ولعله أدرك أن

الحال غير ما كان يتوقع من حال ، وإن كان الأنصار هم بعينهم الأنصار والوفد هو بعينه الوفد . . . ولكن ما أبعد الشبه بين الليلة والبارحة !

لو انه فطن لأيقن أن هذه الهتافات المنفجرة فى حضوره، ورغم حضوره، إن هى الا صدى للرأى العام ، وان هى الا أصوات منذرة ، تعقبها زجرة ! . . .

ولكنه هو ومن معه حسبوا أنهم قد يتغلبون على الطبيعة ، بالاصطناع والصنيعة، فخدعوا أنفسهم وليسوا هم أول الخادعين المخدوعين الذين خدعتهم الخديعة ! !

دخل النحاس باشا قاعة الاجتماع مهزوما ومهموما فوقفت محييا ولكنه لم يرد التحية ، ثم اضطر نزولا على طلب الهيئة الى مصافحتى ، وانتهى الامر بأن تعاهدنا على الامتناع من طرح أسباب الخلاف عليها ، كما أنكر رفعته أمام الهيئة أية نية أو رغبة له فى المساس بمركزى فى الوفد ، وأصدرت سكرتارية الوفد بياناً بهذا المعنى وبما تم فى الاجتماع من تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف فى الحكم . . .

ولكن ماأسرع مالفظ الرجل وعده ، فنقض عهده . . . . ولما تمض بضع ساعات على ما أخذ به نفسه !

ففى مساء اليوم نفسه حاولت احدى الصحف أن تنشر أن الاتفاق تم بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد وان النواب طلبوا الى عندما دخلت القاعة أن أجلس فى محلى المعتاد كسكرتير عام للوفد ، فحذف الرقيب عبارة « سكرتير الوفد » حيثما وردت ، كما حذف عبارة « المجاهد الكبير » فى صحيفة أخرى ! ! ولما تحريت الامر علمت أنه قد صدرت تعليمات بهذا الحذف من معالى الأستاذ محمود غنام وزير التجارة بايعاز من رفعة رئيس الوزراء ... ولما خاطبت وزير التجارة فى ذلك قال انه سيعمل على تهدئة الحال ! !

ولكن ما الذى كدر هذه الحال بعد الذى حدث من تصافح وتسامح . . . ولم

يكن قد صدر مني أو من غيري شيء في المسافة بين النادى والدار ، وفي السويعات بين الليل والنهار ! . . . كلا بل هى نية الغدر بالزميل القديم ، والسبق الى الاخراج قبل الاحراج !

وحسبي أن الخصم بعض ماتلا خطوته الأولى من خطوات ، لو انها اتجهت ضدي وحدى لهان الأمر ، ولكنها اتجهت ضد الحريات العامة والمصلحة العامة فى شتى مناحيها . . .

بدأ النحاس باشا بمحاولة محو اسمى من الصحافة فأمرها بأن لاتنشر شيئا مني أو عني ، مهما يكن بريئا أو بعيدا عن السياسة ، وفى الوقت نفسه سمح لبعض جرائده أن تهجم على موقفي منه دون أن يسمح لى حتى بحق الرد أو التصحيح ، الذى أعترف به لكل خصم فى كل عهد من العهود

وذهبت به الجرأة الى حد منع الصحف من نشر خطاب كريم تفضل بارساله الى حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون ذاكراً لى ما أديته من خدمات متواضعة لبلادى ومتمنيا لى التوفيق فى خدمتها خارج الحكم وكذلك منع نشر رسالة كريمة من رجل من كبار رجال الدين والتقوى هو فضيلة الشيخ أبو الوفا الشرقاوى (١)

ولم يكفه ذلك بل أصدر التعليمات مكتوبة الى الرقيب بحظر كل اشارة الى البرقيات التى ترد من الخارج وفيها بعض الثناء أو التقدير لمكرم . . .

وبمادام رفعته قد سمح لنفسه بمنعي عن الرأى العام ، فليس أهون من أن يمنع الرأى العام عنى . . . ولذلك صادر عددا كبيرا جدا من البرقيات التى كانت ترسل لى من مختلف نواحي البلاد ، ومن كثير من الهيئات والجماعات ، حاملة لى رسالة التقدير والتشجيع من أبناء هذا الشعب الكريم الذى يتميز عن كثير من الشعوب بدقة

---

(١) نص هاتين الرسالتين مرفق بهذه العريضة

حساسيته، وسلامة غريزته

وليس مثل الاستبداد سيدا ينفر من كل شرك فى السيادة ، فيستبد بالمستبد نفسه حتى يصبح الاستبداد لديه ميلا واستعداداً ، ومن ثم نراه يسير فى طريقه المرسوم خطوة فخطوة ، واطرادا فاطرادا. . .

وهكذا انزلق النحاس باشا من استبداد الى استبداد ، فتدرج من رقابة الصحف الى رقابة منزلى ، الى رقابة رسائلى البرقية ، الى رقابة مواصلاتى التليفونية، وانتهى به الامر الى فرض الرقابة على البرلمان نفسه ! . . .

غير أنه رأى تمهيدا لخطته فى البرلمان وفى الوفد أن ينقض عهدا آخر ـ وما أسهل التعود على نقض العهود ! . . . فراح يجمع الهيئة الوفدية البرلمانية مجزأة فى ممثلى كل مديرية من المديريات ويشرح لها أسباب الخلاف ، ناسيا ما قطعه على نفسه من عهد صريح فى اجتماع الهيئة الوفدية بالنادى السعدى ، وناسيا أن الحكم فى القضايا الادبية لا يفرق فيه بين الغياب ، والاغتياب . . .

كان النواب والشيوخ يخرجون من هذه الاجتماعات وهم حيارى لايدرون هل كان النحاس باشا يدافع عن نفسه أو ضدها . . كما كانوا يروون عنه من الأقاصيص ما كنت امتنع عامدا من روايته ، حرصا على كرامته

وقد أعلن رفعته فى هذه الاجتماعات أنه هو ـ من بادىء رأيه ـ قد فصلنى من سكرتيرية الوفد ، وأنه سيقاوم بكل وسيلة ترشيحى لنقابة المحامين ، فأرسلت اليه خطابا مذكرا اياه أننى انتخبت سكرتيراً عاما للوفد باجماع آراء الهيئة فى نفس الجلسة التى انتخب هو فيها رئيسا للوفد ، وأنه فيما يختص بنقابة المحامين فليس لاية حكومة عسكرية كانت أو غير عسكرية أن تتدخل فى انتخابات طائفة كريمة مثقفة كطائفة المحامين، فتعبث بحريتهم وكرامتهم... ولكنه لم يتفضل بالرد على...وجاءنى رده فى البرلمان على غير توقع وانتظار !

وكان البرلمان قد أجرم فى حق النحاس جريمة لاتغتفر ، فقرر فى حضور

وزير العدل شكرى على ما أبديت من خدمات للبلاد كوزير للماليـــة والتموين ، فصفق الجميع لهذا القرار بالاجماع وصفق معهم وزير العدل، غير مدرك الا بعد أن استدرك أن فى الامر وزرا . . . وكان استدراكه فى مجلس النواب حينما هدد النحاس باشا نوابه بالتخلى عن الحكم اذا ما اشتركوا مع الشيوخ فى التقـــدير والشكر . . . فاستبعد رئيس المجلس الاقتراح بشكرى دون أخذ الاصوات عليه من المجلس . . . ولـكنى رأيت أن أكون كريما فى عينى نفسى فوقفت مؤكدا أن شكر مجلس الشيوخ انما وجه لى كوزير فى وزارة يتقاسم أصحابها الفضل ـ ، فسكت النحاس باشا واجماً ، لان المسكين خاف أن يكون كريما ، وللكرم ثمنه... ثم مالبث ومالبثنا حتى رأيناه فى آخر الجلسة ينقلب فى غير مناسبة من الوجوم، الى الهجوم، ويعلن بصدد طلب تأجيل استجواب التموين أنه هو وحده دون أى وزير آخر كان ولا يزال المسئول عن شؤون التموين ! وهكـذا رضى وأرضى !

متهـم ! . .

ثم تلت ذلك جلسة الاستجواب المقدم من حضرة النائب المحترم الاستاذ فكرى أباظه بصدد الاستثناءات فأصر على نظر الاستجواب فى نفس الجلسة رغم طلب المستجوب بيانات ورغم اكفهرار جو الحرب واقتراب الخطر من الاسكندرية ولـكنه صاح فى وجه كل معترض صيحة كشفت عن حقيقة أمره ، وخبيئة سره قائلا انه متهم وأن الحـكومة متهمة وأنه لابد له من الرد على هذا الاتهام ! . . .

متهم ! . . . نعم هذا هو مفتاح السر ، وأصل الشر . . . وهذه هى العقلية التى تسلطت عليه فجعلته يحاول التسلط على كل شىء فى البلد لـكى يخفى وقائع التهمة ، وأدلة التهمة ، ولـكى يقطع ألسنة الاتهام فى الصحافة ، أو فى البرلمان ، أو فى المجتمعات ، وأخيراً فهناك ممثل الاتهام والمطلع على الاسرار والأسانيد ، هذا قبل غيره يجب أن يحاط بسياج من حديد . . .

عقلية المتهم هذه تجلت أيضاً فى القرار الذى أصدره أو استصدره من هيئة الوفد ، فمكرم واخوانه من شيوخ ونواب فصلوا جميعا من الهيئة التى كانت تنتمى اليهم أكثر من انتمائهم اليها ، لا لسبب الا لأنهم «اتهموا» رئيس الوزراء بالتفريط فى حقوق البلاد !. . .

هنا أيضا المتهم يتكلم ، والمتهم يتظلم ، ويا ويل العدالة اذا كان المتهم هو الذى يحكم ويتحكم !!

فهل من عجب ـ وتلك عقلية المتهم ـ أن يحاول عند أول فرصة تتاح له أن يتخلص من ممثل الاتهام بفصله من وظيفته كسكرتير للوفد ، ومن هيئته كعضو فيها ؟. . . وقد سنحت له هذه الفرصة فى استجواب الاستثناءات ، فما كدت كممثل للاتهام ألفت نظره الى واقعة بريئة أشار اليها فى دفاعه مبينا له أن هذه هى نقطة البحث ، حتى هاج وماج وصاح فى ألفاظ ضاقت المضبطة عن بعضها وبعضها ، فقال انى فصلتك من سكرتيرية الوفد وانى كذا وكذا وانت كذا وكذا ، الى آخر ما قال مما يدعو الى الرثاء لحاله ، أكثر من التأذى بأقواله . . .

استمرت الحال على هذا المنوال ، وتفاقم الاعتداء على الحريات جميعا فى سبيل الاعتداء على حرية مكرم فى الكلام ، كما ساءت حالة الحكم وتفشت المحسوبية والمحاباة فى أسوأ مظاهرها بين الموظفين والأهلين ، واشتد الفساد والعبث الى التموين وغيره من المرافق الحيوية ، ثم تعرضت البلاد لويلات الحرب ولم تجد من الحكومة الوقاية أو العناية الكفيلة بحماية الأرواح والحقوق ـ وفى هذا الحين وفى وسط هذا الضيق قامت الحكومة بفرض الضرائب غير الرسمية على الأهلين باسم مشروع البر ، ثم راحت تنفق النفقات الجسيمة فى شراء "سيارات" للوزراء واتباعهم وفى مظاهر الترف ـ التى سيأتى الكلام فى خلال هذه العريضة ـ حيال هذا كله رأيت وبعض اخوانى من النواب أن نتقدم الى المجلس بعريضة نطلب فيها مناقشة هذه التصرفات ، دون أن نلجأ الى طريق الاستجواب ، وقلنا فى صريح

اللفظ اننا لانبغي احراجا بل علاجا

وقد أردنا أن نكون أمناء للنظام الحزبي فاتصلت بحضرة سكرتير عام مجلس الوزراء وطلبت اليه أن يرجو من رفعة النحاس باشا عقد الهيئة الوفدية لمناقشة العريضة فيها قبل تقديمها الى البرلمان ، عسى أن نقنع الحكومة بأخطائها فتعالجها ، أو نقتنع نحن بخطأ مآخذنا عليها فنعدل عنها ، من غير ما حاجـــة الى مناقشة فى البرلمان . . . ولكنه رفض عقد الهيئة قائلا أمامكم طريق الاستجواب فى البرلمان

لم يكن بد إذن من تقديم العريضة الى البرلمان لمناقشتها ، ولكن حدث قبيل الجلسة المحددة لتقديم العريضة أن اجتمع رئيس مجلس النواب فى غرفته ببعض الوزراء ، ثم افتتحت الجلسة فاذا برئيس الوزراء يقف ويطلب جلسة سرية لالقاء بيان عن الحالة الحربية ، وانعقد المجلس فى جلسة سرية والقى رئيس الوزراء بيانه واذا برئيس مجلس النواب يفاجئنا بالاعلان من منبر المجلس أن عريضة موقعا عليها من ستة وثلاثين نائبا قد قدمت اليه بطلب المناقشة فى بعض المسائل وانه بهذه المناسبة يعرضها على المجلس ويتلوها عليه . . . وبعد تلاوتها لفت سعادته نظر المجلس الى ماله من حق فى مناقشة العريضة أو استبعادها وسأل عما اذا كان المجلس يوافق على استبعاد العريضة فوافق الأنصار المتحمسين صائحين ، رغم احتجاجنا بمخالفة هذا التصرف الغريب لأحكام الدستور واللائحة . . . فكان احتجاج ، وكان لجاج ، ولكن لم تكن هناك مناقشة بل استبعدت كل مناقشة ، وفقا للتقاليد النيابية الحديثة التى ابتدعها مصطفى النحاس ومن الى مصطفى النحاس ، لحماية مصطفى النحاس ! ! (١)

خرجنا من هذه الجلسة السرية وقد كسب النحاس باشا المعركة ، فالعريضة

---

(١) نص العريضة مرفق

قدمت فى السر ، وتليت فى السر ، واستبعدت فى السر . وكان الله بالسر عليم . . .

بقى اجراء آخر ، هو أن يفصل مكرم من الوفد من غير ما مناقشة أيضا . . .

ورغم أنى وزميلى المحترم راغب بك حنا طلبنا تأجيل الجلسة الى الغد لوفاة قريبة لى ولمرض زميلى ، فان الوفد اجتمع فى تلك الليلة نفسها فى غيبتنا ، ومن غير اخطارنا بالتصميم على الاجتماع ، واتخذ الأعضاء المساكين قرارهم دون أن يسمعونا ، فشرفونا ولم يشرفوا هيئتهم بل ولا مداولاتهم بمظهر المناقشة أو الموازنة بين الطرفين ، ولكن النحاس باشا كسب ولاشك المعركة ، فقد فاز بمنع مثل الاتهام من الادلاء بأسباب التهمة وأسانيدها ، ولو بين أربع جدران ، إذ أن « للحيطان آذان » ! !

وكانت مساومة مفضوحة ، ولعبة مكشوفة تلك التى جعلتهم يعلنون فى قرارهم أنهم سينظرون فى أمر النواب الذين وقعوا على العريضة فى جلسة أخرى . . . فما بين الجلسة والجلسة تبذل الهمة لانهاء هذه المهمة ! وقد انتهت وياللأسف الى خاتمة محزنة توسلوا اليها بوسائل من مثلها ، تدل الدلائل على أصلها ! . . .

ومن أروع مايذكر فى هذا الصدد أن حضرات الشيوخ والنواب الذين ثبتوا معى فى الدفاع عن النزاهة والشرف أرسلوا الى النحاس باشا استقالة مسببه وقعوها بامضاءاتهم احتجاجا على قرار الوفد الذى صدر ضد زميلى وضدى ، وفيمايلى نص هذه الاستقالة :—

«حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

يتشرف الشيوخ والنواب الوفديون الموقعون على هذا بأن يقدموا الى رفعتكم استقالتهم من الهيئة الوفدية التى ترأسونها وذلك احتفاظاً منهم بوفديتهم الأصيلة واستمساكا بالمبادىء الوفدية الخالدة التى ساهموا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكل الوفد برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول

ولقد رأينا من مصلحة البلاد والوفد معاً أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة بعد

أن اقتنعنا بأنكم خالفتم مبادىء الوفد السامية فى الحكم وفى الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا ، فى خطر داهم لن ينقذها منه الا رحمة الله ودماء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين

ولقد عاهدنا الله أن نجاهد جهاد البررة الأوفياء لمبدأ الوفد الأمين لكى نبقى على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التى أذكاها سعد ويحييها اليوم أبناء سعد

وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام .؟

القاهرة فى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٢

السيد سليم نائب البوها . محمد فريد زغلول نائب صندلا . اسماعيل محمد فواز عضو مجلس الشيوخ . زكى ميخائيل بشاره عضو مجلس الشيوخ . عبد الله محمد فواز نائب أولاد حمزه . ميشيل رزق عضو مجلس الشيوخ جلال الدين الحمامصى نائب الصحراء الغربية . الدكتور فهمى سليمان نائب محلة روح . أبو المجد الناظر نائب أرمنت . نجيب ميخائيل بشاره نائب قوص . حسين الهرميل نائب محلة مرحوم . لبيب جريس نائب صنبو . محمد عثمان عبد القادر نائب ابو حماد شرقية . الفريد قسيس نائب مركز المنصورة . أبو الغيث الاعور نائب أبو جرج . مهنى القمص نائب ديروط المحطه . جورج مكرم عبيد نائب أولاد عمرو

ولكن الحكومة الخائفة الواجفة خافت حتى من نشر هذه الاستقالة ، وذهب بها الخوف الى ماهو شر منه ، وهو تشويه الحقيقة وتزييفها فى قرار أصدرته هيئة الوفد التى يرأسها رئيس الوزراء ومن أعضائها أكثر الوزراء ، فقد جاء فيه أن الوفد قد قرر فصل الأعضاء السبعة عشر الذين ذكرت أسماءهم ، دون أن يشير القرار الى هذه الاستقالة بكلمة واحدة ، ودون أن يسمح للصحف بالتنويه عنها

وأشد من ذلك وأدهى أن القرار أشار الى فصلهم بناء على انهم اتهموا رئيس الوزراء وزملاءه بالتفريط فى حقوق البلاد مع أن من بين هؤلاء الأعضاء بعض حضرات الشيوخ الذين لم يشتركوا فى التوقيع على العريضة التى اشتملت على الاتهام بالتفريط فى حقوق البلاد ، اذ أن هذه العريضة قدمت لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ

وزيادة فى التمويه ، والسبك والحبك ، ذكر القرار أسماء حضرات الاعضاء من غير ألقاب دون أن يشير إلى أنهم شيوخ أو نواب ! ! ...

وهكذا ارتضى النحاس باشا لنفسه ولزملائه أن يوهم الناس فى غير حق أن هؤلاء السادة لم يستقيلوا بل فصلوا فصلا وكان فى مقدوره لو توخى الأمانة فى ذكر الوقائع أن يقول ان الوفد قد قبل استقالتهم . . . أما أن يقول هو والهيئة التى يرأسها أنهم فصلوا — وهم يستقيلون قبل الفصل — وانهم جميعا اتهموه بالتفريط مع أن بعضهم أعضاء فى مجلس الشيوخ ولم يتهموه ولم يوقعوا العريضة بهذا الاتهام — فهذا هو الزيف بعينه وانى لاتشرف بعرضه كمثل واحد من الأمثلة العديدة التى ستأتى الاشارة اليها ليكون محل تقديركم السامى

تعجل أم تمهل ؟

هذه يامولاى نظرة عامة الى أسباب الخلاف الوزارى ونتائجه حتى خروجى من الوزارة ومن الهيئة السياسية التى يرأسها رئيس الوزارة ، أما ماتلا ذلك من مساوىء الحكم والعبث بالحريات على اختلاف أنواعها فسيأتى الكلام عنه ضمن القسم الثانى من هذه العريضة ، وهو القسم الذى سيتناول تفصيل الوقائع والادلة عليها منذ أن دخلت الوزارة حتى الآن

ولقد عنيت بذكر أسباب الخلاف وملابساته وتطوراته فى هذا القسم الأول من العريضة حتى تكون الحقيقة بأكملها ماثلة أمام نظر جلالتكم السامى فتتبينوا

العوامل الظاهرة والخفية التى أدت بالحكم إلى سوء المصير ، وأنى فيما يتعلق بى لم أكن إلا الفريسة الاولى لهذا الانقلاب الخطير ، فلم أكن متجنيا ولا معتديا ، بل ناصحاً ومشيراً — وكانت الفريسة التالية هى الحكم نفسه وقد ساء مصيراً . . .

لم أتعجل إذن المعارضة ، كما قال البعض وقد شوهت لديهم الحقائق . . . بل على العكس فقد كنت متمهلا فوق تمهل ، متحملا فوق تحمل ، وحسبي أن اعدد هذه الوقائع فى ايجاز :—

(فأولا) ظللت فى الوزارة شهوراً أنصح وأحذر ، وارجـــو وانذر ، دون أية جدوى ، فتمهلت ثم تمهلت . . .

(وثانيا) قدمت استقالتى بدل المرة ثلاث مرات ، وكنت أقدم ثم أحجم عسى أن يصلح الله الحال ، وتحملت فى هذا السبيل كل دس وكل صغار ، ولكنى تمهلت ثم تمهلت !

(ثالثا) حاول رئيس الوزارة اقالتى فحمانى الله منها ، فاستقـــال وأخرجنى من الوزارة

(رابعا) كان من حق أن أغضب لكرامتى ، ولكنى تمهلت وارتضيت أن لا أدلى ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئة الوفدية ، وارتضى هو ذلك ، مع الفارق بين المعتدى والمعتدى عليه

(خامسا) نقض هو هذا العهد فأدلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفديين مديرية فمديرية ورغم ذلك تمهلت ثم تمهلت . . .

(سادسا) فرض الرقابة الخانقة على الصحف فى كل ما يتعلق بى ، فلا نشر منى أو عنى فى الوقت الذى سمح لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشوه موقفى ، فتمهلت ثم تمهلت . . .

سابعا) صودرت البرقيات الواردة لى وأحيط منزلى بالجواسيس ، وروقبت حركاتى ومواصلاتى التليفونية ، فتمهلت ثم تمهلت . . .

(ثامنا) فصلني من سكرتيرية الوفد ، بقرار صادر منه في غير اختصاصه وطلبت اليه عرض الامر على الوفد وهو الهيئة المختصة فرفض ، ورغم ذلك تمهلت . . .

(تاسعا) تدخل في أمر ترشيحي لنقابة المحامين ليحاربني حتى في شؤون مهنتي . فتمهلت ثم تمهلت . . .

(عاشراً) منع مجلس النواب من شكرى على خدماتى واعتدى على كرامتى بألفاظ جارحة غير لائقة ، فتمهلت ثم تمهلت . . .

(حادى عشر) وأكثر من هذا وأشد فانه رغم خطر الحرب واقترابه من داخلية البلاد أصر على الكلام فى استجواب الاستثناءات رغم الحاحنا عليه فى التأجيل ، ولما أن جاء دورى فى الرد عليه فى اليوم التالى وقال ان الخطر قد تفاقم وأنه لذلك لم يحضر الى المجلس أبت علينا وطنيتنا أن نستغل الظرف الدقيق لمصلحة الاستجواب فارتضينا التأجيل ، وقلبوا التأجيل الى تنويم ، ومع ذلك تمهلنا ثم تمهلنا . . .

(ثانى عشر) منعنى واخوانى النواب من مناقشة تصرفاته فى الهيئة الوفدية ، وعمل على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها فى جلسة سرية ، مخالفا فى ذلك كل قانون وكل عدل ، فتمهلت ثم تمهلت . . .

(ثالث عشر) فصلني واخوانى من الهيئة السياسية التى شرفناها فشرفتنا ، وتم هذا الفصل المزرى فى غيبتنا ، دون أن تسمع لنا أقوال ، فتمهلنا ثم تمهلنا . . .

(رابع عشر) وأخيراً حاربنا حتى فى تكويننا وفى مباشرة حقوقنا النيابية ، بل وفى الاستمتاع بحريتنا الشخصية ، فهل يقول قائل بعد ذلك اننا تعجلنا المعارضة ، أم اننا تمهلنا الى أبعد حدود التمهل ، وتحملنا الاذى والاضطهاد فوق طاقة التحمل ! . . .

على العكس يامولاى ، فانى لاتهم نفسى بانى تمهلت عليه أكثر مما وجب

التمهل . . . ولى فى ذلك عذرى ، استمده من حنايا صدرى ، فقد غلبنى شعورى على أمرى . . .

أليست هى صداقة العمر ؟ . . وأليست هى ذكريات غاليات صحبتنا فى النفى وفى الأسر ، وفى الهزيمة وفى النصر . . . فهل من عجب اذا ما اشفقت وامتد بالاشفاق حبل الصبر ؟

* * *

القسم الثـــانى

الوقائع ومستنداتها

يا صاحب الجلالة

تشرفت يامولاى فى القسم الأول من هذه العريضة بعرض أسباب الخلاف وملابساته مبرزاً نتائجه المباشرة فى إلمامة عامة ، تمهيدا لهذا القسم (الثانى) ، حيث الكلمة للوقائع والمستندات ، فوق ماتقدم من بيانات

وسيتناول هذا القسم تصرفات الوزارة الحالية فى الحكم حتى الآن ، سواء منها ماوقع قبل خروجى من الوزارة أو بعده ، ولن أعرض منها إلا ماقام عليه الدليل ميسوراً موفوراً ـ مغفلا غيره ، وما أكثره ، مما يشهده الناس ويشهدون عليه فى تفصيله ، وان تعذر الحصول على المكتوب من دليله ! . .

وتيسيرا للبحث فأنى بعد كريم أذنكم سأعرض الموضوعات المختلفة فى بابين رئيسين ، على النحو الآتى :—

(الباب الأول) التصرفات المتعلقة بنزاهة الحكم

(الباب الثانى) التصرفات المتعلقة بالحريات العامة والحقوق الدستورية والسياسة وديمقراطية الحكم .

ويشمل كل باب من هذين البابين موضوعات شتى تدخل تحته أو تتفرع عنه،وسنفرد لكل منها بحثا خاصا ،معززاً بالأدلة والمستندات القاطعة.

الأمل الاخير

ولعله يجدر بي أن أمهد لهذا القسم بملاحظة لابد منها، لأنها تلقي ضوءاً على حقائق الموقف، في جميع مراحله حتى الآن.

فقد كنت أؤمل أملا ضئيلا - ولم يسعني حتى اللحظة الأخيرة إلا أن أتعلق بأهداب ذلك الأمل الضئيل والأخير - كنت أؤمل أن يكون في خروجي من الوزارة حافز أودافع يدفع الحكومة،ورئيسها الى اصلاح الحال- ان لم يكن عن هداية، فعن نكاية، حتى يتسنى لهم أن يقولوا للناس انني كنت متجنيا عليهم، فيما أخذته عليهم...

كان هذا احتمالا من احتمالين اثنين... وكان الاحتمال الثاني - والارجح في نظري - أن تسوء الحال وتستفحل، فتنطلق الايادي المغلولة والشهوات المكبوتة، وليس لها من رادع، بعد أن زال المانع!!

ولقد تحقق ويا للأسف الاحتمال الأخير... وحسب مولاى أن يتفضل فيلقي نظرة على ماتفاقم شره، وتزايد خطره، من أعمال المحسوبية واستغلال النفوذ وسوء الحكم في شؤون الأهلين والموظفين معاً، ليتبين أن ما كان في وقت ما موضوع شكايتي الخاصة قد زاد واستزاد فأصبح موضوع الشكاية العامة!، وأن الخلاف الوزارى الجوهرى بين الوزارة ووزير منها لم يكن إلا نذيراً لخلاف آخر جوهرى بينها وبين الشعب، الذى لا يكاد يصبح حتى يمسى شاكيا وناعيا حكمها، ومظالمها...

وهكذا سخر الله الوزارة نفسها لاطلاق ألسنة الناس عليها بعد أن اعتقلت لساني، فاقامت على فساد حكمها البراهين عديدة الى جانب برهاني...

الباب الأول

نزاهة الحكم

يشتمل هذا الباب على الموضوعات التالية :-

(١) استغلال النفوذ للحصول على الثراء ، من طريق الشراء ، والبيع ، والتأجير، والنظر على الأوقاف
(٢) التستر على التهم المنسوبة لبعض الانسباء
(٣) رخص التصدير
(٤) امتيازات التموين وفساد الادارة فى شؤونه
(٥) الانتفاع الشخصى من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة وأحكام القانون
(٦) تفشى الوساطات ـ وتفشى الرشوة معها ـ فى الصفقات التجارية ، والوظائف الحكومية ، وتعيين العمد وفصلهم ، والبنوك ، بل وقبول الطلبة فى المدارس ...
(٧) فضائح المحسوبية والاستثناءات
(٨) تزييف الحقائق والوقائع الرسمية

***

الفرع الاول

استغلال النفوذ للحصول على الثراء .

من طريق الشراء ، والبيع ، والتأجير ، والنظر على الاوقاف .

ياصاحب الجلالة

لست هنا فى صدد تحليل نفسانى ، أو أدبى ، لابين هل رغبة النحاس باشا وأهله فى الثراء التى تبدو للناس كأنها طارىء جديد، قد كان لها فى الماضى القريب أصول ومقدمات هى للتطور الاخير بمثابة التمهيد ؟... وهل كان لمعيشة الترف

والاسراف، الذى لا يدخل فى حدود الطاقة لرجل مثله نبت فقيراً ، شأن أو بعض الشأن فى اندفاعه وأهله وراء المال يقتنونه وفيراً ؟ ... او هل البذرة الكامنة فى النفس قد أينعت ، وازهرت وتفرعت ، حينما أتيحت لها الفرصة النادرة بسبب الظروف التى تولى فيها الحكم - والحكم العسكرى - فتفتحت أمامه الابواب المغلقة وأحس أنه قد أصبح على كل شىء قديراً ... أم هل هو اثراء الهين اللين الذى ساقته الحرب الى جيوب بعض الناس من تجار وغيرهم قد شجعه ومن اليه على استغلال نفوذه فى الحكم للانتفاع الشخصى من هذا الظرف الطارىء الذى يدر عليهم الخير وان يكن خيراً مريراً ... أم هل هو الاعتقاد الذى كثيرا ما صرح به أقرب الناس اليه من أن الحكم لن يواتيهم مرة ثانية وان الفرصة التى لم تنتهز أولا يجب أن تنتهز أخيرا ... أم هل هى كل هذه العوامل وما اليها ، متجمعة أو متفرعة،قد ألهبت شهوته فأضعفت مقاومته ، وأصبح العسير عنده يسيرا ...

على انه مهما يكن التحليل أو التعليل ، فنحن هنا أمام ماديات نسوق عليها الدليل ... والثابت مما يلى من بيان ومستندات أن رئيس الحكومة الحاضرة وأهله والكثيرين من أنصاره وشيعته قد جعلوا من الحكم تجارة مرذولة أسبغت عليهم المال ، عدا ونقدا ، ذهبا وأرضا - وهذه أشياء مادية ، ملموسة محسوسة ، تغنى فيها الرؤية عن الرأى ، والدليل عن التعليل ! ...

وفيما يلى - من باب التمثيل لا الحصر - بعض ما وقفنا عليه من أمثلة، معززة بالادلة ، على ما حصل عليه النحاس باشا شخصيا - أو بواسطة أهله - من الثراء الوفير الكثير ، سواء من طريق الشراء ، أو البيع ، أو النظر على الاوقاف ، أو التأجير ...

عمليات الشراء

ونبدأ أولا بعمليات الشراء التى تيسر لنا الحصول على الأدلة المثبتة لها،

وهى تتلخص فيما يلى :—

(١) شراء ١٤ س و ٧ ط و ٨٠ فدن باسم السيدة حرمه عن معالى فؤاد سراج الدين باشا بعقد وقع عليه امام كاتب العقود بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ وسجل بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٢

(٢) شراء ٢٢ س و١٨ ط و٧٤ فدن باسم السيدة حرمه من الخواجه اميل نسيم =دس بعقد وقع عليه أمام كاتب العقود بتاريخ ٨ أكتوبر سنة١٩٤٢ ومسجل فى ٢٤ أكتوبر سنة١٩٤٢ ودفع الثمن فورا ومقداره ٥٨٢مليم و٨٩٧٤ جنيه، عدا مصاريف التسجيل

(٣) شراء سيارة من المسيو كوتسيكا (ثمنها الاصلى ٣٠٠٠ جنيه) ـ الى غير ذلك من مشتروات ونفقات بلغت مع ثمن السيارة بضعة آلاف من الجنيهات

(٤) صفقات شراء لصحى افندى الشوربجى وشركائه من الانسباء بمئات الالوف من الجنيهات

وتفصيل هذه العمليات فيما يأتى :—

١ — شراء ٨٠ فدانا وكسور عن فؤاد باشا سراج الدين

نتشرف بأن نرفق مع هذه العريضة صورة رسمية من عقد البيع مستخرجة من محفوظات قلم رهون محكمة المنصورة المختلطة . ويتبين من الاطلاع على هذا العقد أن حضرة صاحبة العصمة زينب هانم عبد الواحد الوكيل حرم حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا قد اشترت من حضرة صاحب العزة فؤاد بك سراج الدين (معالى فؤاد سراج الدين باشا بعدئذ) ١٤ س و٧ ط و ٨٠ فدن بناحية دمداش مركز شربين تبع تفتيش بلقاس التابع لمصلحة الاملاك الاميرية ـ مقابل مبلغ ٥١٩ مليم و٤٢٨٣ جنيه (أى بسعر ٥٣ جنيه تقريبا للفدان لواحد) ـ وقد جاء فى العقد أنه قد دفع من الثمن عند التوقيع على العقد مبلغ

٨٤٠ مليم و١٤٢٧ جنيه والباقى وقدره ٦٧٩ مليم و ٢٨٥٥ جنيه تتعهد المشترية بسداده الى خزينة مصلحة الاملاك الاميرية رأسا على جملة أقساط سنوية ينتهى آخر قسط منها فى سنة ١٩٥٥ ، ويبلغ معدل القسط السنوى من ٢٠٠ جنيه الى ٢٥٠ جنيه

وقد أعطى هذا العقد تاريخا عرفيا ١٢ يناير سنة ١٩٤٢ وأما تاريخ توقيع العقد رسميا فهو ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ ، وقد أثبت فى نهاية العقد التأشيرة الآتية :—

« قد تم توقيع هذا العقد من حضـــرة صاحب العزة فؤاد بك سراج الدين البائع وحضرة صاحبة العصمة زينب هانم عبد الواحد الوكيل المشترية المتعاقدين أمامنا وأمام حضرة احمد بك الوكيل المقيم بمصر الجديدة . . . واحمد افندى زكى المقيم بمصر . . . بصفتهما شاهدين عن صحة شخصية المتعاقدين وهذا تصدق منا بذلك ـ مصر فى يوم الأربعاء ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ بمينا هاوس الساعة الثانية والنصف بعد الظهر حيث انتقلنا بتصريح من جناب رئيس محكمة مصر المختلطة مرفق بدفتر التصديقات »

فكرة مشروع البر والباشوية

قد يبدو غريبا يامولاى هذا الانتقال المفاجيء من صفقة بيع أطيان إلى مشروع البر ، ومن الجمع بين مشروع البر والباشوية . . . ولكن الغريب فى هذا العهد هو انعدام الغريب !

ذلك ان رفعة النحاس باشا حادثنى فى خـــلال المدة السابقة على اجراء الانتخابات عن نيته فى القيام بمشروع بر يطلب فيه من الأغنياء التبرع بمبالغ كبيرة وتنتهز هذه الفرصة لالتماس الانعام عليهم بالباشوية أو الرتب التى يستحقونها . . . ثم تردد لحظة وقال ما معناه انى أريد أن أطلب الباشوية لصديقك فؤاد سراج الدين وذكر لى سببا لاعلاقة له بصفقة الاطيان التى لم أكن أعلم عنها

شيئا أصلا وكانت على ما يظهر محل تكتم شديد ـ ولكنى اعترضت على الفكرة فى ذاتها لاسباب أبديتها له وظننت انه اقتنع بها .

على اثر ذلك نبتت فكرة ـ أو مناورة ـ أخرى ناقشتها هى أيضا على علاتها لانى لم أكن أدرى السر فى هذا التحمس المفاجىء لمصلحة أحد أصدقائى

فقبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء اقترح أحد الوزراء ـ هو عبد الفتاح الطويل باشا ـ على رفعة رئيس الوزراء وباقى الوزراء أن يعين فؤاد بك سراج الدين وكيلا للداخلية بدلا من حمدى محبوب باشا الذى كان فى النية نقله من وظيفته ، وقال بمعاليه فى تبرير اقتراح تعيينه ان فؤاد بك صديق مكرم وهو يعرفه ويعرف مؤهلاته وانتسابه الى أسرة غنية كبيرة فما كان منى الا أن اعترضت بكل براءة على هذا التعيين لاسباب مصلحية وفنية رغم صداقتى لفؤاد بك سراج الدين

وكان ذلك كله قبل الانتخابات ، وكان من محاسن الصدف أن عقد بيع الاطيان من حضرة فؤاد بك سراج الدين الى صاحبة العصمة حرم رئيس الوزراء تم توقيعه رسميا قبل الانتخابات أيضا ـ أو فى ١٨ مارس على سبيل التحديد ـ وسبق ذلك بطبيعة الحال العقد الابتدائى الذى أعطوه تاريخا عرفيا قبل التوقيع الرسمى بشهرين .

الوزارة والباشوية

ولكن الخير فى التأخير . . . فلئن فاتت الفرصتان السابقتان للحصول على الباشوية ووكالة الوزارة ، فلقد سنحت أخرى ـ أسخى وأجدى ـ هى خلو منصب وزير ، بعد انتخاب وزير الزراعة رئيسا لمجلس النواب الجديد ، ولما يمض اليوم الاخير من شهر مارس الموعود ، والملىء بالوعود . . .

بقيت الباشوية ، وقد كان لها دور ، ومع الدور مداورة ، ماهرة ، ماكرة . . .
فقد التمس النحاس باشا لمناسبة عيد التولية السعيد الانعام بالباشوية على خمس

من الوزراء بينهم وزير الزراعة الجديد ، وبنياشين مختلفة على بقية الوزراء . . .
وكان قد استقر رأيه فى ذلك الوقت بالذات على تعيين الوزراء الجدد لوزارات التموين والشؤون الاجتماعية والوقاية . . وهنا قامت صعوبة فى وجه النحاس المسكين . . . فانه اذا ما عين الوزراء الجدد قبل الانعام بالباشوية على الوزراء الخمسة أصبح وزير الزراعة الجديد معتبرا كواحد من الوزراء الجدد الذين لم يكن من المعقول التماس الانعام عليهم اثر تعيينهم . . . فلم يكن بد اذن من التماس الرتب والنياشين والاصرار على هذا الالتماس قبل تعيين الوزراء الجدد . . . وفعلا أنعم بالرتب والنياشين فى ١٣ مايو على الوزراء القائمين ، وفى اليوم التالى (أى فى ١٤ مايو) عين الوزراء الجدد ، فكان السبق للاولين بساعات تبلغ الاربعة فوق العشرين !

وهكذا انفرجت الازمة ، وكانت شديدة حادة . . . فاستطاع النحاس باشا أن يوفق بين القديم والجديد ، وأن يجمع بينهما فى هذا الحل السعيد . . .

مشروع البر ـ والشيء بالشيء يذكر

لقد تشرفت يامولاى فبينت كيف نبتت فكرة مشروع البر فى ذهن النحاس باشا بمناسبة صفقة الاطيان سالفة الذكر وما كان لها من صلة بفكرة الرتب والنياشين والتماس الانعام بها على بعض المقربين المحظوظين . . . ومن ثم فلم يكد يمضى أسبوع على الانعامات السامية فى ١٣ مايو حتى بدأ اسبوع البر فى ١٩ مايو ، وكان قد بقى بعض المحظوظين المقربين من أمثال صبحى افندى الشوربجى والاستاذ توفيق مفرج وغيرهما الذين رؤى من البر بهم التماس الباشوية لهم ، حتى يجمع البر بين فكرتى الانعام والنعمة ، تلك للاغنياء المحظوظين ، وهذه للفقراء المساكين ! . . .

وبهذه المناسبة ـ والشيء بالشيء يذكر ـ فقد سبق للنحاس باشا أن عرض على مجلس الوزراء منح الجنسية المصرية لنسيبه صبحى افندى الشوربجى ، تمهيدا لطلب

تعيينه فى الشيوخ ، وكذلك علمت فيما بعد انه التمس تعيين الاستاذ توفيق مفرج عضوا فى الشيوخ مع ان اسمه لم يعرض على مجلس الوزراء ولم يكن ضمن الكشف الذى أقره المجلس ! !

ولكنه فشل فى محاولاته هذه ولو أنه نجح فى المحاولة الرئيسية الأولى - وحسبى ماتقدم من البيان ، عن الملابسات التى لابست أو تلت الصفقة الاولى من الاطيان ! . . .

٢ — شراء حوالى ٧٥ فدانا من آل عدس

وانى أتشرف بارفاق صورة رسمية من العقد مستخرجة من محفوظات قلم الرهون بمحكمة مصر المختلطة .

وبالاطلاع على هذا العقد يتبين أن الخواجة اميل نسيم عدس بصفته مصفياً لشركة نسيم عدس وأولاده باع الى حضرة صاحبة العصمة السيدة زينب هانم الوكيل كريمة المرحوم عبدالواحد الوكيل وحرم رفعة مصطفى النحاس باشا ٢٢ س و١٨ ط و٧٤ فدن واقعة بزمام ناحية البركة مركز شبين القناطر .

وقد نص فى العقد على أن الثمن ١٢٠ جنيها للفدان الواحد ، « فتكون جملة الثمن ٥٨٢ مليم و ٨٩٧٤ دفعت بتمامها على دور القرش الواحد من يد ومال المشترية بمجلس هذا العقد ورق بنكنوت من أوراق البنك الاهلى المصرى »

وقد وقع على العقد « فى يوم الخميس ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٢ الساعة الرابعة بعد الظهر بالمنزل رقم ١٠ الكائن بشارع احمد باشا بقصر الدوبارة » وسجل بقلم رهون محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٢ .

صفقـــة !

هى من غير شك صفقة رابحة مهما يحاول النحاس باشا التهوين من قيمتها محاولة المريب الذى يكاد يقول خذونى . . . فلقد اشترى الفدان بسعر ١٢٠ جنيها

فى المرج القريبة من القاهرة فى وقت كان يباع فيه الفدان بمائتين من الجنيهات فى أقصى الصعيد من ارض أقل قيمة وأضعف غلة ... بل ان صبحى افندى الشوربجى اشترى قبل ذلك ببضعة شهور - اى قبل فترة الرواج الاستثنائى - أرضاً مجاورة لها من حضرة صاحب السعادة بهى الدين بركات باشا بسعر الفدان ١٦٠ جنيها وكانت هذه الصفقة تشمل أطياناً اكثر من تلك ويبلغ مقدارها ٢٥٠ فداناً ، مما كان له اثره ولا ريب فى تقدير السعر - هذا فضلا عن ان الأرض التى اشتراها رفعة النحاس باشا لحرمه قد مهدت لها سبل الرى قبل الأخرى

بل ما لنا نذهب بعيداً ... فان السمسار الذى اشترى الارض سافر إلى فلسطين وعرض على كبير آل عدس سعراً هو ١٤٠ جنيها للفدان وأقنعه بالقبول لاعتبارات لا تخفى ، فلما عاد السمسار إلى مصر ظافراً بهذا القبول طمع النحاس باشا فى تخفيض جديد ونجح بعد ضغط جديد فى الحصول على ثمن ١٢٠ جنيها للفدان !... وهو سعر عجيب حقا لأن هذه الأرض بالذات سبق ان قدر للفدان الواحد منها ٢٣٥ و ٢٥٠ جنيها

فماهى الأسباب التى دعت آل عدس وهم من كبار التجـــار من اخواننا الاسرائيليين الى عقد هذه الصفقة غير الرابحة ؟... ولكن هل هى حقا غير رابحة ؟ - هذا هو السؤال !...

٣ — سيارة كوتسيكا ... الخ .

لعل الاشارة الى شراء هذه السيارة وما اليها من أدوات الترف أبلغ فى الدلالة على العقلية الجديدة التى حازها النحاس باشا فاستحوذته ، وكسبها فكسبته .. فلقد رأينا أن معيشة الترف كانت من العوامل التى أدت بالنحاس باشا وأهله الى الرغبة فى الثراء ، فلاعجب أن يؤدى الثراء فى دوره الى الاستزادة من الترف ... وهكذا دواليك، فلن تكون الحلقة الا مفرغة ، مادامت الأموال تتوالى سابغة مسبغة !

الحكومى والمنزلى !

ولقد كان للنحاس باشا كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والخارجية ثلاث سيارات حكومية يستعملها فى شؤونه الحكومية والمنزلية ، ولكنه أبى الا أن يشترى لرئاسة مجلس الوزراء سيارة جديدة فخمة من طراز باكار يبلغ ثمنها الأصلى ثلاثة آلاف جنيه وتمتاز على غيرها من السيارات « الديموقراطية » بأن بها جهازاً لتكييف الهواء ، فيبرد فى الصيف ويسخن فى الشتاء . . . الى غير ذلك من معدات الراحة والفخفخة التى يستمتع بها ذوو الثراء . . .

ولكن هذه السيارة الفخمة تملكها الحكومة فهى سيارة حكومية ، ولرفعة رئيس الوزراء صفة أخرى منزلية تقتضى سيارة منزلية ، ولا يصح بل ولا يليق أن تقل المنزلية عن أختها الحكومية ! . . . ومن ثم استقر الرأى على شراء سيارة باكار من نفس الطراز ، فخوطب صاحب السيارات فى هذا فتبين ان للسيارة الحكومية اختاً فى عصمة أجنبى مليونير هو المسيو كوتسيكا . . . ولم يكن مفهوماً أن يفضل المسيو كوتسيكا شخص رئيس الحكومة فيحتفظ لنفسه بسيارة لا تملك مثلها إلا الحكومة . . . وقد يملك المال الوفير ، شخص ليس بالمليونير . . . وبناء عليه طلب الى التاجر أن يتصل بالمسيو كوتسيكا ويرجوه التنازل عن شراء السيارة ، فما كان من المسيو كوتسيكا إلا أن قال انه وما يملك رهن مشيئة رئيس الوزراء ، وتنازل فعلا عن شراء السيارة وأخذها النحاس باشا لنفسه ملكا خاصاً

المصلحتان الخاصة والعامة :

ولما كان التاجر صاحب السيارات قد ارتضى ـ طبقا لرواية النحاس باشا ـ أن يبيعها له بمبلغ أقل من ٣٠٠٠ جنيه فيظهر ان رفعته أراد أن يرد له الجميل ولو على حساب الحكومة . . . وكان قد حدث ان استولت وزارة التموين على أكثر من عشرين سيارة باكار استوردها التاجر صاحب السيارات فطلب إلى

النحاس باشا (وكنت اذ ذاك وزيرا للتموين) أن ارد له السيارات المستولى عليها، فأخبرته أن هذه السيارات قد سلمت للجيش مقابل قيمة الاستيلاء، فألح على النحاس باشا فى ان أجد وسيلة لاستردادها من الجيش وتسليمها للتاجر ليتجر بها ويربح من ورائها .. فرفضت ذلك بطبيعة الحال، وفى اليوم التالى جاء الى الوزارة المذكور راجيا ملحاً، وفهمنا منه السر فى الحاح رفعة النحاس باشا وحكاية سيارة كوتسيكا . . .

الخـــير العميم

وما أن خرجت من الوزارة حتى اشترى الوزراء سيارات جديدة لهم هم أيضا من طراز باكار يقدر ثمن الواحدة منها بأكثر من ١٦٠٠ جنيه . . .

ولما كان الخير الصميم هو الخير العميم، فقد قررت الوزارة تعميم السيارات على الرؤساء المحظوظين والسكرتيرين وطلب الى مجلس الوزراء اعتماد مبلغ أربعين ألف جنيه لشراء ٣٥ سيارة، ثم قرأنا فى الصحف بعد ذلك انه قد اعتمد مبلغ ينوف عن السبعين ألف من الجنيهات لشراء سيارات واصلاحها . . . واحتسب هذا المبلغ من اعتماد الطوارىء . . .

ولم تكن هذه السيارة الفخمة التى اشتراها النحاس باشا لنفسه هى وحدها من أدوات الترف التى كلفته آلافا من الجنيهات، ولكنى ذكرتها دون غيرها من المشتريات (كالاثاثات وغيرها مما لدينا دليله . ولا يصح تفصيله) من باب التمثيل على ما يبذر بذراً، وتبذيرا، من المال الوفير . . .

وليست مظاهر الثراء مقصورة على الشراء، فهناك مستوى المعيشة اذا ما ارتفع عن الحد المألوف، فانه يستتبع حتما الطفرة فى الانفاق غير المألوف ـ وبخاصة اذا كان الثراء طارئا جديداً لم يتعوده صاحبه ـ وحسبى فى ذلك أن أشير اشارة عابرة الى ما يعرفه جميع زائرى النحاس باشا وأهله من بذخ فى المعيشة

وفى الانفاق، لايتوافر الا لثرى لايخشى الاملاق ... ولقدكان الناس يعجبون كيف يقضى النحاس باشا واهله شهورا فى ميناهوس ينفق فيها مالا يقل ـ ان لم يزد ـ عن ألف من الجنيهات، ثم يستأجر لسكنه غير مسكنه فى مصر الجديدة قصرا فى جاردن سيتى كان ايجاره الشهرى قبل صدور الامر العسكرى برفع الايجارات خمسين جنيها غير مايتكلفه من نفقات ! . . . ولكن لو انهم وقفوا على ما يعرفه العارفون ـ ولا محل لتفصيله ـ من نفقات تنفق من غير حساب على مايسميه الفرنسيون train de vie . لعجبوا كل العجب من أين والى أين هذه النفقات والالوف المؤلفات . . .

ولكنا لم نشأ يامولاى الا أن نسجل هنا بعض الوقائع والصفقات التى قدمنا عليها الدليل، وهى كافية لمجرد التمثيل . . . وسنرى فيما يلى من أدلة على ما اقتناه الانسباء الشركاء من مئات الالوف من الجنيهات ان ماذكرناه وأقمنا الدليل عليه لم يكن الا جزءا من كل لاشك فى وجوده وان عز السبيل اليه . . .

٤ ــ مئات الالوف للانسباء الشركاء

صبحى افندى الشوربجى صاحب معامل الغزل والنسيج هو رجل من رجال الاعمال، سورى الاصل والجنسية، وكانت أعماله مركزة فى حدود اختصاصه، أى فى الغزل والنسيج

ثم زوج ابنته من حضرة احمد افندى الوكيل الموظف بسكرتارية مجلس الشيوخ، وشقيق حرم رفعة النحاس باشا ـ وما أن تم هذا الزواج حتى اتسع نطاق الاعمال، والآمال، للطرفين معاً . . .

وشاءت التطورات السياسية ان يعين النحاس باشا رئيساً للوزارة ولما يمضى على هذا الزواج أكثر من عام، فاذا بالآمال التى تمددت اتساعاً، قد تصاعدت ارتفاعاً، فبلغت الآمال حد الخيال !

واذا بالاستاذ احمد الوكيل يستقيل ـ وياللعجب ! ـ من وظيفته فى سكرتارية مجلس الشيوخ ، مع أن مرتبه فيها كان حوالى الخمسة وعشرين جنيها شهريا ، وكان له فوق شهادة التجارة المتوسطة من المؤهلات أضخمها ، وأعظمها ، فهو نسيب وأى نسيب للنحاس باشا . . ، ولو انه ظل موظفاً لارتقى المناصب درجات ، تعلوها علاوات !

ولقد جاءنى الاثنان معاً عقب تأليف الوزارة ـ كما سأبين ذلك تفصيلا تحت باب رخص التصدير ـ يطلبان الترخيص بتصدير الزيت والجلود ، وتلا ذلك الارز والسكر ... وراح الاثنان ـ ومعهما شريك خفى ثالث ـ يتجـــرون ويسمسرون فى كل ما يقبل الاستغلال ، ويدر المال . . .

وما أن اتسع النطاق ، حتى اتسعت الآفاق ، فتقدم النحاس باشا الى مجلس الوزراء يطلب منح صبحى افندى الشوربجى الجنسية المصرية ، تمهيدا لكرسى الشيوخ وللباشوية . . . ثم كان صباح وكان مساء فاذا الاستاذ احمد الوكيل نائب محترم لباب الشعرية . . .

غير أن المناصب والالقاب ، هى الى المال بمثابة القشور الى اللباب ، ومن ثم راح حضرات الأنسباء الشركاء يسعون الى المال بكل وسيلة ، حتى تضخمت الحصيلة ، فبلغت مئات الألوف من الجنيهات ، وقيل أن ثروة الشوربجى اخوان تقدر الآن بحوالى المليونين من الجنيهات . . .

ولكنى يامولاى قد أخذت على نفسى بأن لا اتقدم الى جلالتكم الا بالوقائع التى قام عليها الدليل ، وفيمايلى بعض ماوقفت عليه ، وتحققت منه ، من وقائع وأسانيد .

أطيان وعمارات

اشترى حضرة صبحى افندى الشوربجى منذ بضعة شهور من حضرة صاحب

السعادة بهى الدين بركات باشا عزبة بجوار المرج تبلغ حوالى ٢٥٠ فدانا ، ودفع عن كل فدان ثمنا مقداره ١٦٠ جنيها مصريا ـ أى أن مجموع الثمن يناهز الاربعين ألفا من الجنيهات ـ وهذه الصفقة غير مذكورة وقد تأكدنا خبرها من سعادة البائع نفسه

وكذلك اشترى حضرته عن نفسه وعن أخيه بمقتضى عقد بيع رسمى محرر فى ١١ مايو سنة ١٩٤٢ أمام قلم العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة عمارة ضخمة بشارع الملكة نازلى من ورثة المرحوم على بك محمد صادق مقابل ثمن اجمالى قدره ٥٠٥٨٥ جنيه خمسين ألف وخمسمائة خمسة وثمانين جنيها ، دفع منه عند العقد الابتدائى فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ مبلغ ٩٥٨٥ جنيها كما دفع فى مجلس العقد المذكور مبلغ ٨٣٤ مليما و ٨٤٣٠ جنيها وهو قيمة نصيب القاصر ، ودفع باقى المبلغ وقدره ٣١٧١٠ جنيها بموجب شيك رقم ١٣٠٧٢٦ بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ على البنك العثمانى بالقاهرة

ومن طريف مايذكر فى هذا الصدد ان الطرفين حررا عقدا ملحقا بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ نمرة ٨٣٣٨ مصر أشارا فيه الى دفع سمسرة الى احمد بك الوكيل ، وفيمايلى نص ماجاء فيه :—

« حضر الطرفان ومعهما نفس الشاهدين فى العقد الاول — وقررا ان مايجب خصمه من باقى الثمن هو مبلغ ٦٠٩ مليما و٩٢٧ جنيها وهو عبارة عن مجموع مبلغ السمسرة المستحقة لاحمد بك الوكيل والأموال الاميرية الخ . . . »

وعقد البيع مسجل فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ نمرة ٣٣٤٠ مصر تسجيل هذه الصفقة ـ وصفقة الاطيان سالفة الذكر ـ يبلغ ثمنهما وحدهما حوالى المائة ألف جنيه دفعت عدا ونقدا ، وتمت الصفقتان كما تمت الصفقات الاخرى التى ستأتى الاشارة اليها خلال قيام الوزارة الحاضرة

وفوق ذلك فان حضرات الانسباء ، الشوربجى اخوان يقومون الآن ببناء

عمارتين كبيرتين فى الزمالك

عرض بنصف مليون جنيه :

قد علمت من مصدره نبأ له دلالته البالغة وهو أن أحد السماسرة قد عرض أخيرا بالنيابة عن صبحى افندى الشوربجى وشركائه شراء عمارة ايموبيليا بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ولكن الصفقة لم تتم

ولا يحسبن أحد أن النصف مليون من الجنيهات تستنزف ما أدخره الانسباء المحظوظون من أرباح الصفقات المتواليات ، فقد علمت أن حضراتهم قد عرضوا أخيرا شراء أكثر من ستمائة فدان صفقة واحدة فى مديرية المنيا معروض بيعها فى احدى التفليسات على أن يكون ثمن الفدان الواحد حوالى ٢٢٠ جنيه وعلى أن يدفع الثمن بأكمله عن الصفقة كقطعة واحدة لاتجزئة فيها

هذا يامولاى بعض من كل وفصل من أصل ... عدا مايتحدث الناس عنه من صفقات لم نر محلا للاشارة اليها ... وعدا صفقات التموين والغزل التى سيأتى الكلام عنها فى موضع آخر من هذه العريضة ، والتى كان محورها صبحى افندى الشوربجى ، ومحور المحور حضرة النائب المحترم الاستاذ احمد الوكيل ، الموظف السابق ذو المرتب الضئيل ، شفيق حرم رفعة الرئيس الجليل ... (١)

من غير تعليق

وحسبنا أن نذكر هنا من غير تعليق أن حضرة صبحى افندى الشوربجى النسيب المحظوظ الذى وقف رفعة رئيس الوزراء فى مجلس النواب يترافع عنه

---

(١) يروى الراوون أقاصيص مدهشة عما ينفقه حضرته فعلا ، أو ينقل عنه نقلا بصدد نفقات ، وصفقات ، تبلغ الالوف المؤلفة من الجنيهات ، ولكنى وان كنت أصدقها ، فلم أحققها .

مرافعة حارة ، والذى توافرت له الآن مئات الالوف من الجنيهات يدفعها أو يعرضها عداً ونقداً ـ هذا الرجل بالذات كان قد اقترض منذ عهد قريب لا يزيد كثيراً على السنتين مبلغ عشرة آلاف جنيه كسلفة صناعية للمصانع التى يملكها، وقد اقترض هذا القرض الضئيل من الحكومة القائمة اذ ذاك

فاين اين العشرة آلاف قرضاً ، من مئات الالوف يقتنيها ذهباً وأرضاً . . . واين موقفه من الحكومات الغابرة بالقياس الى موقفه من الحكومة الحاضرة !.. سبحان مغير الاحوال ، ومغير الرجال . . .

***

التنظر على الاوقاف

واستغلال النفوذ

لعل من أفضح ـ وأقسى ـ الدلائل التى تنهض ضد النحاس باشا شخصيا هى تصرفاته الاخيرة بصدد الاوقاف التى كان أو أصبح ناظراً عليها ـ بفضل رياسته للوزارة . . . فان نظرة الى مجموع هذه التصرفات والى المستندات التى استخرجناها تأييداً لها تكشف عن ناحية من شخصية النحاس باشا اعترف انها كانت خفية على وعلى الكثيرين ، فقد عرفته جريئا ولكنى لم أعرف فيه الجمع بين الجرأة والتحايل الا حين وقفت على هذه البيانات ومايؤيدها رسمياً من المستندات ، وأنى ليؤسفنى ، ويحزننى ، أن اضطر الى الكشف عن هذه الحقائق المؤلمة ، ولكن السكوت عنها أشد ايلاما ، وشتان بين ألم وألم ـ بين ألم ضحيته الأفراد ، وألم ضحيته البلاد . . .

وحسبي أن أذكر هنا عمليتين رئيسيتين ـ أو بالاحرى صفقتين خطيرتين ـ تمتا لمصلحة النحاس باشا ناظر الوقف ، فى عهد النحاس باشا رئيس الحكومة .. واحدى هاتين العمليتين هى بيع منزل النحاس باشا الى وقف عبد العال الذى

هو ناظر عليه، والاخرى هى تنظر النحاس باشا على وقف البدراوى بسمنود عقب تأليف الوزارة ، وقد اقترنت هاتان العمليتان باجراآت ومناورات ، وترتبت عليهما نتائج وتصرفات ، تكاد تكون منقطعة النظير ، لا فى استغلال النفـــوذ فحسب ، بل فى التحايل على الاستغلال وكسب المال بوسائل تكفى الاشارة اليها، فى التعايق عليها !

وفيما يلى بيان موجز لهاتين الصفقتين :

ا — البيع منه واليه

يكفى يامولاى من هذه العملية مجرد ذكرها ، لظهور وزرها

فلقد باع النحاس باشا منزله فى سمنود الى وقف عبد العال الذى هو ناظر عليه بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ، ومن شروط الوقفية أن يكون لناظر الوقف حق السكنى فى منزل الوقف . . وأن يصرف المنزل كل شهر مائة وعشرين جنيها ثمن قمح وأرز ومسلى الخ . ، على أن يكون للزوجة المستحقة عشرين جنيها منها . . .

وفى عبارة أخرى ، فان النحاس باشا هو البائع والمشترى فى نفس الوقت ـ ولقد يكون فى ذلك بدعة ، ولـكنها بديعة . . . وصفقة رائعة ، ولـكنها مريعة !

وواقعة الحال أنه كان لمصطفى النحاس باشا بصفة كونه فرداً من أهالى سمنود منزل خاص فى تلك البلدة يسكنه رفعته بصفته هذه ، أو بما أستجد له من صفات كحاكم مدنى أو عسكرى ، أو اذا شاء كزعيم شعبى . . . غير أنه قد بقى لرفعته صفة أخرى لها وزنها ، ولها ثمنها ، وهى صفته كناظر للوقف . . . وعلى ذلك رأى النحاس باشا الفرد والزعيم والحاكم أن يبيع المنزل للنحاس باشا ناظر الوقف بصفته وكيلا عن الوقف ، لكى يسكنه رفعته كناظر للوقف طبقا لنص الوقفية ، وقبض رفعته فى نظير هذه العملية البارعة مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات

ثمناً سخياً كريماً ، ولم يتورع النحاس باشا عن القول بانه قبض هذا الثمن تضحية منه ورحمة بالمستحقين والفقراء المنتفعين من الوقف - وهى أيضاً رحمة من النوع الجديد المبتكر ، التى ينتفع منها الرحيم دون المرحوم ! !

وانى يامولاى لأتشرف بأن أرفق مع هذه العريضة مستخرجاً رسمياً من محاضر جلسات محكمة طنطا الشرعية ، وآخر من حجة الوقف ، ويكفى الاطلاع على محاضر الجلسات وما تضمنته من المناورات والاساليب التى لجأ اليها رفعة الناظر تبريراً للحصول على مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمنا لبيع منزله للوقف - يكفى الاطلاع على هذه المحاضر لكى تثور النفس مستفزة ، مشمئزة ، من أساليب التحايل على الاقوال ، فكيف بالاموال ! . . .

ولقد ضرب النحاس باشا بهذه العملية التى لا أعرف لها مثيلا من نظائرها فى استغلال النفوذ - ضرب رفعته عدة عصافير بريشه بحجر واحد . . . وفيما يلى تلخيص موجز لأوزار هذه العملية :—

تحايل يتلوه تحايل : —

لعل الوزر الاول - أو التحايل الاول - هو نفس التنظر على الاوقاف . . . كان محاسن الصدف قد شاءت - ومازالت تشاء حتى الآن كما سنرى - ان لا تكتشف محاسن رفعة النحاس باشا كناظر للوقف الا حينما يكون فى الحكم ! ولذلك فلم يعين رفعته ناظراً على وقف من الاوقاف الثلاثة التى يتنظر عليها فى بلدته الا بعد توليه الوزارة ، وكان آخر تعيين له كناظر لوقف البدراوى فى عهد توليه الوزارة الاخيرة - ولهذا التعيين قصة مبكية مضحكة سنتناولها فيما بعد .

وقد كانت الصحف المعارضة تحمل عليه فى سنة ١٩٣٧ حملات شديدة بسبب تنظره على تلك الاوقاف فى ابان توليه الحكم ، ولكن رفعته كان يعتذر بشتى المعاذير مبيناً أن فى تنظره مصلحة للوقف وتحقيقاً لشرط الواقف ، فكنا

نحن أنصاره تتقبل منه هذه الحجج المؤيدة لوجهة نظره، ولو أن الكثيرين منا كانوا يتمنون ابتعاده عن مواطن التجريح فى مسائل مالية من هذا القبيل.

ولكن الذى لم أكن أعرفه أو يعرفه أحد من زملائه أن رفعته كان سيتخذ من تنظره على الاوقاف سبيلا للتحايل على الثراء، ولولا انى استخرجت أخيراً المحاضر الرسمية الدالة على ذلك واطلعت على محتوياتها مفصلة، مهلهلة، لما صدقت ماكانت تلوكه الالسنة المذياعة، وتهمس به الاشاعة . . .

وتشاء المصادفات العجيبة أيضاً أن تبدأ الخطوة الاولى التى أدت الى صفقة بيع منزل رفعته للوقف الذى هو ناظر عليه، فى عهد توليه الحكم فى سنة ١٩٣٧، فقد جاء فى محضر محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٠ (وهو مرفق بهذه العريضة مع المحاضر الاخرى): «أنه كان لوقف المرحوم السيد بك عبد العال عمارة واقعة على البحر الأعظم بسمنود . . . وقد أرصد عليها الواقف مبلغاً كبيراً يصرف شهرياً فى الوجوه التى عينها الواقف، وأن العمارة المذكورة أخذت للمنافع العامة بقرار من هذه المحكمة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ نظير

مبلغ ٨٦٨ مليم و ٥٣٢٥ جنيها »

اذن فقد نزعت ملكية عمارة الوقف وقدر لها ثمنا سخيا مبلغ ينوف على الخمسة آلاف جنيه ـ وكان ذلك فى سنة ١٩٣٧ حينما كان النحاس باشا رئيسا للوزارة وناظراً للوقف فى وقت معاً . . .

وتشاء المصادفات الطيبة يا مولاى — وكل طيبتها منصرفة الى مصلحة النحاس باشا ! ـ تشاء هذه المصادفات أن يبنى النحاس باشا عمارة جديدة لنفسه فى سمنود فى الوقت الذى أخذت فيه عمارة الوقف للمنافع العامة ! . . . فقد كان للنحاس باشا واخوته منزل الاسرة الذى ورثوه عن المغفور له والدهم، وقد تراضى رفعته مع بقية الورثة على أن يكون المنزل ملكا خاصا له، ثم راح يبنى البيت من

جديد لحسابه الخاص فبنى عمارة من دورين كان المفهوم أنها لسكنه الخاص ، ولكن مافهمه الناس لم يفهمه على مايظهر رفعة النحاس باشا ، كما يتبين من تصرفاته التالية .

وهنا يسوقنا الحديث الى مصادفة ثالثة - أو هل هى رابعة ؟ - هى أن المستحقة الوحيدة التى بقيت على قيد الحياة هى السيدة بدر حموده بك الاعسر زوجة الواقف المرحوم السيد بك عبد العال ، وانها قد تزوجت منذ بضعة سنوات بحضرة الاستاذ مسعد السمرة الذى تشاء المصادفة الخامسة - أو لعلها السادسة - أن يكون زوجا لاحدى قريبات النحاس باشا وأن يضم الى زوجته الاولى زوجته الثانية ، ونعنى بها السيدة المستحقة فى وقف عبد العال الذى يتنظر عليه رفعة النحاس باشا .

هذا ماشاءته المصادفات لمصلحة النحاس باشا ونأتى الآن الى ماشاءه رفعته لمصلحة المصادفات ! . . . فلقد اتفق رفعته مع السيدة المستحقة ، التى اتصلت به بصلة النسب ، على تقديم طلب الى المحكمة الشرعية تطلب فيه الاذن للوقف بشراء منزل النحاس باشا ناظر الوقف بدلا من العمارة التى نزعت ملكيتها فى عهد النحاس باشا رئيس الوزارة . . .

وفيما يلى نص الطلب الذى تقدمت به السيدة المستحقة الى المحكمة الشرعية نقلا عن المحضر الرسمى :—

قالت السيدة بعد أن أشارت الى نزع ملكية عمارة الوقف فى سنه ١٩٣٧ ... « ان الطالبة يهمها تحقيق شروط الواقف على الوجه الاكمل وقد بحثت عن سراى للوقف بسمنود ووفقت الى سراى واقعة على البحر الاعظم منشأة على الطراز الحديث ملك حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

وتفاهمت مع رفعته على اعطائها للوقف بالثمن الذى تراه المحكمة مناسباً ، وقد قبل ان يأخذ

قطعة الارض الفضاء الباقية من سراى الوقف التى هدمت بعد ان نزعت ملكيتها بما فى ذلك الارض المحكرة للوقف وأخذ أنقاض السراى على أن يخصم ثمن ذلك من ثمن سرايه التى سيعطيها للوقف ، وطلبت الطالبة اجراء اللازم لذلك » . . .

اذن قد أصبح المنزل الريفى المتواضع الذى بناه الزعيم الشعبى المتواضع (سراياً) من السرايات الفخمة التى لا يرتضى النحاس باشا لها ثمناً أقل من عشرة آلاف من الجنيهات ! . . . وسيأتى الكلام عن الثمن ومفرداته ، بل ومدهشاته . . .

وليس أبرز فى معنى الحيلة والتحايل من اجابة رفعة الناظر باسان وكيله على طلب شراء منزله ، وهنا أترك الكلام أيضاً لمحضر الجلسة :ـ

« وقال وكيل رفعة الناظر ان رفعته يقدر الظروف التى ذكرتها الست الطالبة فى طلبها ويعطف عليها كل العطف نظراً لما جبل عليه رفعته من حب الخـــير لمصلحة الوقف والمستحقين جميعا بما يكفل لهم بقدر الاستطاعة الراحة التامة والتمتع بالمزايا التى قصدها الواقف من وقفه عليهم ، ولذلك فان رفعة الناظر يوافق على طلب الست الطالبة رغم ما فى ذلك من تضحية عزيزة عليه وبخاصة لأن السراى المطلوب شراؤها هى مقر ذكريات مسقط رأسه وأهله وتراث المرحوم والده . . . . . وقبل ذلك عن طيب خاطر رحمة بالسيدة الطالبة التى تحتاج الى سراى تقيم فيها أسرع ما يمكن مراعاة لصحتها من جهة وليقوم من جهة أخرى بتنفيذ ما قرره الواقف بكتاب وقفه .. الخ . »

أفلا يرى مولاى أن رفعة النحاس باشا قد بلغ منه الحنان والتحنن ، مبلغ الفن والتفنن . . . فهو انما يبيع منزله بمبلغ عشرة آلاف جنيه رحمة بالمستحقة التى تحتاج الى سراى تقيم فيها بأسرع ما يمكن مراعاة لصحتها . . . فى حين أن هذه السيدة المشار اليها لم تكن تسكن بطبيعة الحال الا مع زوجها الذى كان قاضيا فى الأرياف ينتقل من بلد الى أخرى ، بعيداً عن سمنود ، وبعيداً عن السراى التى يقول رفعته

فى صدق بالغ أنها فى حاجة اليها لتقيم فيها بأسرع ما يمكن ! . . وما كنا علم الله لندرى ان سكنى السرايات عمل من أعمال الرحمة، لولا ان القائل بذلك هو زعيم فى الأمة، وللأمة ! . . .

ومن طريف ما نذكر فى هذا الصدد أن النحاس باشا ذهب به الامعان فى التحايل الى حد التصريح على لسان وكيله فى الجلسة بما يأتى :-

« ان الذى يهون عليه هذه التضحية نوعا ما انه قد يستطيع الاستعاضة عن السراى مسقط رأسه وأهله بانشاء سراى مقابلة لها على أرض الوقف الباقية من أرض سراى المرحوم الواقف، وهى التى كان مزمعاً أن يقام عليها سراى للوقف بدل السراى التى نزعت ملكيتها »

أليس هذا التدليل فريداً فى نوعه ؟ . . . فان النحاس باشا يقول انه كان مزمعاً ان يقام على الأرض الباقية للوقف سراى للوقف، ولكنه من باب التضحية العزيزة عليه يبيع سراى والده للوقف ويأخذ هو لنفسه الأرض الباقية من ملك الوقف، عسى أن يبنى عليها منزلا له فيما بعد ! ! ولسنا وأيم الحق نفهم لماذا لم يبن النحاس باشا ناظر الوقف سراياً للوقف على الأرض الموقوفة التى يعترف أنه كان مزمعاً بناء سراى عليها ؟ لماذا لم يفعل ذلك فيوفر على الوقف بضعة آلاف من الجنيهات، كما يوفر على نفسه بيع منزل والديه وما ينطوى عليه هذا البيع من تضحية عزيزة وغالية ؟ . . . ثم اذا لم يكن بد من اعداد منزل للمستحقة رحمة بها فلماذا لم يكتف رفعته بتأجير منزله للوقف بضعة شهور حتى يتم بناء المنزل الجديد، لاسيما وأن عمارة الوقف نزعت ملكيتها منذ سنة ١٩٣٧ وكان فى مقدور رفعته أن يبنى منزلا للوقف فى الوقت الذى يبنى فيه منزلا لنفسه . . . وقد كانت أدوات البناء رخيصة قبل نشوب الحرب . . .

ولكنه لم يفعل وما كان له أن يفعل والا ضاعت الصفقة، وضاعت الحكمة

من كل هذه الخطط المرسومة ، والتدابير المحكمة . . .

ومن المدهش أن المحكمة الشرعية تساءلت فى احدى جلساتها (جلسة ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٠) اذا كانت شروط الواقف تقضى بانشاء سراى بدلا من التى هدمت ، فوعد وكيل المستحقة بتقديم مذكرة فى هذا الموضوع ، وفى الجلسة التالية - أى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ - جاء الطرفان متوافقين على الاجابة ، وقال وكيل رفعة النحاس باشا « انى موافق على ماقرره حضرة زميلى وان فى شراء سراى للوقف توفيراً لمصلحة الوقف نظراً لأن ادارة الوقف كانت تشغل جزءا من السراى التى نزعت ملكيتها وهى الآن تستأجر منزلا لايقل أجره عن أربعة جنيهات » . . .

يااله من مبرر ضمن المبررات ، أن يشترى الوقف منزلا بعشرة آلاف من من الجنيهات ، توفيراً لايجار شهرى يبلغ الأربعة من الجنيهات ! . . .

التحايل على استبعاد المستحقين :-

ومما يدل على احكام التدبير بين النحاس باشا والسيدة المستحقة ، أن المحكمة فى جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤١ طلبت الى الطالبة ووكيل الناظر تقديم كشف بأسماء المستحقين فى الوقف لأخذ رأيهم فى البيع وشروطه فقال وكيل رفعة الناظر أن المستحقين أصحاب مرتبات فى الوقف وليس لهم نصيب معين فى أعيان الوقف وعليه فلاداعى لأخذ رأيهم ، ولكن الهيئة أصرت على تقديم الكشف المذكور وأجلت الجلسة الى ١٨ يناير سنة ١٩٤٢ لتقديم الكشف ، وفى الجلسه المقبلة (التى انعقدت فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢) نظرت المحكمه فى مذكرة مقدمه من رفعه النحاس باشا بوجوب عدم أخذ رأى المستحقين ، وأثبت محضر الجلسه مايأتى حرفيا :- « وعرضت المذكرة المقدمه من وكيل رفعه الناظر على وكيل الطالبه المتضمنة عدم الحاجة لاخذ رأى المستحقين فقال انه يوافق على ماجاء بها »

وهكذا تمت المناورة وأحكم سبكها، وحبكها، بين رفعـــة الناظر والسيدة المستحقة فاتفق الاثنان على استبعاد جميع المستحقين أو المنتفعين الآخرين رغم الحاح المحكمة وتأجيل الجلسة خصيصاً لتقديم كشف بأسمائهم ... ولعل هذه الواقعة وحدها تكفى لتدليل على التحايل المعيب ضد مصلحة الوقف وخوف النحاس باشا من اعتراض المستحقين الآخرين على بيع منزله للوقف وعلى الثمن الباهظ الذى يريد أن يتقاضاه.

التحايل على الثمن

كان الثمن هو الهدف الذى رمى اليه كل تحايل سبق أو لحق ... أى منذ أن تقدم الطلب فى يونيو سنة ١٩٤٠ الى محكمة طنطا الشرعية بالاذن بشراء «سراى» النحاس باشا، الى أن صدر قرار المحكمة فى مارس سنة ١٩٤٢ باقرار الشراء واقرار العشرة آلاف جنيه ثمنا يتقاضاه رفعة الناظر، الذى شاءت المصادفة أن يصبح رئيسا للوزراء حين صدور القرار المذكور

وقد اجتاز هذا التحايل مراحل عدة كشف فيها النحاس باشا يده ـ أوقصده ـ بأسلوب متدرج ومتعرج معاً ... ولو انه يامولاى تقدم الى المحكمة سافراً، لعذرناه تاجراً ... ولكنه بدأ المرحلة الاولى فى طريق المساومة بالادعاء انه لايبغى من بيع منزله الا العطف بالمستحقة والرحمة ... وفوض للمحكمة الثمن المناسب. ثم أحيل التحديد على قومسيون الأوقاف ونجح النحاس باشا فى اقناع الخبراء المعاينين بتقدير ثمن المتر المسطح من أرض منزله البالغ مساحتها ١٧ سنتى و٨١٧ مترا بمبلغ جنيهين ونصف للمتر الواحد ـ فيكون مجموع ثمن الأرض ٩٢٥ مليما و٢٠٤٢ جنيها ـ وقدر للمبانى (وهى مقامة على حوالى ٤٢٩ مترا من الأرض المذكورة) مبلغ سبعة آلاف جنيه وبذلك تكون قيمة المنزل جميعه ٩٢٥ مليما ٩٠٤٢ جنيها ... ولعله من المفيد أن نلاحظ هنا أن هذا التقدير ينصب على

منزل فى حى من أحياء سمنود ، وليس فى القاهرة . . .

غير أن النحاس باشا لم يرضه هذا التقدير السخى فوق السخاء ، فجاء وكيله أمام المحكمة وقال إن رفعته يرى الا يبخس السراى فى قيمتها مع رعايته للوقف ومصالحه ! . . .

ورأت المحكمة « أن التقرير الوارد من قومسيون الأوقاف مجمل لم يشتمل على مايشتمل عليه عادة تقارير الخبراء فى مثل هذه المأمورية من التفاصيل الضرورية » . . . وانتهى الأمر أخيراً بالنحاس باشا الى طلب مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمناً لمنزله ، ولعله من المفيد أن اورد هنا نص الطلب الذى تقدم به رفعة النحاس باشا بلسان وكيله الى المحكمة طالباً مبلغ يزيد ألف جنيه على تقدير الأوقاف ، وواصفاً هذه الزيادة بأنها « تضحية » . . . وفيما يلى نص ماورد فى محضر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ : — « قال وكيل رفعة الناظر أنى اطلعت على مذكرة الاوقاف وأعددت مذكرة برأى رفعة الناظر فى ذلك وهى تتضمن أن رفعته رأى أخيراً أن يضحى فى سبيل منفعة الوقف وقبل أن يكون ثمن السراى عشرة آلاف جنيه على أن تفصل الهيئة فى هذه المادة اليوم والا فرفعته فى حل من عدم قبول ذلك » . . .

أليس بديعاً ومبدعاً معاً هذا الموقف من رفعة النحاس باشا ؟ . . . وهل هناك من هو أقدر على الجمع فى مسلك واحد بين التضحية والتهديد ، والوعد والوعيد!!

انظر اليه يامولاى وهو يقول انه قد رأى أخيراً أن يضحى فى سبيل منفعة الوقف وقبل أن يكون ثمن السراى عشرة آلاف جنيه . . . ضاربا فى ذلك المثل الأعلى فى التضحيه الذهبيه ! . . . ثم تفضل يامولاى فانظر اليه وهو يقرن هذا العرض بشرط قبوله فى جلسه اليوم ، فوراً وفى غير تمهل ، والا فهو فى حل من عدم قبول البيع ، وليتحمل الوقف تبعة هذا التحلل !

ولكن المحكمه لم تتعجل، والنحاس باشا لم يتحلل ... بل استمرت المحكمه فى نظر المادة وهى تؤجلها من جلسة الى جلسة حتى تولى رفعة ناظر الوقف رئاسة الوزارة فى أوائل فبراير سنة ١٩٤٢، وكانت الجلسة السابقة على ذلك فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ - وأجلت الى أول مارس سنة ١٩٤٢ - وفى هذه الجلسه وهى الجلسه الاولى بعد توليه الوزارة رأت المحكمه أن تسأل رفعة الناظر «هل يقبل أن يبيع السراى بمبلغ عشرة آلاف جنيه فقط مع ترك حق احلاله محل وقف السيد بك عبد العال على وقف عنبه أولا » ... فطلب وكيل النحاس باشا التأجيل اسبوعا واحدا للجواب عن ذلك، وأجلت الجلسه فعلا الى ٨ مارس، وفى هذه الجلسه الاخيرة أعلن وكيل رفعة الناظر - وقد أصبح الآن ناظراً للنظار !! - « أن رفعـــة الناظر يرى انه وان ضحى بأعز شيء لديه فان ذلك لا يمنعه من أن يقيم مبانى فى بلده وان قطعة الأرض الفضاء التابعة لوقف السيد عبد العال لا تكفى للبناء عليها بل لا بد من ضم قطعه الأرض المحكرة وعلى ذلك فهو يصمم أن يحتسب من ثمن السراى حق الانتفاع بالتحكير على قطعة الارض المذكورة » ...

وفى الجلسة نفسها وافقت المحكمة على قبول تضحية النحاس باشا بأعز شيء لديه - وقررت شراء هذا المنزل العزيز بالصيغة الآتية : - « فلهذا قررنا الموافقة على شراء السراى المذكورة بمبلغ عشرة آلاف جنيه حسب المدون بمحضر جلسة اليوم وأجلنا المادة للمعاينة وتوقيع الصيغة »

ضرب عدة عصافير

اذن قد استقر القرار على أن يبيع النحاس باشا أعز شيء لديه بمبلغ عشرة آلاف جنيه ... ولو انه يعسر على الشخص العادى أن يفهم كيف يكون هذا المنزل أعز شيء عليه، فى حين انه لم يسبق له السكنى فيه - كما اعترف وكيله بذلك أمام

المحكمة (يراجع محضر جلسة ٢ يونيو سنة ١٩٤٠) (١)

غير انه قامت عقبة فى طريق البيع هى عدم توافر هذا المبلغ الجسيم فى خزانة الوقف . . . وناقشت المحكمة وكيل النحاس باشا فى ذلك ـ ولكن ما أسرع ماذلل رفعته هذه الصعوبة وما كان أمهره اذ ذللها لمصلحته هو من جميع نواحيها ، فعرف كيف يضرب عدة عصافير برمية واحدة يرميها . . .

فلقد اقترح رفعته ـ ووافقته المحكمة على اقتراحه ـ أن يشمل الثمن المفردات الآتية ـ أو على حد تعبير المحكمة « أن يستوفى رفعة مصطفى النحاس باشا مبلغ العشرة آلاف جنيه بالصفة الآتية » : ـ

(١) ٨٦٨ مليم و ٥٣٢٥ جنيه ثمن السراى التى نزعت ملكيتها المنافع العامة ـ يدفع نقداً للنحاس باشا ـ

(٢) ٢٠٠٠ جنيه مقدار المبلغ الذى وافقت المحكمة على استدانته من مال البدل المودع باسم الوقف من ثمن أعيان أخرى ـ على أن يدفع هذا المبلغ نقداً للنحاس باشا ويبقى ديناً على الوقف ويسدد من ريع خيراته

---

(١) قد يروق لخبيث أن يتساءل فى شىء من العجب كيف هان على النحاس باشا أن يهدم من أساسه منزل الذكريات العزيزة عليه وينقضه حجراً بعد حجر ، بحيث لايبقى للذكريات من أثر ؟ . . . وكيف بنى منزلا جديداً بدل القديم فلم يحتفظ بمسقط رأسه ومقر أسرته ؟

ولكنى أرى فى هذا التساؤل شيئا من التعسف ، فحسب رفعته ما أبداه من التعفف . . ، فهو قد استعاض بالمنزل الجديد عن المنزل القديم العزيز عليه ، ثم استعاض عن المنزل الجديد بشىء جديد بدله هو العشرة آلاف جنيه . . .

(٣) أنقاض عمارة الوقف التى نزعت ملكيتها ـ وقد قدرت بمبلغ ٨٠١ جنيه دون مراعاة للزيادة الجسيمة فى أسعار الحدائد والأخشاب الخ . . . بسبب الحرب ـ وبعبارة أخرى فان النحاس باشا كسب فى عملية الانقاض هذه أضعاف ثمنها المقدر !

(٤) ٤٧٢ متر وكسور التابعة لوقف عبد العال أخذها النحاس باشا لنفسه بسعر ٥٠ قرش فقط للمتر أى مقابل ثمن اجمالى مقداره ٥١٩ مليما و٢٣٠ جنيها

ويلاحظ هنا أن النحاس باشا حينما اشترى من الوقف قدر المتر بخمسين قرشاً ، فى حين انه عندما باع للوقف قدر المتر بمائتين وخمسين قرشاً أى بخمسة أضعاف ثمن الشراء . . . وقد علل رفعته هذا الفرق الجسيم بان القطعة المشتراه مستطيلة !

(٥) ٦٦١ مليم و٢٢٢ جنيه ثمن المبانى المقامة على قطعة الأرض المحكرة من وقف أبى عيشه ومقابل احلال رفعته محل وقف السيد بك عبد العال ـ ومساحة الأرض المحكرة ٧٢٧ متر وكسور أخذها النحاس باشا ضمن الثمن . . .

(٦) الباقى بعد ذلك كله (وهو حوالى ١٣٢٠ جنيه) يصرف لرفعة الناظر من ريع الوقف على أربعة أقساط متساوية فى ظرف أربعة سنوات ابتداء من اكتوبر سنة ١٩٤٢ (براجع محضر جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٢ حيث وقعت صيغة الاستبدال رسمياً من هيئة المحكمة بالنيابة عن وقفى السيد عبدالعال وأبى عيشه ومن حضرة عبد العزيز بك النحاس بصفته وكيلا عن رفعة النحاس باشا)

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن الثمن الذى حدده النحاس باشا هو الذى تقرر،

وأن الاعيان والأنقاض التى طالب بها وصمم عليها هى هى التى تقررت .

صفقة مبروكة !

هى اذن صفقة مبروكة ، وان تكن غير مباركة . . . فقد قدر النحاس باشا لمنزله ثمناً يبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقدم تأييداً لذلك تقريراً من خبراء استشاريين أستأجرهم ، فرأوا فى هذا التقدير تواضعاً محموداً ، وعطفاً عدوداً . . . ولكن هل هى عشرة آلاف جنية فعلا ؟ ؟ الحق يامولاى أن النحاس باشا قد ابتكر فى المعنويات أحاسيسا ، وفى الماديات مقاييسا ، تختلف عما اصطلح عليه الناس أو اعتادوه ، فاعتبر المساومة رحمة ، والاستغلال تضحية ، ومن ثم قدر للماديات مبلغاً مقداره عشرة آلاف جنيه ، فى حين أن حقيقته تبلغ حوالى الخمسة عشر ألفاً من الجنيهات ، لأن الأنقاض التى قدرت بمبلغ ٨٠١ جنيه تبلغ قيمتها أضعاف هذا المبلغ ، وكذلك الأرض فقد قدر المتر منها بمبلغ ٥٠ قرشاً ـ على أن يشتريها هو ـ وبمبلغ ٢٥٠ قرش ـ على أن يبيعها هو . . .

ومهما يكن من أمر فالمنزل الذى باعه بمبلغ عشرة آلاف جنيه ـ اذا سلمنا بانها عشرة ـ لاتبلغ قيمته الحالية ـ على أساس الاسعار الحاضرة ـ أكثر من ٣٥٠٠ جنيه أو ٤٠٠٠ جنيه على أقصى تقدير ، أما اذا احتسبنا تكاليفه الفعلية حين بنائه فى سنة ١٩٣٧ ، وفى بلدة كسمنود ، فلن تزيد كثيراً على ألفين وخمسمائة من الجنيهات . . . ولسنا نظن أن النحاس باشا نفسه الذى كان يفاخر ـ وكنا معه نفاخر ـ بأنه لا يملك من حطام الدنيا الا مرتبه ، وانه اضطر لاقتراض مبلغ من بنك مصر للقيام بنفقات زواجه ـ لسنا نظن أن رفعته يدعى انه كان يملك فى سنة ١٩٣٧ عشرة آلاف من الجنيهات ، وانه أنفقها بأكملها على بناء « سراى له فى سمنود ! !

اذا ثبت هذا ـ وهو ثابت ـ فكيف ساغ للنحاس أن يدعى أمام المحكمة بدل المرة مرات أنه انما يضحى تضحية كبيرة اذ يبيع منزله للوقف بمبلغ عشرة

آلاف جنيه ؟؟ وكيف سمح لنفسه وسمحت له ذمته بان يدعى فى خطبة حديثة له انه باع المنزل بثمن يقل عن نفقاته ؟ ؟

ياسيدى الباشا . . . اذا كان المنزل قد كلفك عشرة آلاف من الجنيهات أو أكثر منها ـ فمن أين جاءك هذا المبلغ الجسيم ؟ . . .

واذا لم يكلفك الا الفين أو ثلاثة الاف من الجنيهات ، فكيف استسغت مطالبة الوقف الخيرى الذى انت ناظره بثمن يبلغ خمسة أضعاف التكاليف! ؟ وكيف أطاعك ضميرك ـ بل كيف أطاعك تعبيرك ـ فزعمت أنك تتوخى الرحمة بالمستحقين والمساكين ، حين انك لم ترحم أحدا الا نفسك ، بل ولم ترحم حتى نفسك أيها المسكين . . .

ومائة جنيه شهريا

وأخيراً . . . وليس اخراً ، يامولاى فان الثمن ليس ١٠ أو ١٥ ألف من الجنيهات كما يبدو للناظرين العابرين . . . كلا ، فللصفقة ثمن آخر ـ فى شكل مرتب شهرى يبلغ المائة جنيه وقد نصت الوقفية على انفاقه على منزل الوقف وحاجياته من مأكل ووقود وخدم ، فضلا عن عشرين جنيها شهريا اختصت بها السيدة المستحقة

ولما كان مبلغ المائة جنيه شهرياً موقوفاً على منزل الوقف نفسه ، فقد انقطع صرفه حينما نزعت ملكية المنزل المشار اليه فى سنة ١٩٣٧، وحينئذ ـ وحينئذ فقط ـ تفتقت الحيلة لرفعة ناظر الوقف الجليل أن يبيع منزله الخاص للوقف فيجمع ثلاث صفقات نادرات فى صفقة واحدة :ـ

(أولا) يقبض مبلغ عشرة آلاف جنيه (وحقيقته ١٥ ألفاً كما رأينا) ثمنا للمنزل ـ بصفته بائعا

(ثانيا) يقبض شهرياً ١٠٠ جنيه لانفاقها على حاجيات المنزل ـ بصفته ناظراً للوقف

(ثالثا) يتمتع بحق سكنى المنزل طوال عمره كناظر للوقف ـ طبقا لنص الوقفية ـ من غير أن يدفع مليما واحداً مقابل سكنه ـ استغفر الله فقد انساق قلمى الى التحدث عن النحاس باشا كشخص عادى يسكن البيوت ويدفع الأجرة لأصحابها ـ أو يعفى منها على أحسن الفروض ـ وفاتنى ان رفعته يسكن بيت الوقف ويدفع له الوقف نفقات سكنه مائة من الجنيهات فى الشهر ، أى ان المالك لا الساكن هو الذى يدفع الأجر ! . . .

فاذا أضفنا الى هذا كله ، يا مولاى ، ان النحاس باشا كان رئيساً للوزراء فى سنة ١٩٣٧ حينما صدر الأمر بنزع ملكية منزل الوقف مقابل مبلغ ٥٣٢٥ جنيها دفع لخزينة الوقف ، وأن رفعته شرع فى الوقت نفسه فى بناء منزل خاص له ليبيعه للوقف بدل المنزل الذى نزعت ملكيته ـ وأنه نجح فى لعبته هذه نجاحا فاق المأمول ، والمعقول ، فقبض فى وزارته الحاضرة مبلغ الخمسة آلاف وثلثمائة وخمساً وعشرين من الجنيهات مثنى وثلاثا ورباع ، ثمناً اجماليا ومرتبا دوريا . . . وانه فى نهاية الامر لايزال مستمتعا بحق السكنى فى منزله كناظر للوقف ، بعد أن أصبح منزلة منزلا للوقف ! ـ اذا جمعنا هذا كله بعضه الى بعض ، ووصفناه كما وصفه النحاس باشا ، بأنه عمل من أعمال الرحمة ، لصح لنا ـ بل ووجب علينا ـ أن نعجب بالنحاس باشا ناظراً ووزيراً جمع بين الحكم والحكمة . . . ولو أنها « حكمة » من نوع « الرحمة » تسعى الى منفعة أصحابها ، وتدخل البيوت من غير أبوابها . . .

برافو مصطفى النحاس ! ومسكين مصطفى النحاس ! (١)

* * *

ب - التستر على وقف البدراوى

ياصاحب الجلالة :

لولم يكن لدينا غير فضيحة بيع المنزل منه واليه التى ذكرنا فيما تقدم بعض تفصيلاتها المخزية ، لصح لنا أن نجتزىء بها عن أية واقعة أخرى فهى وحدها تكفى لكشف العقلية ، وكشف الرجل الذى يعتمد على العقلية ، وكشف الحكم الذى يعتمد على الرجل ! . . .

ولكن هناك فضيحة وقف آخر هو وقف البدراوى ، ولعلها لا تقل ان لم تزد خطورة عن سابقتها فى ابراز معنى الاستغلال - استغلال النفوذ لا استغلال المال ! بل لعلها أفضح - لانها أفصح - فى معنى التحايل على الباطل ، بالباسه لباساً من الفضائل ! . . .

لمحة تاريخية

ووقف البدراوى هذا - كوقف عبد العال - له مقر فى سمنود ، وهو يشمل

---

(١) الجزاء من جنس العمل : حسبنا أن نلاحظ هنا أن النحاس باشا بعدا تمام صفقة بيع منزله بناء على طلب السيدة المستحقة (كما سبق أن بينا) رأى أن يكافىء حضرة زوجها (وهو الاستاذ مسعد السمرة قريب رفعته) فنقله من القضاء الى وظيفة كبيرة فى الداخلية ورقاه ترقية استثنائية من ٤٨ جنيها الى ٦٠ جنيها شهرياً . . . ولهذه الترقية فضيحة مزدوجة سيأتى الكلام عنها تحت باب المحسوبيات ويكفى ان نبرز هنا احدى ناحيتى هذه الفضيحة وهى أن أموال الدولة أصبحت تمنح « كبقشيش » لمن يخدم النحاس باشا خدمات خاصة ! . . .

أطياناً مقدارها ٢٢ س و٢٣ قيراط و١٣٧٦ فدان أوقفها المرحوم احمد باشا البدراوى فى ١٧ يناير سنة ١٩٠٧ واختص الجهات الخيرية بسبعة أعشار من ريعها ، وذريته بالثلاثة أعشار الباقية ، وشرط النظر على الوقف من بعده للسيد حسين القصبي ومن بعده لمحمد بك عثمان ثم من بعده لعلى بك المنزلاوى ثم من بعده للشيخ محمد النحاس ثم من بعده للشيخ يوسف سنبل، ثم من بعده لحسن افندى خيرى البدراوى ثم من بعده لمن يقرره قاضى المسلمين الشرعى.

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامت محكمة طنطا الشرعية رفعة النحاس باشا ناظراً مؤقتاً على هذا الوقف الى ان يفصل نهائيا فى عزل الناظر السابق ـ وظل رفعته ناظرا طوال مدة توليه الوزارة ، ثم صدر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قرار بتأييد قرار العزل نهائيا ، وعقب ذلك طلب بعض المستحقين تعيين رفعة النحاس باشا ناظرا على الوقف بصفة دائمة ، فعارضت وزارة الاوقاف فى هـــذا الطلب فى خطاب منها بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ ، وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الشرعية الابتدائية وزارة الاوقاف ناظرة على الوقف ، وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار فى أول اكتوبر سنة ١٩٣٨ .

الوزارة والنظارة !

وظل الحال على هذا المنوال حتى عاد النحاس باشا الى الحكم من جديد فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولم تكد تمضى بضعة أيام على توليه الوزارة حتى عاوده داؤه القديم ، لحن الى النظارة وقد واتته الوزارة ! . . .

نعم يامولاى ، فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ـ أى بعد تشكيل الوزارة بخمسة أيام ـ تقدم بسحر ساحر ، أو بقدرة قادر ، طلب من بعض المستحقين الى محكمة طنطا الشرعية باقامة رفعة النحاس باشا ، رئيس الوزراء ، ناظراً دائماً لوقف البدراوى . . .

وعلى اثر هذا الطلب اتخذت المحكمة الاجراءات المعتادة فطلبت الى وزارة الأوقاف باعتبارها ناظرة على الوقف ان تبدى رأيها فيه ، وكانت هى التى عارضت فى اقامة النحاس باشا ناظراً فى سنة ١٩٣٨ . . . ولكن النحاس لم يكن وقتئذ رئيساً للوزارة . . . أما الآن فهو رئيس للوزراء جميعا ومن بينهم وزير الأوقاف بالذات ، فما أيسر السبيل وما أهون العقبات ! . . .

ومن ثم لم يلبث فضيلة رئيس المحكمة حتى تلقى الجواب التالى من معالى وزير الأوقاف فى وزارة النحاس باشا ردا على خطاب المحكمة : ـ

« حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

ردا على خطاب المحكمة المؤرخ ١٦ فبراير رقم ٣٣٨٤ نفيد بأن الوزارة لامانع لديها من اقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى النظر على الوقف المبين بخطاب المحكمة المذكور ، بدلا عنها ـ

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ (١)

وزير الأوقاف

امضاء

هاهى ذى العقبة الأولى قد ذللت ، وهاهى ذى نظارة الوقف بعد أن حرمت قد حللت . . . وهاهى ذى وزارة الاوقاف فى عهد النحاس باشا لاترى مانعاً ـ كما أن رفعته لا يرى وازعا ـ من أن يستغل رئيس الوزارة نفوذه ازاء الوزير ، فيسجل الوزير الوفدى على وزارته سوء الادارة ، ويعترف لرئيس الوزراء

---

١ ـ سألت المحكمة وزارة الاوقاف للمرة الثانية هل الوزارة تعتبر نفسها متنازلة للنحاس باشا عن النظر فردت الوزارة مشيرة الى خطابها السابق بأن لامانع لديها من اقامة رفعة النحاس باشا فى النظر على الوقف بدلا عنها ، وان محامى الوزارة قد قدم خطابها للمحكمة بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٢ .

بالاولوية فى استغلال النظارة ! . . .

تلك كانت الخطوة الاولى فى سبيل الاستغلال ، ويليها أخرى ، أدهى وأنكى : —

فنى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ أرسل رئيس محكمة طنطا الشرعية الخطاب الخطير التالى نصه الى رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء : —

« نمرة القيد ٣٤٥٦ — حرر فى ٢٣ / ٣ / ١٩٤٢ .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ، فقد طلب المستحقون فى وقف المرحوم احمد باشا البدراوى تعيين رفعتكم فى النظر على هذا الوقف ولم تمانع وزارة الاوقاف فى ذلك

ونظراً لان رفعتكم قد كرستم حياتكم النافعة على خدمة هذا البلد الامين ورعاية مصالحه والقيام بأعبائه

ونظرا لما لرفعتكم من الايادى البيضاء السابقة على هذا الوقف ومستحقيه . ونرجو من رفعتكم أن تضيفوا الى أعمالكم النافعة عملا آخر تجزون عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت وتقبلون النظر على هذا الوقف خدمة للفقــــراء والمستحقين ، وتفيدونا بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ والله يجزيكم على أعمالكم خير الجزاء ويحفظكم ويبقيكم

وتفضلوا بقبول جليل الاحترام »

رئيس محكمة طنطا الشرعية

امضاء

محمد الجداوى

وقد نشر هذا الخطاب على الناس ، فى الصحف جميعا . . .

* * *

قصـــة خطاب :

وهكـذا ذهب النحاس باشا فى استغلال نفوذه ، وفى التحايل على هـــذا الاستغلال ، الى أبعد الحدود ، مستهترا بجلال القضاء ، ومستخدما الثناء فى غير محل الثناء . . . وانى مع كل الاحترام أرى أن رئيس المحكمة الشرعية قد تعدى حدود اختصاصه ، فبدلا من أن يسأل فى حيدة القاضى هل يقبل النحاس باشا النظر على الوقف أو لا يقبل ، نراه يضرع اليه ويتوسل راجيا منه وملحاً عليه أن يضيف الى أياديه البيضاء السابقة وأعماله النافعة عملا آخر يجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت فيقبل النظر على هذا الوقف خدمة للوقف والمستحقين ! ؟

لم يكن لرئيس المحكمة أن يسبق المحكمة الى قرارها فى قضـــية قائمة لم يتم الفصل فيها ، كما يؤخذ من خطابه الذى جاء فيه أنه يرجو النحاس باشا افادته بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل . . . ولكن اذا كان رئيس المحـكمة قد أساء التصرف فان رئيس الوزارة قد أساء الاستغلال ، وحسبي يامولاى أن أضع تحت أنظاركم الكريمة نص الرد الذى أرسله النحاس باشا الى رئيس المحكمة ، ونشره فى الصحف جنبا الى جنب مع الخطاب ـ وفيما يلى نص الرد :ـــ

« فندق ميناهوس ـ فى يوم السبت ١١ ربيع الأول سنة ١٣٦١ (٢٨ مارس سنة ١٩٤٢)

حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية الابتدائية .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تسلمت خطابكم المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ رقم ٣٤٥٦ وردا عليه أفيد فضيلتكم انى بالرغم من المهام العامة الوفيرة الملقاة على عاتقى والتى تستغرق معظم أوقاتى فضلا عن مهامى الخاصة ، لا يسعنى ازاء طلب المستحقين فى وقف المرحوم احمد باشا البدراوى وما تفضلتم به من تأييده وذكرتموه عما سبق لى اسداؤه للوقف ومستحقيه ومناشدتى أن أضيف الى

أعمالى النافعة عملا آخر أجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت ـ ازاء ذلك كله لايسعنى الا أن أحمل نفسى على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين ، وفقنا الله الى ما فيه خدمة البلاد والعباد ـ وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر الاحترام ؟

امضاء

مصطفى النحاس

أفلا تقوم النفس وتقعد يامولاى ـ بل لعلها تقعد مشمئزة اكثر مما تقوم مستفزة ـ لهذا التلاعب الساخر السافر ، بالعقول ، وبالمشاعر ، بل وبمجرد الألفاظ والمظاهر ! . . .

ففى أى عرف ، وفى أية لغة يتوسل الى انسان توسلا على صفحات الجرائد بأن يقبل نظارة وقف تدر عليه حوالى الألف وخمسمائة جنيه سنويا ـ (اذ الاطيان الموقوفة تربى على ألـ ١٣٥٦ فدان) ـ وفى أى عرف وفى أية لغة يقول هذا المحظوظ كما يقول النحاس باشا عن نفسه « أنه لايسعه الا أن يحمل نفسه على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين » ! . . . وفى أى عرف وفى أية لغة يصح لانسان أن يقول أنه سيجزى من الله الجزاء الحسن على قبض مرتب ينوف على المائة جنيه شهريا ، مضافا الى مايقبضه أصليا !

اذا لم يكن هذا هو الاستغلال المحرم على الوزراء فكيف يكون استغلال النفوذ؟ . . .

لماذا لم يفكر المستحقون فى ترشيح النحاس باشا لنظارة الوقف الا بعد بضعة أيام من توليه الوزارة ؟ . . . ولماذا تبادر وزارة الأوقاف الى قبول هذا الترشيح وقد رفض رفضا نهائيا من قبل ؟ . . . واذا كان النحاس باشا يعتقد معنا ان قرار القضاء واجب الاحترام فلماذا استغله هذا الاستغلال واستخدمه هذا الاستخدام ؟ . . . ولماذا يامولاى ـ وفى أية حكومة متمدينة أو غير متمدينة ـ

يحاول رئيس الحكومة أن يسند الى شخصه عملا يقوم به رسميا وزير من وزرائه ، فيجرد الوزارة أو المصلحة من عمل رسمي ، ليكون له من ورائه نفع شخصى ، له فى تقديره كل الاعتبار ، لانه يقدر بالدانق والدرهم والدينار . . .

انها لمهزلة ، وانها لمأساة ، وقديما قيل أن بعض الضحك كالبكاء . . .

واقعة حال

ولقد كان لهذه المأساة واقعة حال وكان لها أثرها فى الخلاف الذى نشب بينى وبين النحاس باشا أثناء الوزارة

ففى يوم الجمعة ٢٧ مارس قبيل افتتاح البرلمان ـ دعانى حضرة الاستاذ محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى وبعض أفراد أسرتى ، كما دعا معنا الأستاذ ابراهيم فرج وأسرته ، لتناول الغذاء فى فندق يطل على بحيرة قارون بالفيوم ـ وفى طريقنا الى الفيوم مررنا بالسيارات بفندق ميناهوس فوجدنا حضرة عبد العزيز بك النحاس فى ردهة الفندق وفهمنا منه أن النحاس باشا خرج لصلاة الجمعة فسرنا فى طريقنا حتى وصلنا الى بركة قارون . . . وهناك اجتمع بى الاستاذ ابراهيم فرج ـ ولم يكن النحاس باشا حتى ذلك الوقت قد طلب ترقيته تلك الترقية الاستثنائية المعروفة ـ واخبرنى بمناسبة وجود عبد العزيز بك النحاس فى مينا هوس عن قصة وقف البدراوى وتفصيلاتها المخزية ، فقال ان عبد العزيز بك النحاس قد ذهب الى مينا هوس ومعه خطاب رئيس المحكمة الى النحاس باشا وانهم سيردون على المحكمة بقبول النظارة . . . ثم قال انه عقب تأليف الوزارة سعى النحاس باشا بواسطة أخيه لدى بعض مستحقى وقف البدراوى بسمنود (والاستاذ ابراهيم فرج من أهالى سمنود) ـ فقدم المستحقون طلباً الى المحكمة باقامة النحاس باشا ناظراً للوقف بدل وزارة الاوقاف ـ وان رئيس المحكمة رأى قبل تقرير التعيين أن يسأل النحاس باشا هل يقبل النظارة أو لا يقبلها ـ وان عبد العزيز بك

النحاس ينتظر تحرير الرد اليوم فى ميناهوس (١) - وأن لوزير العدل صلة بهذا المسعى وهو على علم به .

قال لى حضرته ذلك بلهجة المتألم المتحسر على ما انحدر اليه النحاس باشا - كما ذكر لى بعض تفصيلات أخرى عن تعيينات طلبت اليه من ألصق الناس بالنحاس باشا وذكر لى بالتحديد شابين طلب تعيينهما فوراً بمرتب شهرى لا يقل عن عشرين جنيها فلما اعتذر بوجوب مراعاة القوانين المالية استعين بالنحاس باشا عليه . . . الى آخر القصة المحزنة يامولاى . . .

وفى مساء اليوم نفسه اجتمع بى فى منزلى حضرات الوزراء وكان الخلاف الوزارى على أشده بينى وبين النحاس باشا فى ذلك الوقت (كما بينت فى مقدمة هذه العريضة) - واذكر من بين الوزراء الذين زارونى فى منزلى للتوسط فى الخلاف حضرات (عثمان باشا محرم - وحمدى باشا سيف النصر - وصبرى أبو علم باشا - ونجيب الهلالى باشا - وعبد الفتاح الطويل باشا - وكامل صدقى باشا) - وفى أثناء حديثنا عن تصرفات النحاس باشا وأهله التى كانت محل شكواى واعتراضى ، وجهت حديثى الى صبرى باشا أبو علم وقلت له انى علمت من مصدر وثيق بحكاية وقف البدراوى وأنه قد اتصل به شخصيا فى هذا الصدد . . . ثم قصصت على الوزراء ماسمعته من تفصيلات وقلت لصبرى باشا غاضباً قل للنحاس باشا على لسانى أن فى تصرفه استغلالا لا يليق به وبنا ، وانه لم يعد يصح لنا أن نأخذ على الغير المآخذ فى حين اننا نرتكب الكبائر . . .

وعلمت بعدئذ أن صبرى باشا لم يتوان بطبيعة الحال فى ابلاغ النحاس باشا ماقلته عنه واخذته عليه بهذا الصدد . . . وان النحاس باشا حفظها فى نفسه ! !

---

(١) أرسل الرد فعلا فى اليوم التالى ، كما هو ظاهر من تاريخ جواب النحاس باشا (فى يوم ٢٨ مارس) الذى أشرنا اليه فيماسبق

مساك الختام !

ختمت هذه المأساة بترقية حضرة رئيس محكمة طنطا الشرعية الى رئاسة محكمة اسكندرية ولم يكن قد بقى على سن تقاعده الا بضعة شهور قليلة ... وحاشاى ان اقصد من وراء هذه الاشارة الى أى مساس بموقف فضيلته ، ولكن النحاس باشا هو الذى يؤخذ عليه تلك الرغبة الملحة فى الاغداق بأموال الدولة على كل من ينتفع من ورائهم ، ومادامت الدولة هى التى تعطى فلا بأس من اعطائهم ...

ولقد رأينا انه فى صفقة البيع منه واليه فى وقف عبدالعال كافأ زوج المستحقة عن الاستحقاق ... فانعم عليه بزيادة فى مرتبه الشهرى تبلغ الاثنى عشر جنيها من النقد البراق ، أو اذا توخينا الدقة فمن نقد الاوراق ! ...

وتشاء المصادفة ـ وهى محض مصادفة ولا شك ـ أن يكون رئيس الهيئة التى أقرت صفقة البيع فى وقف عبد العال هو نفسه رئيس الهيئة التى أقرت التنظر عن وقف البدراوى ، وان تم الصفقتان فى شهر واحد هو شهر ابريل سنة ١٩٤٢..
هاتان هما الصفقتان العجيبتان ، يا مولاى ، وان يكن العهد كله عجب !...

* * *

الاستغلال بالتأجير

استأجر رفعة النحاس باشا منزلا فى رمل الاسكندرية من احد موكليه السابقين بايجار سنوى يبلغ حوالى مائتين جنيه ... ثم حدث ان اصبح رفعته رئيساً للوزراء وحاكماً عسكرياً ... وهنا اتخذت الاجراءات البريئة شكلا نادراً فى الأشكال ، يتفق مع عقلية الاستغلال ! ...

فقد رأى النحاس باشا المستأجر ان يستغل نفوذ النحاس باشا الحاكم العسكرى ... ومع ان عقد الايجار لا يسمح له بالتأجير من باطنه فقد أجر رفعته المنزل إلى سيدة افتتحته بنسيوناً ، واشترطت زيادة على شروط العقد ان

تعطى لها رخصة خمر ، فقبل النحاس باشا ذلك كله على ان يتقاضى لنفسه ايجاراً سنويا قدره ألف من الجنيهات ! . . .

ثار المالك لنفسه ، فى دوره ، وهدد بمقاضاة النحاس باشا لاخلاله بشروط الايجار ، سيما وان مدة العقد كانت قد انتهت ولم تكتب شروط أخرى تسمح بتحويل المنزل الى خمارة ! . . . (١)

فماذا عساه أن يفعل ، رفعة الحاكم العسكرى ، ازاء هذا التطور الجديد ؟ . . .

النفع والانتفاع :

لم يجد رفعته أى عناء فى التغلب على هذه الصعوبة بوسيلة اتقنها ايما اتقان ، بفضل ما أوتى من سبق المران . . . فهو من المؤمنين بحكمة المثل العامى بأن أسعد الناس حظاً من نفع وانتفع . . . ومن ثم رأى رفعته أن خير وسيلة للتخلص من هذا البلاء ، هى أن يجمع بين الرضاء والاسترضاء . . . فراح يسترضى صاحب الملك وحضرة الاستاذ المحامى وكيله ، ونجح بما أوتى من قوة الحجة ، فى اقناعهما بوجوب الاقتناع من غير ماضجة !

وتشاء المصادفات ـ ولكأنها على عهد مع هذا العهد ! ـ أن يرشح الوفد برياسة رفعة النحاس باشا حضرة الاستاذ المحامى لعضوية مجلس النواب وان يصبح نائبا وفديا ، بعد أن كان الى عهد قريب خصما معروفا من خصوم الوفد ومرشحا فى الانتخابات ضد مرشحيه . . . ويحلو لبعض سيئى الظن أن يزعموا بأن هذا الترشيح كان من قبيل العرفان بالجميل لحضرة الاستاذ المحامى تلقاء ما بذل من جهد

(١) يدعى البانسيون Bension Elizabeth وهو مخصص للترفيه... ويدخل ضمن الترفيه شرب الخمر الذى أستخرجت له رخصة خاصة ارتفع بسببها الايجار الى ألف جنيه . . . ومن عجب أن يقبل النحاس باشا هذه الفضيحة على نفسه وهو رجل التقى والورع ، ولكنه المال . . . قاتل الله المال ! !

فى تسوية النزاع بين حضرة المؤجر ورفعة المستأجر ...، ولكنى أخالف المتظنين فيما زعموا، فلقد ساء ظنهم فأثموا ... وأغلب الظن أن رفعة النحاس باشا انتهز فرصة القضية، لاقناع حضرة الزميل بموقف الوفد من القضية المصرية، فكان اقناع تلاه اقتناع، وكان نفع تلاه انتفاع ! ...

* * *

وقائع وشواهد متوالية

تتوالى يامولاى الشواهد والأسانيد على مفاسد هذا العهد ، فتأخذ بعضها برقاب البعض ، ولما ننته من احصائها فى هذه العريضة ...

شاهد من أهلها :

أشرت فيما تقدم الى صفقة الأطيان التى اشترتها حضرة صاحبة العصمة حرم النحاس باشا من آل عدس بسعر الفدان الواحد ١٢٠ جنيها مصريا ، وقلنا أن هذا الثمن يقل كثيراً عن قيمة الأرض الفعلية التى قدرت فعلا بسعر يتراوح بين ٢٣٥ جنيه و ٢٥٠ جنيه للفدان الواحد ـ ثم خلصت من هذا الى النتيجة التى تتفق مع منطق هذا العهد وهى أن رفعة رئيس الوزراء قد استغل نفوذه فى الحكم لتحقيق هذه الصفقة وغيرها من الصفقات المجزية المغنية ، سواء باسمه كناظر لأوقاف أو باسم السيدة حرمه كمالكة لأطيان تشترى وتستغل ، فى عهد أصبح الحكم فيه غنما يستغل ...

وقلنا فوق ماتقدم أن هذه الأطيان التى اشترتها حرم رفعة النحاس باشا من آل عدس ملاصقة لأطيان أخرى مساحتها ٢٥٠ فدانا اشتراها حضرة صبحى افندى الشوربجى من سعادة بهى الدين بركات باشا بسعر ١٦٠ جنيهاً للفدان الواحد، وذلك رغم انها أقل جودة فى تربتها، وبيعت فى وقت لم تكن أثمان الأطيان قدارتفعت الى الحد الذى وصلت اليه حينما اشترى النحاس باشا الأرض

المجاورة لها باسم السيدة حرمه .

ويشاء الله يامولاى أن يسخر فى الساعة الاخيرة شاهداً من أهلها ليشهد على صحة ماقدمنا فى احدى المجلات الحكومية وهى مجلة « آخر ساعة » .. فقدنشرت فى عددها الصادر بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ تحت عنوان « صفقـــة » مايأتى حرفياً :ـ

« اشترى صبحى بك الشوربجى التاجرُ المعروف وصاحب مصانع الشوربجى أرضاً زراعية مساحتها ٥٠٠ فدان منها ٢٥٠ فدانا كانت ملك بهى الدين بركات باشا فى ضاحية المرج . وقد اشتراها بسعر الفدان ١٦٠ جنيها ، وبعد أسبوعين عرض عليه ٢٦٠ جنيهاً فى الفدان ، فقال : يفتح الله . . . »

اذن هاهو ذا الدليل يأتى من عندهم سباقا ، فيجزى متجاهليه جزاءاً وفاقا . . .

ولقد كنا نعلم من مصادرنا الخاصة التى لاشبهة فى روايتها أن أطيان عدس التى بيعت لحرم النحاس باشا بسعر ١٢٠ جنيهـــا فقط للفدان قد قدرت كما أسلفنا ، بسعر ٢٥٠ جنيهاً للفدان ، وانها وهى الاجود تربة من أطيان الشوربجى ماكانت لتباع بأقل من ثلثمائة جنيه لولا أن الشراء لمصلحة رئيس الحكومة وأهله . . . وهاهى ذى المجلة الحكومية تكشف عن حقيقة الصفقة وهى تفاخر بثروة الشوربجى أو تداعبه ، كالدبة تقتل صاحبها وهى تدافع عنه أو تلاعبه . . . لانه اذا كان الشوربجى يرفض أن يبيع أطيانه بسعر ٢٦٠ جنيهاً للفدان فكيف تسنى للنحاس باشا بعد مرور بضعة شهور وارتفاع الاسعار ارتفاعا فاحشاً أن يشترى الاطيان المجاورة لها بسعر ١٢٠ جنيها فقط ولاغير ! . . كيف تمت هذه المعجزة فى زمن عزت فيه المعجزات ؟ . . . وكيف ارتضى آل عدس وهم التجار الحاسبون ، هذه الصفقة الكاسدة فاربحت تجارتهم وما كانوا يكسبون ! . .

ولكن كيف صح لنا أن نسأل هذا السؤال ، فى حين ان الجواب يستشف

من نفس السؤال، وتجمعه كلمة واحـــدة هى الاستغلال، ولا شىء غير الاستغلال !...

صفقات متتابعة :

لم نشأ يا مولاى فى سرد ما نعرف ان نساير الناس فيما يعرفون، وهم قد يخطئون أو يرجفون... ومن ثم تحرينا الدقة فى كل واقعة رويناها، فذكرنا مثلا أن الشوربجى اخوان قد اشتروا من سعادة بهى الدين بركات باشا ٢٥٠ فدانا فى حين أن مجلة آخر ساعة تقول فى روايتها التى سبقت الاشارة اليها ان الصفقة هى خمسمائة فدان نصفها من بركات باشا والنصف الآخر من غيره...

وكذلك أشرنا فى مستهل هذا الباب الى صفقة العمارة الضخمة التى اشتراها آل الشوربجى فى هذا العهد من ورثة الموحوم على بك صادق ودفعوا فيها ثمناً يزيد على الخمسين ألفاً من الجنيهات، ولـكن كم كنا متواضعين يامولاى فى قصر الـكلام على هذه الصفقة المتواضعة... فان الانسباء الكرام لم يمهلونا حتى نختتم هذا الباب فراحوا يشترون منذ أيام عمارة شاهقة فسيحة الرحاب - تقرب الى الذهن مانسمعه عن ناطحات السحاب ! - وهى العمارة المعروفة باسم «دافيزبراين» ولقد حرر العقد الابتدائى بشرائها واتفق على ان يكون الثمن مائة وتسعون الفاً من الجنيهات، كاملة غير منقوصة...

ولما كان الخير كل الخير، فى الاستزادة من الخير، فلا بأس من أن نزيد على ماتقدم عمارتين أخريين اشتراهما حضرات الأنسباء، متخيرين من المدينة أحسن الأحياء - احداهما هى العمارة المعروفة بعمارة واكد بشارع ابراهيم باشا، فى جوار محل كوك القريب من فندق شبرد، والأخرى بشارع سليمان باشا، وكلتاهما من الضخامة، والفخامة، بمكان...

ولقد قالت الصحف ان آل الشوربجى قد اشتروا قصـــراً فخما فى خارج

القطر ... ولكنى يامولاى وقد أضنانى تتبع هؤلاء السادة فى ميادين نشاطهم داخل الديار، أخشى ان اضل الطريق فيما وراء البحار ! ... فحسبي وحسبهم ما أتيح لى ان أذكره، دون ان احصره، لمجرد التمثيل والاعتبار ! !

من أين لك هذا

لو أن لدينا يامولاى قانونا - يجيز سؤال الوزير أو الموظف « من أين لك هذا » - كما هو الحال فى بعض البلاد الأجنبية - لهان الأمر أكثر من هونه، وافتضح أكثر من افتضاحه...

ويظهر أن النحاس باشا قد تخيل الناس وعلامات الاستفهام مرسومة على وجوههم ... فأراد أن يجيب أمام الصحفيين الذين دعاهم الى حفل بمنزله على هذا التساؤل الذى لم يسأله أحد ... فقـــال إن حرمى قد اشترت ما اشترت من الأطيان بالثمن الذى باعت به مجوهراتها، ثم استدرك فقال إنه لم يزل لدى عصمتها بقية باقية من الجواهر وهى تنوى بيعها لشراء عقار من العقارات، ولا عيب فى ذلك ولا مأخذ - أليس كذلك ؟ - قال المسكين هذا وهو ينظر اليهم متسائلا فأجابوه مؤمنين مصادقين، وقد يكونون غير مصدقين !

ولعله أراد ان يزيد التوكيد توكيداً فاستطرد الى قولى مايأتى : أما أطيان فؤاد باشا سراج الدين التى اشترتها حرمى منه فقد باعها لها معاليه بثمن يبلغ حوالى الخمسين جنيها للفدان فى حين انه اشترى الفدان بحوالى العشرين جنيها، ولكن

معاليه استصلح الأرض وباعها لحرم النحاس باشا بثمن يزيد على ضعف الثمن الاصلى ... فلا غبار على الصفقة اذن من أية ناحية من النواحى

هذا مجمل ماقاله النحاس باشا علانية أمام الصحافيين، الأجانب منهم والمصريين على اختلاف أحزابهم وألوانهم ...

ولكن النحاس باشا لم يكن مع الاسف صادقا فيما ادعى، ولدينا الدليل

الرسمى على كذبه ـ فنى عقد بيع هذه الاطيان المرفق بالعريضة نجد أن الارض المبيعة من فؤاد باشاسراج الدين لحرم النحاس باشا قداشتراها هو من الدكتور على ابراهيم الزينى ،وهذا نص العقد فى البند الثانى منه : —

« يقرر الطرف الاول أن هذه الاطيان قد آلت اليه بالمشترى من الدكتور على ابراهيم الزينى بعقد بيع مسجل بمحكمة المنصورة المختلطة بتاريخ ٢٩ يوليه سنة ١٩٤١ تحت نمرة ٣٧٩٥ ، وأن ملكيتها لهذا الاخير قد آلت اليه بطريق المشترى من مصلحة الاملاك الاميرية بموجب عقد بيع رسمى بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ . . . »

اذن ففؤاد سراج الدين لم يكن قد اشترى أطيانه من الدكتور الزينى الا فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٤١ أى قبل بيعها الى حرم النحاس باشا ببضعة أشهر فقط هى هى حوالى خمسة اشهر ونصف اذا احتسبنا البيع لعصمتها ابتداء من تاريخ العقد العرفى وهو ١٢ يناير سنة ١٩٤٢ ، واذا احتسبناه من تاريخ التصديق فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ فتكون مدة وضع يد فؤاد باشا سراج الدين على الارض حوالى سبعة شهور على الاكثر .

فلا هو استصلح الارض ، ولا كان لديه من الوقت ما يكفى لاستصلاحها ، وبيعها بثمن يزيد على ضعف ثمن الشراء ، أى من حــــوالى ٢٠ جنيها الى ٥٣ جنيها ! . . .

ولكنى لم اكتف بالاستنتاج فرجعت الى العقد الذى اشترى به فؤاد باشا سراج الدين فاتضح من الاطلاع عليه أن معاليه اشترى هذه الصفقة من الدكتور الزينى بنفس السعر الذى باعها به الى حــــرم النحاس باشا ، وهو ٥١٩ مليم و٤٢٨٣ جنيه ـ أى بسعر الفدان الواحد ٥٣ جنيها وكسور ـ وبالرجوع الى العقد المرفق بهذه العريضة نجد فى البند الثامن منه مايأتى : ـ « قد حصل هذا البيع

بالصفقة بثمن اجمالى قدره ٥١٩ مليم و٤٢٨٣ جنيه . . . »

اذن ، فقد اشترى فؤاد باشا الاطيان بسعر ٥٣ جنيها وكسور وباعها بنفس السعر لحرم النحاس باشا ... واذن فقد كذب النحاس باشا كذبة مفضوحة ـ أمام الصحافيين جميعاً ـ من غير مامسوغ ولامبرر : الامحاولة تغطية مالايحتمل التغطية!! نقول هذا آسفين ، ولكنه الحق لايؤسف عليه . . . (١)

طلب الى المالية وبنك التسليف العقارى

ولعل أبلغ وأقطع رد على دعوى الجواهر وما اليها هو الخطاب الآتى الذى وقفنا عليه ، وفيمايلى نصه : —

أول سبتمبر سنة ١٩٤٢

حضرة صاحب المعالى وزير المالية

أتشرف بأن أرفق مع هذا صورة الطلب المقدم من حضرة عبد الحميد بك الوكيل إصالة عن نفسه ونيابة عن باقى ورثة المرحوم والده عبد الواحد باشا الوكيل ملتمسين فيه تعديل القسط الذى يدفعونه عن دينهم للبنك العقارى الزراعى مستندين التماسهم الى أن القسط الحالى لايتناسب مع الغلة ويزيد عن مقدرتهم على الوفاء .

---

(١) لعل رفعته أحس ببطلان دعواه ، فراح يلتمس مخرجاً جديداً ، مدعيا انه دفع بعض ثمن أطيان المرج عن حرمه من المبلغ الذى قبضه ثمناً لمنزله الذى باعه للوقف ! وهكذا تضاءلت الجواهر التى قال انها باقية لشراء صفقة جديدة وحل محلها المبلغ الذى قبضه من مال الوقف ! . . . وهو تحايل مكشوف وغير مجد لان هذه المبالغ جميعها لاتوازى ثمن الاطيان المشتراة ، فما بالك بالسيارات وغير السيارات مما خف حمله وغلا ثمنه !! ولقد فصلنا فضيحة بيع المنزل منه واليه فلا حاجة للعود اليها .

وبما أن هذه الحالة تستدعى اعادة النظر فى تعديل قيمة القسط حتى يكون فى ميسورهم الوفاء بدفع الأقساط فى مواعيدها بانتظام وحتى لايضطروا الى التأخير كما حدث فى السابق مما يعرض ثروتهم العقارية للخطر وبخاصة بعد أن رزئت الأسرة بفقد عائلها .

فلهذا . نرسل الطلب لمعاليكم للنظر

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ؟

نائب رئيس مجلس الادارة

وفيمايلى نص الطلب المقدم من حضرة النائب المحترم عبد الحميد بك الوكيل بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن بقية ورثة المرحوم والده المغفور له عبد الواحد باشا الوكيل . وبينهم حضرة صاحبة العصمة السيدة حرم النحاس باشا :-

حضرة صاحب العزة مدير البنك العقارى الزراعى المصرى

نتشرف بعرض الآتى :-

كان المرحوم والدنا مديناً للبنك العقارى المصرى والحكومة المصرية فى السلفيتين رقم ٢٠١٠٤ و ٢٠١٠٥ وقد حول دين البنك العقارى المصرى للبنك العقارى الزراعى المصرى مقابل مبلغ ٨٨٦٨ جنيه دفع نقداً من البنك الأخير للبنك العقارى المصرى ثم حول أيضاً دين للحكومة وقدره ٣٥٩٢ جنيه للبنك العقارى الزراعى المصرى -

وكان المرحوم والدنا مدينا أيضا للخواجة عنتبى وآخرين بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه فقام البنك العقارى المصرى بتسوية المبلغ المذكور أيضا مقابل الحلول محل الدائنين فى حقوقهم وأوقع بذلك رهناً على أطيان مورثنا فأصبحت جميع أملاكه مرهونة للبنك العقارى الزراعى المصرى - وقد قام البنك بتحديد القسط دون مراعاة غلة الأراضى والمقدرة على الوفاء فاصبح مجموع القسط السنوى المستحق

على مورثنا كالآتى :ـ

٩٨٥ جنيه عن الدين المحول من البنك العقارى المصرى ويشمل هذا المبلغ أيضاً القسط المستحق على دين الحكومة حرف ج ومقداره ٨٥ جنيهاً سنويا

٢٩٤ جنيه عن الدين الثانى

فيكون مجموع المطلوب سداده سنويا هو مبلغ ٨٨٠ جنيه تقريبا ولذا تعذر الدفع وتراكمت الأقساط حتى اصبح مجموع المتأخر منها لغاية سنة ١٩٤١ مبلغ ١٨٠٦ جنيه تقريبا خلاف الفوائد

وبما أن بقاء الاقساط على حالها يعتبر تعجيزاً عن الوفاء لانها تزيد عن النسبة التى يمكن أن تتحملها غلة الاطيان للوفاء ومآل ذلك ضياع الاطيان .

وبما أن الحكومة تدخلت مراراً لتسوية الديون العقارية بمايتناسب مع قدرة المدين على الوفاء ومقدار ماتنتجه الاطيان من الريع كل ذلك ابقاء على الثروة العقارية الوطنية واتقاء نزع الملكية ـ ولم يخرج البنك العقارى الزراعى عن أن يكون مؤسسة وطنية يسير على السياسة المالية والاجتماعية التى أنشىء من أجلها .

ونظراً لان مورثنا المرحوم قد ترك الورثة العديدين الآتى أسماؤهم ومنهم من لم يتجاوزوا مراحل التعليم للآن وآنسة لم تؤهل بعد كالبيان الواضح فى ذيل هذا الطلب .

لهذا نرجو النظر فى تخفيض قسط الدين بحيث يصبح متفقاً مع الغلة وتسويته بالطريقة التى ترونها مع تجميد الاقساط المتأخرة لغاية آخر سنة ١٩٤١ على أن يترك لنا فترة ثلاث سنوات للبدء فى دفع القسط الاول لكى ندبر أمورنا ونؤدى ماعلينا من استحقاقات وواجبات مع قيامنا بدفع الفوائد السنوية عن هذه الثلاث سنوات فى آخر كل سنة .

وقد أنبنا عنا فى قبول التسوية وفى جميع المراسلات أخينا حضرة عبدالحميد بك الوكيل ، ومع هذا بيان أسماء الورثة بكشف مستقل

وتفضلوا عزتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام ؟

٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ عن الورثة

عبد الحميد الوكيل

بيان أسماء الورثة

(١) الست فريدة هانم شعير الزوجة (٢) عبد الحميد بك الوكيل (٣) احمد افندى الوكيل (٤) السيدة زينب هانم الوكيل (٥) حافظ افندى الوكيل (٦) "سيدة عزيزه هانم الوكيل (٧) حسين عبد الواحد الوكيل (٨) محمد عبد الفتاح الوكيل (٩) محمد عبد القادر الوكيل (١٠) الآنسة سعاد عبد الواحد الوكيل

وزارة المالية وفضيحة التسوية للأنسباء :ـ

بحثت وزارة المالية هذا الطلب على أثر تقديمه فقررت لمصلحة ورثة المرحوم عبد الواحد باشا الوكيل المزايا الخطيرة الآتية :ـ

تعديل دين الحكومة وجعل فائدته ١ ٪ من سنة ١٩٣٧ مع تجميد أقساطه والاكتفاء بتحصيل فائدته فقط فى سني ١٩٤٢ و١٩٤٣ و١٩٤٤ وبعدها يبدأ استهلاك الدين المذكور وتحتسب فائدة التأخير على أساس ١ ٪ زيادة على الفائدة المقررة أى ان فائدة التأخير تكون ٢ ٪ ، وأشد من ذلك وأدهى فان وزارة المالية اشترطت ان يكون التيسير شخصيا لاينتفع به الا المدينون الحالون دون أى حائز آخر بحيث اذا آلت الملكية لغيرهم يعتبر هذا التيسير كأن لم يكن !!

ثم رأت فيما يختص بقرض البنك الاول تجميد الاقساط المتأخرة وجعل الجزء السهل الاداء ٢٧٠٠ جنيه بفائدة ٥,٥ ٪ بعد أن كان ٤٣٠ مليم و٥٩٤٣ جنيه

وجعل الجزء العسير الاداء مبلغ ٥٠٩ مليم و٦٦٦٩ جنيه بفائدة ٢ ./. بعد أن كان ٧٩ مليم و٣٤٢٦ جنيه ـ وبعبارة أخرى فقد جعلوا الجزء الاكبر من الدين بفائدة ٢ ./. بعد أن كانت ٥ و٥ ./. !!!

وعن قرض الدرجة الثانية رأت تجميد الاقساط المتأخرة بضمها الأصل

وقد وافق مجلس ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى بطبيعة الحال على رأى وزارة المالية وهذا نص قراره : ـ

أولا ـ اخذه علما بماقررته الوزارة بشأن القرض حرف ج وتنفيذه على الوجه المقترح

ثانياً ـ فيما يختص بالقرضين رقم ٨٣ و ١٨ الخاصين بالمرحوم عبد الواحد باشا الوكيل الموافقة على التسوية التى اقترحتها وزارة المالية وبالشروط الواردة بكتابها المؤرخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وان يعمل لهذا القرض حساب خاص بالدفاتر على الاساس المتقدم ذكره ابتداء من يناير سنة ١٩٤١

يؤخذ يا مولاى من هذه المستندات الخطيرة الحاسمة امران ـ لها مغزاهما الخطير :ـ

١ ـ ان ورثة المغفور له عبد الواحد باشا الوكيل لم يكونوا حتى الوقت الحاضر فى ميسرة تسمح لهم بتسديد القسط السنوى ، فاضطروا إلى طلب تسوية سخية ، يخفض فيها القسط والفوائد تخفيضاً كبيراً ليستطيعوا القيام بسداد ما عليهم

٢ ـ استغل النحاس باشا نفوذه لمصلحة أنسبائه استغلالا بلغ حد الفضيحة ، فقرر لهم وزير المالية الحالى (معالى كامل صدقى باشا) ، تسوية استثنائية فوق ثناء ، وسخية فوق سخاء ، لا أعرف لها مثيلا طوال عملى فى وزارة المالية منذ أن توليتها فى الفترات المختلفة ، وفيما يلى ملخص هذه التسوية الفذة :ـ

ا ـ تعديل دين الحكومة بجعل فائدته ١ ./. على أن يرجع هذا التعديل الى

الوراء منذ سنة ١٩٣٧ حتى الآن ! . . .

ب ـ تجميد ديون الحكومة ، والاكتفاء بتحصيل الفائدة عنه فقط في الثلاث سنوات الاولى أى سنى ١٩٤٢ و١٩٤٣ و١٩٤٤ فلا يبدأ دفع أقساط الدين نفسه واستهلاكه الا من سنة ١٩٤٥ ، على ان تكون فائدة التأخير ١ ./.

ج ـ والفضيحة الكبرى هى أن وزارة المالية لم تكتف بهذه المزايا التى لايستهان بها بل اشترطت أن هذا التيسير شخصى لورثة عبد الواحد الوكيل باشا بحيث لاينتفع به الا حضراتهم دون أى حائز آخر للعقارات المرهونة ممن قد تؤول اليه ملكيتها ـ أى انه اذا آلت الملكية لغيرهم يعتبر هذا التيسير كأن لم يكن

د ـ وفيما يختص بقرض البنك الاول ، تجميد الاقساط المتأخرة وجعل الجزء السهل الاداء ٢٧٠٠ جنيه وفائدته ٥,٥ ./. بعد ان كان ٤٣٠ مليم و٥٩٤٣ جنيه ـ وجعل الجزء العسير الاداء مبلغ ٥٠٩ مليم و٦٦٦٩ جنيه وفائدته ٢ ./. بعد ان كان ٧٩ مليم و٣٤٢٦ جنيه فقط ـ وبعبارة أخرى فقد جعل الجزء الاكبر من الدين بفائدة ٢ ./. بعد ان كانت ٥,٥ ./.

هـ ـ تجميد أقساط قرض الدرجة الثانية المتأخرة وضمها الى الاصل

هذا فى الوقت الذى قامت فيه الحكومة وقعدت احتجاجا على تجميد الاقساط المتأخرة لغيرهم من المدينين المساكين ! . . .

والحق يامولاى انها لفضيحة الفضائح أن يكون التيسير لآل الوكيل دون غيرهم اذا كانوا مدينين ، والثراء والصفقات للنحاس باشا وأنسبائه اذا كانوا مشترين ، أو بائعين . . . والامر لله من قبل ومن بعد ! ! !

* * *

الفرع الثانى

الانتفاع الشخصى من أملاك الدوله ضد المصلحة العامة والقانون

١ - قصر جديد

أقام صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء منذ ولى الحكم فى أماكن متعددة مختلفة الانحاء ، والاجواء ، والاهواء . . .

قضى فترة فى الباخرة الحكومية (محاسن) ، ولها قصة تأتى فيمابعد

وقضى فترة أخرى بفندق (ميناهاوس) ، وامتدت هذه الفترة الى بضعة شهور وأنفق فيها ما أنفق ريثما تتم شتى الاصلاحات ، والتعـديلات ، فى داره الاولى بمصر الجديدة . وطلب منى بالحاح كميات من خشب (الابلاكاج) المستولى عليه فى وزارة التموين لاستعماله فى اصلاحات داره هذه ، فرفضت لان الكميات المستولى عليها انما خصصت للمصالح الحكومية ، وقد كلفته عملية الاصـلاح والتحسين هذه مئات عديدة من الجنيهات ، فى دار يسكنها بالايجار !! ومع ذلك لم يكد يعود اليها رفعته بعد غيبة شهور عدة حتى ظهر له أن هذه الدار التى أقام فيها سنوات طويلة غابرة ، والتى أنفق فى اصلاحها وتحسينها كل هذه النفقات ، لم تعد تفى بالمرام

ولم يطل بحث مقامه الرفيع ، اذ اعجبه حى هادىء جميل ، هو حى (جاردن ستى) وتمنى لو وجد مسكناً فى هذه الديار ، يسكنه على سبيل الاستقرار ، وما أسرع ماتحققت الأمنية ، حين ترامى الى سمع رفعته انه توجـد فى الحى دار فاخرة ، زاهرة ، أرسلت صور من نقوشها وحجراتها ومعداتها ، الى جنيف لتكون أعظم دعاية لرقى معاهد التربية وفخامتها فى مصر .

وفي هذه الدار الفاخرة تتلقى العلم تلميذات وادعات، هانئات، ولكن معهدهن الفاخر خاضع للحكومة التي يقوم على شؤونها رفعته.

فماذا لو أخرج هؤلاء الفتيات من الحي كله بين عشية وضحاها، ليهنأ رفعته بالمسكن الهنيء المنشود؟

لاشيء! وذهب رفعتـــه ومن معه لزيارة الدار زيارة غير عادية وظنت التلميذات البريئات انها نفحة من نفحات الاهتمام العظيم، بالعلم والتعليم. لولا أن فاجأهن رفعته بنظرات فاحصة لما في الدار من زخارف وطرائف، ومضى يتلمس ذا الجدار وذا الجدار، ويهتم بعمارة الدار أكثر من اهتمامه بسكان الدار!!

وأسفرت الزيارة عن اعجاب لم يكن أقل مظاهره شدة اللهفة على اخلاء الدار في الحال، وبلا امهال!

وصدع وزير المعارف بأمر رئيس الحكومة، فاذا مراقبة تعليم البنات تضع مذكرة ذات ثمانية بنود، يتضمن أحدها اخلاء المعهد والتطويح بتلميذاته من حي (جاردن ستي) الى حي بولاق، وتتضمن بنوده الاخـــرى حركة تنقلات بين مداس بأكملها في حي العاصمة، لكي يتيسر الاستغناء عن دار المعهد التي أعجب بها رئيس الوزراء

وفي نوبة حازمة، حاسمة، من نوبات النشاط الحكومي، وضعت مراقبة تعليم البنات مذكرتها في ١٩٤٢/٩/٢٢، وعرضت على وكيل الوزارة المساعد فوقعها في ١٩٤٢/٩/٢٢؛ ثم رفعت الى وزير المعارف فوقعها أيضاً في ١٩٤٢/٩/٢٢، أي ان حركة التشتيت وضعت ووقعت كلها في ساعات معدودات من صبيحة يوم واحد!!

وفي نشاط مثالي لايقل في مظهره عن هذا النشاط، تمت عملية الاخلاء، والاجلاء، بالليل والنهار، على يد جنود من الجيش وضابطين، مستعينا في ذلك بسيارتين من سيارات مصلحة النقل الميكانيكي!! وظلت السيارتان الحكوميتان كما ظل المستخدمون من رجال الحكومة تحت أمره حوالى شهر من الزمان؟...

أما الدار الفاخرة فايجارها خمسون جنيها فى الشهر لاتزيد ، وهو ايجارها القديم الذى كان مقدراً قبل ارتفاع الاسعار ، ولم يكتف رفعة الحاكم العسكرى بهذا وحده بل استبق من معدات المعهد ثلاجة ضخمة باهظة الثمن بحجة أنها لاتصلح للعمل فى حى بولاق ! ! كما قيل انه استبق ستارين جميلين من صنع يد التلميذات ويقدران بثمن كبير ، وبعض ثريات كهربائية الى غير ذلك مما يحتاج الى تحقيق دقيق .

ثم لم يكتف رفعته بهذا أيضا ، بل نهضت وزارة المعارف بعملية أخرى كلفتها مبلغاً طائلا ، تحت ستار التعهد باعادة الدار الى حالتها الاولى ، وبهذا خرج من اعتماد البناء مبلغ ضخم أنفق على الحمامات الفخمه ، (والارضيات) الثمينة ونحو ذلك من ضروب الانفاق !

ولكى تقفوا جلالتكم على مدى التقلقل الذى أصاب عدداً من المدارس لكى يتسنى لرفعة الحاكم العسكرى أن يقيم فى الدار التى أعجبته بحى (جاردن ستى) اتشرف بأن أثبت القرار الوزارى الذى أشرت اليه سابقا وهذا نصه :ـ

المراقبة العامة لتعليم البنات

١٩٤٢/٩/٢٢

مذكرة

بمناسبة ضم معاهد التربية الخاصة بالمواد الفنية فى مكان واحد تحت اسم معهد التربية الفنية للبنات وانشاء مدرسة للبنات بحى الجمالية واستجابة لرغبات الاهالى فى مدارس الثقافة النسويه اقترح الآتى : ـ

١ — يكون مقر معهد التربية الفنية للمعلمات المبنى الذى تشغله الآن مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ببولاق

٢ — تنقل مدرسة الاميرة فوزية الى المبنى الذى تشغله الآن مدرسة عباس

الابتدائية للبنات وتنقل تلميذات مدرسة عباس الابتدائية إلى مدرسة شبرا الابتدائية للبنات

٣ - يفصل قسم الروضة عن مدرسة الاورمان الابتدائية ويكون روضة مستقلة يطلق عليها « روضة الاورمان » مقرها المبنى الذى يشغله الآن معهد التربية للفنون الجميلة

٤ - تنقل مدرسة الاورمان الابتدائية للبنات إلى المبنى الحالى لمعهد الموسيقى بالجيزة

٥ - تفتح مدرسة ثقافة ثالثة بالقاهرة مقرها يكون مقرها المبنى الذى يشغله الآن مدرسة الاورمان الابتدائية ويطلق عليها اسم « مدرسة الثقافة النسوية بالاورمان »

٦ - تبقى مدرسة الفنون الطرزية الابتدائية فى مكانها الحالى بشبرا

٧ - تخلى مدرسة النحاسين الابتدائية للبنين من تلاميذها بتوزيعهم على مدارس باب الشعرية والجمالية والسلحدار القريبة منها حسب رغبات الاهالى ويجعل مبنى مدرسة النحاسين مقراً لمدرسة ابتدائية للبنات يطلق عليها اسم « المدرسة الحسينية الابتدائية للبنات »

٨ - يفصل القسم الثانوى لمدرسة مصر الجديدة عن القسم الابتدائى ويدبر مكان لنقل احداهما اليه .

اوافق ؟ المراقب العام ؟

٢٢ - ٩ - ١٩٤٢ شفيق غبريال الكردانى

موافق ؟

٢٢ - ٩ - ٤٢ الهلالى

وبهذا يكون رفعة رئيس الوزراء قد استغل نفوذه للانتفاع الشخصى على حساب الدولة فيما يتعلق بمسكنه على الوجه الآتى :—

١ ـ اخرج معهداً كاملا من معاهد التعليم من دار أعدتها الحكومة لهذا الغرض بعد انفاق آلاف من الجنيهات ، لا لشيء سوى رغبته فى سكنى هذه الدار

٢ ـ استخدم فى هذا الغرض ، ولحسابه الخاص ، جنوداً وضابطين ، وسيارتين من سيارات النقل الحكومية !!

٣ ـ كلف خزانة الدولة مبالغ تصل الى ألوف الجنيهات بين نفقات نقل المدارس، واصلاح الدار التى قرر أن يتخذها لسكنه الخاص ..

٤ ـ سبب رفعته فى سبيل منفعته الشخصية حركة تقلقل واضطراب بين المدارس والتلميذات والعائلات التى تناولتها حركة التنقلات التى يتناولها القـرار الوزارى السالف الذكر .

ب ـ الباخرة (محاسن)

اقام رفعة رئيس الوزراء ، كما تشرفت بالاشارة إلى ذلك فيما سبق ، شهوراً عدة فى الباخرة الحكومية (محاسن) . وما كان الدستور أو القانون ليبيح لرئيس الوزارة أو الوزير أن يستخدم أملاك الحكومة هذا الاستخدام الشخصى المحض . وانما يسمح باستخدام هذه البواخر وغيرها مما تملكه الدولة ، فى مهمات حكومية وأعمال رسمية لا أكثر ولا أقل واذا كان الدستور يمنع الوزير أن يشترى أو يؤجر شيئاً من أملاك الدولة ولو من طريق المزاد العلنى فأولى به أن يحول دون استخدام هذه الأملاك الحكومية ، للمنافع الشخصية بلا مقابل على الاطلاق !!

وأدهى من ذلك وأمر ، ان رفعته لم يقتصر على استخدام هذه الباخرة لانتفاعه الشخصى وحده ، وانما اسكن فيها كذلك بعض أنسبائه من عائلة الوكيل ، بعد أن غادرها هو ، وقد ظلوا يقيمون بالباخرة شهوراً عديدة !

ولست أدرى يامولاى كيف يستبيح رئيس الحكومة لنفسه ، ومن بعده لأهله ، من أموال الحكومة ماالايستباح ، مما لو ارتكبه موظف صغير

لطرد شر طردة ، الى غير عودة ... وهلا يدل هذا الطمع الصغـــير ، على الجشع الـكبير ؟ ...

جـ ـ الباخرة (كريم)

ياصاحب الجلالة

اذا كان هذا مبلغ تقدير رئيس الحكومة لماينبغى ومالا ينبغى أن ينتفع به من أملاك الحكومة وأموالها ، فلا غرو ولاغرابة ، اذا رأينا بين وزرائه من يجد فى هذا السلوك أسوة وقدوة !

ومن قبيل ذلك هذه القصة الواقعية التى أتشرف بعرض فصولها على أنظار جلالتكم مؤيدة بالخطابات الرسمية

أما بطلا القصة فهما صاحبا المعالى عبد الفتاح الطويل باشا وزير المواصلات الآن . وعثمان محرم باشا وزير الأشغال ومسرحها فهو باخرة أخرى من بواخر الحكومة هى الباخرة (كريم)

فقد أقام عبد الفتاح باشا إثر تعيينه فى الوزارة . على ظهر الباخرة (كريم) . وطالت اقامته فى الباخرة شهراً بعد شهر ، متخذاً منها سكنا شخصيا له بمقتضى عقد استئجار بينه وبين زميله عثمان محرم باشا وزير الأشغال على أساس ايجار متواضع جداً وهو ثلاثون جنيها مصرياً فى الشهر مضافا اليها بضعة جنيهات فى مقابل مايستهلك من الماء والنور .

وتلقت وزارة المواصلات خطابا رسمياً من وزارة الأشغال تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٤٢ . وفى هذا الخطاب طولب معالى وزير المواصلات بدفع سبعة جنيهات ومائتين وتسعة مليمات عن استهلاك الشهر الأول يضاف اليها ثلاثون جنيها عن ايجار ذلك الشهر !

وتراكم الحساب الذى فى ذمة الوزير ، طبقا لهذا التقرير ، بضعة أشهر متوالية . وعاد الموظف المختص فى وزارة الأشغال فكتب فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢

بالنيابة عن المدير العام لمصلحة الميكانيكا والكهرباء، خطابا الى وزارة المواصلات، يذكرها فيه بخطابه الذى مضى عليه نحو الخمسة الأشهر . ويسرد المبالغ التى فى ذمة الوزير للحكومة، سواء منها نفقات الاستهلاك وقيمة الايجار . ومجموعها الى ذلك التاريخ مائة وواحد وثمانون جنيها ومائة وأربعة عشر مليما . ويطلب «التكرم بتسديد المبلغ المذكور ... لادارة حسابات هذه المصلحة ليتسنى لنا ازالته من حساب العهد تحت التحصيل» !.

وفيما يلى نص هذا الخطاب :

وزارة الأشـــغال العمومية

مصلحة الميكانيكا والكهرباء بخصوص الباخرة كريم ١٩٤٢/٨/٤

ملف رقم ١/٣٢/٩ ٣٧٤٤٠

حضرة صاحب العزة مدير مكتب معالى وزير المواصلات

أتشرف بأن أدون لعزتكم فيما يلى ثمن ماصرف من خامات ونور ومياه الخ . للباخرة «كريم» أثناء وجودها تحت تصرف حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح باشا الطويل فى المدة من ١٩٤٢/٢/٩ تاريخ استعمال معاليه للباخرة لغاية آخر يونيه الماضى شهراً بشهر .

مليم	جنيه	
٢٠٩	٧	عن المدة من ٩ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٢٨ منه وقد سبق أن كتب لوزارة الأشغال بكتابنا رقم ١٥٧٨٣ فى ١٩٤٢/٣/٢٥ بتحصيله .
٤٧٩	١٢	عن شهر مارس سنة ١٩٤٢
٤٦٥	٥	« « ابريل « «
٨٠٤	٧	« « مايو « «
٧٢٩	٦	« « يونيه « «
٦٨٦	٣٩	ثمن خامات ونور ومياه الخ .

وباضافة مبلغ ٤٢٨ مليم و ١٤١ جنيه قيمة الايجار عن المدة المذكورة بواقع الشهر ثلاثين جنيهاً كما سبق ان أخطرنا الوزارة بخطابنا رقم ١/٣٢/٩ — ١٥٧٨٢ بتاريخ ٢٥ ـ ٣ ـ ١٩٤٢ فتكون جملة المبلغ المطلوب سداده ١١٤ مليم و١٨١ جنيه

فالرجا التكرم بتسديد المبلغ المذكور أخيراً لادارة حسابات هذه المصلحة ليتسنى لنا ازالته من حسابات العهد تحت التحصيل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ عن المدير العام (امضاء)

فماذا حدث ؟ وما سر هذا الأغضاء ، والابطاء ، فى دفع الأجر اليسير ، الذى ارتضاه بل واقترحه معالى الوزير ؟!

لقد اكتشف أصحاب الفتوى من رجال قلم القضايا بعد مرور بضعة أشهر على توقيع عقد الايجار ، أن استئجار الباخرة الحكومية أو أى شيء من أملاك الدولة أمر ينطوى على مخالفة صريحة لنص قاطع من نصوص الدستور . فالمادة ٦٤ من الدستور تقول بالحرف الواحد

« لا يجوز للوزير أن نشترى او يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام .... »

واعترف بذلك وزير الأشغال فى خطاب رسمى إلى وكيل الوزارة تاريخه ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢ ! وهذا نصه :ـ

وزارة الأشغال العمومية — مستعجـــل

مصلحة الميكانيكا والكهرباء

ملف رقم ١ / ٣٢ / ٩ — الموضوع الباخرة كريم

من وزارة الاشغال العمومية رقم ١٤/٣/١٧٢ — ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢١

سعادة الوكيل

للاسباب المذكورة فى مذكرة حضرة صاحب العزة المستشار الملكى القاضية

بأن الدستور يمنع من أن يستأجر الوزير شيئاً من أملاك الحكومة وبأن البواخر الحكومية تدخل ضمن تلك الممتلكات لا أرى مفراً من العدول عن هذا التأجير

وحيث أنه من المتعذر فى الوقت الحاضر أن يعثر حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح الطويل باشا على مسكن يناسبه فيمكن أن تكون اقامته فى الباخرة كريم أو دندره مراعى فيها ان يتكفل معاليه بالمصاريف الفعلية التى تترتب على هذه الاقامة ؟

امضاء عثمان محرم

٥/٢٠

ما العمل إذن ؟ الأمر بسيط ! ليسحب الخطاب الجرىء الذى سجل فيه أن فى ذمة الوزير للحكومة ديناً يبلغ زهاء المائة والثمانين جنيهاً فى مقابل استئجار الباخرة بمعدل ثلاثين جنيهاً فى الشهر . ولا بأس من ارسال خطاب جديد للوزير، لا يتضمن سوى الاشارة إلى نفقات الاستهلاك دون ذكر لحكاية الايجار من قريب أو من بعيد !!

وبهذا ينفض الاشكال الدستورى شكلا ، ويتحلل وزير المواصلات من وفاء قيمة الايجار فعلا ، وتستريح ذمته من عناء المطالبة بالسداد !!

وقد كان ! فما هذا إلا أن مضى يوم واحد على ارسال خطاب المطالبة الاخير، حتى ازدان بالتأشيرات الطريفة التالية

(١) حضرة مدير الحسابات

أرجو التكلم ؟ ٥-٨-١٩٤٢ (نفس الامضاء)

(٢) حضرة صاحب العزة الوكيل

أتشرف بالاحاطة بأن الخطاب الأصلى قد استرد ، وسنكتب الخطاب بناء

على تأشيرة سعادة المدير العام ص ٢٦٢ من هذا الملف ، ونأسف لما حصل من تصرفات حضرات الموظفـــين ـ اقبلوا فائق الاحترام ؟ الامضاء

(٣) نظر وارجو الفات نظر المختصين للعناية بالعمل ؟ ٥ - ٨ - ١٩٤٢

(الامضاء الأولى)

وبعد شهر كامل، أى فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ أرسلت وزارة الأشغال خطابا أرق من النسيم الى وزارة المواصلات تذكر فيه ثمن « ماصرف من خامات ونور الخ للباخرة كريم أثناء وجودها تحت تصرف حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح باشا الطويل ... »

وجملة المبلغ لا تزيد على ٢٨٥ مليم و٤٨ جنيه بعد اضافة شهر يوليه على النفقات التى ذكرت فى الخطاب الأول . أما ايجار الاشهر الستة المذكورة فلم يذكر بشر ولا بخير ! !

وفيما يلى نص الخطاب الاخير : —

وزارة الاشغال العمومية

مصلحة الميكانيكا والكهرباء بخصوص الباخرة كريم ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢

ملف رقم ٩/٣٢/١ ٤٢٢٧٠

حضرة المحترم مدير مكتب معالى وزير المواصلات

أتشرف بأن أدون لحضرتكم فيما يلى ثمن ماصرف من خامات ونور الخ للباخرة كريم أثناء وجودها تحت تصرف حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح باشا الطويل فى المدة من ٩ - ٢ - ١٩٤٢ تاريخ استعمال معاليه للباخرة لغاية آخر يوليه سنة ١٩٤٢ شهر بشهر مع التكرم بالاحاطة أن ثمن المياه المستهلك فى المدة المذكورة وكذا ثمن النور عن يوليه سنة ١٩٤٢ لم تضف بهذه المطالبة لعدم وصول الفواتير الآن

مليم	جنيه	
٢٠٩	٧	عن المدة من ٩ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٢٨ منه وقد سبق ان كتب لوزارة الاشغال بكتاب رقم ١٥٧٨٣ فى ٢٥-٣-١٩٤٢ بتحصيله
٤٧٩	٢١	عن شهر مارس سنة ١٩٤٢
٤٦٥	٥	« « أبريل «
٨٠٤	٨	« « مايو «
٧٢٩	٦	« « يونيه «
٥٩٩	٨	« « يوليه «
٢٨٥	٤٨	الجملة

فالرجا التكرم بالنظر فى أمر سداد المبلغ المذكور أخيراً وهو مبلغ ٢٨٥ مليم و٤٨ جنيه لادارة حسابات هذه المصلحة بشيك أو نقداً ليتسنى لنا ازالته من حسابات تحت التحصيل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ المدير العام
عنه (امضاء)

وقبل التعليق على هذا الخروج الواضح على الدستور خضوعا للرغبة الجامحة فى استغلال أموال الدولة وأملاكها للانتفاع الشخصى ، أتشرف بأن أذكر لجلالتكم حلقة جديدة من حلقات هذا العبث الجرىء على حساب الدولة .

وذلك ان الباخرة (كريم) كانت راسية حينما أقام بها صاحب المعالى وزير المواصلات على الشاطىء الغربى للنيل ـ بحرى كوبرى عباس . ولكن معاليه رأى أن يسعد بجوار الباخرة « محاسن » ، فاتصل بالورش الاميرية وأصدر اليها امره الذى لا يرد بنقلها الى جوار تلك الباخرة . وقد تم ذلك بالفعل ، بواسطة الورش

الحكومية ، كما يدل على ذلك الخطاب التالى : —

١٩٤٢/٩/١٢ نقل الباخرة كريم من الشاطىء الغربى للنيل الى

٤٢٧٣٢ الشاطىء الشرقى

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأشغال العمومية

بالاحالة الى كتاب حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الأشغال رقم ١٦٢-١١-٥٩٩٧ المؤرخ ١١-٣-١٩٤٢ أتشرف بالاحاطة أنه بناء على التعليمات التى أعطيت للورش الأميرية من حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات قد قامت الورش بنقل الباخرة كريم من الشاطىء الغربى (بحرى كوبرى عباس) الى الشاطىء الشرقى (أمام الباخرة محاسن) بالمرسى المقابل لمنزل المغفور له عدلى يكن باشا بجاردن ستى

وقد أخطرت شركتى المياه والنور لتركيب العدادات اللازمة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام المدير العام

(امضاء)

هذه يامولاى قصة الباخرة « كريم » كما دونتها الوثائق والخطابات الرسمية ، ويتبين منها :

أولا — ان وزير المواصلات قد استباح لنفسه أن يسخر باخرة حكومية لمنفعته الشخصية وأن يتخذ منها مسكناً له ولاسرته شهوراً متوالية ولم يتردد فى أن يصدر أوامره الى الورش الحكومية ليسخر عمالها فى نقل الباخرة على مقربة من الباخرة محاسن ، فيتخير الدار ، والجوار ، على حساب الخزينة العامة . . .

ثانيا — ان وزارة الاشغال اتفقت معه على ايجار شهرى متواضع هو ثلاثون جنيها فى الشهر ، تدفع الى جانب نفقات الاستهلاك

ثالثا — ان وزير المواصلات بعد خمسة أشهر لم يدفع الايجار وطلب سحب الخطاب الاول من اعتذار موظفى وزارة الاشغال المسئولين، واستبدله بخطاب آخر أسقطت منه قيمة الايجار !

رابعا — أن وزير المواصلات ومعه وزير الاشغال قد استحلا هذا التصرف المعيب لسبب جد خطير هو التماس (الفرار) من نص المادة ٦٤ من الدستور، وهى التى تحظر على الوزير أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة ولو بطريق المزاد العام ! وقد قرر وزير الاشغال فى خطابه الى وكيل الوزارة بتاريخ ٢٠ - ٥ - ١٩٤٢ انه لم يجد ازاء هذه المخالفة (مفراً) من العدول عن تأجير الباخرة لزميله الوزير ! ! وهى حيلة، بل تحايل، على خرق الدستور فى جرأة منقطعة النظير . . .

فالدستور اذ يحرم على الوزير ان يستأجر شيئاً من أملاك الدولة انما قصد من ذلك بداهة . ان يحول بين الوزير وبين مجرد الشبهة فى الانتفاع الشخصى أو المحاباة الشخصية ولو كان فى ذلك مايعود على الدولة بأى قدر من المنفعة المالية ومن العجيب أن وزير المواصلات ظل بعد اكتشاف المخالفة الدستورية يقيم فى الباخرة شهوراً متوالية !

فاية ذمة، وأى ضمير، هذا الذى يسمح للوزير أن يبيح لنفسه أو لوزير غيره بالمجان، مالايباح له بالايجار . أى ان يكفل لنفسه كل المنفعة الشخصية، ويحرم الدولة كل المنفعة المالية ؟ !

اذ المخالفة الدستورية هنا واضحة كل الوضوح، لان تحريم الاستئجار على الوزير معناه تحريم الانتفاع عليه رغم نفع الحكومة، ولكن رئيس الوزراء وزميله قد انتفعا ولم ينفعا . . . فخالفا الدستور مخالفتين . . . وفى هذا يامولاى مايمس نزاهة الوزير الامين على مال الدولة، وبعبارة أخرى يمس نزاهة الحكم فى الصميم .

المتحف الزراعى يسكنه وزير الدفاع !

يظهر ان المثل الطيب الذى سنه رئيس الحكومة ووزير المواصلات كان له اثره فى غيره من زملائهما الوزراء ... وما أسرع سريان الداء فى وسط من المرضى يخلطون بين الداء والدواء !...

فقد كان وزير الدفاع يقطن منزلا خاصاً فى الزمالك ـ وهو منزل مستأجر غير منزله المملوك له بحلوان ـ ولكنه رأى فيما يظهر ، جرياً على السنة التى استنت ، أن أملاك الحكومة العامة تمكن استخدامها واستغلالها فى منفعة الوزير ، فينتفع فى غير ما حاجة إلى تأجير ... وعلى ذلك فقد انتقل معالى وزير الدفاع وأفراد أسرته إلى بناء المتحف الزراعى واتخذ من دور منه مسكناً خاصاً له ولأسرته ، وهو لا يزال يحتله حتى الآن ...

أى يامولاى ، انه لنوع مبتكر من الاحتلال ، هذا النوع المبتكر من الاستغلال ، الذى ينتفع به الوزير دون ان ينفع ، ويستأجر دون ان يدفع !.

واذا صح التسامح أو التماس العذر لوزير المواصلات أو لرفعة النحاس باشا فى بادىء الامر حينما استخدما بواخر الحكومة لسكنهما الخاص قبل أن تصدر من أقلام القضايا الفتوى الرسمية بعدم جواز تأجير أملاك الحكومة احتراما لنص الدستور فلسنا نفهم كيف جاز للنحـــاس باشا فى الصيف الماضى أو لعبد الفتاح باشا الطويل بعد صدور الفتوى أن يظل هو أو رئيسه أو أنسباء الرئيس من آل الوكيل ساكنين فى البواخر الحكومية ، منتفعين غير نافعين ... ولو ان النفع والانتفاع محظوران سواء من طريق التأجير أو الشراء طبقاً لنص الدستور الذى جاءت « الفتوى » مؤيدة له من غير ماتحفظ

أما حمدى سيف النصر باشا ، فمسألته أخطر ، لانها أظهر ... فقد كان يسكن منزلا خاصاً مستأجراً ، فانتقل عامداً الى منزل من منازل الحكومة لكى لا يدفع أجراً ، ولم يكن لديه حتى العذر التافه وهو عدم وجود مساكن للايجار ـ وذلك لانه

كان يسكن فعلا منزلا بالايجار . . .

وما كانت الحكومة على أى حال مكلفة بايواء الوزير ، بل وما كان للوزير أن يستحل لنفسه مالا يستحله العامل الفقير . . .

ولكن استغلال الحكم هو مع الأسف الاتجاه السائد ، فى هذا العهد السائد، ولانقول البائد !!

* * *

د — المداليات الذهبية

ومن قبيل هذه العقلية المتعطشة الى المنفعة واستعجال الغنيمة ماحدث أيضاً فى مسألة المداليات الذهبية مما أتشرف بسرده فيمايلى بكل ايجاز

فقد لوحظ من سنوات عديدة أن تعاقب الوزارات وتعدد وزراء المواصلات تبعا لذلك من شأنه أن يزيد الاعباء المالية التى تتحملها الدولة عاما بعد عام من جراء منح المدالية الذهبية لكل من يتولى وزارة المواصلات ولو لم يظل فيها يوما أو بعض يوم!

ومن الامتيازات التى يتمتع بها حامل هذه (المدالية) كما تعلمون يامولاى مايلى :-

(١) ديوان لحامل (المدالية) يسافر فيه على جميع خطوط السكك الحديدية مدى حياته

(٢) اشتراك مجانى فى الدرجة الأولى تسافر به زوجته على جميع الخطوط طول حياتها .

(٣) اشتراكان مجانيان فى الدرجة الثانية يسافر بهما (تابعان) أحدهما لحامل (المدالية) والآخر لحرمه ، ويسريان على جميع الخطوط

(٤) تليفون مجانى

ونظراً لما تنطوى عليه هذه الامتيازات كلها من تكاليف يزداد عبئها على عاتق الدولة عاما بعد عام ، رئى منذ سنوات أن يقيد منحها ببعض التقييد ، فلا تمنح الا لمن يتولى وزارة المواصلات عاما كاملا على الأقل . وقد جرت على هذا

مختلف الوزارات منذ عدة أعوام .

ولكن وزير المواصلات لم يكد يرقى منصبه الحالى حتى جاءنى ، قبل خروجى من الوزارة ، يعرض على اقتراحا بأن تمنح (المدالية الذهبية) لكل من يلى وزارة المواصلات ، ولو يوما واحداً من الزمان ! فاعترضت على هذا الاقتراح الذى لايبرره ، ولايفسره ، الا رغبة المنفعة الشخصية وكسب الامتيازات فى وقت لايحتمل تفكيراً فى منافع الأشخاص !

وطوى الوزير اقتراحه ، ولكن الى حين . . . !

ولم اكد أخرج من الوزارة حتى كان الاقتراح المردود قد عاد الى عالم الوجود ، وانتزع وزير المواصلات لنفسه المدالية الذهبية المنشودة ، بقرار من مجلس الوزراء

ولو وقف الأمر عند هذا الحد لكان فيه من بواعث الأسف والعجب مايكفى . . . ولكن للقصة ، كبقية القصص الوزارية ذيلا أعجب من كل العجائب !

ذلك أن يد الوزير التى انتزعت له (مدالية ذهبية) قد نزعت معها (مداليتين) أخريين ، طارت احداهما بقدرة قادر الى صاحب المعالى عثمان محرم باشا وزير الاشغال ، وطاشت الاخرى فوقعت بين يدى على زكى العرابى باشا رئيس مجلس الشيوخ ! !

أما وزير الاشغال ، فقد تعللوا لمنحه هذه الجائزة الذهبية بعضويته فى مجلس ادارة السكة الحديد ، وان لم يبلغ فى المواصلات شأو الوزير . . .

وأما رئيس الشيوخ ، فقد أغدقت عليه (المدالية) وأظنه يترفع عن أن يطلبها لنفسه ـ لانه كان قبل الوزير الحالى وزيراً للمواصلات ، ولا بأس من الكرم اذا لم يكن على حساب الكريم ، ولا بأس من انتفـــاع الوزير الجديد على حساب القديم ! . . .

وهكذا ، يامولاى ، تمتد الايدى فى غير تورع ولا حساب الى ماحرمه

القانون والآداب العامة من الاملاك والمنافع العامة ، لكى يستمتع رئيس الوزراء وزملاؤه بكل غنيمة ينشدونها من مال الدولة المباح وغير المباح !

عثمان محرم باشا وأقاربه

ياصاحب الجلالة

لم يكن معقولا أن يذهب رئيس الوزراء فى استغلال أموال الدولة ومنافعها الى الحد الذى تشرفت ببيانه فيما سبق ثم لايتبارى وزراؤه الطائعون، الطامعون، فى انتزاع مايستطيعون من منافع الدولة ومغانمها ، ان لم يكن لانفسهم فلأقاربهم ، وان لم يكن لاقاربهم فللأعزاء من الاصدقاء والمقربين !

ولاعجب أن يكون صاحب المعالى عثمان محرم باشا من أوفر وزراء هذا العهد حظا ، وأعلاهم قدحاً فى هذا المجال ، فله من طول الباع ، والذراع ، فى شؤون الرى والأراضى الزراعية مايضمن له ولاقاربه أدسم الصفقات !

وفيما يلى بعض ماوصل الى علمى وتحققته من أمر هذه الصفقات والمشروعات

صفقة محمد عرفان بك

وأولى هذه الصفقات تلك التى ظفر بها نجل شقيقته محمد عرفان بك . ولهذه الصفقة قصة لم تتم فصولها الا بعد مغادرتى منصب الوزارة ببضعة شهور .

ذلك ان قسم قضايا الحكومة كان قد أقر صلحاً مع محمد عرفان بك ، على اثر صدور حكم ابتدائى لمصلحته فى قضية تعويض رفعها على الحكومة لفصله من خدمتها قبل بلوغه سن الاحالة الى المعاش . وبهذا الصلح أضيف الى معاشه مبلغ ، تجمد له بمقتضاه بضعة آلاف من الجنيهات . فقدم طلبـــا لاستبدال قطعة من أراضى الحكومة فى مقابل هذا المبلغ المتجمد

والاستبدال فى ذاته ، طلب قانونى ، لاغبار عليه ، ولامطعن فيه ، ولكن له شروطه وقيوده واجراآته التى يخضع لها طلاب الاستبدال بلا تفريق

ولا استثناء، والا: اعت الحكمة منه والمصلحة فيه .

فماذا كان من أمر هذا الطلب ؟

جاءنى ثلاثة من الوزراء : أحدهم وزير الاشغال ، وهو خال محمد عرفان بك ، والثانى وزير المعارف نجيب الهلالى باشا وهو محامى محمد عرفان بك فى قضية التعويض ، والثالث وزير العدل صبرى ابو علم باشا وهو مزامل ، ومجامل للوزيرين المحترمين - جاءنى ثلاثتهم يطلبون ان يجاب طلب محمد عرفان بك فى أن تكون الأرض المستبدلة قطعة معينة حددها حضرته تحديداً صريحاً - وهى أطيان مساحتها ١٤س ١٧ط ٢٧٧ فدن بتفتيش كفر سعد ، فى منطقة توزيع السوالم لصغار المزارعين .

وكانت هذه الأطيان فى الأصل مكونة من ثلاث قطع :

	س	ط	فدن	
ا -	٠٠	٠٠	١٠٧	تقدم لاستبدالها محمد توفيق عبد النبي باشا
ب -	٠٠	٦	١٠٧	تقدم لاستبدالها على شوقى باشا
ج -	١٤	١٧	٦٣	تقدم لاستبدالها محمد رفعت افندى

وقد رفضت الطلبات التى قدمها حضرات طلاب الاستبدال الثلاثة . لأسباب رأتها وزارة المالية وقتئذ .

ولكن محمد عرفان بك أراد هذه القطع الثلاث باعتبارها صفقة واحدة ، وجاءنى السادة الوزراء الثلاثة ، يرجون أن أوافق على اعطائها للسيد المحظوظ !

فكان جوابى الطبيعى هو الرفض ، لان للاستبدال شروطه وقواعده ، ومن هذه القواعد أن تؤخذ الطلبات بترتيبها طبقاً لاقدمية تقديمها للوزارة ، ثم يكون الاستبدال محصوراً فى الاراضى التى ترى الحكومة استبدالها بعد اتخاذ الاجراآت

اللازمة، وليس لطالب الاستبدال أن يملي على الوزارة رغبته في قطعة ارض بذاتهـــا

على أن هذا الرفض المسبب لم يردع حضرات الوزراء الثلاثة، فعاودوا الكرة في الحاف، وفي الحاح، حتى اضطررت لاستدعاء الموظفين المختصين وبحث المسألة أمامهم، في ديوان الوزارة، فكان رأيهم اجماعياً على مخالفة الطلب المعروض لقواعد الاستبدال واجراآته مخالفة صريحة.

ولكن هذا أيضاً لم يثن حضرات الوزراء أنفسهم عن معاودة الالحاح حتى قبل خروجي من الوزارة ببضعة أيام! وفي هذه المرة ألح نجيب الهلالي باشا في الرجاء «علشان خاطري» وخاطر «عثمان»! — على حد تعبيره إذ ذاك. فلما لم يجدوا مني سوى الاصرار المطلق على احترام القواعد واللوائح، خرجوا على غير نتيجة، وعلى غير سلام... ولكن إلى حين!!

أجل، إلى حين يخرج مكرم من وزارة المالية، فيصفو أمامهم جو الصفقات الطيبـات!

وهذا هو الذي كان. فلم يكد ينقضي على خروجي من الوزارة شهران حتى أقر مجلس الوزراء صفقة الاستبدال. واستولى محمد بك عرفان على قطعة الارض كلها بواقع ثلاثين جنيهاً للفدان الواحد، دون أن تتخذ الاجرآات اللازمـــة والمصطلح عليها، لضمان وصول الحكومة في استبدالها إلى أحسن سعر ممكن!

والواقع أن الفدان كان حينئذ يساوي مبلغ يتراوح بين ٧٠ جنيها و٨٠ جنيها على أقل تقدير. ولو أنها طرحت اليوم في المزاد لوصل سعر الفدان الى مائة جنيه أو يزيد!

وهكذا استطاع محمد عرفان بك، بفضل نفوذ خاله وزير الاشغال، ومحاميه وزير المعارف، أن يتخطى أعناق غيره من طلاب الاستبدال، بل استطاع أن يدوس اللوائح والقواعد والإجراآت لكي ينزع من أموال الدولة مايروق في

عينه، ولو كره العدل والإنصاف ، وخولفت أبسط قواعد الحكم النزيه السليم
وكأنما يأبى عثمان محرم باشا أن يقف فى جرأته عند هذا المدى الذى انزلق اليه بمعونة زملائه وزراء المعارف والمالية والعـــدل ، فاهو أن أعطيت الصفقة المنشودة لابن شقيقته ، عرفان بك ، حتى جاء دور عثمان باشا محرم بوصفه وزيراً للأشغال . وبهذا الوصف أمر معاليه بأن تروى هذه الاطيان من ترعة غير الترعة المخصصة لها ولغيرها من أطيان مصلحة الاملاك ، وهى ترعة الساحل ، فأصبحت بعد ذلك من ترعة أخرى هى ترعة البلمون . ولتحقيق هذه الغاية أنشىء (بربخ) خاص تحت السكة الحديدية لايصال مياه هذه الترعة الى أطيان عرفان بك ، وهى كما قلت لاتدخل فى زمام الاطيان التى تروى من ترعة البلمون هذه ، بل تفصلها عن هذا الزمام سكة حديدية ، ومن أجل ذلك قامت الوزارة بانشاء (مزلقان) خاص ، بلغت نفقاته مضافة الى نفقـــات (البربخ) المشار اليه زهاء الالفين من الجنيهات !!

وعلى هذا النحو الجرىء تمت صفقة عرفان بك ـ وهى صفقة نادرة فى جرأتها وحصيلتها معاً ـ ، وتمت على أثرها حركة وزارة الاشغال لانشاء (البربخ والمزلقان) من أموال الدولة الموكولة الى دمة هؤلاء الوزراء !

صفقة عبداللطيف محرم بك

وبمثل هذه الجرأة فى استغلال النفـــوذ الوزارى ، وبعثرة أموال الدولة لمصالح الوزير أو أقاربه ، أصدر عثمان محرم باشا أمره بحفر أربع مساق فى أرض أحد الملاك ، وهى أرض أولاد عبد الله نجيب بك ، على أن تقام المساقى على نفقة الحكومة لرى ثلثمائة فدان من الارض البور اشتراها عبد اللطيف محرم بك ، ابن اخى وزير الأشغال ، من مصلحة الاملاك الأميرية ، بناحية سنثواى فى مديرية البحيرة !

وبهذا العمل انتهك عثمان محرم باشا نصوصاً صريحة المادة ٩ من لائحة الترع والجسور ، وهي تقضي :

أولا — بأن تكون الأراضي المطلوب ريها من الأراضي المنزرعة . بينما أرض ابن شقيق وزير الاشغال من الاراضي البور !

ثانياً — ان تساعد الحكومة على تيسير الطريق لري هذه الاطيان ، على أن يدفع صاحبها جميع المصاريف بما فيها ثمن الارض التي تمر بها المساقي وتكاليف الإنشاء . وفي هذه الحالة قامت وزارة الاشغال بانشاء المساقي الأربع على حساب الدولة !

ومن التخبط المحزن أن عثمان باشا محرم ، اراد أن يلتمس تغطية لهذا التصرف الجريء . فاذاع منشوراً باتباع الطريقة نفسها في انشاء المساقي ، اذا لم يتفق أصحاب الاراضي مع ملاك الاطيان على تمرير المساقي بارضهم .

وبهذا أضاف الوزير الى تصرفه ، مخالفة صريحة للأمر الملكي الصادر بلائحة الترع والجسور !

ولكن . . . ماذا تساوي اللوائح والقوانين ، وماذا تساوي أموال الدولة التي تجبى من عرق الفلاحين ، أمام حاجة نجل شقيق الوزير الى مساقي الري اللازمة لإصلاح أراضيه البور ؟ !

مشروع لأطيان ابراهيم يونس باشا

وأمعن مما سبق في الجرأة في الإستغلال واستنزاف أموال الدولة سبيل النفع الشخصي لاقارب وزير الاشغال ، مافعله الوزير لمصلحة أطيان نسيبه ابراهيم يونس باشا ، على ترعة الساحل المتفرعة من بحر شبين

فقد أنشيء في سنة ١٩٣٤ مشروع يقضي بتوسيع بحر شبين وانشاء وصلة منه لى الجزء الاخير من ترعة الساحل . ولهذا المشروع فائدتان الاولى : رى

أراضى الحكومة والأهالى المراد التوسع فى زراعتها، والثانية تحسين مياه بحر تيرة الذى تقع عليه بعض أراضى الخاصة الملكية والكثيرين من الزارعين. وفى سنة ١٩٣٤ نفذهذا المشروع بالفعل وكلف الحكومة نحواً من سبعين ألف جنيه..

وجاء عثمان محرم باشا فى هذا العام، قام بالعدول عن المشروع كله أو جله، وردم الوصلة. وكسر القناطر والكبارى التى تقع عليها بالألغام!!

وبهذا القرار، أى بجرة قلم واحدة، اختفت الحكمة الاساسية من انشاء المشروع الذى كلف الدولة ٧٠ ألفاً من الجنيهات!

وبجرة قلم أخرى أخذ من مال الدولة حوالى خمسين ألفاً أخرى من الجنيهات!

لماذا؟

للسبب الذى من أجله أنفقت فضاعت السبعون ألفاً من الجنيهات كلها أو جلها!ـ وهو اعداد مشروع آخر لفائدة أطيان ابراهيم باشا يونس التى تقع على ترعة الساحل، قبل وصلة المناخلة بقليل!!

وقد وضع المشروع الجديد بالفعل، على أن يبدأ العمل فى تنفيذه من شهر يناير سنة ١٩٤٣

مصرف لاطيان زكى عبد الرازق باشا

ولا تكاد تصرفات عثمان محرم باشا فى اعداد المصارف والمساق والمشروعات لفائدة الاطيان التى يملكها أقاربه وأصدقاؤه الاقربون تقف عند حد من الحدود أو تنثنى أمام اعتبار من الاعتبارات. ففى كل واد أثر محرم من... عثمان باشا محرم... ونفحاته للأقارب والاصدقاء لا تقتصر على الوجه البحرى، بل تمتد الى الوجه القبلى كذلك ـ ولولا انى وقفت على هذه البيانات أخيراً من مصادر لا يتطرق اليها الشك لترددت فى الاخذ بها الآن، كما أبيت من قبل تصديق ما نسب اليه من غير برهان.

ومن هذا القبيل مايتحدث به أهل المنيا من أمر المصرف الذى يمر بقسم كبير من أطيان آل عبد الرازق وغيرهم من أعيان المديرية ، ولكنه لاينال بالخير والفائدة سوى أطيان سعادة زكى باشا عبدالرازق ، صديق وزير الأشغال القديم ، الحميم ، وهو مشروع كلف خزانة الدولة زهاء ٢٨ ألف جنيه ! !

ومشروع سيف النصر !

ويتحدث أهل الفيوم ، كاخوانهم أهل المنيا ، عن مشروع آخر من مشروعات الرى (المحرمية) أنشىء لمصلحة أطيان حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع.

وزير العدل !

ويظهر أن الحكومة رأت من العدل أن لاتبخس وزير العدل نصيبه فى هذه المشروعات ، النافعة ، البارعة ، فاختصته هو أيضاً بمشروع كهربائى يوصل النور الى منزل أتم بناؤه فى عزبة اشتراها بالقرب من القاهرة ... ويشرف موظفو وزارة الأشغال على هذه العمـــلية لمصلحة وزير العدل ، توزيعاً للعدل بين الوزراء ! ...

ابدأ بنفسك !

وأخيراً - بل أولا - تطبيقاً للحكمة المعروفة « ابدأ بنفسك ثم بغيرك » ... فان عثمان باشا محرم رأى أن مصلحة الدولة تقتضى الوصل بين عزبتى معاليه فى مركزى شربين ودكرنس بكوبرى هائل يقام على النيل فى تلك النواحى ، على أن تتحمل الدولة نفقات هذا الكوبرى ، ولاعجب ، فمعاليه من رجال الدولة . ويجاوره فى الزراعة فلاحون هم من أبناء الشعب ، وهل هناك من يجمع بين مصالح الوزراء وأبناء الشعب غير وزارة الشعب ؟ ...

على هذا الأساس تقرر استخدام كوبرى بنها القديم لتحقيق هذا الغرض الوطنى الصميم ! ... وشرع فعلا فى اقامته للوصل بين ضفتى النيل السعيد - أوعلى

وجه التخصيص والتحديد ـ بين عزبتي معالي الوزير في الناحيتين . . . وقد كانت المسافة بينهما طويلة ، متعرجة ، فأصبحت قصيرة ، مستقيمة . . . ولقد قدرت وزارة الأشغال لهذه العملية الحيوية حوالى ثلاثين ألفاً من الجنيهات ، وان كانت وزارة المواصلات قد قدرت لها قبل ذلك حوالى ستة وتسعين ألفـــاً من الجنيهات ! . . .

ومن عجب ان كل هذه المشروعات النافعة ، البارعة ، لم يظهر لها أثر أثناء وجودى فى الوزارة ، فما أن خرجت من الوزارة حتى خرجت هى الى عالم الوجود ، ولقيت من مجلس الوزراء ووزارة الماليه الجود كل الجود ! ! . . .

* * *

الفرع الثالث

التستر على التهم المنسوبة لبعض الانسباء

ياصاحب الجلالة

لعله ليس أدل على خطورة العقلية المسيطرة على النحاس باشا ومن معه ـ والتى تسيطر ويالأسف على شؤون الحكم فى البلاد ـ من هذه الأمثلة التى أتقدم بها الى جلالتكم مصحوبة بالأدلة الرسمية ، ومنها تتبينون مبلغ الخطر الذى يهدد عدالة الحكم بين أفراد شعبكم الأمين على أيدى الحكومة الحالية التى اجترأت على مد يد المحسوبية حتى الى حرم القانون ، رغم ان رئيسها كان قاضياً ومحامياً وأن الكثيرين من أعضائها من رجال القانون

فلقد حاول النحاس باشا ـ ومعه وزير عدله ـ هذه المحاولة الجريئة مرة قبل خروجى من الوزارة فوقفت فى وجههما حتى خرجت من الوزارة فنفذا ماحاولاه وهاهى ذى المحاولة عينها تتكرر فى حادثة ثانية بعد خروجى من الوزارة امكننى الوقوف على بيناتها ومستنداتها ، وفى ثالثة علمت بها أخيراً

قبل خروجي من الوزارة

فضيحة الغزل الأولى

أشرت يا مولاى فى القسم الأول من هذه العريضة اشارة عابرة الى جنحة الغزل التى أتهم بها بعض أنسباء النحاس باشا وكان بها أثر حاسم فى تفاقم الخلاف بين النحاس باشا وبينى ، حتى أنها فيما أدت الى تعيين وزير جديد للتموين والى حفظ القضية بعد خروجي من الوزارة ، وذلك رغم رأى الرجال الفنيين بوزارة التموين وحضرة المستشار الملكى نفسه بوجوب احالة القضية على النيابة العسكرية . . .

وللقضية تفصيلاتها ، ومستنداتها القاطعة

فقد حدث اثر تأليف الوزارة ان جاءنى حضرة صبحى افندى الشوربجى ومعه نسيبه الأستاذ احمد الوكيل ـ أو هذا ومعه ذاك ـ وطلب الى حضرته أن ألحقه بمكتب الغزل بصفته صاحب معمل للغزل والنسيج أسوة ببنك مصر ، فلم أر بأساً من اجابة هذا الطلب على أن يعين هو وغيره من أصحاب المعامل للإستعانة بخبرتهم الفنية وللتسوية بينهم فى المعاملة ، ولكن الموظفين المختصين لفتوا نظرى الى أن بعض أصحاب هذه المعامل ـ وبينهم الشوربجى افندى ـ متهمون فى جنحة تهريب غزل أمام المحكمة العسكرية وانه لا يصح بطبيعة الحال ـ قبل الفصل فى القضية ـ الاستعانة بهم كاعضاء استشاريين للهيمنة على شؤون الغزل ومنع التهريب ، فى حين أنهم متهمون بالتهريب !

أنا الحاكم العسكرى !

فى ذلك الحين كان النحاس باشا شغوفا بمعرفة ماتم فى مطالب حضرات الأنسباء بصدد تصدير الزيت والجلود ، وكلما عاوده أو عاودهم الشغف عاوده

الالحاح على ، فحدثنى ذات مرة بالتليفون وكنت فى مكتبى بوزارة المالية وسألنى عما اذا كنت قد قررت منح أنسبائه الرخص المطلوبة فقلت له انى لم استكمل البحث بعد فقال فى لهجة الغاضب العاتب أفلا زيت ولاجلود وحتى لاتعيين فى مكتب الغزل ؟ فأجبته ان لتأخير التعيين سبباً سأدلى به اليه شخصياً ، وتوجهت فعلا لمجلس الوزراء وأخبرته بما علمته عن الجنحة العسكرية المرفوعة ضد أنسبائه ووجوب الانتظار حتى تفصل فيها المحكمة العسكرية

ولكأنى ألقيت قنبلة كان لها قعقعة ففرقعة . . . فما كدت أشير الى المحكمة العسكرية حتى أخذته صيحة من الغضب ، وكان منظراً من المناظر التى ترى ، ولاتروى . . .

فقد صاح فى وجه حضرة السكرتير العام لمجلس الوزراء وأمره بسحب القضية من المحكمة العسكرية . . . فاعترضت فى رفق على مثل هذا الاجراء الشاذ فقال أنا الحاكم العسكرى وهذا من سلطتى فقلت لا بل انت قاض قبل أن تكون حاكما عسكرياً فلنترك الامر للقضاء وليستعين المتهمون بأحسن المحامين . . . فصاح مكرراً أنا الحاكم العسكرى ولن أسمح بنظر القضية أمام المحكمة ، ثم أمر السكرتير العام بسحبها وقال فى تعليل ذلك أنه علم من أنسبائه أن الوزارة السابقة التى أمرت برفعها قصدت الى النكاية بهم فقلت له ان القضية مرفوعة عليهم وعلى غيرهم من أصحاب معامل الغزل فلا نكاية اذن ، ولاغرض . وأن الامر على أى حال متروك للقضاء ، فهو وحده الذى يفصل فيما اذا كانت التهمة صحيحة أو ملفقة ، أو باطلة . . .

ولكن رفض وأصر على الرفض فى لهجة تعذر معها كل نقاش مستنداً الى سلطته العسكرية ثم عاد فأمر السكرتير بسحبها ، وأخيراً نفذ صبرى وقلت له انى لا أوافق على هذا السحب بحال من الاحوال لانى أنا الوزير المختص ولا أرتضى لنفسى كما لا أرتضى له هذا الاجراء الشاذ . . .

وهذا وزير العدل !

وفى خلال الضجة دخل علينا وزيرا العدل ، والمعارف وتساءلا عن الخبر فرويت لها واقعة الحال ووجهة نظرى فيها ، فأجاب وزير العدل اجابة ما أسرع ماسررت — وما أسرع ماثرت ! — لها ، اذ قال له ان مكرما معه الحق يا باشا .. لا يستحسن سحب القضية العسكرية من المحكمة ... ثم سألنى الى اى دور وصلت القضية وهل حققتها النيابة وانتهت منها فقلت له انى لا أعرف من الامر أكثرمما أبلغنيه الموظف المختص من أن القضية أحيلت الى المحكمة العسكرية فقال اذن سأتصل بوكيل النيابة العسكرية وأطلب منه حفظها !!

عندئذ ثرت يامولاى — واعترف ، بل يسرنى أن أعترف ، بهذه الثورة ! فقلت ماهذا ؟ رئيس الوزراء يطلب سحب القضية من أمام القضاء ووزير العدل يتدخل فى سلطة القضاء فيأمر وكيل النيابة — وهو قاضى تحقيق — باتخاذ قرار معين لمصلحة شخص معين ... وهل تريدون منى أن أحمل ضميرى كل هذا الوزر ؟ فوالله مادمت وزيراً للتموين لن يكون هذا ، وخرجت غاضباً من الغرفة ... وذهبت الى مكتبى بوزارة المالية وطلبت على الفور استحضار دوسيه القضيـــة للاطلاع عليه فتبينت أن هناك تقريراً من مفتش التموين يثبت فيه التهمة على المتهمين وأن الامر باحالة القضية الى المحكمة العسكرية انما صدر شفويا من الوزير السابق ولم ينفذ لسقوط الوزارة قبل تنفيذ الاحالة . فبادرت باخبار النحاس باشا بذلك تليفونيا وقلت ملاحظا ان الله أراد للوزارة خيراً فانقذها من وزر سحب القضية أو التدخل فى قرار النيابة لان القضية لم تقدم حتى الآن للنيابة العسكرية ، فقال اذن فاحفظها ... فقلت كيف يكون ذلك وأمامى تقرير من المفتش الفنى يثبت التهمة على المتهمين ويتطلب تقديم القضية للنيابة ... فهل يرضيك أن أكون أقل أمانة لعملى من الوزير السابق ؟ ! ووعدته انى سأصدر أمر بتحقيق التهم

من جديد ويكون التحقيق تحت اشرافى مباشرة وانى سأنظر الى الامر نظرة القاضى لا كممثل للإتهام ... وفعلا أصدرت الامر باعادة التحقيق فى قضية أنسباء النحاس باشا وقضايا أصحاب المعامل الاخرى المتهمين بنفس التهمة ، ولكن هذا الامر لم يرض النحاس باشا وأهله ، وكان محل مناورات ومداورات أشرت اليها فى مستهل هذه العريضة وانتهت الى تفاقم الازمة كما أسلفت

تقارير الفنيين

وكان من حسن الحظ ان القائم بشؤون وكالة التموين هو حضرة صاحب العزة محمد بك توفيق ابراهيم المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية فرجوته أن يدرس الملفات بما أعرفه عنه من دقة البحث ونزاهة التقدير ، وبعد أيام عرض على حضرته نتيجة بحثه فى قضية معمل الشوربجى وقال ان التقارير الفنية فى القضية تشير الى مسئولية أصحاب المعمل ولكنه يرى زيادة فى التدقيق أن تحال أوراق هذه القضية ـ كما أشار من قبل باحالة أوراق قضية أخــــرى مماثلة ـ الى حضرة محمود بك زكى مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية ليعيد التحقيق فيها من بعض نواحيها الفنية الهامة ، وقد أحيلت الأوراق فعلا على حضرته فقدم لى تقريرين عن قضية مصنع الشوربجى بتاريخ ٤ و١٢ مايو سنة ١٩٤٢ وتقريراً فى قضية مصنع سباهى بما ارتكب من مخالفات تقتضى تحقيقها من النيابة .

وحسبي أن اقتطف بعض فقرات من هذه التقارير الرسمية ، وقد أرفقت صوراً حرفية منها فى هذه العريضة :ـ

ففى التقرير المقدم من حضرة محمود بك زكى مراقب مصلحة التشريع التجارى بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ بصدد مصنع سباهى بالاسكندرية ، يقول حضرته مايأتى :ـ

« لذلك مازلنا نرى ـ لامكان القيام بتحقيق أوفى بواسطة السلطة القضائية

المختصة ـ انه من الاوفق احالة الموضوع للنيابة العسكرية المختصة »

وكذلك قدم تقريراً بهذا المعنى وفى نفس التاريخ عن المخالفات المنسوبة لمعمل « نزهة » للغزل الخاص بالشوربجى افندى وشركائه .

ولكنى لم اكتف بهذه التقارير وحرصت على أن احقق دفاع المتهمين من شتى نواحيه ، كما يبدو ذلك جلياً من التقرير اللاحق المؤرخ ١٢ مايو الذى قدمه الينا حضرة مراقب التشريع التجارى ـ وقد جاء فيه ما يأتى : ـ

« وقد أبديتم معاليكم انه قبل ابداء أى رأى فى الموضوع يجب التحقيق من وجود كمية الغزل البالغ مقدارها ١٤٥٢٠ رزمه التى تقول الشركة ان لها الحق فى اختزانها باعتبار انها تمثل استهلاك مصنعى النسيج فى مدى أربعة أشهر »

وفعلا انتدب حضرة شريف افندى حسن مدير ادارة التخزين للقيام بهذه المأموريه وقدم تقريره الى حضرة مراقب التشريع وهذا الاخير رفع تقريره الى ـ وهو تقرير ١٢ مايو الذى سبقت الاشارة اليه ـ وقد أيد فيه رأيه الذى ابداه بتاريخ ٤ مايو ـ مشيراً الى مسئولية أصحاب المصنع ، وقال فى ختام تقريره ما يأتى حرفياً : ـ

« ...... وهذه الكميات (١٣٩١٩ رزمه لغاية ١١ مايو سنة ١٩٤٢) عجزت الشركة عن اثبات وجودها فى مخازنها مما يحتمل معه أن تكون قد تصرفت فيها بما يخالف الامر العسكرى رقم ٧٦ والقرار الوزارى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤١ كما سبق البيان . »

وبهذا ثبتت المسئولية على أصحاب مصانع الغزل ووجب احالتهم على النيابة العسكرية للتحقيق معهم كما أشار بذلك الموظف الفنى المختص وهو حضرة مراقب التشريع التجارى ، بناء على بحثه الخاص وتقارير مفتشى التموين

ومما هو جدير بالملاحظة ان هذه التقارير التى قدمت فى مدة قيامى باعمال وزارة التموين . جاءت مؤيدة للتقارير التى قدمها مفتشو التموين المختصون فى عهد

سلفى حضرة الاستاذ محمد حامد جوده وزير التموين الاسبق .

وأخيراً فقد تضمن تقرير آخر رفعه الى المفتش المختص تحت عنوان (تقرير عن حالة الانتاج فى مصنع النزهة بالاسكندرية) اشارة خطيرة الى التلاعب فى أجور العمال ونصها كما يأتى :ـ

« كانت البيانات التى تقدم الينا عن أجور العمال فى قسمى البرم الاولى والشلل خاطئة قصد بها التضليل وعدم الوصول الى الحقيقة .... وليس أدل على ذلك من انه قدم لنا بياناً بأجور العمال فى قسم الشلل يندهش لارتفاع فئاتها جميع أصحاب المصانع الاخرى ..... أى ان فئات الاجور فى مصنع النزهة هى ضعف ماهى عليه فى مصنع سباهى ، وهذا غير معقول ولم نقبله بتاتاً وأنكره العمال واعترفوا بالاجور الحقيقية وهى نصف تعريفة الاجور المذكورة بعاليه »

(ومرفق بهذه العريضة صورة من التقرير)

رأى المستشار الملكى:

لم يبق لدى شك فى مسئولية أصحاب المصانع بعد الاطلاع على التقارير المقدمة فى عهد سلفى وفى عهدى ، ولكنى احتفاظاً بوعدى وحرصاً على مصلحة الدفاع رأيت أن أحيل الاوراق على حضرة المستشار الملكى لوزارة المالية لاستطلاع رأيه فيما رأيته ورآه الموظفون المختصون معى من وجوب احالة اصحاب مصنعى الشوربجى وسباهى على النيابة العسكريه ، ومن ثم أثبت فى ذيل تقرير حضرة مراقب مصلحة التشريع التجارى رأيى فى هذه المخالفات وفى وجوب الاستئناس برأى حضرة المستشار الملكى ، بالصيغة التالية :ـ

« بعد الاطلاع على تقارير مكتب الغزل والمفتش المنتدب وحضرة مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية التى يؤخذ منها وقوع مخالفة صريحة ـ وبعد الاطلاع على دفاع أصحاب المصنع أنفسهم الذين أفسح لهم مجال الدفاع

الى أقصى حدوده ـ أرى أن هناك مخالفة للأمر العسكرى تستدعى تبليغ النيابة العسكرية لتحقيقها واتخاذ قرار بشأنها ، غير انى أرى زيادة فى الضمان للمنسوب اليهم المخالفة ان يؤخذ رأى حضرة المستشار الملكى ويعرض الامر علينا ؟ »

امضاء

١٢ مايو سنة ١٩٤٢ مكرم عبيد

وكانت هذه التأشيرة خاصة بمصنع الشوربجى ، وأثبت مثلها فيما يختص بمصنع اسباهى ، فى نفس التاريخ ، وبالصيغة التاليه : ـ

« أوافق وأرى زيادة فى الضمان المنسوب لهم المخالفه أخذ رأى حضرة المستشار الملكى ويعرض الامر علينا »

وقد رفع الى حضرة المستشار الملكى مذكرة أثبت فيها رأيه صراحة بوجوب ابلاغ النيابة العسكريه لكى تتولى التحقيق ، فى شأن المخالفات المنسوبه الى مصنعى الشوربجى واسباهى ، ولما كانت هذه المذكرة محل تحريف وتشويه من رفعة رئيس الحكومة فى بيانه الذى ألقاه فى مجلس النواب ، حتى أنه زعم فى جرأة مدهشة ان المستشار الملكى لم يوافق على احالة الاوراق الى النيابة العسكرية ـ فانى استأذن جلالتكم فى اثبات نص مذكرة حضرة المستشار الملكى بحروفها : ـ

* * *

مذكرة

مرفوعة لمعالى الوزير

فى شأن المخالفات المنسوبة الى مصنعى سباهى ونزهة

اطلعنا على التقرير المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المرفوع من مراقب مصلحة التشريع التجارى الخاص بالمخالفات المنسوبة الى مصنع « سباهى » للغزل وعلى

تقريره المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ الخاص بالمخالفات المنسوبة للشركة المصرية « نزهة » للغزل والنسيج - وعلى التقارير والمذكرات السابقة التى وضعت فى هذا الموضوع ونرى ان نوافق على مااقترحه مراقب مصلحة التشريع التجارى من ابلاغ النيابة العسكرية كى تتولى التحقيق ، اذ يتضح من مذكرة ادارة الغزل والمنسوجات والتحقيق الادارى الذى أجرى فى هذا الشأن أن اصحاب المصنع الاول لم يوردوا لمكتب بيع الغزل جميع ما أنتجه فى الستة أشهر الاخيرة من العام الماضى ، فيكونوا بذلك قد خالفوا القرار الوزارى رقم ١٤٧ الخاص بالاستيلاء على جميع خيوط الغزل ، والقرار رقم ١٤٨ الخاص بتنظيم التداول فى خيوط الغزل القطنية ، كذلك يتضح من الاوراق أن اصحاب المصنع الثانى قد ارتكبوا نفس المخالفات ويمتاز المذكورين بادعائهم ان لهم الحق فى اختزان مايكفى حاجة مصانع النسيج التابعة لهم مدة أربعة شهور ، وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٩ وقرار وزير التموين الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٩٤١ - وقد طولبوا بالارشاد عن الكمية التى يعترفون بحيازتها فلم يقوموا بماطلب منهم

ونرى انه لايجوز لهم قانونا ان يختزنوا مايكفى حاجة مصانعهم مدة أربعة شهور اذ بديهى أن نص القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٩٤١ بسريان المرسوم بقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٩ على خيوط الغزل أصبح معطلا بالقرار رقم ١٤٧ الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على جميع خيوط الغزل القطنية بكافة أنواعها سواء كانت مستورده من الخارج أو من انتاج المصانع المحلية ، وان هذه الخيوط توزع ببطاقات على أصحاب مصانع النسيج ، تبعا لحاجتهم الاسبوعية ، وقد أيدت هذا بصراحة لجنة الغزل المركزية المشكلة وفقاً للقرار رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١ اذ قررت بشأن مصانع الغزل الملحقة بمصانع النسيج أنها « تأخذ كل شركة من الشركات المنتجة لغزل القطن والموجود بها مصانع للنسيج ما تحتاج اليه لتشغيل مصانعها - دون أن يصرح لها بأن تختزن أى غزل

يكون فائضا عن الحاجة الفعلية لمصانعها ـ »

ولا يصح الاحتجاج بالقرار الصادر من اللجنة بعد ذلك فى ٢٨/١٠/١٩٤١ الذى سمح لهم بالاستيلاء على ٦٥ ٪ من انتاج مصنع نزهة للغـــزل ، « والباقى يصرف لهم ببطـــاقات » اذ لا يتصور أن يكون مفهوم هذا القرار السماح لهم بالتخزين فضلا عن ان هذا قرار لم يصدق عليه وزير التموين فلا قيمة له قانونا (م ١٣ من القرار الوزارى رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١)

على انه حتى مع التسليم جدلا بأن لأصحاب المصنع حق تخزين الغزل الذى يكفى مصانعهم مدى أربعة شهور ، فأنهم لم يستطيعوا الارشاد عن الكمية التى اعترفوا بأنها فى حيازتهم .

المستشار الملكى
امضاء (محمد على نمازى)
١٨ مايو سنة ١٩٤٢

* * *

(وارفق مع هذه العريضة صورة أصليه من هذه المذكرة الهامة .)

* * *

أكاذيب رسمية :

يحزننى يامولاى أن أشير الى هذه الأكاذيب لصدورها من رجل مسئول عرفت فيه صدق الروايه ، ولولا انها أكاذيب متعددة وصارخة لشككت أنا نفسى فى صدورها منه أو عنه . . . ولست أجد للمسكين عذراً الا انه كان يرى فى نفسه متهما وكان يدافع عن نفسه بعقلية المتهم فاضطر الى سرد هذه الاكاذيب واحدة بعد الاخرى فى بيانه البرلمانى ، ظنا منه انه فى مأمن من التكذيب !...

١ — الاكذوبه الاولى : قال رفعته فى بيانه البرلمانى بجلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ ان المستشار الملكى لم يوافق على تبليغ النيابه العسكريه (كما أدعيت أنا) وفيما يلى نص ماقاله رفعة النحاس باشا حرفيا فى بيانه بهذا الصدد :ـ

« ولكن سعادة وزير التموين السابق - أى مكرم باشا - أرسل فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ الى وزير التموين الجديد خطاباً يقول فيه : (قد رأيت أن استأنس بالرأى القانونى فأحلت الاوراق على حضرة صاحب العـــزة المستشار الملكى لوزارة المالية فأدى رأيه بوجوب تبليغ النيابه) - وهنا نلاحظ أن المستشار الملكى لم يبد هذا الرأى ولم يطلب تبليغ النيابه العسكريه ، وقصر مذكرته على مناقشة وجهة نظر الشركة على أساس الوقائع التى ذكرت له »

وحسبي للرد على هذه الاكذوبه أن انقل من جديد نص الرأى الذى أبداه حضرة المستشار الملكى وهو كما يأتى بحروفه :ـ

« ونرى أن نوافق على ما اقترحه مراقب مصلحة التشريع التجارى من ابلاغ النيابه العسكريه كى تتولى التحقيق » - يراجع نص المذكرة المتقدم ذكرها

هل هناك اوضح - وهل هناك أفضح - من هذا التكذيب الرسمى لبيان رسمى يلقيه رئيس مجلس الوزراء فى مجلس النواب ؟ . . .

لو ان رفعته لم يطلع على المذكرة التى تضمنت رأى المستشار الملكى لالتمسنا له بعض العذر ، ولكن رفعته يشير الى المذكرة صراحة ويقول أن المستشار الملكى لم يطلب فيها تبليغ النيابة العسكرية وقصر مذكرته على مناقشة وجهة نظر الشركة ! . . .

اذن هو قد اطلع ، وباللأسف قد ابتلع ! . . . ثم ابتلع وقائع أخرى كما سترى فى الاكذوبتين الثانية والثالثه

٢ — الاكذوبة الثانية : قال رفعته فى بيانه المذكور : « ان وزير المالية السابق رأى بثاقب رأيه أن لايطلع المستشار الملكى الا على المذكرة المؤرخة ١٢ مايو وعليها تأشيرة نفس الوزير بأنه يرى ان هناك مخالفات ارتكبت وانه يرى ان تتولى النيابة العسكرية التحقيق ولم يطلع المستشار الملكى على غير هذه المذكرة التى تحمل هذا القرار من الوزير »

ورداً على هذه الاكذوبة الجريئة أترك الكلام لحضرة المستشار الملكى نفسه، فقد قال فى مذكرته المشار اليها آنفاً مايأتى حرفيا

« اطلعنا على التقرير المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المرفوع من مراقب التشريع التجارى الخاص بالمخالفات المنسوبة الى مصنع « سباهى » للغزل وعلى تقريره المؤرخ ١٢ مايو الخاص بالمخالفات المنسوبة للشركة المصريه « نزهة » للغزل والنسيج - وعلى التقارير والمذكرات السابقه التى وضعت فى هذا الموضوع »

اذن قد اطلع المستشار الملكى لاعلى تقرير ١٢ مايو فحسب بل على « جميع التقارير والمذكرات السابقة التى وضعت فى هذا الموضوع » - على حد تعبيره . . . واذن فقد ارتكب النحاس باشا جريرة الكذب مرة أخرى فى واقعة ثابته فى ورقه رسميه ، لالسبب الا لكى يلقى وزر الكذب على مكرم فى غيبته ويتهمه ساخراً بأنه رأى بثاقب رأيه ان لايطلع المستشار الملكى الا على تقرير ١٢ مايو دون غيره من الاوراق . . .

ولو ان النحاس باشا أوتى ثاقب الرأى ، أو الروية على الاقل ، لبرزت أمام عينيه العبارة الواردة فى مذكرة المستشار الملكى والتى يقول فيها انه اطلع على التقارير والمذكرات السابقه التى وضعت فى هذا الموضوع ! . . .

والله يامولاى انى لتأخذنى الشفقة على النحاس باشا اذ أراه ينحدر

الى هذا الكذب المفضوح ، ولولا أنه ألقاها بنفسه لاتهمت غيره بأنه هو الكاذب ، لأنه هو الكاتب ! . . .

٣ — الأكذوبة الثالثة : يقول النحاس باشا فى بيانه المذكور أنه وصلتنى برقية من صبحى افندى الشوربجى بتاريخ ١٩ مايو وأنه كان واجباً على - إذا كنت أنشد الحقيقة لا مجرد التشهير باصهاره وبه - ما جاء فيها وأحقق أن أترك المختصين تحقيقها .

ويقول هذا فى بيانه وينسى أنه قال فى فقرة سابقة من البيان المذكور ما يأتى حرفياً :-

« بعد احالة هذه المذكرة الى المستشار الملكى بيومين اثنين تعين وزير للتموين بدلا من المستجوب فخرج الأمر من يده ولم يصبح مختصاً بأى أمر . . . »

ومعنى ذلك ان وزير التموين الجديد عين فى ١٤ مايو وانى لم أكن وزيراً للتموين فى ١٩ مايو وهو التاريخ الذى أرسل فيه الشوربجى برقية الى وزير التموين ! . . . فكيف يأخذ على النحاس باشا انى لم احقق ما جاء فى هذه البرقية وهى لم تصلنى !

كلا ، بل هذه البرقية التى أرسلها الشوربجى انما ارسلهـــا للوزير الجديد تمهيداً للعبة الجديدة التى سيأتى ذكرها . . . لكن النحاس باشا لم يتحر الدقة - ولا أقول الصدق - حتى فى التواريخ التى هو ادرى بها من غيره .

٤ — الاكذوبة الرابعة - وهى أخطر الاكاذيب لأنها أدت الى امتناع الوزارة من احالة القضية على النيابة العسكرية من غير ما حق أو شبه حق ، أو بالأحرى الى التستر عليها بطريقة مكشوفة مفضوحه ، لا ستر فيها أو عليها . . .

وهذه الاكذوبة ابتدعها اصحاب المصنع وأخذ بها رئيس الحكومة فأقرها وبررها فى بيانه البرلمانى

يقول النحاس باشا ـ بلسان أصهاره ـ فى بيانه البرلمانى أنه « لما أرادت الوزارة معاينة تلك الكميات لم يسهل لها المدير المحلى ذلك وقد تبين أن الدافع له على ذلك اعتقاده ان وزير المالية السابق كان مبيت النية على الاستيلاء على الكميات التى هم فى حاجة اليها نظراً للظروف التى كانت قائمة اذ ذاك والتى دعته الى محاربة صبحى الشوربجى »

هذه هى الاكذوبة الضخمة ـ والتى يرجع السر فى ضخامتها الى عدم معقوليتها ـ والتى أدلى بها النحاس باشا بالنيابة عن أنسبائه فى غير ماتدبر أوحذر، فهو يقول للناس أن أصهاره امتنعوا من أن يقدموا الغزل للحكومة التى يرأسها هو ، لأنهم خافوا أو خشوا أن يستولى عليها وزير التموين

ولكن كيف خاف أولئك الأصهار وزيراً من الوزراء وصهرهم رئيس للوزراء ؟ . . . وهل لم يكن فى مقدورهم أن يقدموا هذا الغزل للوزير ويشكوا أمرهم فى الوقت نفسه الى رئيس الوزراء حتى ولو تم الاستيلاء . . . أم هل بلغ الأمر بمكرم أن بيت النية على الاستيلاء ، وعلى منع النسيب من الاتصال بالأنسباء فأوصد فى وجههم دار الوزارة ودار رئيس الوزراء ! ! . . .

يامولاى ، لو أن هذه الأقصوصة عرضت على قاض من متهم ما لما تردد لحظة فى تقدير مسئوليته ، والحكم بادانته . ولكن المحزن والمبكى معاً أن تأتى مثل هذه الأضحوكة على لسان رئيس لحكومة فى موقف كله جد وكله مسئولية . . .

ومن ناحية أخرى فلو ان رفعة رئيس الحكومة رجع الى الأوراق لاستباق حقيقة الأمر ، وحقيقة العذر ، بطريقة لاتفسح مجالا للشك . . . ويكفى فى ذلك الرجوع الى تقرير مراقب مصلحة التشريع التجارى المؤرخ ١٢ مايو ، ففيه يقرر

حضرة الأستاذ فريد زعلوك المحامى والوكيل عن الشركة اذ ذاك ان « عدم وجود مخازن تصلح لاختزان كميات كبيرة من الغزل بمصنع النسيج بامبابه وصعوبة وسائل النقل فى الوقت الحاضر اضطرت الشركة الى حفظ الكميات الباقية من خيوط الغزل فى مخازن استأجرتها لهذا الغرض بالاسكندريه »

وقد فتشت فعلا المخازن جميعها سواء بالقاهرة أو بالاسكندريه فلم يوجد فيها الغزل المدعى تخزينه

وقد جاء فى تقرير حضرة المراقب المشار اليه مايأتى حرفياً : —

« قام حضرة رئيس مكتب السجل التجارى بالاسكندريه بما كلف به وقدم لنا المحضر المرفق المؤرخ فى ١١ مايو سنة ١٩٤٢ ومنه يتبين (أولا) أنه ليست للشركة مخازن أخرى غير التى تم جردها بالمصنع بمعرفة حضرة رئيس المكتب فى ٩ مايو سنة ١٩٤٢ و (ثانياً) ان الشركة كانت تحتفظ أحيانا ببعض كميات الغزل فى مخازنه الخاصة ولكن لا يوجد فى الوقت الحاضر بمخازنه أى غزل للشركه »

ومن طريف مايذكر فى هذا الصدد أن الشركه ادعت أن عناوين المخازن بالاسكندريه لايعرفها الا حضرة احمد بك الوكيل مدير المصنع بالقاهرة وان مفاتيحها معه ! . وقد جاء فى تقرير حضرة المراقب الرد حاسما على هذا الادعاء فى العبارة التالية : —

« وحيث انه لا يمكن التسليم بصحة مايدعى من أن عناوين المخازن يعرفها المدير وان مفاتيحها معه لأن عناوين مخازن الشركه ليست من الاسرار التى ينفرد بمعرفتها المدير كما أن مفاتيح المخازن تكون عادة عهدة المخزنجى — على انه اذا صح هذا الادعاء فقد كان من الميسور أن يعطى المدير — اذا كانت تمنعه بعض الأعذار من السفر الى الاسكندريه — عناوين المخازن ومفاتيحها لمن ينتدب لمرافقة المحقق

فى المعاينة والجرد خصوصاً وان التلكؤ فى اجراء المعاينة والجرد يتعارض مع اثبات حسن نية الشركة . . . وفضلا عن ذلك فان مصنعى النسيج بامبابه هما اللذان لها حق تخزين استهلاكهما لمدة أربعة أشهر فيجب ان يكون المخزون بنفس المصنعين أو على الاقل فى القاهرة أو ضواحيها حيث يكون المخزون أقل تعرضاً لأخطار الغارات الجوية مما لو وجد فى الاسكندريه . . . وحيث انه بناء على ماتقدم تكون الشركه قد عجزت عن تقديم أى دليل على وجود الكميات التى تدعى أن لها الحق فى اختزانها »

الخازن والمخزون :

ولعل فى هذه السخرية الرسمية اللاذعة مايغنينا عن كل تعليق ! . . . فاصحاب المصنع لم يخطر لهم اذ ذاك أن يزعموا مازعمه النحاس باشا لهم وعنهم فى البرلمان من أن الغزل موجود فى القاهرة ويخشون تسليمه ، لم يدعوا هذه الدعوى لسبب بسيط هو ان مخازن القاهرة فتشت فلم يوجد بها غزل ! . . . ولذلك لجأ اصحاب المصنع الى الادعاء بان الغزل مخزون فى الاسكندريه . . . فتابعهم المحقق فى ادعائهم وطلب اليهم المفاتيح فقالوا انها مع الأستاذ احمد الوكيل فى القاهرة . . . فقال وما الحكمة فى وجود المخازن بالاسكندريه اذا لم يكن لها مخزنجى ، واذا وجد المخزنجى فما الحكمة من وجوده اذا لم توجد معه مفاتيح المخزن ؟ . . . قالوا هكذا شاء صاحب المصنع الاصيل ، أن يكون الخازن هو احمد الوكيل ! . . . فقال المحقق المسكين ، انى على المفاتيح لأمين . . . فاتونى بها ان كنتم صادقين ! . . .

ولكن أصحاب المصنع لم يؤخذوا بهذا المنطق المتواضع وقالوا كما جاء فى تقرير حضرة المراقب أنهم يطالبون « تأجيل الانتقال الى الاسكندريه لمعاينة تلك المخازن الى موعد آخر يحدد فيما بعد » . . . وهل أنا فى حاجة لتبيان

الحكمة من هذا الطلب ؟ . . . فهذا الطلب هو الدليل القاطع ، الجامع المانع ، على أنهم كانوا يعلمون أن مكرماً سيعزل من وزارة التموين بعد بضعة أيام ـ وقد قدموا الطلب فى ٨ مايو (كما جاء فى التقرير) وعين وزير التموين الجديد فى ١٤ مايو ـ ومن ثم طلبوا التأجيل الى حين . . . تعيين وزير جديد للتموين ! !!

يالها من فضائح تتلوها فضائح . . فلو ان الأمر كان مقصوراً على استبدال وزير بوزير لهان . . . ولكنه امتد الى ماهو أعظم خطراً وأبعد ضرراً فقد انتهى الامر بالوزارة الى عدم تقديم الاصهار الكرام للمحاكمة بحجة أنهم كانوا يختزنون الغزل فى محل أمين لانهم كانوا خائفين من مكرم اللعين . . . وكان الله يحب المحسنين ! !

ولعل أبلغ دليل على التستر غير المستور ان الوزارة فاتها أن هناك قضية أخرى غير قضية مصنع الشوربجى ، هى قضية مصنع سباهى ، وانى أشرت باحالتها على النيابة العسكرية فى نفس الوقت مع قضية الشوربجى ، وأيدنى فى ذلك حضرة المستشار الملكى

فماذا جرى لهذه القضية ؟ هل كان أصحاب مصنع سباهى يخشون حقد مكرم عليهم شأنهم فى ذلك شأن الشوربجى اخوان فامتنعت الوزارة من تقديم قضيتهم الى المحكمة لهذا السبب ؟ . . أم هل رأت الوزارة ـ بثاقب رأيها ـ ان ينتفع أصحاب المصانع الاخرى بما انتفع به الشوربجى ، منعاً لاثقال القيل والقال ؟ ... ـ لعلها أحسنت صنعاً ، فليس أثقل من القيل الا القال ! !

وأخيراً يامولاى ، فلنفرض لمجرد الجدل ان الشوربجى اخوان لم يجمعهم نسب أو سبب بأصحاب السلطان . . . وأن الموظفين المختصين والوزير المختص والمستشار الملكى المختص أشاروا جميعاً باحالتهم على النيابة العسكرية . . . ثم دار الزمان دورته وجاء وزير جديد فادعى أصحاب المصنع ان الغزل المدعى تهريبه قد وجد بسحر ساحر فى أحد المخازن ـ بعد تفتيش سابق ـ وانه لم يقدمه للوزير

السابق خوفا منه وخشية الاستيلاء عليه ـ لو ان هذا كله وقع يامولاى ، فماذا وجب على الوزير الجديد أن يفعل ؟ ؟

ألم يكن واجبه ان يحيله على النيابة تاركا لها تحقيق دفاعه القديم والجديد ؟ . . كان هذا واجبه وواجب كل حكومة فى الارض ، أوفيما بين الارض والسماء ، اللهم الا اذا كان النحاس باشا رئيساً للوزراء ، وكان اصحاب المصنع اصحاب الحول والطول من الاقرباء والانسباء ! . . .

هذه هى فضيحة الغزل الاولى ، وهى وحدها كافية لإسقاط الحكومة التى ارتكبتها أو سمحت بها ، فكم يكون الامر اذا تلت هذه الفضيحة غيرها من مثلها تشد أزرها ، أو بالاحرى تشد وزرها ؟ . . .

* * *

بعد خـــروجى من الوزارة :

فضيحة الغزل الثانية

وهى شر من الاولى ، لان مصنع الشوربجى بالاسكندرية (مصنع النزهة) ضبط متلبساً بجريمة التهريب ـ وضبطت البضاعة المهربة ـ وضبط المبلغ المدفوع كثمن للبضاعة ومقداره ١٣١٠ جنيه فى جيب الحلبونى افندى (مدير فرع الاسكندريه وشريك الشوربجى افندى) ـ ووجدت أرقام البنكنوت المضبوطة فى جيبه مطابقة للأرقام التى سبق للنيابة العسكرية أن أخذت بيانا بها ـ وكان ضبط المبلغ بمعرفة البكباشى جيز مفتش بوليس الاسكندرية ـ وأشرفت النيابة العسكرية على الاجراآت وقامت بالتحقيق على أحسن وجه ـ ولم يفرج عن المتهم الا بكفالة كبيرة مقدارها ماية جنيه مصرى ـ فكانت القضية اذن قضية تلبس بالجريمة لاشك فيها

ولكن ـ نعم ولكن يامولاى ـ ما ان وصل الامر الى علم الوزارة حتى

قامت وقعدت ، وابرقت وارعدت ، فتدخلت فى هذه كما تدخلت فى تلك ، واذا القضية تنام نومة أهل الكهف ـ ولكن الى غير يقظة ـ منذ أوائل يوليـــو الماضى حتى الآن ! . . .

ولقد وقفت على أوراق وتقارير ـ بعضها أوراق أصلية وبعضها صور ـ اتشرف بارفاقها مع هذه العريضة فهى قاطعة فى تلاعب الوزارة بالعدالة المجردة التى لم تمتد اليها يد فى تاريخنا السياسى بمثل ما امتدت اليه فى هذا العهد ، واذا ما تفضلتم جلالتكم فامرتم بتحقيق هذه الوقائع لوضح منها أكثر مما وضح ، وما افتضح ! . . .

قصة من واقع الحال

وتتلخص هذه القصة ، كما استقيتها من مصدرها ومن الاوراق المرفقة ، فى الوقائع المدهشة الآتية ، وهى مع الاسف قصة تعسة ، تستمد وقائعها من واقع الحال ، لامن الخيال . . .

فى شهر يونيه الماضى وصل الى علم أحد حضرات مفتشى التموين أن غزلا يهرب فى الاسكندرية باسعار فوق التسعيرة فانتدب حضرته (واسمه صالح افندى ناشد) لضبط الغزل الذى قيل انه يهرب من مصنع ساهمى (مصطفى افندى سباهى وشركاه) ـ وهنا اترك الكلام لحضرة مفتش التموين نقلا عن تقريره لمعالى وزير التموين ، فقد جاء فيه حرفيا ما يأتى : ـ

« ولما كان موضوع السوق الاسود للغزل من المواضيع الحرية باهتمام وزارة التموين الجديرة بمنتهى عنايتها فقد عرضت على مسامع معاليكم فى الاسبوع الثالث من شهر يونيو سنة ١٩٤٢ ما وصل الى علمى فتفضلتم وامرتمونى باتخاذ الاجراآت السرية لتحقيق مبلغ ذلك من الصحة لكبح جماح لصوص الحروب والازمات والراغبين فى الغنى والثراء على حساب الطبقة الفقيرة من الشعب . . .

وقد وضعت نصب عيني ان الامر متعلق بمصانع وشركات قوية برؤوس أموالها ونفوذ رجالها وانه يجب أن تكون عناصر التحريات التي يتم على ضوئها اجراآت الضبط أبعد ماتكون عن الشك تفاديا لاشكالات قانونية أو مسئوليات قبل الوزارة أدبية - فلما استكملت عناصر التحريات وكونت طرق الضبط وسيلة تقدمت لحضرة مدير ادارة التفتيش بالطلبات الآتية :-

ا — ١٥٠٠ جنيه نقداً ، على أن يعمل بها محضر بالنيابة العسكرية

ب — مرشد اجنبي يعرف الارمنية أو اليونانية ، ويجيد تمثيل دور التاجر أو وكيله

ج — ضابط بوليس لمرافقة المرشد والسمسارين وحراسة ال ١٥٠٠ جنيه من مصر الى الاسكندرية والمساعدة في الضبط بالاسكندريه

د — جواب توصية الى حضرة صاحب السعادة محافظ الاسكندرية

وقد قابلت ومعي الدكتور الشيتي سعادة وكيل محافظة القاهرة ومنفردا الاميرالاى ماركو بك رئيس البوليس السري والصاغ صفوت افندي مساعده ونوقشت اجراآت الضبط من الناحية القانونية والبوليسية حتى تكون مطابقة لما يتطلبه القانون ، واتفق على ان يقوم بوليس محافظة الاسكندريه بعملية الضبط .

واستطرد التقرير الى ذكر الترتيبات التي وضعت بالاتفاق مع بوليس اسكندريه ووكيل المحافظة ومساعد الحكمدار الخ وكيف انتهى الامر الى ضبط البضاعه المهربه من مصنع النزهه - مصنع الشوربجي - وليس من مصنع سباهي .

ويجدر بي ان اترك الكلام هنا أيضاً للتقارير الرسمية . أحدها تقرير بوليس الاسكندريه باللغتين الانجليزية والعربية (وهو مرفق بهذه العريضة) بتوقيع البكباشي مدير ادارة التسعير الجبري ومرفوع الى وكيل الحكمدار ، والتقرير الآخر من مفتش التموين الى مدير ادارة التفتيش بوزارة التموين (وهو أيضاً مرفق بهذه العريضة) . وقد جاء في تقرير بوليس الاسكندريه وصف مطول للخطة التي

وضعت والشرك الذى نصب لضبط المهربات ، الى ان قال : —

« ولقد كان شراكاً محكماً تم بفضله استلام فهمى بك الحلبونى صاحب المصنع مبلغ ١٣١٠ جنيه وسلم المرشد البضاعة وسلم أيضاً صاحب السيارة اذناً بخروج هذه البضاعة وهو يطابق فاتورة البيع ، وقد خرج المرشد مع صاحب المصنع فهمى الحلبونى بك فى سيارة مفتوحة فبعثت وراءه غانم افندى لمتابعته والتحرى عن سكنه ، وبينما كنت أحاول الاتصال بحضرة وكيل النيابة للاستئذان فى تفتيش منزله عاد فهمى بك ومعه المرشد بعد أن ضبطت السيارة عند نقطة الحضرة ، وقد تحفظت على حضره فهمى بك حتى حضر حضرة وكيل النيابة وضبط المبلغ فى جيب صاحب المصنع وقد عملت الترتيب اللازم لضبط اللورى وما عليه من البضاعة »

وقد ضبطت البضاعة فعلا ومقدارها ٢٧ بالة غزل بحضور وكيل النيابة ورجال البوليس إلى آخر ما فى التقرير من تفصيلات وافية وسرد لاسماء ضباط ورجال محافظتى الاسكندرية والقاهرة وما يستحقونه من مكافأة تشجيعاً لأمثالهم بعد أن « تم ضبط هذه الواقعة باحسان وأحكام رغم حيل المهربين » — على حد تعبير كاتب التقرير

وقد لخصت هذه الاجراآت جميعاً فى تقرير مرفوع من مفتش التموين إلى مدير ادارة التفتيش ومراقبة التسعيرة وتاريخه ١١ يوليو سنة ١٩٤٢ (وهو مرفق بهذه العريضة) ، ويجدر بى اثباته هنا بحروفه لأنه يعطى فكرة اجمالية عن الموضوع : —

« حضرة المحترم مدير ادارة التفتيش ومراقبة التسعيرة

تنفيذاً للتعليمات الصادرة لى من حضرة صاحب المعالى الوزير بصدد تحقيق وضبط الغزل الذى يباع سراً وبأسعار فاحشة من المصانع أتشرف بالافادة بأنى قد قمت وجناب البكباشى جيز مفتش بوليس الاسكندرية وحضرة الصاغ محمد مصطفى

وضابطين من بوليس الاسـكندرية وستة مخبرين وسمسارين ومرشد بضبط الآتى :—

١ ـ عملية بيع الغزل من مصنع النزهة بمعرفة حضرة الحلبونى افندى ـ صاحب المصنع بمبلغ ١٣١٠ جنيه وبموجب فاتورة بخط المذكور تحت يدى .

٢ ـ ضبط المبلغ المسلم اليه ثمناً لهذه البضاعة والسابق اخذ بيان بأرقامه بمعرفة النيابة العسكرية من قبل ـ بمعرفة جناب البكباشى جيز مفتش بوليس الاسكندرية والمبلغ المذكور فى حرز فى النيابة الآن

٣ ـ تسلمنا البضاعة على عربة لورى مؤجرة بمعرفتنا وبحبال للحزم اشتريناها وهذه البضاعة تطابق الفاتورة السابقة الذكر وهى محجوزة لدى النيابة الآن

٤ ـ قامت النيابة بالتحقيق الابتدائى وأفرجت عن المتهم بكفالة قدرها مائة جنيها

٥ ـ جميع الاجرآات التى اتخذت صحيحة وفى حدود القانون والوقائع سالفة الذكر لا تقبل الشك من الناحية القانونية مستقيمة المقدمات والنتائج

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ؟ امضاء

القاهرة فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٢ »

انزعاج الوزارة

انزعجت الوزارة لهذا التطور المفاجىء وغير المتوقع ... فان الاتجاه الأول الذى اتجهت اليه الوزارة كان يقضى بضبط مصنع سباهى . ولكن المصادفة التعسة قضت بضبط مصنع آخر يديره الحلبونى افندى ، كما قضت بأن يكون الحلبونى هذا شريكاً للشوربجى ، وأن يكون مصنعه هو هو مصنع الشوربجى بالاسكندرية !...

قامت الوزارة وقعدت لهذا الوضع الجديد ، فأرسلت فى طلب مفتش التموين الذى عهد اليه التفتيش واتصلت به تليفونياً فى نيابة الاسكندرية طالبة عودته

فوراً الى القاهرة ، فعاد فعلا بعد استئذان النيابة كما هو ثابت من الخطاب الرسمى الذى سيأتى الـكلام عنه

وفى اليوم التالى قابل المفتش المذكور معالى وزير التموين فى مكتبه بالوزارة وهناك رأى صبحى افندى الشوربجى فى الانتظار ، ولم يلبث هنيهة حتى حضر معالى عبد الفتاح الطويل باشا ومعه الاستاذ احمد الوكيل . . . وقص المفتش على معالى وزير التموين القضية من أولها إلى آخرها مبيناً أنه لم يقصد سوءاً بتفتيش مصنع الشوربجى . . . ثم انصرف الجميع إلى مكتب وزير العدل ... وكانت حركة، وكانت مخابرات ، فمداولات . . . وظهر اثر هذه المداولات والتحريات فى أقوال الشهود من رجال البوليس فى التحقيق التالى ، فقد اختلفت اختلافا تاما مع اقوالهم فى التحقيق الأول بل ومع التقارير الرسمية المقدمة من رجال التموين والبوليس أنفسهم

وإنى على استعداد يامولاى لأن أذكر اسم الموظف الذى روى لى خبر هذه المداولات وما ترتب عليها من نتائج وتطورات

ولـكن الذى يعنينى ـ ويكفينى ـ هو التقارير الرسمية التى اشرت اليها والتى ارفق مع هذه العريضة صوراً منها . فهى تدل على أن هناك جريمة بل وتلبساً بالجريمة ، فقد ضبطت البضاعة بحضور وكيل النيابة نفسه ، وضبطت النقود فى جيب الحلبونى افندى ـ وهى النقود التى سبق للبوليس ان اخذ بياناً بأرقامها ـ وحققت النيابة مع المتهم وسمعت أقوال شهود الاثبات من رجال البوليس ولم تفرج عن المتهم إلا بكفالة كبيرة مقدارها مائة جنيه مصرى ـ فكيف ولماذا نامت القضية بعدئذ فـلم يقدم المتهم إلى المحاكمة ؟ — هذا هو السؤال !

وعاد يدعو إلى الدهشة والحسرة معاً أن تختلف تقارير رجال التموين والبوليس عبارات،

تنطوى على اعتذارات، لا لسبب إلا لأن المصنع الذى ضبط هو لسوء الحظ مصنع الشوربجى وليس مصنع سباهى !...

فقد جاء فى تقرير حضرة البكباشى مدير ادارة التسعير الجبرى بمحافظة الاسكندرية أن حضرة مفتش التموين قرر أن المحل المقصود بالذات هو شركة سباهى ... واستطرد واضع التقرير إلى القول بأنه علم من حضرة ضابط المباحث أن صاحب المصنع يدعى الحلبونى وليس سباهى، وهنا يقول حضرته: « وقد ناقشت ذلك مع حضرة الصاغ محمد مصطفى افندى وحضرة صالح ناشد افندى فعلمت أنهما مكلفان بضبط أى مصنع بصرف النظر عن أى اعتبار وأن الكل فى القانون سواء »...

وكذلك يعتذر مفتش التموين فى تقريره المرفوع لوزير التموين عن ضبط مصنع الحلبونى شريك الشوربجى فيقول ما يأتى بالحرف الواحد:
« يتعين على اجلاء نقطة هامة فى هذا الموضوع وهو كيف قمنا بضبط مصنع الحلبونى مع أن المتفق عليه هو ضبط مصنع السباهى - صحيح ان الجميع أمام القانون سواء - ولكن فى هذا الاجراء خروج على او تبديل لنظام مأمورية محددة » ... ثم يحاول المسكين تفسير هذه المفاجأة التى فوجىء بها والتى عرضته لسخط الساخطين !

ومن حسن الحظ فان تحت يدى الدليل الرسمى على استدعاء مفتش التموين إلى القاهرة على أثر ضبط مصنع الحلبونى وما ترتب على الضبط من وزر لا يغتفر. حتى اضطر المفتش إلى المبادرة بالعودة إلى القاهرة قبل استكمال تحقيق النيابة. وفيما يلى نص خطاب حضرة وكيل النيابة العسكرية بالاسكندرية إلى سعادة وكيل وزارة التموين (والخطاب الاصلى مرفق بهذه العريضة) :-

« محكمة الاسكنديه العسكرية   الاسكندريه فى ١٩٤٢/٧/١٤

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة التموين

نرجو التكرم بالتنبيه على حضرة صالح ناشد افندى مفتش التموين بالوزارة بالحضور بالنيابة العسكرية باسكندرية صباح يوم السبت القادم الموافق ١٩٤٢/٧/١٨ لحضور التحقيق فى القضية الخاصة بضبط مصنع الشركة المصرية نزهة للغزل والنسيج والمتهم فيها محمد فهمى الحلبونى افندى وآخرون مع التشرف بالاحاطة بأننا قد سمحنا لحضرته بالسفر اليوم كطلبه على ان يعود الينا فى الموعد المذكور

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام »

وكيل النيابه العسكريه

باسكندريه

(امضاء)

وفى هذا الخطاب فصل الخطاب

هذا ماوصل الى علمى من بيانات معززة بتقارير وأوراق رسمية أتشرف برفعها جميعاً الى سدتكم ولجلالتكم الرأى الاعلى فى الأمر بتحقيقها لاستكمال وقائعها وتطوراتها ، فان المسألة جد خطيرة ، وهذه هى المرة الثانية التى يحقق فيها مع الشوربجى اخوان ثم ينام التحقيق الى غير يقظة حتى الآن ! !

وهناك ثالثة ، أو شروع فى ثالثة

ثالثة الا ثافى

ومقرها قليوب ، وتاريخها حديث

ففى شهر اكتوبر الماضى أبلغ شخص حضرة الملازم الثانى حامد افندى العبد ضابط البوليس بمركز قليوب أن شخصا يدعى محمود سيد خضر يخفى غزلا وأرزاً وسماداً فى مخازنه ، وبناء على هذا البلاغ قام حضرة الضابط بتفتيش المخازن المشار اليها

فوجد ٢١ بالة غزل قيمتها حسب التسعيرة ١٥٠٠ جنيه، كما وجد بعض شوالات أرز ودقيق فحرر الضابط محضراً بذلك قيد بنمة ٣٠ أحوال مركز قليوب بتاريخ ١٨ /١٠/١٩٤٢

ولسوء حظ الضابط تبين ان الغزل المضبوط بملكه حضرة صبحي افندى الشوربجى بالاشتراك مع آخرين . . . وترتب على ذلك أن طلبت الوزارة المحضر، وان تبدل التحقيق وتطور . . . فاذا بالتحقيق يجرى مع الضابط قبل الشخص المضبوط ! !

ويقوم بالتحقيق الجديد مع الضابط أحد حضرات وكلاء النيابة وقد سئل الضابط فى يومى ١٧ و١٨ اكتوبر واستمر التحقيق معه من الساعة ٤ مساء الى حوالى منتصف الليل . . . وفيم التحقيق يامولاى ؟ هل هو فى الغزل المضبوط أو فى مسئولية اصحاب الغزل ، أو الشخص المبلغ ضده ؟ كلا ، بل هو كله منصب على اجراآت التفتيش وعلى ميول الضابط المفتش . . . وهل لحضرته اتصال بهيئات سياسية معينة ، او بمحامين معينين ؟ !

وقد نقل الضابط على اثر هذا التحقيق من قليوب الى شبلنجه

أما واقعة الغزل المضبوط ومايترتب عليها من مسئولية أصحابه ومختزنيه، فعلمها عند ربى ! !

الفرع الرابع

رخص التصدير

ياصاحب الجلالة

كانت رخص التصدير كما تشرفت ببيان ذلك فى مقدمة هذه العريضة المظهر الأول للأزمة الوزارية . ولكن الذى يعنينا هنا ـ ونحن فى صدد التحدث عن نزاهة الحكم ـ أن نبين انها كانت المظهر الاول للمطامع الجامحة ، التى

بدت أعراضها على أهل النحاس باشا وأنسبائه منـــذ الايام الاولى لتوليه الحكم . . .

ولقد كان التصدير من أيسر السبل الى الثراء نظراً لظروف الحرب وما ادت اليه من اختلال فى التوازن الاقتصادى ، محليا كان أو دوليا ، ولـكن الترخيص بالتصدير لم يكن ميسوراً الا بأمر المختصين من اولى الامر . . . ومن ثم بلغ التزاحم على رخص التصدير والاستيراد حداً اضطرت معه وزارة المالية الى وضع الأنظمة المحكمة للتصدير والاستيراد ، توفيقاً بين المصالح المختلفة للطبقات المختلفة من التجار والمنتجين والمستهلكين ، وتحقيقاً للإنصاف والمساواة بين طبقة التجار أنفسهم ، فلا تمتد يد الحظوة ـ والحظوة هنا الرشوة ـ الى بعض التجار على حساب الآخرين ، أو بالاحرى على حساب الجمهور المسكين !

هذا فيما يتعلق بالنظام العادى للتجار العاديين . . . أما اذا كان المصدرون الذين يطلبون الاذن بالتصدير من ولاة الامور هم ولاة الامور أنفسهم أو من ذوى قرباهم ، فما أقرب الثراء منالا ، وما أيسره رزقا حلالا ؟ . . .

تلك هى العقلية التى اصطدمت ، فصودمت بها ، والتى لقيتها بادىء الامر من أهل النحاس باشا ، ثم انتهى بها المطاف الى النحاس باشا نفسه . . . ولا عجب ، فالرجل الذى لم يترك وسيلة من وسائل استغلال النفوذ الاواستغلها ، لا يكثر عليه ، بل ولا بد أن ينتهى اليه ، كل مسعى لاستغلال المال من طريق التصدير ، والثراء السهل الوفير . . .

١ — الزيت والجـــلود

ليس أدل يا مولاى على المطامع الخلابة ، الغلابة ، التى ولدها الحكم فى نفوس هؤلاء الناس من انهم بدلا من أن يتدرجوا فى مطامعهم ، بادروا بالوثوب إلى مئات الالوف من الجنيهات يطلبونها بأنفسهم صفقة واحدة ، ويرمون بها الحظ

رمية واحدة !... ولا عجب ، ففتاح الحظ المائل ، والثراء العاجـــل ، فى يد صديق للنحاس باشا هو بمثابة الشقيق ، وما كان له أن يبخل على النحاس واهله بمال أو بماهو الى المال فى حكم الشقيق ... كالزيت ، والجلود ، والسكر ، والارز ، وسائر ماتنبته الأرض من الخيرات ، واردات كن أو صادرات !!

ولذلك لم نكد نتولى الحكم حتى جاءنى فى منزلى الاستاذ احمد الوكيل وصهره صبحى افندى الشوربجى وطلبا الى الاذن بتصدير كميات هائلة من الزيت والجلود ، وحددا كمية الزيت المطلوب تصديره بستة آلاف طن ، قائلين ان الربح من تصديره يبلغ حوالى السبعين ألف جنيه وقد يصل الى مائة ألف . ولو انى تحققت بعد ذلك ان الربح فى الطن الواحد يبلغ حوالى التسعين جنيها اى ان مجموع ما يكسبونه فى الكمية كلها يبلغ حوالى النصف مليون من الجنيهات !...

دهشت يامولاى ، ولم يسعنى الا أن أبدى دهشتى مقرونة بشىء من الامتعاض ، فأراد الاستاذ احمد الوكيل أن يهدىء من روعى ويزيد من تشجيعى ، فقال ان الجلود لصهرى ، وأما الزيت فلى ومن تعرف ! وغمز بعينه وضحك أما أنا فلم أضحك !

وفى الايام التالية كان النحاس باشا يلح على فى اعطائهم الزيت والجلود ولكنى انتهيت بعد دراسة الى رفض الترخيص لهم ولكل من طلب الاذن بتصدير الزيوت – وانى على استعداد للتحديد بالاسم اذا لزم الامر ... بل انى اضطررت آخر الامر نظراً لتفاقم أزمة الزيت الى الغاء الرخص القائمة التى تقرر الاذن بها منذ العهد السابق لمعامل الزيت وتجاره ، وقد أشرت الى وقف هذه الرخص والغائها فى خطاب ألقيته فى مجلس النواب رداً على استجواب خاص بالزيت ،

حتى انى أمرت بانزال ما كان قد شحن منه فى المراكب (١)

لم أكن اذن متجنياً على النحاس باشا وأهله حينما رفضت الترخيص لهم بتصدير كمية من الزيت الجديد تبلغ الستة آلاف طن ، أى حوالى القدر الذى منح الترخيص بتصديره فى عهد وزارة سرى باشا لاصحاب معامل الزيت وتجاره الذين يبلغ عددهم طبقا للكشف المرفق مع هذا خمسة وثلاثين من الشركات والتجار . . ولكن النحاس باشا والانسباء من ورائه راحوا يلحون ويلحفون فى الطلب ، حتى انى اضطررت فى ردى على الاستجواب الى الاشاره اشارة خفية الى هذه المساعى ووقوفى فى وجهها وكذلك لم اسمح بتصدير الجلود وكان قد صدر قرار من مجلس الوزراء بتحريم التصدير

---

(١) كانت وزارة المالية فى عهد حكومة صاحب الدولة حسين سرى باشا قد أذنت بتصدير ٦٨٢٤ طناً من الزيت بناء على طلب الغرفة التجارية لشركات الزيوت ، ومع ان الحالة وقتئذ كانت تسمح بالتصدير فقدحرصت الحكومة اذا ذاك على أن يكون التصدير على ثلاث دفعات بين كل دفعة والأخرى ٤٥ يوماً — وحلت الدفعة الثانية فى ابان وزارتنا ولكنى اضطررت بالنسبة الى النقص المتزايد فى كمية الزيت الى اصدار الأمر بالاكتفاء بما صدر فعلا ووقف التصدير حتى لمن بقيت فى أيديهم تصاريح الدفعة الثانية، أما الدفعة الثالثة فألغيتها بتاتاً ، رغم ان اصحاب معامل الزيوت وتجاره كانوا يتمسكون بما اعتبروه حقاً مكتسبا فى التصدير بناء على ارتباط وزارة دولة سرى باشا . ولكنى رأيت أن نظرية الحق المكتسب لاتتفق مع ما للحكومة من سلطة قانوناً فى هذا الصدد ، وأنها على أى حال ضارة بالمصلحة العليا للشعب ، سواء من ناحية التموين أو الصناعة ، فى هذه الأوقات الخطيرة .

الغضب ، والسبب

غضب النحاس باشا لغضب أنسبائه . . . فقد ضاعت عليهم « وعلى من أعرف » ثروة تقدر بنصف مليون من الجنيهات . . . وكنت بطبيعة الحال الهدف الاول والاخير لهذه الغضبة وما تلاها من غضبات ، بسبب الحيلولة دون تصدير السكر والارز وما اليهما من صفقات . . . وراح المسكين فى استجواب التفريط يسند الى الحقد على أنسبائه لانى لم أسمح لهم بتصدير المواد الاوليـــة الحيوية للبلاد . ونسى بل تناسى انى لم اقصر المنع على انسبائه بل جعلته عاماً على الجميع من غير استثناء ، حتى انى لم اكتف بمنع أى ترخيص جديد بل سحبت الترخيصات القديمة التى أشرت اليها . . . فهل كان « حقدى » منصباً على جميع التجار وأصحاب المعامل على اختلاف أجناسهم ؟ . . . أم لهذا الحقد اسم آخر هو الحرص على الواجب والمصلحة العامة . وان هذا الحرص هو الذى جعل أصحاب المصلحة الخاصة يحقدون على ، ولم احقد على أحد ! . . .

الا فليقلها النحاس كلمة صريحة . لاقلب فيها للاوضاع ـ هى انه هو وأهله قد حقدوا على مكرم الصديق لأنه منع عنهم المال الوفير وقد حسبوه فى متناول اليد ، يطلبونه اليوم ويجدونه فى الغد ! !

وأخيراً ، فلعل أبلغ تعليق على موضوع الزيت فى ذاته ان الزمن قد أيدنى فى خطتى الى أقصى حدود التأييد . . . فما أن خرجت من الوزارة حتى تراخت الرقابة وامتدت الأيادى الى الزيت تتلاعب به حتى كاد ينعـــدم من السوق وارتفعت أسعاره فى السوق السوداء الى حد لم يسبق له مثيل . وضج النـاس بالشكوى ، ومامن سميع وما من مقيل ! !

* * *

السكر

يا صاحب الجلالة

اذا كان موقف النحاس باشا معيبا فى مسألة تصدير الزيت فموقفه من تصدير السكر والارز لمصلحة الاهل والانسباء هو موقف الرجل المتلبس بالعيب، المرتكب بشخصه للوزر ... فانه لما رأى ان لا سبيل الى الثراء من طريق صديقه وزير المال والتموين سعى هو شخصيا الى تصدير هذه المواد لمصلحة أهله من وراء ظهرى، ومن غير الطريق الطبيعى - وهو طريق الجهة المختصة !

وفى ذات يوم تفضل بزيارتى صديق كبير هو حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا وقال لى فى خلال حديثه انه سمع من كبير اننى قد سمحت لانسباء النحاس باشا بتصدير مائتى طن من السكر فابديت لدولته دهشتى من هذا النبأ واكدت له انى لا أعرف عنه شيئاً، لأن التصدير لم يكن اذا ذاك باذن من الوزير

ولما بحثت الأمر فى وزارة المالية بحثا دقيقا تبين لى أن شركة السكر قد تعاقدت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مع صبحى بك الشوربجى على تصدير كمية من السكر مقدارها ٢٠٠ طن، ومن هذه الكمية مائه طن سكر ماكينة بسعر ٥٠ جنيها للطن ومائة طن «روس» بسعر ٥٥ جنيها للطن ... واطلعت فى ملف الأوراق على خطاب من سعادة وكيل وزارة المالية أرسله الى الشركة فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ وتبين منه ان الشركة قد وضعته أمام الامر الواقع فلم تخطره قبل اتمام التعاقد وقد لفت نظرها الى وجوب مراعاة ذلك فى المستقبل. ولما تساءلت كيف اجترأت الشركة على مخالفة الاجراآت المتبعة فى مثل هذه الأحوال فلم تخطر وكيل المالية المختص بالامر، قبل نفاذه، فتبين لى وباللأسف ان رفعة النحاس باشا نفسه اتصل بأحد الموظفين المختصين - فضلا عن اتصاله بسعادة

احمد عبود باشا مدير الشركة ـ وكان لهذا الاتصال أثره الفعال فى التعجيل بهذه الصفقة وتسهيلها ! . . .

وكان معالى وزير المالية السابق قد سمح للشركة بتصدير حوالى ٢٤ ألف طن من السكر فى وقت كان السكر فيه موفوراً وظل باقياً من هذا القدر ٤٤٠٠ طن لم تصدر فعلا فمنعت الوزارة تصديرها كما منعت تصدير جميع المأكولات طبقاً لما اقتضته حاله التموين ، ويظهر أن حضرات الأنسباء لما أحسوا هذا الاتجاه منى استخدموا النحاس باشا للتعجيل بالصفقة قبل أن يقـــع المحظور ... وكان النحاس باشا يعلم ذلك بطبيعة الحال قبل غيره فلو أنه كان حسن النية حاطنى فى الامر بصفتى الوزير المختص ولـكنه لما تبين اتجاهى بالمنع فى مسألة تصدير الزيت رأى أن مخاطبتى ليس من ورائها زيت ... ولا سكر ... فكان ما كان

ومن المضحك المبكى ان رفعته وقف فى البرلمان يترافع عن أنسبائه قائلا أن التصدير كان مسموحا به لهم ولغيرهم قبل وزارتنا ـ وهل أنا منكر لذلك يا مولاى ؟ ! كلا . بل أنا به فخور ـ إذا صح الفخر فى أمر يقضى به الواجب المر ـ فقد كانت السياسة التى وضعتها بالاتفاق مع الموظفين المختصين علاجا لأزمة التموين التى واجهناها فى أشد حالاتها عندما تولت الوزارة الحكم ـ كانت هـذه السياسه تحتم علينا التشدد إلى أقصى حدود التشدد فى حظر تصدير المأكولات ، توفيراً للغذاء ومنعاً لتفاقم الغلاء ... ولو انى تركت للنحاس باشا وأنسبائه الحبـــل على الغارب لجاع الفقراء فوق جوع . وشبع الانسباء فوق شبـع

وابلغ من ذلك واقطع . فان النحاس باشا يقول فى صدد الدفاع عن أنسبائه أن هذه الصفقة وإن كانت عقدت فى ١٩ فبراير سنة ١٩٤٢ إلا أن أول طلب بشأنها كان فى ١١ اكتوبر سنة ١٩٤١ وقد علمنا أن الشركة كانت

وعدته قبل أن تتولى الحكم بها

وقد فات المسكين أنه قال قبل ذلك ببضعة أسطر أن الشوربجى افندى « طلب فى ١١ اكتوبر سنة ١٩٤١ مشترى الف طن من السكر فأجابته الشركة فى ١٣ منه بأنه ليس لديها رصيد يمكنه من إجابة طلبه . .

فأعاد الكرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ ورفع القدر الذى يريد مشتراه إلى ٣٠٠٠ طن فلم تجبه الشركة إلى طلبه أيضاً ، وقد والى الطلب محتجا قائلا أن المصريين يجب

أن يكون لهم نصيب فى معاملات أفراد الشركة كنصيب الطوائف الاخرى ، فباعته الشركة المائتى طن المذكورة » ـ ولم يقل رفعته اتماماً للتدليل هنا أنها باعته المائتى طن بعد ما تولى رفعته الحكم !!

إذن يا مولاى كانت الشركة ـ باعتراف النحاس باشا ـ ترفض طلبات الشوربجى بالتصدير المرة بعد المرة قبل تولينا الحكم وكان الشوربجى « يوالى الطلب محتجاً » على حد تعبير النحاس باشا من غير ما نتيجة حتى جاء النحاس باشا الحكم فلم يبق أسبوعا فيه حتى منح الاذن بسحر ساحر !... أليس هذا وحده كافياً ، بل حاسماً ، فى الدلالة على تدخل النحاس باشا واستغلال نفوذه استغلالا معيباً ؟...

ومن طريف ما يذكر هنا أن النحاس باشا لا يستحى من الاشارة إلى صهره كمصرى وانه كان « يحتج بأن المصريين يجب أن يكون لهم نصيب فى معاملات أفراد الشركة » ـ فى حين ان صبحى الشوربجى لم يكن مصرياً فى ذلك العهد ولم يصبح مصرياً إلا بقرار من وزارة النحاس باشا بعد الصفقة بزمن !!

ولكنها عبارة قيلت لاستجداء التصفيق ... ولعل الشوربجى لم يكن ماثلا فى ذهن رفعته حينما عبر عنه بأنه من المصريين بل كان يشير الى شركائه المخفيين، كالشقيق وغير الشقيق !...

لم أجد بداً اذن ـ لكي أضع حداً لهذا العيب المكشوف ـ من اتخاذ خطوة حاسمة فى الامر ، فارسلت الخطاب الآتى نصه الى سعادة احمد عبود باشا مدير شركة السكر : —

حضرة صاحب السعادة عضو مجلس الادارة المنتدب للشركة العامه لمصانع السكر ومعمل التكرير بالقطر المصرى

بمناسبة ماعرضتموه علينا أثناء مقابلتكم لنا فى أوائل الشهر الجارى بخصوص التصريح للشركه بتصدير عشرة آلاف طن من السكر الى الخارج ـ أتشرف باحاطة سعادتكم انى بحثت موضوع تصدير السكر وتبين لى أمران : ـ

أولا — أن الحالة لاتسمح الآن بتصدير كميات من السكر ويستحسن الانتظار الى أن تنتهى المصانع من عملها ويعرف على وجه الدقة مقدار الانتاج فى الموسم الحالى .

ثانيا — تبين لى أثناء الاطلاع على النظام الذى أتبع فى تصدير السكر والكميات التى تم تصديرها من قبل أن الشركه قد تعاقدت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مع حضرة صبحى بك الشوربجى على تصدير كمية مقدارها ٢٠٠ طن سكر منها ١٠٠ طن ماكينة بسعر ٥٠ جنيها للطن و ١٠٠ طن روس بسعر ٥٥ جنيها للطن

وقد لاحظنا على الاجراآت التى اتبعت فى هذه الصفقة مايأتى : -

١ — ان الشركه قد ابرمت العقد فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ثم أخطرت سعادة وكيل الوزارة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ بحصول التعاقد ـ وقد اضطر سعادته بعد أن وضعته الشركه أمام الأمر الواقع أن يخطرها بخطابه المؤرخ فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ بموافقته مع لفت نظر الشركه الى ضرورة الحصول على موافقة الوزارة قبل اتمام التعاقد .

٢ — تبين ان حضرة صبحي بك الشوربجي لم يقم بتصدير هذه الكمية بنفسه بل باعها الى أحد تجار السكر وهو محمد افندى أديب السراقبي وهذا الأخير هو الذى قام بتصديرها الى سوريا — ونظراً لارتفاع ثمن السكر فى الخارج وبصفة خاصة فى سوريا فقد جنى الشوربجي بك من وراء هذه الصفقة أرباحا بلغت بضعة آلاف من الجنيهات وكذلك عادت هذه العملية بربح وافر على السراقبي افندى وما كان أحوج الشركة والحكومة الى هذه الآلاف من الجنيهات لو أن الشركة تولت عملية التصدير بنفسها .

ولما كانت سياستي فى تصدير السكر تخالف هذا النظام من أساسه فقد عنيت ببحث ظروف هذه الصفقة وهى الوحيدة التى تمت فى عهد هذه الوزارة ولم أعلم بها الا الآن ، وذلك لكي يتبين مدى الخسارة التى تعود على الحكومة والشركة من جراء تدخل الوسطاء فى عملية التصدير

ولهذا اهتممت بأن أوجه نظر الشركة الى أن المقصود من عملية التصدير هو أن تستفيد الحكومة والشركة من الفرق بين سعر السكر محليا وسعره فى الخارج لا أن يستفيد به الغير أو يقاسم الحكومة فيه — وخصوصاً اذا كان هذا الغير ممن لا علاقة لهم بتجارة السكر

والسياسة التى أرغب فى اتباعها اذا ماسمحت الظروف بالتصدير هى أن تتولى الشركة بنفسها — وبالاتفاق مع وزير المالية — عملية التصدير بدون وسيط أيا كان سواء كان تاجراً من تجار السكر أم لا ، حتى يتحقق لها وللحكومة كامل الربح ، وحتى تصان أموال الدولة التى يقضى واجبى كوزير للمالية أن أكون حفيظاً عليها

وتفضلوا سعادتكم بقبول احتراماتى ،،

تحريراً فى ١١ أبريل سنة ١٩٤٢

وزير المالية

مكرم عبيد

وقد جاءني من سعادة احمد عبود باشا عضو مجلس الادارة المنتدب الرد على خطابي بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٤٢ ، وقد جاء فيه عن صفقة الشوربجي ما يأتي حرفيا :—

« اعترضتم معاليكم على صفقة السكر التي عقدها حضرة صبحي بك الشوربجي مع الشركة . وعلى تبليغ الوزارة بعد تمامها . ووضع صاحب العزة وكيل الوزارة أمام أمر واقع . ورأيتم أن عقد الصفقة على الصورة التي تمت بها . خليق أن يضيع على الخزانة بعض الفائدة . وأعربتم عن ايثاركم لتولى الشركة أمر الاصدار بنفسها بغير واسطة

ا — فأما السياسة التي تؤثرونها معاليكم وهي أن تتولى الشركة أمر الاصدار بلا واسطة فاني أبادر الى تسجيل ترحيبي بها ، وموافقتي عليها في كل الأحوال ،

وأما عن الصفقة ذاتها فاني أتشرف بلفت نظر معاليكم الى الحقائق الآتية :—

ب — قبل أن أكون عضو مجلس ادارة الشركة المنتدب تعاقدت الشركة مع حضرة صبحي بك الشوربجي أولا في ٥ يونيه سنة ١٩٤١ على مائتي وخمسين طنا للاصدار ثانيا في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٤١ على خمسمائة طن للإصدار

فالصفقة الأخيرة والتي وردت عليها ملاحظات معاليكم ليس فيها جديد ولا هي معدومة السوابق ومع ذلك فان الشركة كما أشرت من قبل ترحب بالسياسة التي وضعتموها معاليكم من أن يكون الاصدار على الدوام من الشركة نفسها بدون وسيط و باتفاق مع الوزارة وما من شك أن في هذا صيانة لأموال الدولة ولمصلحة الشركة التي تعلمون معاليكم انى أحرص الناس عليها

وتفضلوا معاليكم بقبول أعمق احترامي »

احمد عبود

عضو مجلس الادارة المنتدب

يتبين من جواب الشركة باموله أنها بادرت بتنفيذ السياسة التى رسمتها لها وهى « أولا » الامتناع عن تصدير السكر تنفيذاً لأمر وزارة المالية فى هذا الصدد و « ثانياً » أنه إذا سمح بعملية التصدير فى وقت ما فيجب أن يكون التصدير بدون أى وسيط سواء أكان تاجراً من تجار السكر ام لا حتى يتحقق للحكومة وللشركة كامل الربح وحتى تصان أموال الدولة التى قلت فى خطابى للشركة أن واجبى كوزير للمالية أن أكون حفيظاً عليها ... ولقد حاول سعاده مدير الشركة أن يعتذر عن صفقة الشوربجى بمثل العذر الذى تلمسه النحاس باشا لنفسه ولأنسبائه . قائلا أنه قد عقدت مع الشوربجى صفقتان إحداهما بمائتين وخمسين طن والاخرى بخمسمائة طن فى سنة ١٩٤١ قبل تأليف وزارتنا ... وكان فى هذا لعذر انتقال بالموضوع الى غير موضعه ، فان موضع المؤاخذة لم يكن تعرف الشركة فى عهد وزارة سابقة كان باب التصدير فيها مفتوحاً على مصراعيه لوفرة السكر إذ ذاك - بل كان ما أخذناه على الشركة أنها عقدت الصفقة ونفذتها دون اخطار وكيل المالية المختص . فلو أنها أخطرته لمنع الصفقة قبل وقوعها وفقاً للاتجاه الجديد الذى اتخذته الوزارة الجديدة - هذا ومن ناحية أخرى فقد كان اعتراضنا على السير فى خطة التصدير من الباطن ، لأن فى هذا حرمانا للحكومة من مكاسب كبيرة اذ ان الحكومة هى صاحبة النصيب الأوفر فى أرباح التصدير وغيرها .

تلك كانت المآخذ الهامة التى أخذناها على الشركة فوعدت بالامتثال الى رأى وزارة المالية فيها . ولكن المأخذ الأكبر كان على رئيس الوزراء الذى تخطى سياسة الوزارة التى هو رئيسها - تلك السياسة التى يفترض فيه انه متضامن فى تنفيذها والعامل الاول على تحقيقها - تخطى هذه السياسة العامة التى تتعلق بها حياة الملايين من المصريين فى سبيل تحقيق مصلحة خاصة الأهل والانسباء ، هى الاستزادة من الثراء ولاشىء غير الثراء .

أكاذيب

ظاهرة محيرة ، ومتكررة ، يامولاى تلك التى نشهدها فى النحاس باشا كلما حاول الدفاع عن نفسه ضد الاتهامات الموجهة اليه ـ فهو لا يتورع عن الكذب المرة تلو المرة رغم تعارض هذا الكذب مع المستندات الرسمية . . . ولعله ظن انه فى مأمن من التكذيب لان فى يده وسائل التغطيـــة والتعمية فراح يسرد الاكذوبة بعد الاكذوبة فى مسألة الغزل (كما رأينا) ثم أعقبها باكاذيب أخرى فى مسألة السكر . . . وفيما يلى أبرز هذه الاكاذيب التى تضمنها بيـــانه فى مجلس النواب فى ١٨ اغسطس سنة ١٩٤٢ رداً على استجواب التفريط فى حقوق البلاد (منتهزاً فرصة انسحابنا احتجاجاً على استبعاد معظم الاستجواب) :ـ

(١) الاكذوبة الاولى : زعم النحاس باشا فى بيانه « ان وزير المالية السابق

ـ اى مكرم عبيد ـ قد اختص بثورته واعتراضه صفقة من صفقتين ، هى صفقة الشوربجى ، أما الصفقة الاخرى وهى صفقة عبده بخيم فلم يعترض عليها ولم يرد لها ذكر أو أثر فى خطابه الى الشركة » .

وحسبى تكذيباً لهذه الاكذوبة ما جاء فى نفس البيان الذى تضمنها ، فقد ورد فيه أن صفقة عبده بخيم تمت فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٢ (وبمقتضاها سمح له

بتصدير ٣٠ طنا من السكر) . وفات النحاس باشا أننا فى ١٤ يناير لم نكن قد تولينا الحكم فلم يكن هناك محل لاعتراضى على صفقة لم تتم فى عهدنا . . بل كان اعتراضى منصبا على صفقة الشوربجى وهى الوحيدة التى تمت فى عهدى ، ومن وراء ظهرى ، بفضل تدخل رئيس الوزراء نفسه !...

إذن فقد ادعى النحاس باشا علينا كذبا ، إذ ادعى أن صفقة عبده بخيم قد تمت فى عهدنا فى حين أنها تمت فى ١٤ يناير اى قبل دخولنا الوزارة بحوالى ثلاثة

أسابيع ... فلم نختص الشوربجى اذن بثورتنا أو حقدنا ـ كما ادعى النحاس المسكين ـ بل أن رفعته هو الذى اختصنا بحقده والافتراء علينا ... سامحه الله !

(٢) الاكذوبة الثانية : ومن هذا القبيل ادعاؤه فى بيانه أن صبحى الشوربجى قد « غبن فى سعر الشراء من الشركة » وأن مكرماً إذ ادعى أن ربحهم يبلغ ثمانية آلاف من الجنيهات قد ادعى كذباً ...

وحسبي تكذيباً يامولاى لهذه الاكذوبة الصارخة اعتراف صبحى افندى الشوربجى نفسه ... فقد شاء الله ان تقع فى يدى أخيراً عريضة دعوى مرفوعة من حضرة صبحى الشوربجى بك بتوكيل حضرة الاستاذ وهيب بك دوس المحامى ضد وزير الماليه وشركة السكر بتاريخ اول سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وقد جاء فى هذه العريضه أن « فرق الثمن بين ما اشترى به وما كان يبيع به فى حينه هو ٥٠ جنيها عن الطن الواحد ... » اى أن مجموع الربح الذى ضاع عليه قدره عشرة آلاف جنيه ، وهو المبلغ المقدر فى العريضة نفسها ...

اذن ، لم أكن إلا متواضعاً فى التقدير حين قدرت ربحهم بمبلغ ثمانية آلاف جنيه فى حين أنهم قدروه بعشرة آلاف ! ... ولم يكن النحاس باشا المسكين صادقاً حين قام يترافع عن أنسبائه قائلا أنهم غبنوا فى السعر الذى اشتروا به بينما يقـــول صبحى الشوربجى فى عريضة دعواه أن « فرق الثمن بين ما اشترى به وما كان يبيع به فى حينه هو ٥٠ جنيها » ... وأن مجموع ما كان يربحه يبلغ عشرة آلاف جنيه !

يا لبلاغة الأرقام ، ويا لحكمها الجامع ، المانع !!

(٣) الاكذوبة الثالثة : يقول النحاس باشا فى بيانه أن « وزير المالية سابق ثار ضد الشركة فأصدر أمراً فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٢ بإيقاف التصدير للخارج

ولم تكن ثورته هذه لمصلحة عامة أو لعدم كفاية السكر لحاجة البلاد اذ ذاك . بل كانت ثورته ضد صبحي الشوربجي على وجه الخصوص » . . .

والحق يامولاى ان هذه الاكذوبة جديرة بوصف آخر غير مجرد الكذب! فهل يعقل عاقل ان وقف تصدير السكر للخارج كان لمجرد الثورة ضد صبحي الشوربجي فى حين ان وقف التصدير هذا كان فى ١٠ مارس وان صفقة صبحي الشوربجي كانت قد تمت فى ١٦ فبراير أى قبل صدور أمرى بوقف التصدير بحوالى شهر من الزمن ! . . أوهل يعتبر هذا انتقاما من صبحي الشوربجي الذى تمت صفقته ! وهل هو انتقام من التجار الآخرين الذين لم يكن لهم مثل هذا الحظ ؟! وهل يليق برئيس حكومة محترمة ان يقول ان وقف تصدير السكر للخارج كان للنكاية بالشركة أو بالنسبة فى حين انه كان يصفق لى بكلتى يديه حينما أعلنت فى خطاب الميزانية ان الوزارة منعت تصدير السكر والمأكولات جميعا حرصاً على مصلحة التموين . . . واذا كان رفعته هو المسئول الأول عن شؤون التموين ، كما ادعى بعدئذ فى بيان آخر من بياناته العجيبة ، فلماذا لم يلغ الامر الذى أصدرته ؟ . . .

ولكن مالنا والنقاش يامولاى فيما لا يحتمله عقل أو منطق ولدينا الدليل القاطع ـ دليل الواقع ـ وهو انى لم اكتب خطابى للشركة بصدد صفقة الشوربجي الا فى ١١ ابريل وقلت فى خطابى هذا « انى لم أعلم بهذه الصفقة الا الآن » . فى حين أن أمرى بوقف تصدير السكر بصفة عامة كان فى ١٠ مارس . . . فلم اكن اذن أعلم شيئا عن صفقة الشوربجي حتى أوقف التصدير حقداً عليه وانتقاما منه أو من الشركة ! . . . حقا انه لافتراء ليس بعده افتراء ! !

وتتفرع عن هذه الاكذوبة الضخمة اكذوبة فرعية . هى قول النحاس باشا ان مكرم باشا أصدر فى ١٠ مارس قراراً بوقف التصدير وكانت شركة السكر قد شحنت

المقدار المبيع الى جمرك بور سعيد باسم صبحى الشوربجى فى انتظار باخرة تنقله ، فبادر مكرم باشا بار سال برقية الى جمرك بور سعيد بحجزه هناك »

وحسبي تكذيبا لهذا الادعاء أن أشير الى خطابي الرسمى المرسل الى الشركة، وقد قلت فيه انى لم أعلم بصفقة الشوربجى الا فى أوائل ابريل وانه قد تنازل عنها الى شخص آخر قام بتصديرها . . . فكيف أقول فى ١١ أبريل ان الصفقة قد صدرت فعلا فى حين ان منعت تصديرها فى ١٠ مارس على زعم النحاس باشا ؟.. وأخيراً فقد قطعت جهيزة ... (وجهيزة هنا هى صبحى الشوربجى !) فقد جاء فى عريضة دعواه « ان البضاعة تخزنت فى مخازن شركة البوندد ببورسعيد من ١١ أبريل سنة ٩٤٢ الى الآن » ـ وهكذا قضى على الاكذوبة قضاء نهائياً . . .

والحقيقه هى ان الامر بوقف التصدير عامة قد صدر فى ١٠ مارس وأبلغ الى الجمارك جميعاً بطبيعة الحـــال ، ولكن الله الرقيب على ألاعيب اللاعبين قد شاء أن تشحن شركة السكر المقدار المبيع للشوربجى الى جمرك بور سعيد فى الوقت الذى صدر فيه الامر بمنع التصدير بتاتا الا باذن الوزير ..!.وهنا تنفضح لعبة أنساء النحاس باشا ، فلو أنهم طلبوا منى اصدار أمر للجمرك بتصدير بضاعتهم لرفضت ذلك طبعا بعد أن أصدرت الامر بوقف التصدير عموما . . . ولذلك التزم الانسباء الكرام الصمت مترقبين الفرص عسى أن لا يصلنى نبأ الصفقة التى عقدوها من وراء ظهرى ، فلما وصلنى خبرها من دولة عبدالفتاح باشا يحيى فى ابريل افتضح الامر وكان ما كان ! . . .

ذلك يامولاى نموذج من ألاعيبهم ، وقد تتبعت خطواتهم واحدة فواحدة وفصلتها تفصيلا ، وأقمت عليها الأدلة الرسمية دليلا فدليلا ، وهى فضيحة بكل معانى الفضيحة . . .

فضيحة التعويض

وقف النحاس باشا يامولاى فى مجلس النواب يعلن بملء فيه ان وزير المالية السابق فى وزارته قد « شهر عليهم - أى على أصهاره - حربا عوانا وأوقع بهم الخسارة عمداً » !

ولم يكن رفعته بالرجل الساذج الذى لا يدرك معنى صدور هذا القول من رئيس حكومة مسئولة .. فهو يعلم جيد العلم أن صدور مثل هذا الاعتراف الرسمى من رئيس للحكومة يلزم الحكومة بالتعويض الافا مؤلفة من الجنيهات ، وما من شك انه تعمد ذلك تعمداً ، بدليل ان صهره لم يلبث أن رفع دعواه الى القضاء مستندا فيها « الى خلاف داخلى بين أعضاء الوزارة » ، وطالبا التعويض عما لحقه من خسارة قدرها بعشرة آلاف جنيه - وهو ما وصفه « بأنه الربح الضائع » - هذا فضلا عن الثمن المدفوع منه وقدره ٦٥٧ مليما و ١٠٦٣٠ جنيها وانى أرفق مع هذا صورة حرفية من عريضة الدعوى

ولو أن الأمر اقتصر على التقاضى ، لهان الامر لان الحكم فيه للقاضى ... ولكن النحاس باشا ما كان ليرتضى لأنسبائه حظ المتقاضين ... ومن ثم عرض الامر على أقلام قضايا الحكومة وقد علمت أخيراً من مصدر أثق به كل الوثوق انه قد قدر لصبحى افندى الشوربجى تعويض يبلغ العشرة الاف من الجنيهات وفقا لما طلبه فى دعواه وانه سيحظى بهذا المبلغ من باب التراضى ، لا التقاضى !...

وانى لالتمس من مولاى أن يأمر بتحقيق هذه الواقعة الخطيرة ، ففى هذا التحقيق ما يغنى عن كل تعليق ...

الارز

• والأرز أيضا يامولاى قصة محزنة كسابقاتها ، بل لعلها أبلغ فى التدليل على عقلية الرجل الذى تلمد زمام الحكم فأفلت منه الزمام ..

وهنا أيضا - ياصاحب الجلالة نرى النحاس باشا يتحايل على استغلال الحكم

لمصلحة أهله بكل الوسائل الممكنة : فيسعى جهده الى الترخيص لانسبائه بتصدير مادة من مواد الطعام الحيوى للشعب ، على أن يكون هذا الترخيص من غير طريقه المشروع ، وعلى غير علم منى ، حتى لا يقوم فى سبيله عائق ولا يعترضه معترض !

ففى ذات يوم جاءنى فى وزارة المالية معالى كامل صدقى باشا وزير التجارة . وقال لى ان النحاس باشا قد اتصل به وطلب اليه أن يصدر الى بلاد الشام بناء على طلب الجنرال كاترو عشرة آلاف طن من الارز مقابل استيراد عشرة الاف طن من البطاطس ثم أضاف قائلا « أرجوك أن تحجز من الارز ٢٠٠ طن لاحمد الوكيل ليصدرها هو »

وهنا أبدى لى كامل باشادهشته من أن يخاطبه النحاس باشا فى مسألة التصدير مع أن التصدير من اختصاص وزير المالية . وقال انه بحث كوزير للتجارة مسألة حاجة البلاد للبطاطس وترك لى مسألة تصدير الارز التى هى من اختصاصى . وسألنى اذا كان النحاس باشا قد فاتحنى فى الامر . فقلت له انه لم يفعل ولن يفعل . . . لانه يعلم انى سأرفض حتما هذا التصدير لعدم توافر الأرز فى البلاد

تلك فضيحة أولى فى مسألة الارز ، أن يتهرب رئيس الوزراء من الوزير المختص ويلجأ الى وزير غير مختص لاعطاء أنسبائه رخصة بالتصدير . وبالثراء الوفير . . . ولكن الفضيحة تزداد افتضاحا اذا ما رأينا رئيس الحكومة المسئول يسير جنبا الى جنب مع أنسبائه غير المسئولين . ويتحايلون جميعاً ـ هم وهو معهم ! ـ على الفرار من وجه الوزير المختص للحصول على رخصة بتصدير مادة أولية من مواد التموين ! . . .

ولكن هذا ما وقع يا مولاى ، وها هو ذا الدليل الكتابى عليه أتشرف بارفاقه مع هذه المذكرة ـ وهو عبارة عن خطاب موقع عليه بامضاء « محمد صبحى الشوربجى » نفسه وموجه الى وزير التجارة . وفيما يلى نصه حرفيا (وهو مستند أصلى وليس صورة) : ـ

« حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة

أتشرف بان أرجو من معاليكم أصدار ترخيص باسمى لتصدير ٥٠٠ طن أرز الى فلسطين وسوريا فى مقابل استيراد كمية من البطاطس مساوية لها فى القيمة وذلك أسوة بما اتبع مع اخرين. هذا مع الاحاطة بانى اتعهد بتوريد كمية البطاطس المشار اليها فى شهر يونيو سنة ١٩٤٢ مع استعدادى لتقديم ٥٠٠٠ جنيه أو ضمان بهذا المبلغ على أحد البنوك المعتمدة كشرط جزائى يكون تحت تصرف الوزارة ان لم تصل كمية البطاطس فى الموعد المذكور

وتفضلوا معاليكم تقبول فائق الاحترام »

امضاء

١٨/٣/١٩٤٢ محمد صبحى الشوربجى

اذن، تصدير أرز مقابل استيراد بطاطس!... حقاً ان التاريخ يعيد نفسه!..

وكما اتجه النحاس باشا الى كامل باشا صدقى طالبا الاذن بالتصدير لاحمد الوكيل فقد اتجه أيضا صبحى افندى الشوربجى ـ وهو شريك من باطنه شركاء! ـ اتجه هو أيضاً الى وزير التجارة طالبا الترخيص بتصدير ارز مقابل استيراد بطاطس، ناسيا أو بالأحرى متناسيا ان الوزير المختص بالتصدير والاستيراد معاً هو وزير المالية دون غيره ـ ووزير المالية هو مكرم عبيد!!

ولكن ذلك كله لم يجدهم نفعا، فقد انتهى المسعى وانتهى الخطاب الى فى آخر المطاف، رغم محاولة التهرب منى ـ وكانت النتيجة الرفض البات البتار، فى أدب جم يخالطه شىء من الاحتقار...

لا تصدير الا بتوقيع الوزير :

بل كانت نتيجة كل هذه المساعى والمحاولات الملتوية انى أصدرت أمراً

رسمياً، نشر فى الصحف بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٤٢، بعدم اعتماد أى ترخيص بالتصدير أيا كان نوعه الا اذا كان الامر بالترخيص موقعاً عليه من وزير المالية شخصيا ـ فضلا عن توقيعات الموظفين المختصين ـ وبهذا أوصدت الباب نهائيا فى وجه كل تحايل أو تهرب، وكان همى الأكبر ـ وياللأسف ـ ان أحمى الوزارة من مساعى رئيس الوزارة . . .

الجلود

سبق أن قلت يامولاى ان الشوربجى اخوان طلبوا الى عقب تأليف الوزارة أن أسمح لهم بتصدير كمية من الجلود، فرفضت التصريح بذلك تنفيذاً لقرار منع تصدير الجلود الى الخارج . . . ورغم ذلك فقد جاءتنى البطاقة التالية بامضاء حضرة النائب المحترم خليل بك الجزار (عديل النحاس باشا)، موصى فيها حضرته بمنح ترخيص بالتصدير للخواجه لوكاس كالوجيروس، وفيما يلى نص التوصية كما وردت فى البطاقة (وهى مرفقة مع هذه العريضة) :ـ

« حضرة صاحب المعالى مكرم باشا

بعد التحية حامل هذا الخواجة كالوجيروس من أعز أصدقائنا وارجو قضاء مأموريته ولمعاليكم جزيل الشكر وتفضلوا بقبول فائق التحية ؟

خليل الجزار

٢٣ ٤/ ١٩٤٢ »

وبعد ذلك قدم لى الخواجات كالوجيروس ولوكاس كرستوفيدس طلبا باسم لجنة مصدرى الجلود الخامة بالاسكندرية يطلبون فيه التصريح بتصدير من ٥٠ الى ٦٠ طنا من الجلود المصرية الخامة (والطلب الأصلى مرفق بهذه العريضة).

وما من حاجة الى القول بانى رفضت هذا الطلب، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بمنع تصدير الجلود على اختلاف أنواعها .

ولم أكد أنظر فى توصية حضرة خليل بك الجزار حتى تلتها توصية أخرى من رفعة النحاس باشا بالسماح بتصدير ألف حذاء من النعل الجلد لمصلحة محمد افندى محمود وعلى افندى عبد الحميد . ويقول النحاس باشا فى بيانه البرلمانى انه خاطبنى فى تظلمهما وخلاصته انه قد تصرح لهما وتعاقدا ومنحا أجلا للتصدير ولكن فى خلال فترة الأجل صدر قرار بمنع التصدير - ويزعم رفعته انى اقررتهما على تظلمهما وطلبت منه ارسال أوراقهما كلها الى فارسلها ولكنى لم أشأ ان أجدد التصريح وخرجت من الوزارة والأوراق معى ! . . .

وهى أكذوبة أخرى من الأكاذيب الصغيرة . . . فانى فى الواقع طلبت الى النحاس باشا ارسال تظلمهما لبحثه ، وبحثته فعلا فوجدت ان حالتهما تدخل تحت قرار مجلس الوزراء الذى منع التصريح بتصدير الجلود من جميع الأنواع سواء أكانت خاماً أو مشغولة - أما قول النحاس باشا فى بيانه المطبوع انى أخذت الأوراق معى ولم أردها فقد أغنانى عن الرد عليها ماقاله كامل باشا صدقى فى أثناء القاء البيان (ورواه لى أحد النواب الحاضرين) ان الاوراق قد عثر عليها ! ! . . .

والذى يعنينى اثباته هنا هو انى ما كدت أخرج من الوزارة حتى أصدرت وزارة المالية فى أول يونيه سنة ١٩٤٢ تصريحاً بتصدير الالف حذاء للتاجرين اللذين أوصى بهما خيراً رفعة رئيس الحكومة . . . أما قرار مجلس الوزراء بمنع تصدير الجلود بتاتا فعليه العفاء ! !

السردين

لم يعرض النحاس باشا فى بيانه لتصدير السردين ، لأن المسألة دقيقة « وحساسة » بالنسبة له . . .

فقد طلبت احدى الشركات أثناء وجودى فى الوزاره السماح لها بتصدير ٥٠٠ صندوق من السردين (والصندوق من الحجم الكبير يحتوى على ٤٠٠ علبة فى

المتوسط) فرفضت الاذن بالتصدير ، تطبيقاً لقرار منع تصدير المأكولات
ولكن ما كدت أخرج من الوزارة حتى تقدم الى الوزارة تاجر يدعى الخواجه (جورج باتينو) وطلب الاذن له بتصدير الف صندوق من السردين فتردد وزير المالية فى السماح بالتصدير بعد أن لفت نظره إلى قرار منع تصدير المأكولات ، والى انى منعت الاذن بتصدير السردين مع أن الكمية التى طلب منى تصديرها تبلغ نصف الكمية التى يطلبها الخواجه جورج باتينو ... ولكن كامل صدقى باشا لم يسعه إلا أن يستمع إلى توصية خاصة ابلغت اليه بلسان الاستاذ حسن كامل (السكرتير الخصوصى للنحاس باشا قبل توظيفه)... فأصدر معاليه التصريح، وكان الله يحب المحسنين ...
وبمناسبة الاحسان والمحسنين ، فان الخواجه جورج باتينو قد تبرع لمشروع البر بمبلغ مائة جنيه (كما هو ثابت من الكشف المنشور فى الصحف) ـ وهى ولا شك اريحية جديرة بالشكر .

الفرع الخامس

التموين وصفقاته وفساد ادارته

فساد الادارة

لست فى حاجة يامولاى الى الاشارة الى فوضى الادارة فى التموين ، فالمصريون والأجانب فى مصر متفقون على شىء واحد ، هو ان هذه الوزارة نزلت بالتموين الى الدرك الأدنى ، نزاهة وادارة معاً . . .
فرغم دخول محصول القمح بالملايين فقد فشلت الوزارة فشلا ذريعا فى تموين الشعب ، وكان فشلها متعدد النواحى : —

(أولا) رغم انى أعلنت رسمياً باسم الحكومة اعتزامها شراء خمسة ملايين ونصف من محصول القمح الجديد للتموين وللتقاوى ـ ورغم ان وزير التموين الجديد أعلن ان هذا القدر لا يكفى حاجات البلاد جميعاً وانه سيستولى على أكبر كمية من طريق الشراء ـ رغم ذلك لم تحصل الحكومة الا على أربعة ملايين ومائة الف أردب تقريباً . أى كمية أقل من القدر الذى أعلنته أنا بحوالى مليون أردب ونصف مليون ! . . .

ولئن دل هذا العجز على شيء فعلى فوضى الادارة فى هذا العهد السعيد ، وعجز الوزارة القائمة بالحكم ، وهو عجز لا عذر للحاكمين فيه لأن المحصول كان قائما على الارض وتحت أيديهم ! ! هذا اذا كان العجز ناتجا عن مجرد سوء الادارة ، فكيف به وهو ناتج عن تهريب من المهربين وتصدير من المصدرين . لقد كانت الصنادل تسافر مشحونة بالقمح الى بور سودان وغيرها من الموانى ، تحت انف الحكومة ، متغاضية راضية ! . . .

(ثانياً) عانى الشعب الامرين فى الحصول على قوته اليومى من القمح فقد كان الاردب يباع فى السوق السوداء بمبلغ يتراوح بين الخمسة والسبعة جنيهات . وكانت بلاد كثيرة لا تجد القمح حتى بهذا الثمن فثار أهلها وتظاهروا ضد الحكومة . ولا سميع . . . ولم تجد الحكومة العاجزة من سبيل أمامها الا الخبز الاسود القاتم السواد تبيعه للأهالى بأثمان مرتفعة . حتى فى شهر رمضان المبارك ، مما أثار سخط الناس وشكاياتهم ، فلجأوا الى ملاذهم الامين يطلبون القوت للجائعين . . .

ولولا رحمة الله بهذا الشعب المرهق المسكين وظهور محصول الذرة العويجة بوفرة فى الصعيد ، لما تلطفت حدة الازمة بعض الشيء ، ولو أننا مازلنا نأكل العيش الاسود ندفع له ثمنا عاليا لا يكاد يستقر حتى يتصاعد ! . . .

هذا عن القمح . أما عن السكر فحدث ولا حرج ،.. فبالرغم من محصوله الوفير الذى يكفى حاجات البلاد ويزيد فالسكر اندرمن النادر ، حتى أصبحت تحاك حوله الأقاصيص والنوادر . و حتى اصبحت الاقة تباع فى الريف وغير الريف بأضعاف ثمنها المحدد . بل أصبحت بعض البلاد محرومة منه اصلا ، والسعيد السعيد من رزقه الله رطلا !! ولقد لجأت الحكومة الى الكوبونات ، ثم اعتزمت الغاءها . ثم عدلت و بدلت وسائل التوزيع ، من غير ما اثر إلا استفحال الأثر ...

والزيت . أين أين الزيت ، وأين الملاج الذى تعلن الحكومة من يوم إلى آخر أنها ستوجده . فلا تجده !..

والغاز ، والبنزين ، والكسب ، والغزل ـ كل هذه وغيرها محل الشكاوى المرة ، ولا علاج لها عند الحكومة الحازمة إلا زيادة التسعيرة المرة بعد المرة !! مثلها مثل من يعالج الداء بالداء ، وقد أعجزه الدواء !!

وقد كانت النتيجة المحتومة لفساد الادارة فساد الذمم ... ويكفى يامولاى أن يتجول جائل فى البلاد أدناها وأقصاها ليرى بعينه ويسمع بأذنيه ، مبلغ ما حل بالبلاد فى هذا العهد المشئوم ... فتاجر السكر وغير السكر من المواد الأولية الحيوية هو ذلك النائب القريب أو المقرب . أو ذلك المأمور ، أو ذلك الضابط ، أو ذلك العمدة ـ وقد ضبط البعض متلبسين ! ـ وما من سبيل إلى حظوة أوبعض الحظوة ، إلا برشوة أو بعض الرشوة ... (وسأتناول هذا الموضوع بشىء من التفصيل فى باب تفشى الوساطات).

الحاكم الاقتصادى:

ويحلو للنحاس انشا أن يكون حاكماً اقتصادياً ، فوق كونه حاكماً عسكرياً ... فما من وزير بعمله الاجتماعى أو الاقتصادى الا ويعلن للناس أن الفضل فى كل صغيرة وكبيرة يرجع الى الحاكم العسكرى الاجتماعى الاقتصادى ـ استغفر الله

بل الحاكم العسكرى العام، والاقتصادى العام!

ولقد بينت فى مقدمة هذه العريضة بعض الظروف والعوامل التى اكسبت النحاس باشا هذه العقلية الصغيرة الكبيرة ... ويأتى فى الصف الاول من هـذه العوامل ما صادفه مكرم عبيد من توفيق يسير فى شؤون التموين!... فلا يكاد النحاس باشا يلقى خطبة فى جماعة من الجماعات، أو فى اذاعة من الإذاعات إلا وتأتى على لسانه عبارة يؤخذ منها أمران مختلفان مؤتلفان فى وقت معاً — هما أن النحاس باشا كان منذ توليتنا الحكم حتى الآن المسئول الأول — والمسئول وحده — عن شؤون التموين وأنه هو وليس مكرماً الذى أنقذ البلد من المجاعة، ومن ناحية أخرى فان مكرماً هو الذى ترك البلد على حافة المجاعة!...

ومن هذا القبيل دعواه المسكينة فى مجلس النواب أنه هو الذى أقنع الحليفة فى قرض مصر أربعين ألف طن من القمح وأن المفاوضات كانت تدور معه وما تزال — طبقاً للبيان الذى ألقاه فى مجلس النواب —

وما كان ليعنينى يامولاى ان أكذبه فى هذا الصدد لإبراز فضل لى، لولا أن الرجل قد بلغ به الادعاء حد الافتراء على الوقائع الرسمية من جهة، ولولا أنه من جهة أخرى قد انتقل من الادعاء إلى التنفيذ والعطاء ... فسمح للحليفة بعد خروجى من الوزارة بتصدير كمية كبيرة من الارز تبلغ ٨٠٠٠ طن، وادعى أن هذه المنحة السخية كانت ثمناً لتلبية النداء ...

وهو مع الأسف غير صادق فى الامرين، والى جلالتكم المستندات أرفقها مع هذه العريضة، بنصها الإنجليزى وترجمتها العربية!...

اقتراض قمح الحليفة

أما عن اقتراض القمح من الحليفة فحسبى أن أشير إلى الخطابات الرسمية التى وصلتنى من الموظفين الاقتصاديين المختصين بالسفارة البريطانية، ففيها الدليل

الحاسم ، الحازم . على أن النحاس باشا لم يكن له فى مسألة اقتراض القمح من الحليفة أى شأن فى الامر ، بل أن طلب اقراضنا قمحا من الكميات المعدة للجيش البريطانى إنما خطر لى فى أثناء مناقشات حادة جرت فى جلسة من جلسات اللجنة المشتركة للتموين ، فطلبت إلى حضرات الاعضاء الممثلين للسفارة وللجيش البريطانى فى هذه اللجنة أن يقرضونا عشرين ألف طن من القمح والدقيق المخصص للجيش البريطانى فى مصر ، والا فان المجاعة تحل بالبلاد ولن تتحمل الوزارة مسئوليتها ، ولما أحسست بعض التردد فى قبول هذا الاقتراح الجرىء ـ وقد سلمت بجرأته لانه يمس طعام الجيش المحارب ـ أعلنت فى الجلسة إنى سأضطر إلى تقديم استقالتى من الوزارة لرفعة رئيسها لانى لا أتحمل مسئولية تجويع البلد ولو لم يكن هذا « التجويع » من عملى فوعد حضرات الاعضاء البريطانيين بالنظر فى الأمر وإفادتى ، وعقب ذلك جاءنى الخطاب الآتى بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٢ من جناب المستر امبسون المستشار التجارى للسفارة البريطانية :ـ

« عزيزى الوزير

إجابة لطلب الحكومة المصرية كما اعربتم عنها معاليكم فى جلسات التموين المشتركة

(الانجليزية المصرية) قد كلفنى السفير بأن أخبركم بأن القوات البريطانية مستعدة لان تخصص احتياطياً مكوناً من عشرين ألف طن من القمح أو الدقيق سداً لحاجات المدنيين فى مصر عند الضرورة .. الخ » وأشار باقى الخطاب الى الشروط التى تشترطها الحكومة الإنجليزية فيما يختص برد الكمية المقترضة من محصول القمح الجديد والسماح للشركة التجارية المملكة المتحدة بتصدير عشرة آلاف طن من الارز المصرى وكيفية اعلان هذا القرض للجمهور . وختم الخطاب

بالعبارة الآتية : — « فهل توافقون معاليكم على نص هذا الاعلان ؟ وذلك لأن السفير يرى أنه من المهم جداً أن يكون النص بالالفاظ المقترحة وتفضلوا ... الخ »

الامضاء

س.ا. امبسون

أخطرت النحاس باشا بهذه النتيجة السارة وكان هذا أول علم له بها - وكان حينئذ معتكفاً بمينا هاوس ونشرت الصحف حديثاً مني يتضمن المسائل المتفق على نشرها طبقاً لما جاء في خطاب السفارة ، وتصادف في اليوم الذى نشر فيه حديثي في جرائد الصباح أن كان النحاس باشا مدعوا الى وليمة في السراى الملكيه دعي اليها السفير البريطاني أيضاً . وهناك أخبره السفير بمسألة القرض والخطاب الذى ارسل إلى من السفارة (وكنت قد أخطرت النحاس باشا به منذ الأمس) فشكره النحاس باشا ، ولما لم يكن السفير نفسه هو الرجل الفني المختص فقد أخبر النحاس باشا خطأ أن الكمية المقترضة هي ٢٥ ألف طن (وحقيقتها ٢٠ ألف فقط) فخرج النحاس باشا وبادر على الفور بالتحدث الى الصحف عن قرض ال ٢٥ ألف طن ... وعن فضله العظيم في الحصول عليه - ولو أن فضل المسكين كان سماعيا لا فعلياً !... ولقد أشرت الى هذه المأساة الخاتمية الصغيرة في مقدمة هذه العريضة ، ولولا اني علمت بالحديث المذكـور قبل نشره وصححت وقائعه بالاتفاق مع الاستاذ صلاح الدين بك لنشرت على الناس وقائع على لسان رئيس الوزراء لا تتفق مع الحقيقة ولا مع خطاب السفارة نفسه !...

هذا عن ال ٢٠ ألف طن الاول ، ولكني وجدت أننا في حاجة إلى كميات أخرى ، ولما كان القمح يرد تباعا للسلطة العسكرية وليس مخزونا في مصر فقد طلبت الى ممثلي الحليفة في اللجنة المشتركة أن يقرضونا كمية أخرى من القمح فوعدوني بذلك عند وصول أول مركب لمصر ، وفي ١٩ أبريل سنة ١٩٤٢

جاءنى خطاب من جناب المستر امبسون وقد ورد فيه ما يأتى : —

« عزيزى الباشا

اشارة الى خطاب معاليكم المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ والى طلبكم الاخير بأن نقرضكم كمية أخرى من القمح المستورد سداً لحاجات البلاد المصرية ، يسرنى أن أخبر معاليكم بناء على تعليمات السفير بأن القوات البريطانية تؤمل بأن يكون فى مقدورها ان تقرض الحكومة المصرية عشرة آلاف طن أخرى من القمح أو الدقيق بنفس الشروط السابقة وانها ستجتهد اذا كان هذا ممكنا عمليا بأن تسلم هذا المقدار قبل دخول محصول القمح القادم »

لم اكتف يامولاى بهذه المساعى المتعاقبة للحصول مؤونة الشعب من قمح الجيش البريطانى نفسه . بل اننى قبل خروجى من وزارة التموين طالبت بكميات أخرى وجاءنى فعلا جواب من المستشار التجارى للسفارة بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٤٢ (أى قبل خروجى من وزارة التموين بحوالى أسبوع) يخبرنى فيه بقبوله اقراضنا عشرة آلاف طن أخرى وبهذا يكون مجموع القرض أربعين ألف طن ، وفى إيلى نص هذا الخطاب : —

« عزيزى الوزير

اشارة الى خطاب معاليكم المؤرخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٢ يمكننى الآن أن أؤكد لكم بناء على تعليمات سفير جلالته بأن القوات البريطانية قد أمكنها أن تجد سبيلا لإقراض الحكومة المصرية عشرة آلاف طن اخرى من القمح او الدقيق بنفس الشروط السابقة . فى حالة احتياج الحكومة المصرية لهذا المقدار قبل دخول المحصول المصرى القادم

وبناء على المخاوف الخاصة بالتقاوى اللازمة لمحصول الذرة الجديد فاننا نرى أن هذا القدر النهائى ومقداره عشرة آلاف طن يجب أن يشتمل جميعه على القمح

أو الدقيق حتى اذا ما وردت كميات صالحة للتقاوى من الذرة الى الموانى المصرية قبل ٢٠ مايو فيمكن تخصيصها للتقاوى ...

وهذه العشرة آلاف طن الاخيرة تجعل مجموع القمح المقترض ٤٠ ألف طن وأكون ممنونا اذا ما تفضلتم معاليكم فأكدتم لنا ما اتفق عليه بيننا بأن جميع الكمية المعارة سترد الينا من محصول القمح القادم .... الخ».

الامضاء

س. ا. امبسون

وانى ارفق يامولاى النص الانجليزى لهذه الخطابات الثلاثة لتتبينوا منه جلالتكم مبلغ جرأة هذا الرجل الذى يشغل منصب رئيس حكومتنا ، والذى يجترىء على الحقائق والوثائق الرسمية لالسبب أو حكمة الا لكى ينسب الى نفسه عملا ليس من عمله ، ويشبع فى نفسه حقداً صغيراً ، أو حسداً كبيراً . ضد زميله . . دون وازع من نفسه أو من خجله !

وثبتت هذه المستندات الرسمية أموراً ثلاثة : —

(أولا) ان وزير التموين ـ اى مكرم عبيد ـ هو الذى اقترح وهو الذى اقترض القمح من السلطة العسكرية البريطانية ـ وان النحاس باشا لم يكن صادقا فيما ادعاه لنفسه من عمل ليس من عمله . . .

(ثانيا) ان مجموع هذا القمح المقترض هو أربعون ألف طن ، كما هو ثابت بخطاب ٧ مايو

(ثالثا) انه بعد خروج مكرم عبيد من الوزارة لم ينجح النحاس باشا وزير كل الوزارات فى الحصول على طن واحد من الانجليز ، فلا هو تفاوض ولا هو اقترض . كما ادعى ذلك كذبا فى البرلمان

وابلغ من ذلك ، فلولا انى رأيت من واجب الأمانة للبلاد قبل خروجى من وزارة التموين بيومين ان أسافر الى السويس فى ١١ مايو لاشحن بنفسى الى القاهرة

والاسكندرية القمح الموجود فى المراكب الانجليزية لوقع النحاس باشا ووزير التموين الجديد فى ورطة لامخرج لها منها ، وبالفعل فقد وجدت فى مركب بالسويس ٢٣٣٤ طنا أى حوالى ١٥٠٠٠ أردب أمرت بشحنها فى قطارين خاصين استحضرتهما من القاهرة رغم صعوبات النقل ثم تصادف وصول مركب انجليزية الى الاسكندرية تحمل حوالى ٤٦٠٠٠ أردب قمح وأذرة فاتصلت بالسلطات الانجليزية وأرسلت وكيل وزارة التموين الى الاسكندريه لاستلامها فوراً ، فبلغ مجموع القمح الذى استلمناه ٤٢ ألف أردب ومجموع الذرة حوالى ١٩ ألف أردب هذا فضلا عن ٢٠ ألف أردب كانت باقية فى القـــاهرة ـ أى ان مجموع ماتركته لوزير

التموين الجـــديد ٦٢ الف أردب من القمح و١٩ الف أردب من الذرة ، وهذا

القدر هو كل ماوصل الى مصر فى المراكب الانجليزية ـ بل ان بعضه كان معداً لتموين فلسطين ـ وما كان فى مقدور الانجليز ان يعطونا قمحا غير الذى كان يصلهم أولا بأول لتموين الجيش البريطانى ـ فاين هذا يامولاى من ادعاء النحاس المسكين من انى لم أترك لهم قمحا فى حين انى أخذت من الانجليز كل القمح المعد لمصر وفلسطين فضلا عن القمح الذى استحضرته من كوم امبو الى القاهرة من المحصول الجديد الذى بدأ مبكراً فى تلك الجهات . . . والمهم فى ذلك كله ان النحاس باشا لم يحصل على طن واحد من القمح الانجليزى غير القمح الذى اقترضته ووصل بالمراكب من بقايا القمح المقترض ، ولم يكن لى أو له أو للانجليز أنفسهم بطبيعة الحال سلطان على سير المراكب ـ ورغم ذلك فقد وفقنى الله عند خروجى من وزارة التموين كما وفقنى عند تعيينى فيها الى انقاذ البلد من مجاعة محتومة ، مشئومة، شاء النحاس أو لم يشأ . . .

علم الله يامولاى انى لا أدعى لنفسى فضلا ، ولـكنى أدفع عن النحاس تفضلا ! !

تصدير ٨٠٠٠ طن أرز :

ولعل النحاس باشا إنما ادعى ما ادعى لكى يبرر سماحه للحليفة بعد خروجى من الوزارة بتصدير ٨٠٠٠ طن أرز التى أشار اليها فى بيانه البرلمانى ...

وفى الواقع أن الانجليز لما أقرضونا القمح اشترطوا أن نبيعهم عشرة آلاف طن أرز ، ولكنى لم أجد من الارز فى البلاد ما يكفى حاجة التموين حتى أننى أصدرت أمراً بمنع الخلط بالارز ومن ثم لم يتيسر لى أن أسلم للإنجليز إلا ألفين طن من الارز ورجوتهم أن يعفونا من القدر الباقى ، فلم يسعهم إلا أن يقدروا حرج الموقف ويستسلموا للامر الواقع ... ولكنى لم أكد أخرج من الوزارة حتى سمح النحاس باشا للشركة التجارية الإنجليزية بتصدير ٨٠٠٠ طن من الأرز ... ، وبدلا من مجيء أمام البرلمان معلناً اضطراره لهذا التسليم والاستسلام راح يطبل ويزمر قائلا أنه انما سمح بتصدير الارز لان الإنجليز لبوا نداءه وأقرضوا الحكومة قمحا ، موهما أو متوهما أن هناك قرضاً جديداً غير القمح الذى استلمناه ، فى حين أنهم لم يقرضونا غير الاربعين ألف طنا التى أشار اليها جناب المستشار التجارى البريطانى فى خطابه الاخير لى

ولكن النحاس باشا جعل من الضرورة فضيلة ! وترتب على تصدير هذا القدر الكبير من الارز أن ظلت البلاد تعانى أزمة حادة فى الارز منذ أول يونيو (تاريخ التصدير) حتى دخول المحصول الجديد فى اكتوبر . وما ذلك إلا لان النحاس باشا أراد أن يكون سباقا فى ارضاء الانجليز فى أمر قدروا وجهة نظرنا فيه ، ولم يصروا عليه ...

وهكذا يكتب التاريخ يامولاى فى هذا العهد الذى يأبى التاريخ الا أن يذكره أو يذكره ليستنكره !...

صفقات التموين للاقرباء والمقربين !

يا صاحب الجلالة

إذا كانت للتموين ويلاته ، فله أيضاً صفقاته ـ تلك لمجموع الشعب المرهق المسكين ، وهذه للاقرباء والمقربين ... وليس فى مقدورى بطبيعة الحال أن أحصر هذه الصفقات فان مثلها لا يمكن حصره من باب التحديد . . . ولكنى قد وقفت على بعضها فإذا هى وحدها تلوث العهد بأكمله . وإذا باليسير يدل على الكثير وإذا بالصغير يدل على الكبير !...

صفقات الأرز الجديد :

يا صاحب الجلالة

لعل فضيحة التموين الكبرى هى تلك التى يتحدث الناس عنها فى مختلف المقامات وأعنى بها صفقات الأرز وما لابس هذه الصفقات من اجراآت حكومية لم يسبق لها مثيل فى مصر . مما أعاد إلى الذهن بعض الفضائح الكبرى فى فرنسا وغيرها ، وكان له دوى مزعج ومحرج للمدنية والمتمدينين ...

ذلك أن بعض الأقرباء والمقربين لرجال الحكم فى البلد قد عقدوا صفقات هائلة كسبوا فيها عشرات ـ ولا أقول مئات ـ الالوف من الجنيهات استغلالا لمحصول الأرز الجديد وللاجراآت الشاذة التى اتخذتها الحكومة "حاضرة" بصدد هذا المحصول.

فقد كان من المنتظر ـ جريا على الخطة التى اتبعتها الحكومة نفسها بصدد القطن وبصدد "القمح حينما كنت وزيراً للمالية والتموين ـ أن تحدد الحكومة سعر المحصول الجديد للارز وهو بعد قائم على الأرض حتى يتسنى للزارع أو الفلاح أن ينتفع من السعر الجديد فلا يضطر الى بيع محصوله بسعر بخس تسديداً

ما عليه من أموال والتزامات ... كان من المنتظر - وكان من الواجب - أن تتخذ الحكومة هذا الاجراء الطبيعي الذى لابدمنه صيانة للزراعة ورحمة بالزارعين.
كان عليها فوق ذلك أن تعلن كما أعلنا نحن أن كل تعاقد يخالف هذا السعر يبطل فعله وأثره — ولكنها لم تفعل هذا ولا ذاك !... لماذا ولأية حكمة ؟ سنرى وياالله مما سنرى !...

ظهر محصول الارز الجديد فى سبتمبر . والمتأخر منه فى أوائل اكتوبر — وأدخله الزارعون فى مخازنهم - ورغم ذلك لا تحديد للسعر ولا شبه تحديد !..
بل على العكس صدرت فى هذه الاثناء قرارات من الحكومة تفرض ضريبة كبيرة على تصدير الارز (حوالى ٥ جنيه على الشوال و٥٠ جنيه على الطن) وكان من أثر هذه الضريبة التى لا غبار عليها فى ذاتها أنها هبطت بسعر الأرز فى السوق . لازدياد الكميات المتداولة واعتقاد الجميع أن المحصول الجديد سيكون من الوفرة بحيث يزيد على حاجات البلاد.
وفى هذه الاثناء ظلت الحكومة ساكنة من غير ما حركة فلم تخطو خطوة واحدة نحو التسعير — وكان السعر القائم إذ ذاك يبلغ حوالى ثمانية جنيهات ونصف للضريبة
لم تتحرك الحكومة ولكن الاصهار والانصار تحركوا ... فشوا فى الاسواق يشترون الارز بثمن بخس ويذيعون بين الفلاحين أن الحكومة إذا ما رفعت الأسعار فلن ترفعها الا قليلا ... مع أنهم كانوا يعلمون جيد "علم أن الحكومة ستحدد "التسعيرة الجديدة بثلاثة عشر جنيها للضريبة !

لست يامولاى ألقى الكلام على عواهنه فلقد أخبرنى رئيس سابق للوزراء عرف بصدق الرواية أنه وصل الى علمه قبل نشر التسعيرة الجديدة بحوالى أسبوعين أن الحكومة ستحدد للأرز سعراً هو ثلاثة عشر جنيها للضريبة ... وقد

كان !... وما من شك أنه اذا كان هذا مبلغ علم رجل بعيد عن الحكومة فكم يكون علم الاصهار والانصار ... أنهم ولا ريب من الراسخين فى العلم !

انتظرت الحكومة اذن وظلت منتظرة حتى النصف الثانى من شهر اكتوبر. وحينئذ فقط أصدرت التسعيرة الجديدة فإذا هى ـ ويا للعجب أو لغير العجب !ـ ١٣ جنيها للضريبة !...

وكان الاصهار والأنصار — ، وغيرهم من الشطار — قد اشتروا الالوف المؤلفة من أطنان الارز ، هذا بتسعة جنيهات وذاك بعشرة ، وذلك بإحدى عشر جنيهاً للضريبة ... ولما كان السعر المحدد من الحكومة هو ١٣ جنيهاً للضريبة فقد كان معدل ربحهم فى الضريبة الواحدة من اثنين الى ثلاثة جنيهات . ومجموع كسبهم فى مجموع ما اشتروا عشرات الالوف من الجنيهات.

بعض صفقات :

ويشاء الله يامولاى أن نقف على بعض وقائع معينة لا يأتيها الباطل من امامها أو من خلفها ... فهناك شخص يدعى محمد ابراهيم فريد وكيل الاستاذين احمد الوكيل وحنا فوزى (ومكتبهما معروف بين التجار والسماسرة بالمكتب نمرة ٣٣) — هذا الشخص عقد الصفقات الآتية من الارز قبل ظهور التسعيرة الجـديدة :—

فقـد اشترى فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٢ من الخواجه الفريد حسونة بالمنصورة ١٠٠٠ ضريبة من الارز بسعر ١١ جنيها و ٢٥ قرش للضريبةالواحدة وتسليم محطات للشحن (أى بما يوازى ١١ جنيه بالمزرعة) ، وبعد ظهور التسعيرة الجديدة بثلاثة عشر جنيها نازع البائع فى التسليم فأنذره الأستاذ حنا فوزى شريك الاستاذ احمد الوكيل بوجوب التسليم بانذار بتاريخ ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢ ـ محكمة المنصورة

واشترى أيضاً حضرة الوكيل عن الاستاذين حنا فوزى واحمد الوكيل — قبل صدور التسعيرة — ١٠٠٠ ضريبة من السعيد افندى وهبه التاجر بالمنصورة و ٤٠٠ ضريبة من حسن افندى الوكيل بالسنبلاوين و ٥٠٠ ضريبة من احمد افندى لبرعى ببلقاس و ١٠٠ ضريبة من محمد افندى اسماعيل عوض ببلقاس — كما اشترى كمية من الأرز من الشيخ عوضين التاجر بشربين ... وهذا بعض ما وصل إلى علمنا من مصادره !

وبعد صدور قرار الحكومة بتسعير الأرز جبرياً بسعر ١٣ جنيهاً للضريبة بالمزرعة صدرت على الفور خطابات مطبوعة باسم احمد الوكيل وحنا فوزى اخطر بها البائعون بأن عقود البيع التى باسم محمد ابراهيم قد صار التنازل عنها لهما، وطولب البائعون بالتسليم

أخذ البائعون المساكين بهذه المفاجأة السيئة وأحسوا اللعبة مكشوفة، والخسارة مضمونة. فأبوا التسليم وتلكأوا فيه... وعندئذ سافر الاستاذ احمد الوكيل الى المنصورة وصحب سفره اعلان من جريدة البلاغ بتاريخ ٢٥ اكتوبر بأن الحكومة قد

قررت اعتماد جميع عقود الارز المبرمة قبل صدور التسعيرة الجديدة ... رغم هذا أبى البائعون التسليم. فلم يكن من احمد افندى الوكيل إلا أنه هاج وماج وهدد البائعين بمختلف أنواع التهديد. ولكنهم أبوا أن يعتمدوا أن الحكومة الرشيدة ستعتمد العقود السابقة على التسعيرة. وجابهوا الاستاذ احمد الوكيل بذلك، معتمدين على سابقتى القمح والقطن

حينئذ يامولاى وحينئذ فقط اتصل احمد افندى الوكيل تليفونياً أمام جماعة من زبائنه وغيرهم بحضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا ، وطلب اليه فى لهجة الواثق أن يصدر تصريحاً بأن الحكومة لن تلغى أصلا أى عقد من العقود

التى أبرمت بيع الارز قبل صدور التسعيرة الجديدة، سواء أكان الارز قد سلم للمشترى أم لم يسلم . . .

وفى اليوم التالى يامولاى ـ والتالى فقط ـ صدرت جريدة الاهرام مصدرة بحديث من صاحب المعالى وزير الزراعة فؤاد باشا سراج الدين ، يعلن فيه التجار والزارعين بأن جميع صفقات الارز من غير ما تمييز ولا تفريق ستظل قائمة محترمة من غير أن تمسها الحكومة بسوء . . . وان عقود بيع الارز عقدت قبل صدور التسعيرة الجديدة ستظل نافذة ولن تتدخل الحكومة بشأنها مهما يكن من أمرها : تم التسليم أم لم يتم ! . . .

وزير الزراعة ؟ . . . وما شأن وزير الزراعة فى تحديد الاسعار واعتماد العقود وتأويل النصوص ؟ . . . دهش الناس يامولاى وظن حسنو الظن منهم أن الحاكم العسكرى لابد متدخل لمصلحة الزارعين والفلاحين . ان لم يكن من باب الغيرة عليهم ففى القليل من باب الغيرة على سلطته العسكرية وسمعته الشعبية . . . وقال بعض السذج بل هى من سلطة وزير المالية . . . وفاتهم جميعا ان احمد الوكيل اذا ماقال فعل ، واذا ماتدخل فقد دخل ! . . .

صفقات السكر

ياصاحب الجلالة

للسكر أيضاً قصة وقصص . . . ولكنى خشية الاطالة اقتصر على ما كان من أمر الاستيلاء العسكرى وما صحب هذا الاستيلاء وتلاه من تصرفات وإجراآت من الشذوذ بمكان .

وكنت قد اعلنت فى خطاب الميزانية ان الوزارة قررت الغاء نظام المتعهدين والوسطاء وانشاء مخازن فى كل المديريات لتوزيع السكر على تجار التجزئة ، وفى هذا وفر على الحكومة يبلغ حوالى التسعين ألفاً من الجنيهات وضمان لتوزيع

السكر على الاهالى من غير مانخزين أو تهريب . وفوق ذلك فانى لم أعلن هذا النظام الا بعد الاتفاق مع شركة السكر ممثلة فى سعادة عبود باشا والمسيو سيانس . وهو اتفاق سبقته مخابرات بين الشركه وموظفى المالية المختصين .

ولكن قبيل خروجى من الوزارة جاءنى سعادة عبود باشا منكراً تارة انه اتفق مع الوزارة ، ومعتذراً تارة أخرى بأن الاتفاق عسير التنفيذ . . . فلما واجهته بزميله المسيو سيانس أيد هذا الاخير حصول الاتفاق معى ومع سعادة رسمى بك وكيل المالية . . . ولكن عبود باشا أصر على عدم تنفيذ هذا الاتفاق مؤكداً لى حسن نيته ومستشهداً عليها برفعة النحاس باشا نفسه الذى شرب فى اليوم السابق نخبه ، — على حد تعبيره — وما أنا فى ذلك إلا راوية وباقل الكفر ليس بكافر

غضبت يامولاى لهذه المحاولة المكشوفة واتصلت بالنحاس باشا تليفونيا أمام عبود باشا وأخبرته بما قال ، فاذا برفعته هين لين على غير المعهود ، ومن ثم فقد اضطررت فى آخر جلسة حضرتها فى مجلس الوزراء الى الإصرار على وجوب الاستيلاء بأمر عسكرى على انتاج شركة السكر وتوزيعه بمعرفة الحكومة على النمط الذى فصلته فى خطاب الميزانية وقوبل بالتحبيذ والتأييد من الوزارة ومجلس النواب معاً ، ولكن كم كانت دهشتى اذ رأيت النحاس باشا يدافع عن نظرية عبود باشا ويتساءل عن الحكمة من الغاء نظام المتعهدين والوسطاء . . . وأخيراً بعد مناقشة عنيفة انتهى المجلس الى الموافقة على اقتراحى بالاستيلاء على السكر وتوزيعه بالطريقة التى أشرت اليها

خرجت بعد يومين أو ثلاثة من الوزارة وظللت حتى آخر الشهر أترقب صدور الأمر العسكرى بالاستيلاء ولكنه لم يصدر !

وفى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى أول يونيه سألت معالى وزير المالية لماذا لم يصدر أمر الاستيلاء حتى الآن ، وبعد تهامس وتشاور بين الوزراء أعلن رفعته

نحاس باشا ان الأمر العسكرى قد صدر وانه وقعه أمس (أى فى ٣١ مايو) ..
دهشت يامولاى ودهش كثيرون من النواب لهذه المفاجأة وتساءلنا كيف يصدر الامر العسكرى دون أن ينشر فى الصحف ، ولكنى قلت فى نفسى لعله نشر فى الجريدة الرسمية ولم تتمكن الصحف اليومية من نشره بعد ...

غير انى رجعت الى الجريدة الرسمية الصادرة فى ٣١ مايو فلم أجد هذا الأمر العسكرى المزعوم ، رغم أنه قد صدر فى نفس اليوم أمر عسكرى رقم ٢٦٥ بامضاء مصطفى النحاس بتعيين مراقب للنشر ... فقلت لعل الأمر تاخر الى اليوم التالى ... ولكنى وجدت عدد أول يونيو خلواً عنه ، كما وجدت للعدد ملحقا وملاحق ليس فيها أية اشارة للامر العسكرى المزعوم ، أو الموهوم ! ...

فقلت لعله صدر فى اليوم التالى للتالى ... ولكنى رجعت الى عدد ٢ يونيو فاذا هو عدد خاص يشمل أمراً لمصطفى النحاس صادراً بتاريخ ٢ يونيو ... فعجبت يامولاى كل العجب كيف ينشر أمر تاريخه ٢ يونيو ولا ينشر أمر الاستيلاء على السكر وتاريخه ٣١ مايو ! ... وكيف صدرت أوامر عسكرية وادارية أخرى بتاريخ ٣١ مايو وأول يونيه ونشرت جميعها ولم ينشر الامر العسكرى المزعوم صدوره فى ٣١ مايو ؟ ...

وأخيراً طلبت الأعداد التالية ، فاذا بى أرى فى عدد ٣ يونيو الامر العسكرى الصادر فى ٣١ مايو ! !

عجباً ، أليس هذا تزويرا - بل فلنكن رحماء ونصفه بأنه تزييف رسمى . للحقائق الرسمية ، من هيئة رسمية ! ...

وتفصيل ذلك هو اننى حينما سألت الوزارة فى جلسة أول يونيه عن الامر العسكرى بالاستيلاء على السكر لم يكن هذا الامر قد صدر فادعوا كذبا انه صدر أمس ، ثم عادوا الى مكاتبهم فى اليوم التالى - أى فى يوم ٢ يونيه - وبادروا بوضع

الامر العسكرى وتوقيعه ثم أرسلوه للمطبعة ، فنشر فى الغد ، أى فى يوم ٣ يونيه . وأرخوه بتاريخ ٣١ مايو ، وبهذا صدر الامر ، وافتضح الامر فى وقت معاً ! . .

ولم يكن هذا التزييف مجانا يامولاى ، فان حكمته ظهرت على لسان وزير المالية حينما أعلن فى البرلمان انه يخالفنى فى طريقة التوزيع وأنه سيعود الى نظام تجار الجملة ونصف الجملة ـ ولو أنصف لقال نظام الوسطاء والمتعهدين ! . . .

وهذا النظام ـ نظام الوسطاء والمتعهدين ـ هو السر كل السر فى أزمة السكر التى ظلت قائمة حتى الآن ، فضلا عن فوضى التوزيع التى يتحدث بها المتحدثون . . وسأبين يامولاى فى موضع آخر كيف أدى هذا النظام الى تفشى الرشوة بين الموظفين وغير الموظفين ، وكيف أصبح بعض النواب ورجال الإدارة من وسطاء السكر والموزعين! وحسبى أن أذكر هنا بعض الوقائع الرسمية للتدليل على المحسوبية فى صفقات السكر

فقد نشرت الصحف أسماء تجار الجملة فى القاهرة الذين عهد اليهم بتوزيع السكر فاذا من بينهم هذا المحسوب وذاك المحسوب . . . وفى مقدمتهم احد أقرباء وزير المالية ، فقد أعطى تعهدا بألف طن من السكر ، وآخر أعطى مثل هذا التعهد وهو عضو فى لجنة الوفد بالأزبكيه . . . الخ . . . الخ .

وفى الشرقية نسيب قريب لرفعة النحاس باشا ـ هو حضرة النائب المحترم حسين افندى فهمى زوج كريمة صاحب العزة عبد العزيز بك النحاس ـ فهو متعهد توزيع السكر والدقيق . . . وتحت يدى صورة مستند (أرفقه مع هذا) يتبين منه أن حضرة حسين افندى فهمى صرفت اليه كمية من السكر بوصفه متعهد الجيش وقد صرفت له هذه الكمية من السكر الوارد لبندر الزقازيق والمخصص له .

وهذا نص المستند .

« مديرية الشرقية ـ مكتب التموين

	سكر روس	سكر ناعم	سكر كسر	سكر ماكينة
حسين بك فهمي (متعهد الجيش)	٥	٥		١٠
عمدة الشنطورة	٥	١٠	٢	
	١٠	١٥	٢	١٠

حضرة سكرتير الغرفة التجارية بالزقازيق

نأمل صرف كمية السكر الموضحة لحضرتي المذكورين بعد قيامهما بدفع الثمن بحسب التسعيرة الجبريه من الرسالة الواردة للبندر اليوم

وتقبلوا تحياتي ،، مدير الشرقيه

(توقيع) »

ولحضرة النائب المحترم حسين افندي فهمي تعهد آخر أهم وأدسم ، هو تعهد الدقيق . فقد سمح له بأن يأخذ الدقيق المرتب لكثير من المحلات التجارية بالسويس والاسماعيلية ومصر ليبيعه خبزاً لعمال الجيش وقد فتح في هذه المنطقه ومنطقة الشرقيه أكثر من خمسين مخبزا ويقول العارفون بأنه يتحصل في اليوم من تعهداته هذه حوالي مائة جنيه وانه اشترى أخيرا صفقة طيبة من الأطيان — ومن ظريف مايذكر انه يكتب على بطاقته انه محام ومتعهد للجيش — هذا فضلا عن نيابته عن الأمة التي تمت اليها بسبب ، وبنسب . . .

وأخيرا ، فان تحت يدي مستندا آخر بامضاء حضرة النائب المحترم خليل بك تجزار (عديل النحاس باشا) بتاريخ ١١/٥/١٩٤٢ ، وهو عبارة عن « توصية » لوكيل التموين السابق حضرة صاحب العزة محمود بك عزمي ، وقد كتبت التوصية على ظهر خطاب من مدير المنوفية الى وزير المالية ، مؤيدا الطلب المقدم من

حضرة احمد مصطفى على افندى التاجر بشبين الكوم للحصول على كمية من السكر قدرها ١٠٠٠ طن لتوزيعها . . . وفيما يلى نص توصية خليل بك الجزار : ـ

عزيزى محمود بك عزمى

بعد التحية أرجو تسهيل مأمورية الحاج احمد مصطفى على الذى تعرفونه جيدا سرعة تنفيذ خطاب المديرية الموضح صورته باطنه ولكم الشكر مقدما

وتقبلوا فائق الاحترام ؟ امضاء

١٩٤٢/٥/١١ خليل الجزار

وقد عرض سعادة وكيل التموين السابق هذا الخطاب على فلم أنفذه بطبيعة الحال لتعارضه مع خطتى فى الغاء نظام التعهد والوسطاء . . . ولكن هذا الخطاب كغيره يدل على كيفية سير الأمـــور وعقد صفقات التموين فى هذا العهد . . . أن وكـــيل التموين المنتدب (عزمى بك) فقد أحيل على المعاش عقب خروجى من الوزارة لانه رغم كفايته لم تكن له من المؤهلات ما يلزم لتسهيل الصفقات ! . . .

صفقات الخشب .

رسا عطاء كبير عن الخشب (وكمية هذا الخشب تبلغ حوالى ١٠ آلاف طن بسعر ٣٥٠ قرشا للطن) على أحد التجار وهذا تنازل عنه الأستاذ احمد الوكيل وحنا فوزى فطلب الاخيران الى مجلس السكة الحديد اعطائهما مهلة لاتمام توريد الصفقة . وعلمت ان هذا التنازل تقدم فى مقابل مبلغ كبير دفعه الاستاذان لصاحب العطاء

وحدث بعد ذلك أن رأى الناس الأشجار تقطع فى شارع العجوزه بضواحى القاهرة . . . ولولا تدخل حضرة صاحب السمو الملكى الأمير محمد على لجرد الشارع من جميع أشجاره . وكان المشروع فى تقطيع هذه الاشجار بناء على

مذكرة من وزارة الاشغال ترمى الى بيع الاخشاب لمن يشتريها . . . ومن يشتريها سوى احمد الوكيل ؟

وكذلك باعت وزارة الاوقاف كميات كبيرة من الاخشاب اقتطعت حديثاً وكان فى مقدمة المشترين حضرة النائب المحترم احمد الوكيل وشريكه . . . وحكمة هذا الشراء هى تمكينهما من توريد الخشب للسكة الحديد حسب العطاء ، والربح من ورائه ربحا فيه سخاء . . .

وبما انى لم اطلع على مستندات هذه الصفقات واستقيت معلوماتى عنها من مصادر عليمة فانى أتشرف بعرضها على مقامكم السامى لتأمروا بتحقيقها اذا تفضلتم فشئتم .

وهناك صفقات أخرى يامولاى خاصة ببالات الخيش اختص بها فى اغتنامه أحد حضرات النواب الذين يتمون بصلة القرابة الى أحد الوزراء — وكذلك صفقات خاصة باحمال التبن لقريب من أقرباء الوزراء ، وأخرى خاصة بالسماد والورق . . . ولكنى لم أشأ أن أعرض لها تفصيلا لعدم حصولى على مستنداتها

صفقات الجلود :

ومع أن الجلود ممنوع تصديرها بقرار من مجلس الوزراء نفسه (وقد أشرت الى ذلك فيما تقدم) ، فقد عادت الوزارة فيما يظهر الى السماح بتصدير الجلود ورغم القرار المذكور ، تحقيقا لصفقات ووساطات . . . وقد روى لى أحد حضرات النواب كان أخيرا يزور أحد وكلاء الوزارات وسمعه يتكلم فى التليفون معترضاً على السماح بتصدير الجلود رغم القرار الرسمى بمنعه ! . . .

صفقات الاسمنت

هناك فوق ذلك صفقات الاسمنت ، فقد كان التصريح بالحصول على الاسمنت

من اختصاص لجنه فى وزارة التموين ، فانتقل الى هيئة يرأسها معالى وزير الاشغال ومنذ ذلك الحين أعطيت تصريحات بكميات وفيرة وغير عادية الى بعض حضرات الوزراء والاقرباء والانسباء وفى مقدمة هؤلاء الاخيرين حضرة صبحى افندى الشوربجى وأخيه وبعض ذوى القربى لوزيرى الاشغال والزراعة كمحمد بك عرفان وغيره ـ وقد أعطوا من كميات الاسمنت مايعادل المخصص لمدينة بأكملها.

٨٠٠ ألف جنيه:

ومن طريف مانختم به هذا الباب ان حضرة صبحى بك الشوربجى ذهب الى أحد البنوك ليقبض شيكا فلما تباطأ الموظف المختص فى صرف الشيك ليراجع الرصيد جرياً على النظام المتبع ، ثار حضرته وذهب الى موظف كبير فى البنك شاكيا من معاملته بمثل هذه المعاملة وهو الذى ربح فى عام واحد ثمانمائة ألف جنيه ! . . . ولا يسعنا الا أن نؤيد حضرة الشاكى فى شكواه ونرثى للبلواه . . عسى أن يؤيدنا فى شكوانا ويرثى لبلوانا ! . . .

هذا يامولاى قليل من كثير ، وقد عنيت أول ماعنيت بذكر الدليل على هذا القليل، وفيه مايغنى عن كل تفصيل . . . اذ هو يدل دلالة قاطعة ، مفجعة ، على الاحوال التى تمر بها البلاد ، والتى خلقت حول نزاهة الحكم جواً قاتما ، كله سواد فى سواد.

* * *

الفرع السادس

تفشى الوساطات ، وتفشى الرشوة معها :

فى الصفقات التجارية ، والوظائف الحكومية ، والغاء الاحكام العسكرية

وتعيين العمد وفصلهم ، بل وقبول الطلبة فى المدارس . . . !

يا صاحب الجلالة

يعلم الله والمصريون ، وغير المصريين أيضاً مع بالغ الاسف ـ ان كل محاولة لتصوير الهاوية التى انحدرت اليها سمعة الحكم فى هذه البلاد على يد الوزارة الحاضرة ، انما هى محاولة قاصرة لا يمكن أن ترقى — أو على الأصح تهبط — الى المستوى المروع الذى يحسه الناس ويشهدون عليه شتى القرائن وعديد الظواهر !

ولعل أخطر هذه الظواهر وأفجعها ، يا مولاى ، ذلك اللفظ الذى يكاد يكون اجماعيا ـ يستوى فيه المتعلم والجاهل ، والكبير والصغير ، والحزبى والمحايد . والحضرى والريفى ، والموظف والتاجر ـ حول الوساطات والشفاعات . وسيطرتها على الدولة بشتى فروعها الى حد تضاءلت الى جانبه كلمة القانون والنظام ، وأصبح كل حديث عن مصلحة تقضى ، أو صفقة تبرم ، أو حق يطلب ، مقترنا بحديث الرشاوى والمساومات ، وما ينبغى أو لا ينبغى أن يتذرع به طلاب المصالح والحاجات !!

وهذه الظاهرة الخطيرة ، يا مولاى ، ليست سراً من الأسرار ، ولكنها محسوسة ملموسة ، الى حد حمل بعض الصحف المعروفة على محاولة التنبيه الى خطورة الحال ، رغم قيود الرقابة وأغلالها الثقال . وقد تذرعت مجلة المصور بأسلوب فكاهى سمح لها بالاشارة الى ذلك فى عددها الصادر فى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقالت بالحرف الواحد :

« كل من له حاجة فى ديوان أو مصلحة ويوسطك فيها لترجو وتسعى وتقنع ينتهى دائما حديثه بحفظته ؟!

— ماهذا

— لا . دول بس مصاريف الاوتوموبيل و « مصاريف الاوتوموبيل » هذه تصل تارة الى ٥٠ جنيها وترتفع تارة أخرى الى ٢٠٠ جنيه !

الذين يعرضون عليك الآن « مصاريف الأوتوموبيل » هم الأغلبية . شاع فى الاذهان ان كل عمل بأجر . فاذا أحرجت من يعرض النقود ودافعت عن نفسك، وعن سمعتك، وعن كرامتك، بدا له انك تمزح ؟! فاذا اشتددت معه وأفهمته بالمنطق انك لاتقبل فلوساً غمزك غمزة فنية وهمس قائلا : استعملها . فلان بياخد .. وفلان بياخد ..

هذا الداء الاجتماعى وهو داء عرض الرشوة استفحل أمره . والاذهان المريضة التى لاتقبل الا هذا الاعتقاد عمت وشاعت فى هذا البلد . حتى المثقفين المتخرجين من جامعات أوربا يعرضون فلوساً

لاحول ولاقوة الا بالله .. »

ولست أريد ، يامولاى ، أن اخذ بهذه الأقوال كلها ، أو بعضها ، على اطلاقه، وقد كان لى أن استند الى الحديث الشريف « ألسنة الخلق أقلام الحق » . وانما أتشرف فى هذا الصدد بتسجيل حالة نفسية ، ومعنويه ، سائدة بين الأمة على اختلاف طبقاتها ، وهى حالة لاتشرف القائمين بالحكم بل تلقى عليهم مسئولية خطيرة جديرة بالمؤاخذة والحساب العسير .

عقد سمسرة بمبلغ ٤٥٠ ألف جنيه

ولعل من أبلغ الامثلة فى ابراز النظرة السائدة الى أساليب الحكم وسمعته فى هذا العهد أن رجلا من كبار رجال الأعمال تعاقد مع سمسار على صفقة (وصورة

العقد فى يدى أتشرف بضمها الى مجموعة الوثائق والمستندات المرفقة بهذه العريضة)
وبمقتضى هذا العقد يتعهد السمسار لرجل الاعمال المشار اليه وهو أحد أصحاب البنوك . . . . بماذا ، يامولاى ؟ بالسعى لدى الحكومة المصرية للحصول على اذن بتصدير كمية تتراوح بين خمسة آلاف وعشرين ألف طن من الأرز الى الخارج ، ثلاثة أرباعها الى تركيا وربعها الى سوريا ! !

وفى أى مقابل ؟ فى مقابل خمسة عشر جنيها عن كل طن يصدر الى سوريا ، و ٢٥ جنيها عن كل طن يصدر الى تركيا !

وبعملية حسابية بسيطة يتبين أن مجموع السمسرة التي يتناولها السمسار المحترم ، أو على الاصح متعهد الترخيص ، بمقتضى العقد ، يصل الى ٤٥٠٠٠٠ جنيه - أى نحو نصف مليون جنيه ! !

فهل توجد حكومة أخرى فى الدنيا غير حكومة النحاس باشا يتعهد السماسرة بالحصول منها على ترخيصات على هذا المثال ؟ !

وهل يصح فى عقل أحد أن تقدر السمسرة بمثل هذا المبلغ الجسيم لكى يستولى عليها السمسار وحده ، أو أن هناك عنصراً خفيا من عناصر التقدير ، هو ان السمسار يعلم ان لابد من دفع مبلغ أو مبالغ جسيمة لأصحاب الشأن أو النفوذ للحصول على اذون التصدير ؟ !

على ان أقل ماينطوى عليه تداول عقود من هذا القبيل فى عهد النحاس باشا ووزارته ، هو أن شئون الدولة الخطيرة ، كالتصدير ، قد أصبحت هدفا للسمسرة بأضخم المبالغ ، كما أصبحت مطامع الطامعين فى طارىء الثراء على حساب الاجراآت الحكومية شيئا عاديا لا يتجاوز حدود الميسور ، والمألوف ! !

المكتب نمرة ٣٣ !

هو مكتب الاستاذين احمد الوكيل وحنا فوزى بشارع سليمان باشا . . . وهو

محور النشاط الاقتصادى فى هذا العهد !

وكيف لايكون الامر كذلك ، يامولاى ، وقد رأى الناس أحد الشبان من صغار الموظفين ، الذين لم يعرفوا يوما بثروة موروثة أو مكسوبة ، ولم يشتغلوا يوما أو بعض يوم فى تجارة نافعة أو كاسدة ـ يظهر على مسرح الاسواق فجأة حين يظهر زوج شقيقته على مسرح الحكم ، فاذا الموظف الرقيق الحال ، احمد افندى الوكيل ، يترك وظيفته الحكومية الصغيرة ، ليقفز سلم الثروة الطارئة ، فى شهور معدودات ، باعتباره تاجراً يشار اليه بالبنان . وخبيراً فى شئون التموين والتصدير والحراسة ، لايجود بمثله الزمان ! !

كيف لايذهب الناس بسمعة الحكم كل مذهب ، ياصاحب الجلالة ، وهم يشهدون فى كل يوم ، وفى كل مجال تجارى أو غير تجارى ، عملا من أعمال الوساطة أو التصدير أو التوريد أو التموين باسم احمد الوكيل تارة ، وباسم « احمد الوكيل ـ حنا فوزى تارة ، وباسم احمد الوكيل ـ صبحى الشوربجى » ثالثة ، أو باسم قريب مقرب لهذا أو ذاك الوزير ، وهكذا الى آخر الاسماء والمسميات ؟ !

ولعل زيارة الى المكتب نمرة ٣٣ ـ الذى يقصد اليه القاصدون ـ تكفى فى ابراز المعنى الذى اليه نقصد . . .

فاذا قال قائلهم أن كل ما شاع وذاع ، وزلزل الأسماع ، عن سمعة الحكم ، ونزاهة الحكام ليس إلا ضرباً من أكاذيب الكاذبين وأوهام الواهمين . ـ وإذا ما ذهبنا مع هذا القائل إلى أبعد ما يفترض من فروض ، فهل يقع اللوم على المحكومين وهم يرون بأعينهم مثل هذه المظاهر الواضحة ، والشواهد الناصحة على استغلال النفوذ بأسوأ معانيه ، ام اللوم على أولئك الذين عملوا وما زالوا يعملون على جعل سمعة الحكم مضغة فى أفواه المصريين والاجانب على السواء ؟ !

على أن هناك بعض وقائع ـ وليس من الميسور بطبيعة الحال فى مثل هذه الظروف إلا الوقوف على بعضها ـ تدل بل تقطع باستغلال النفوذ وتفشى وساطة هذا المكتب وغيره من المكاتب ـ أو هذا القريب وغيره من الاقارب ! ـ للحصول على الثراء هينا ، لينا بلا عناء !!

تصريحات السماد

ومن هذه الذائعة ، الشائعة مايتناقله كبار المتصلين بالزراعة عن أعمال السمسرة للحصول على تصريحات بنقل السماد ، وبيعه بأسعار عالية تتجاوز أسعاره الرسمية بكثير ، وليس أدل على ذلك من أنه من بين المائة الف طن من السماد قد صرح بنقل ٢٧ ألف طن أى ٢٧ ٪ مع ان المفروض ان النسبة كانت لا تزيد على ٥ ٪ على أكثر تقدير . ولكن الحقيقة المرة هى أن بعض من صرح لهم بالسماد أخذوا كميات تزيد على حاجتهم لكى يتجروا بها . فكانوا يبيعون السماد بواسطة هذا المكتب وغيره من الوسطاء بأسعار تراوحت بين الخمسة والسبعة جنيهات للشوال أى بأكثر من ضعفى السعر المحدد ، بل ان بعض السماسرة كانوا يدعون انهم يبيعون سماداً لبعض أصحاب المعالى الوزراء ! !

حراسة احمد الوكيل على تركة بمليون جنيه ! !

وكما اقتحم احمد افندى الوكيل أسواق التجارة والصناعة ، والتصدير والتوريد ولم تسبق له خبرة أو دراية أو دراسة ، أو صلة قريبة أو بعيدة بشؤون المال والاقتصاد ـ أصبح الناس فاذا الايام تكشف عن جانب آخر من جوانب خبرته التى ظهرت فجأة على عهد نسيبه صاحب المقام الرفيع ، وهى صلاحيته لاعمال الحراسة على أضخم التركات ! !

أجل ، يامولاى ، تقد عين احمد افندى الوكيل منذ بضعة أسابيع حارساً على

تركة تقدر بنحو مليون جنيه ، وهى تركة يوسف سلامه ، التى يتنازعها الاخوان سلامون وابراهيمو سلامه من جانب وبنات صاحب التركة من جانب آخر. ويقدر ايراد احمد الوكيل عن هذه الحراسة بعدة آلاف من الجنيهات فى العام !

وقد يعد من حسن المصادفات وحدها أن يكون الحارس السابق الذى يخلفه احمد الوكيل فى حراسة هذه التركة الضخمة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة الحالى ! ، ولو قد يبرر اسناد هذه التركة إلى معاليه أنه من كبار المزارعين والمالكين

ولكن ... ماذا عسى أن يقال فى تبرير اختيار احمد افندى الوكيل لهذه الحراسة الكبيرة ؟! وبماذا يمكن أن يعلل المعللون اتفاق الاخوين - بعد خلاف سابق - على هذا الاختيار السديد السعيد - !

لماذا ؟ ولماذا ؟ !

اهى خبرته الزراعية ؟ كلا ! فان حضرته لم يكن من أصحاب الدراية ، ولا الهواية الزراعية فى يوم من الايام !

اهى كفايته الادارية ؟ لا أعتقد ! فان حضرته لم يصل فى سلك الوظائف الادارية إلى اكثر من وظيفة متواضعة فى سكرتيرية مجلس الشيوخ !!

اهى مؤهلاته القانونية ؟ لا أظن ! فان حضرته لم يلتحق بكلية الحقوق ، لانه لم يحصل إلا على شهادة التجارة المتوسطة ...

لماذا اذن كان اختيار احمد افندى الوكيل فى هذا الزمان ، وفى حاضر الاوان ، دون سواه من خلق الله المزارعين أو المالكين أو المتعلمين أو الخبيرين فى انحاء البلاد - !

اهى الرغبة فى استغلال نفوذه أو على الاصح نفوذ من اليه كصاحب الرفعة رئيس الوزراء وغيره .؟ أهو السعى للحصول على مصلحة أو مصالح معينة فى

الحكومة ؟ ام هو الامل فى استصدار فتوى لتأييد وجهة نظر دون غيرها ؛ أو لعلها وسيلة لتيسير الحصول على ترخيصات أو تصريحات أو غيرها مما يقتضى التقريب والزلفى إلى ذوى الجاه والسلطان ! !

هذه هى الأسئلة والفروض التى لا يخطر غيرها بالاذهان ، حين يعلم الناس بتعيين حضرة النائب المحترم احمد الوكيل — ولا أحد غير احمد الوكيل — على تركة ضخمة كهذه تبلغ مليون الجنيهات !!

شركة المحتسب الأعظم !!

أجل ، يامولاى ، هى شركة صاحب المعالى امين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة ، أو المحتسب الاعظم كما أراد أن يسمى نفسه ، فى هذا الزمن الذى تسوده روح الاستغلال ، بل روح الاستغفال ، بلا رقيب ولا حسيب !

فقد كان امين عثمان باشا يدير شركة للتصدير والتوريد الفها بالاشتراك مع احمد عبود باشا وفرغلى باشا وغيرهما من التجار والماليين ، فلما عين رئيساً لديوان المحاسبة — وهى وظيفة وضعت فى مستوى منصب الوزارة — أصبح من المتعين عليه أن ينقطع عن كل عمل تجارى ، ويستقيل من عضوية الشركات ومن بينها مهمته فى مجلس ادارة بنك مصر كمندوب للحكومة

ولكن ماذا حدث ؟

حدث أن رأى امين باشا من حوله طوفاناً من أعمال الاستغلال ، وابتزاز الأموال ، من طريق استغلال النفوذ ، حتى أصبح بعض صغار الموظفين الشبان كاحمد افندى الوكيل ، أغنياء أثرياء فى أقل من عام ... ويظهر أنه شق عليه أن يقنع بوظيفته ، ويتخلى عن شركته ، بينما الفرصة أمامه واسعة ، يانعة ، لمسايرة العهد الحاضر وأصحابه فى استجماع الثروة ، واستعجالها من طريق الاستغلال الحكومى المفضوح ...

وسارع امين عثمان باشا فاستصدر قراراً من مجلس الوزراء بالموافقة على تأسيس شركة مصرية للتصدير والاستيراد ، أكثر أعضائها هم أعضاؤها السابقون ، مع استثناء خفيف ، لطيف ، هو ابدال اسم امين عثمان باشا باسم السيدة المحترمة زوجته الفاضلة !

اخفاء الأسماء !!

وأذاع مجلس الوزراء بين قراراته هذا القرار ، فلما أرادت الصحف نشره كانت التعليمات قد سبقت إلى الرقباء ، بأن ينشروا نبأ تأليف الشركة ويحذروا اذاعة الاسماء !!

لماذا ؟ لان نشر الاسماء بطبيعة الحال سيؤدى إلى تساؤل الناس ، بل الى تنبيه أذهانهم إلى ما هنالك من تحايل سافر ، ساخر ، وتستر واضح ، فاضح ، على مظهر من مظاهر استغلال النفوذ للكسب والثراء !

وليس هناك ما هو أسطع وأوقع ، فى اثبات هذه التهمة الخطيرة من هذا الخطر الذى فرضته الرقابة على أسماء شركة امين عثمان باشا رغم إذاعة قرار تأليفها متضمناً أسماء أصحابها فى صلب قرارات مجلس الوزراء !!

ومن هو امين عثمان باشا الذى يدير الشركة باسمه أو باسم السيدة المحترمة قرينته من بعده ـ وهى كما قلت شركة للتصدير والاستيراد تحتاج فى أعمالها وتجارتها الى ترخيصات حكومية لا ينالها إلا المحظوظون المحسوبون ؟!

هو رئيس ديوان المحاسبة وصاحب النفوذ الاول أو الثانى ـ لست أدرى أو لعلى أدرى ـ فى عهد الوزارة الحالية !!

فهل من حاجة ازاء مثل هذه الحالة الصارخة الى شرح أو تعليق ؟!

مكتب محام ومتعهد للجيش ! !

وهذا ، يامولاى ، مكتب محام شاب آخر من ذوى الحظوة ، لأنه من ذوى القربى ، وهو حضرة النائب المحترم حسين فهمى افندى زوج كريمة حضرة صاحب العزة عبد العزيز النحاس بك ، شقيق رئيس الوزراء . وقد كان محاميا براتب صغير فى بنك التسليف فرفع راتبه بعد انتخابه عضواً بمجلس النواب . ولم يلبث حتى قفز به ميدان التعهدات والتوريدات والوساطات الى مراتب الثروة الطارئة ، المفاجئة ، فاذا هو يفتتح مكتبا ويطبع (بطاقات) يعلن فيها انه « محام ومتعهد الجيش » !

واذا تحت يده حوالى خمسين مخزاً فى مديرية الشرقيه لكثرة التعهدات التى نزعت من التجار والمتعهدين سواء فى الغلال أو السكر وأعطيت لحضرته ! - (وقد تشرفت بالاشارة الى ذلك فى باب صفقات التموين ، وذكرت ما تيسر لى من مستندات) .

أما وساطاته وشفاعاته فهى محل الحديث فى مديرية الشرقية بوجه خاص ويذكر أهلها فى هذا المقام أسماء تجار بالمديرية صدرت عليهم أحكام عسكرية بالسجن ثم ألغيت أو خففت الى الغرامات البسيطة بفضل تدخله ونفوذه الذى لايخيب

وفى هذه الفترة الوجيزة من الزمان استطاع المحامى النابه ، صاحب الوساطات، والتعهدات ان يشترى قدراً طيبا من الأطيان

الاحكام العسكرية

واذا كنت قد أشرت اشارة عابرة ، يامولاى ، الى ماتلوكه الالسنة بشأن بعض الاحكام العسكرية ، فانى أرى حتما على أن أشير اليها مرة أخرى ازاء ماتفيض به الاحاديث عن تدخل بعض ذوى النفوذ من المحامين النواب والشيوخ

الوزاريين لدى السلطات المختصة ، والوصول من هـــذا الطريق إلى تعديلها أو الغائها أو وقف تنفيذها إلى حد أثار اللغط والشكوى حتى بين رجال القضاء أنفسهم .

ومن الوقائع التي تروى أن تاجراً من تجار الجواهر حوكم لتهريب جواهر قيمتها ألوف من الجنيهات ، وبينها خاتم واحد يقدر بمبلغ الفين وخمسمائة جنيه ، ثم صدر الحكم بحبسه سنة وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المهربة . فلم يلبث الحكم أن عدل لأسباب لا أحب أن ارددها قلبي وان لم يمنع ذلك من رجاء التحقيق فى هذا الشأن . لازالة ما ذاع هنا وهناك من أمثال القيل والقال !

ويلوك العارفون حكاية محام فتى تخرج أخيراً ـ وهو نجل موظف كبير وكبير جداً ـ قبض ٤٠٠ جنيه نقداً وعداً لالغاء حكم عسكرى ... وقد ساعده التوفيق ايما مساعدة ، وفقاً للقاعدة ! !

ومن هذا القبيل ما يروى الرواة . نقلا عن الثقات . أن هناك حكمين صدرا على اثنين من أهل الفيوم فى عهد وزارة صاحب الدولة حسين سرى باشا ، فامتدت يد العهد الحاضر اليهما بالوقف والتعديل ـ والامثلة يامولاى عديدة ، مديدة ... ولاعلاج لمثل هذا العبث الخطير الا التحقيق الدقيق

فصل العمد وتعيينهم

أما الوساطات بشأن فصل العمد وتعيينهم فحديثها يملأ أرجاء البلاد ، ولاسيما فى بعض مديريات الصعيد ، حتى لقد وصل الأمر الى فصل أكثر من عشرين عمدة فى مركز واحد ! والناس يذهبون فى أنواع الوساطات الخاصة بهذا الموضوع شتى المذاهب ، ويقسمونها حسب أهميتها وفئاتها الى درجات ومراتب ! !

ومن طريف مايذكر أن عمدة احدى القرى عين للعمودية فى الوقت والذى قررت فيه اللجنة المختصة نفيه الى الطور ! .. وصدر القراران فى وقت احد...

قبول الطلبه بالكلية الحربية

وهذه قصص لا تحصى ولا تستقصى، عن قبول الطلبة فى المدرسة الحربية. وكيف قفز العدد السنوى الذى جرت العادة بالحاقه بهذه المدرسة من ثمانين طالبا الى ٢٥٠ قبلوا أولا من بين حملة الشهادة التوجيهية، ثم قبل ٢٥٠ آخرون من حملة شهادة الثقافة، بل وصل الاخلال الفاضح بشروط القبول الى حد التجاوز حتى عن شهادة الثقافة، كما حدث فى حالة شقيق حرم رئيس الوزراء واسمه (حسين عبد الواحد الوكيل)...

وقد كان من شأن هذه الفوضى المحزنة فى قبول الطلبة بالكلية الحربية أن يشجع على رواج شتى الأقاويل عن وساطات الشيوخ والنواب والاقارب والأصحاب وتفاقمت الاقاويل الى حد الدخول فى أدق التفاصيل عن أسعار دفعت لاصحاب الوساطات طبقاً لشهادة الطلبة المتقدمين. فقيل أن هذا السعر تراوح بين مائة وخمسين جنيهاً ومائتين !

سمك وسمان !

وعلى ذكر حكاية القبول فى الكلية الحربية بشهادات وبلا شهادات على يد وزارة النحاس باشا أتشرف بأن أسوق هنا مثالا من طرائف المصادفات والمفارقات ...

فقد عثرت بمحض المصادفة على (بوليصتين) من مصلحة السكك الحديديه (أتشرف بضمهما الى مجموعة الوثائق) احداهما مؤرخة فى ١٩٤٢/١٠/٤، وهى خاصة بقفص من السمان مرسل من دمياط الى صاحب المعالى حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع — والاخرى مؤرخة فى ١٩٤٢/١٠/١٣ وهى خاصة بقفص من السمك وهو مرسل كذلك الى معاليه. أما مصدر القفصين، فهو شخص واحد اسمه الدكتور محمود فكرى. كان شقيق زوجته (فكرى افندى

حامد زاهر) من سعداء الطلبة الذين قبلوا فى الكلية الحربية هذا العام !

ومعاذ الله ، يامولاى ، ان اذهب الى أن قفصا من السمك الطازج أو السمان الفاخر . يعتبر ضرباً من الرشوة لقبول أحد الطلاب فى الكلية الحربية . ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين قريباً لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول ، وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين قريباً جداً من تاريخ القبول فى هذا العام

وهل هنالا ما يمنع المجاملة ، كمظهر من مظاهر المعاملة ؟

ومهما يكن يامولاى من أمر القال والقيل ، وسوء التخريج والتأويل ، فان الذى لا شك فيه أن هناك تصرفات خطيرة وقعت فى قبول الطلبة بالكلية الحربية على عهد الوزارة الحاضرة . وأن فى هذه التصرفات خرقا جريئاً وتجاوزاً فاحشاً لحدود اللوائح والقوانين !

حتى المجانيـــة ! !

حتى مجانية القبول فى سائر المدارس ، وهى محمودة الاثر فى ذاتها ، لم تتحرج وزارة النحاس باشا من إساءة تطبيقها فاستغلت محنة الفقر والحاجة لكى تتيح لوزير المعارف نفسه ومن ورائه أفواج من الشيوخ والنواب فرصة جديدة لقبول من يشاء الوزير أو طلاب الحاجات ومعتادو الوساطات، وقد كان الحق والواجب أن تقرر للنسبة الإضافية قواعد صريحة يستوى أمامها جميع الفقراء ، وترتد دونها أيدى المعروفين أوا المجهولين من الوسطاء ! !

نتيجة مشؤومة على الحياة النيابيـــة

وبهذا الأسلوب الذى ارتضته الوزارة ، وشجعته ، تفتحت أمام بعض الشيوخ والنواب الوزاريين أبواب التدخل والوساطة والشفاعة ، فى كل صغير

وخطير من شئون الدولة ، سواء منها صفقات التموين ، ومسائل الموظفين ، وقبول الطلاب في المدارس ، وإعفاؤهم من المصروفات ، وتعيين العمد وفصلهم — فاذا وقفت في مجلس النواب أطلب بياناً بالرخص التي أعطيت أو بأسماء العمد الذين فصلوا أو عينوا ، وقف النحاس باشا يعلن امتناعه من تقديم البيـــان المطلوب ، محتجاً بأن تعيين العمد وفصلهم حق مطلق للسلطة التنفيذية !!

وفي ظل هذه الذريعة وأمثالها يمرح بعض شيوخ العهد الحاضر ونوابه وأنصاره فلا يرتدون عما هم فيه من سعي أو سعاية ، بل يزدادون في تيارهم اندفاعاً ، وانتفاعاً . بينما تبحث لهم الوزارة عن أبواب جديدة لاستغلال نفوذهم ، واستغلال مراكزهم الحزبية والنيابية . حتى لقد عين بعضهم في لجان توزيع السكر بصفة رسمية ، وكان من وراء ذلك وأمثاله أن تضاعفت الوساطات ومن ورائها صنوف الروايات والاشاعات ... فانقلبت النيابة من أداة للرقابة والإصلاح ، الى شيء آخر هو أبعد الأشياء عن طبيعة العمل النيابي الصحيح!

***

حتى الأملاك الاميرية والاوقاف

بل لقد امتدت الايدي الى أملاك الدولة نفسها . ولما كان محرماً على الوزراء أن يشتروا شيئاً من الأملاك الأميرية فلقد اشترى بعض الاقرباء المقربين للوزراء مئات من الفدادين من أملاك الدولة ... كما استأجر بعض المحظوظين أطياناً زراعية من الاوقاف كانت مخصصة لصغار المزارعين . وكانت لها ضجة رددتها الصحف وترتب عليها تأجير أكثر من خمسمائة فدان منها .

وأخيراً ، فان وزارة الاوقاف قد راق لها أن تخلي بناءاً كان يشغله قسم الاحكار ، فسكنه أحد الاصهار ... مقابل أجر زهيد يكاد يكون اسمياً ، وترتب

على ذلك تنقلات بين الاقسام فنقل قسم الاحكار الى محل القسم الطبي بالوزارة ... وطوح بالقسم الطبي الى أحد المستشفيات!..وكان الله فى عون المرضى والمريضات ما دامت الوزارة فى عون المحسوبين والمحسوبيات !

ويكفى يامولاى مجرد تحقيق بسيط ليكشف من الفضائح أكثر مما كشفنا . .

الوساطة والتستر على الجرائم !

ومن نكد الدنيا يامولاى أن الوساطة لا تعرف التوسط .. فهى تذهب الى أبعد الحدود ، ولو الى التجاوز عن إقامة الحدود ...

فقد أبلغنى موظف كبير سابق (١) كان قد انتدب للعمل فى وزارة التموين أن مطحن الرمانى باع كمية كبيرة من الغلال الذى وزعته الحكومة على المطاحن المحلية — باع هذه الكمية وهى تتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف أردب الى أشخاص معينين بأسعار تزيد على السعر المحدد . وقد ضبطت هذه العملية وحرر لها محضر تحقيق بواسطة حضرة اليوزباشى عبدالمجيد الزميتى المنتدب بمكتب التموين بالمحافظة ، كما ضبطت أيضاً دفاتر المطحن نفسه وقد أثبت فيها أسماء المشترين والاسعار

عرض محضر التحقيق على وزير التموين ، كما عرض على الموظف الكبير الذى استقيت منه رواية — ولم يكن أمام الوزير سبيل إلا اعتماد الإحالة على المحاكمة ... ولكن معالى الوزير رأى الحكمة ظاهرة أن يعرض الامر على رفعة رئيس الوزراء

ومنذ ذلك الحين ، نامت المسألة واختفت عن الانظار ... وبارك الله فى الانصار !!

---

(١) انى على استعداد للتصريح باسم حضرته ، وقد استأذنته ذلك فأذن .

أى مولاى ، هكذا تجرى العدالة فى غير مجراها فى هذا العهد المشؤوم ، فمن تستر على الأصهار ، الى تستر على الأنصار ، والحكومة بفضل الرقابة فى امن من النقد والرقابة ...

ومن هذا القبيل أن بعض الموظفين فى مصلحة الطبيعيات اسند اليهم اختلاس أدوات هندسية تبلغ قيمتها حوالى السبعة عشر الف جنيه ، فقامت الوزارة المختصة بتحقيق هذا الاختلاس ، ونوهت الصحف عنه منذ عهد قريب .

ولكن يامولاى — ولكم نكبنا فى « لكن » وأخواتها من حروف الاستدراك ! — تدخلت الوساطات فى الأمر فتبين أن أحد هؤلاء الموظفين وهو عباس افندى حلمى رئيس ورشة مصلحة الطبيعيات يمت بصلة إلى أحد المحسوبين على النحاس باشا ، فكان أن نام التحقيق بعد أن سار فى طريقه حوالى الشهر ونصف ونقل الموظف المذكور من وزارة الاشغال الى مخازن وزارة الدفاع ، ومن ثم تحولت وجهة الاتهام ووجهة الدفاع ...

ياصاحب الجلالة

لو أن حادثة واحدة من حوادث هذا الباب اسندت إلى أية حكومة متحضرة لقضت عليها وعلى الحضارة معاً ، فكم يكون الأمر والى جانب هذا الباب أبواب فسيحة ، تتسع للفضيحة تلو الفضيحة !

ألا حفظ الله مصر ، وحفظ الله الملك !

الاستغلال الصغير والكبير

ياصاحب الجلالة

لا يكاد ينقضى يوم واحد حتى تكون الحوادث أو المقادير قد ساقت من الوقائع ، والفجائع . ما يستدعى إضافة فصول جديدة إلى أبواب هذه العريضة

المرفوعة إلى مقامكم الكريم ، ولقد فصلت فى بعض الصفحات الماضية طرفا من وقائع الانتفاع الشخصى على حساب الدولة واستغلال المرافق الحكومية لمصلحة رئيس الوزراء وزملائه الآخرين .

وهنا أتشرف باضافة طرف آخر من وقائع هذا الاستغلال بنوعيـــه : الصغير والكبير !

قصة الزهور ...

وأبدأ يامولاى ، بقصة الزهور التى يحتل المكان البارز فيها وزير الزراعة الحالى معالى فؤاد سراج الدين باشا . وهى قصة تحتوى فى مغزاها على مزيج مدهش من الاستهتار بواجبات الوظيفة والتهالك على منافع الدولة، بالغة ما بلغت قيمتها المادية من هوان !

ذلك أنه لما انتقل إلى رحمة الله المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا كان رفعة رئيس الوزراء يسكن يومئذ دار وزير الزراعة فى (جاردن ستى) قبل استئجار منزله الجديد فى ذلك الحى ، فما كان من معالى سراج الدين باشا إلا أن أصدر أمره إلى موظفى وزارته بأن تجمع الزهور من حديقة المتحف الزراعى فى صباح الخميس من كل أسبوع وترسل إلى دار معاليه — حيث كان ينزل رفعة رئيس الحكومة — على أن يتولى حملها الى هناك عامل خاص من الموظفين فى سيارة (بوكسفورد) من سيارات الوزارة !

ولا تنتهى مهمة العامل والسيارة الحكومية عند هذا الحد ، بل يجب أن تملأ السيارة بالبنزين حتى إذا رتبت الزهور ونظمت بعد وصولها الى دار رئيس الوزراء ، حملت مرة أخرى فى (البوكسفورد) لتوضع على قبر الفقيد الكريم

وقد ورد فى إحدى المذكرات الرسمية التى صدرت الى الموظفين للقيـام بهـــذه المهمة تهديد صريح وتحذير من عواقب الاهمال والتأخير .

وهذا هو نص المذكرة — (وهى مرفقة مع غيرها بمجموعة الوثائق) :

مذكرة

الى حضرة المحترم رئيس قسم البساتين والحديقة

الى الأسطى حسن نوفل علم ؟ امضاء

حسن نوفل

الى فهمى العادلى

يراعى أن يصل الورد والزهور الى منزل حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة بشارع احمد باشا رقم ١٠ بجاردن ستى فى تمام الساعة السابعة والنصف من صباح غد الخميس ٣ الجارى

وعلى فهمى العادلى أن يذهب مع الزهور الى منزل معاليه بالبوكس .

وعلى الاوسطى حسن نوفل اعداد البنزين الكافى فى البوكس ليكون تحت تصرف معاليه

وأى اهمال أو تأخير فى تنفيذ هذه الاوامر سينظر فى أمر المتسبب ؟

مدير متحف فؤاد الاول الزراعى

٣/٩/١٩٤٢ الامضاء

هذه يامولاى خلاصة قصة الزهور الاسبوعية ، وأقل مايذكر فى مقام التعليق عليها أن المناسبة الاليمة ، الكريمة ، التى أوحت بها كانت كفيلة بأن تجعل وزير الزراعة يتلمس المجاملة من طريق آخر غير تسخير العمال والموظفين والسيارات الحكومية والبساتين الحكومية على هذا الاسلوب الرسمى ، فى مسألة بعيدة — ومن الواجب أن تكون بعيدة — عن الرسميات وكل استغلال حكومى ، كبر أوصغر .

فضيحة المتحف الزراعى

وأمعن فى باب الصغار والاستهتار هذه القصة التى يحمل وزر تمثيلها وزير

الدفاع حمدى سيف النصر باشا بموافقة زميله وزير الزراعة ، وقد سبق ان أشرنا اليها بكلمة مجملة وقد وقفنا الآن على معلومات أخرى مفصلة ، مؤيدة بالمستندات الرسمية .

والوزر فى هذه المرة يتخطى حدود الاستهتار والصغار الى حد المخالفة الصريحة لنص من نصوص الدستور !!

وتفصيل هذه القصة أنه يوجد فى متحف فؤاد الأول الزراعى منزل مخصص لسكنى مدير المتحف ، وقد سكنه بعض المديرين السابقين فى مقابل عشرة فى المائة من مرتباتهم (وليس فى الدستور مايمنع الموظفين من استئجار المبانى الحكومية ، كما يمنع الوزراء) .

ولما عين حامد سرى بك مديراً للمتحف — وكان حسين سرى باشا وزيراً للزراعة بالنيابة — صدر قرار وزارى بالعدول عن تخصيص هذا المنزل لسكنى المدير ، على أن يشغل بمكاتب الموظفين ، ولاسيما بعد أن ألغى قسم الدعاية والنشر بالوزارة وضم بأعماله وموظفيه الى المتحف فضاقت بهم غرفه ، وقد نفذ بالفعل ذلك القرار ، فأودع الاثاث الحكومى مخزنا من مخازن المتحف ، وأخلى المنزل وحل الموظفون بمكاتبهم فيه . . .

حتى اذا كان أحد الأيام - فى ديسمبر الماضى - فوجىء الموظفون بزيارة ثلاثة من الوزراء هم حمدى سيف النصر باشا وعثمان محرم باشا وفؤاد سراج الدين باشا ، وقد جاءوا بقضهم وقضيضهم . يشاهدون المنزل الذى كان مخصصا لسكنى المدير . عسى أن يصلح لسكنى الوزير . . . وفى اليوم التالى أقبلت على المنزل المنشود جموع من مهندسى تفتيش مبانى الجيزة ومساعديهم وعلى رأسهم مفتش المبانى . . . . وانتهت حركة الفحص والطواف ، والزحف والالتفاف ، الى النتيجه التى أرادها وزير الدفاع ، فصدر الامر باخلاء المنزل واخراج الموظفين بمكاتبهم . واعادة

الاثاث الحكومى المخزون الى غرف الدار . . . . وماهى الا أيام حتى تم الاخلاء، والجلاء، بفضل الايدى العاملة الوافرة، على حساب الدولة وخزانتها العامرة !

وتنتهى المهزلة الجريئة بان يؤجر وزير الزراعة منذ أول يناير سنة ١٩٤٣ هذا المسكن بأثاثه ومفروشاته . الى زميله وزير الدفاع بايجار شهرى مؤقت يذهب فى التواضع الى حد لايكاد يتصوره العقل . . . وهو سبعة جنيهات وخمسون قرشا شهريا ! !

وعلى أى أساس بنى هذا التقدير ؟

على أساس طريف، يشهد لواضعيه بحسن التفكير، والتدبير ! فقد قالوا ان الدار كانت مخصصة لسكنى مدير المتحف . وهذا صحيح ! وأن مدير المتحف الذى سكنها كان يحاسب على ايجارها بواقع جزء من عشرة من راتبه . . . وهذا أيضا صحيح ! ولما كان راتب مدير المتحف الحالى يسمح له اذا أراد أن يسكن الدار وأن يدفع ايجارها على أساس عشر المرتب . فليسكن اذن حمدى سيف النصر باشا هذه الدار على الاساس الذى كان يدفعه معاليه لو كان اسمه حامد سرى، ووظيفته مدير المتحف الزراعى . وراتبه راتب المدير، لا الوزير ! . .

وهنا قامت صعوبة فنية . . . فان حسين سرى باشا كان قد الغى بقرار منه تخصيص بعض هذا المبنى لسكن مدير المتحف . . . فلم يجد وزير الزراعة مناصاً من اصدار أمر منه بالغاء هذا الالغاء . . . وتلاه بعد قليل أمر آخر يسمح بالسكنى لوزير الدفاع . . . على اعتبار انه وزير فى حكم المدير ! . . .

تحايل فى الاوراق والقرارات

وشهادة المستندات فى هذا الصدد يامولاى تكشف عن أسلوب غريب من التحايل والتلاعب والعبث المقصود بالاوراق الرسمية والاجراءات الحكومية، وتسخير القرارات الوزارية لتغطية مايريد الوزراء من أغراض وتحقيق ماينشدون

من صغير المطامع ، على حساب الدولة وأموالها الحرام !

ففى تاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ يصدر فؤاد سراج الدين باشا أمراً وزاريا رقم ٤٩٦ يقول فيه :

« يعاد الى صاحب العزة مدير متحف فؤاد الاول الزراعى حق السكن فى المبنى المخصص لسكنى المدير بمبنى المتحف ، على أن تتبع مع عزته القواعد المقررة لمحاسبة الموظفين على أجرة السكن وتوابعها »

وفى تاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ - أى بعد مرور يوم واحد - يصدر معاليه أمراً وزارياً آخر رقم ٥١٥ يقول فيه :

« الحاقا بالامر الصادر رقم ٤٩٦ الصادر فى ١٩٤٢/١٢/٧

« بما ان صاحب العزة مدير متحف فؤاد الاول مستغن عن السكنى فى المنزل المخصص له بالمتحف .

« ونظراً لان حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع الوطنى (معالى احمد حمدى سيف النصر باشا) قد طلب تأجير هذا السكن .

« فيعتمد تأجيره لمعاليه طبقا للقواعد المقررة »

وهكذا ينكشف التحايل خاليا حتى من حسن السبك وبراعة التلفيق والتنميق !

فوزير الزراعة يتظاهر فى قرار بتاريخ ٧ ديسمبر بالبراءة التامة فى اعادة حق السكنى لمدير متحف فؤاد الاول الزراعى ، مع أن مدير المتحف قد ظل مستغنيا عن هذا الحق ، راضيا بمسكنه خارج المتحف أربع سنوات كاملة - منذ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ الى ديسمبر سنة ١٩٤٢ !!

ثم يتبين بعد يوم وليلة ان قرار الحق المرده لم يكن قراراً (أفلاطونيا) ، وانما كان مقدمة لهدف آخر منشود ، مقصود !!

ويتبين فى يوم وليلة أن حامد سرى بك مدير المتحف الحالى ليس فى حاجة

الى الاقامة بالمسكن السعيد ، وأنه قد اعتذر فعلا عن الاقامة فيه وأثبت فى مذكرة رسمية تاريخها ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أنه تنحى عن استعمال حقه المردود « عملا على تحقيق رغبة معالى احمد حمدى سيف النصر باشا فى الاقامة بهذا المسكن . . . » !

ثم يتلقف وزير الزراعة هذا الاعتذار المرتب المصطنع ، فيصدر بعد اليوم والليلة قراره المؤرخ فى ٩ ديسمبر اعتماد تأجير المسكن لمعالى زميله وزير الدفاع !

ويضع مدير المتحف مذكرة يثبت فيها أن المتحف قد أخطر الوزارة بان معالى وزير الدفاع قد شغل المسكن المنشود فى أول يناير سنة ١٩٤٣ . وأن مصلحة المبانى هى التى تولت اعداد المسكن وإجراء الترميمات اللازمة به توطئة لسكن معاليه ! وأن هذه المصلحة هى المختصة بتولى المسألة الخاصة بالمياه والنور وغيرها . . .

فيتحمس وزير الزراعة ويتعجل عمل المصلحة ، ويوقع على المذكرة فى ١٤/١/١٩٤٣ بقوله

« يتحرر لمصلحة المبانى اليوم بسرعة وضع عداد خاص لسكن معاليه وفصله عن عداد المتحف » ! !

وهكذا احتل وزير الدفاع الطابق الاعلى من المتحف ، مفروشا مؤثثا ، مقابل ايجار نادر ، حتى فى هذا العهد النادر . وأضيف الى هذه الصفقة أمر بتعيين ثلاثة من خدم المتحف يتولون أعمال النظافة فى مسكن الوزير ، على أن تدفع أجورهم وقدرها ٨٥ مليما لكل منهم فى اليوم ، من ميزانية المتحف بطبيعة الحال !!

هذه هى الصفقة الجائرة ، المستهترة ، التى لم يتورع وزير الدفاع الحالى عن أخذها بالاتفاق مع زميليه فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة وعثمان محرم

باشا وزير الاشغال ، ومن ورائهم بقية وزراء العهد الحاضر ، وأعوانه ، وعلى رأسهم رئيسهم - ولكأنهم قد تواضعوا جميعا على الاستغلال ، بكل معانى الاستغلال ، ولو جاء من طريق التحايل والعبث بالأوراق الرسميه ، فيرد الحق باسم المدير ، لكى يخلع على الوزير ، وكل ذلك فى سبيل استغلال منافع الدولة وهو مع الأسف استغلال من النوع الصغير !.

هذه هى الصفقة التى تشهد عليها المستندات الرسمية ، وبينها صورة خطاب من مدير المتحف الى وكيل وزارة الزراعة تاريخه (١٩٤٢/١٢/٩) — وهو مرفق ضمن الوثائق — ، وفى هذا الخطاب يشير حامد سرى بك بصريح العبارة الى تأجير الدار مع أثاثها الحكومى لوزير الدفاع فيقول بالحرف الواحد :

« وتعلمون عزتكم أن هذه المفروشات قد استعملت فعلا الآن بعد تأجير السكن الى حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع . . . » !!!

والمخالفة هنا - يامولاى - من النوع الذى لاينكر ، ولايغتفر . ففيها خروج صريح على نص الدستور الذى يحرم على الوزير أن يشترى أو يستأجر شيئا من أملاك الدولة . ولقد حاول وزير المواصلات أن يتخلص من ظاهر هذه المخالفة بعد الاتفاق فعلا على تأجير الباخرة (كريم) ، واعتراض قسم القضايا على فكرة تأجيرها لمخالفتها للدستور - حاول ذلك وان كان قد وقع فى مخالفة مضاعفة إذ استعمل الباخرة بلا ايجار ، فأخذ لنفسه كل الانتفاع ، وحرم الدولة من كل مقابل لهذا الانتفاع ، كما بينت ذلك فى موضعه من هذه العريضة . . . كما بينت أن رفعة رئيس الوزراء قد نحا هذا النحو أيضاً باحتلاله الباخرة محاسن فترة من الزمن جعلها مسكناً لأنسبائه من بعده فترة أخرى من الزمن . . .

وهاهو ذا وزير الدفاع يرتكب هذه المخالفة التى يحرمها نص الدستور ، والتى نبه اليها قضايا الحكومة فى هذا العهد نفسه ، يوم وقع وزير المواصلات فى

مثل هذه الهوة ، خضوعا لمثل هذه الشهوة ـ شهوة استغـــلال مرافق الدولة ، والانتفاع الشخصى على حساب الدولة وأموال الدولة !

فأية نزاهة هذه التى تنزل بالوزير الى هذا المستوى المتواضع الوضيع ؟ . . .

وأى مقاييس الذمة يستطيع وزير مثل حمدى سيف النصر باشا ، أن يستحل لنفسه ، ويستحل له زملاؤه ، أن يستأجر داراً من أملاك الدولة ـ وهى جريمة دستورية فى ذاتها ـ وأن يستأجرها بمبانيها وأثاثها ومعداتها ، فى الوقت الحاضر ، على الأساس المضحك الذى استأجرها به ، وهو سبعة جنيهات وخمسون قرشا صاغا فى الشهر ؟ !

ان الفضيحة هنا ـ يامولاى ـ فوق مستوى التعليل ، والتحليل .

فضيحة الورق

وأعنى بها فضيحة التلاعب بورق الصحف . وقد كانت موضع اللغط الذى وصل الى حد تراشق اثنين من الصحفيين الحكوميين (هما محرر « آخر ساعة » وصاحب جريدة « المصرى ») بمقالات علنية يؤخذ منها ان الاخير قد عمد على الغاء قرار الاستيلاء على ورق الصحف واخراجه من التسعيرة لكى يكسب مبالغ طائلة من ارتفاع الأسعار وبيع المخزون عنده أو عند شركائه من التجار وغير التجار . . .

والواقعة المؤكدة فى هذا الصدد يامولاى هى أن سعر الطن من ورق الصحف كان محدداً فى التسعيرة بمالا يزيد عن ستين جنيها فى الشهر . ثم ذهب حضرة الاستاذ محمود أبوالفتح . وهو شيخ وفدى وثيق الصلة بوزير التموين ووزير التجارة فضلا عن صلته برفعة رئيس الوزراء ـ ذهب حضرته الى مجلس نقابة الصحافة فعرض على أعضائه اقتراحا وصفه بأنه حكومى ، مؤداه اخراج ورق الصحف من التسعيرة ، ورفع الاستيلاء عليه بحجة أن فى ذلك تشجيعاً للتجار

المختزنين على إظهار مالديهم من ورق ، وبذلك تجد الصحف حاجتها من الورق وتستطيع أن تدفع فيه ثمنا معتدلا بعد أن تظهر الكميات الكبيرة المختفية عند المختزنين والتجار .

صندوق البريد رقم ٥١٢

وكان حضرة الشيخ الخصيف قد مهد لذلك الاجراء باعلانات فى جريدته يقول فيها أنه على استعداد لشراء الورق بأسعار عالية ، والمخابرة مع صندوق البريد رقم ٥١٢ ! والصندوق المذكور هو رقم صندوق جريدة المصرى التى تملكها حضرة الصحافى الخصيف !

ولم يكد الاستيلاء يرفع عن الورق ، ولم تكد أسعاره ترفع من التسعير الجبرى حتى ارتفع الطن الواحد الى مائتى جنيه . . . فقط لاغير !

وفى هذه الفرصة الذهبية ، تروى بعض المصادر العليمة أن كمية من الورق وصلت الى أحد الانسباء المحظوظين ، وأن كسبه فيها بلغ ألوفا عديدة من الجنيهات .

وفى هذه الفرصة الذهبية أيضا قيل أن صحفيا حكوميا حصيفا باع كميات وفيرة من الورق وجنى من بيعها ألوفا أخرى من الجنيهات

وقد بلغ الامر يامولاى - كما قلت - الى حد التراشق بالمقالات ، وقيل إن نقيب الصحافة فى هذا البلد ذهب يستنجد بالرقابة الرهباء ، والوزارة والوزراء ، ليحولوا بين صاحب آخر ساعة وبين متابعة حملته الشعواء !!

وسيط !

هو موظف فى ادارة جريدة المصرى ، يختلف عن الاستاذ حنا فوزى فى أن هذا الأخير شريك مكشوف للاستاذ احمد الوكيل ، بينما الأول همزة وصل خفية

بين تجار الورق وصاحب المصرى الذى يقوم صاحبنا الوسيط المستور عنده بدور الوكيل !...

والصحفيون يتحدثون عن صفقات ضخمة ، دسمة ، عقدت فى سوق الورق باسم العميل المستور ، ويتساءلون انى له وهو مجرد موظف بجريدة المصرى ذلك الثراء الطائل ، الحائل ، الذى يجعله يبيع ورقا يقدر بآلاف الجنيهات ، بينما يتناول من جريدة المصرى أجراً متواضعاً ومعدوداً من الجنيهات ...

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد ان مجلس نقابة الصحافة أصدر -كما علمت- قراراً اجماعيا بتوجيه خطاب الى صاحب مجلة « آخر ساعة » لسؤاله عما لديه من معلومات بنى عليها هجومه ضد نقيب الصحفيين بصدد الورق ، والتلاعب بأسعار الورق ، وقد انقضت أسابيع ومازال قرار مجلس النقابة حبراً على ورق !..

حتى الخدم !...

ومن مظاهر الاستغلال الصغير - والحقير - أن الخدم يوظفون فى الحكومة ابان الوزارة فاذا سقطت الوزارة خرج الوزير ومعه خادمه ، وتكون الدولة قد تحملت مرتبه طوال مدة الوزارة !... ومن ذلك القبيل سواق رفعة النحاس باشا الخاص ، وسواق حمدى باشا سيف النصر وجنايني النحاس باشا ، فقد ألحق النحاس باشا سواقه بخدمة الحكومة بمرتب ١٠ جنيه شهريا وجناينيه بمرتب ٢٠ قرش يومياً — فاذا ماخرج رئيس الوزراء من الوزارة خرج معه سائقه وجناينيه . وكسب من هذه العملية تحميل الدولة مرتبات خدمه ابان خدمته هو للدولة - وليس بين الخيرين حساب !...

الفرع السابع

فضائح المحسوبيات والاستثناءات

يا صاحب الجلالة

إن كلمة الاستثناءات هينة ، لينة ، إذا أريد بها التعبير عما ترتكبه الوزارة الحالية من فضائح المحسوبية بين الموظفين ، وأسميها يا مولاى بالفضائح لأنها تجاوزت حدود الاستثناء المألوف ، بحيث لا يكاد يذكر الى جانبها كل ما سبق فى أى عهد آخر ، من ناحية النوع أو من ناحية العدد على السواء . . .

وحسبى يا مولاى أن أبين هنا كيف تتنافى هذه الاستثناءات :

أولا — مع القانون

ثانياً — مع الأمانة للعهد

ثالثاً — مع الذمة والنزاهة

* * *

أولا — مخالفة القانون

يدعى النحاس باشا فى جرأة لا يحسد عليها ، أن فى استطاعته أن يقدم على مايشاء من ضروب الاستثناء ، بحجة أن ذلك حق مقرر لمجلس الوزراء !

فهل هذه حجة تقوم على قدميها وتثبت لحظة واحدة أمام التحليل القانونى والمنطق البسيط ؟ !

لنسأل أنفسنا أو ليسأل النحاس باشا ماهو الحق فى ذاته ؟ أهو سلاح يستعاذ به على تأييد الباطل وتدعيمه وتعميمه ؟! إن كان هذا هو المقصود بالحق فانه يكون مرادفا للقوة الغاشمة ، الظالمة !

الاستثناء الحق

ونسأل مرة أخرى : ماهو حق الاستثناء الذى أعطى لمجلس الوزراء ؟

إن حق الاستثناء الوحيد الذى يملكه مجلس الوزراء هو الاستثناء الحق ، الاستثناء الذى يقصد من ورائه الى تحقيق عدالة خاصة أوفى من عدالة القانون العام الذى وضع ليسرى على الجميع . فاذا تبين أن تطبيق القانون العادى لا يرقى الى مستوى العدالة الواجبة فى بعض الحالات ، تدخل مجلس الوزراء فى الأمر لتحقيق هذا الغرض النبيل من طريق الاستثناء الحق . . .

وللتدليل على ذلك نفرض أن موظفاً توفى فى سبيل عمله وفى أثناء أداء واجبه، فاذا ترك أهله وأبناؤه لحكم القانون العادى لهلكوا فى بعض الحالات من آلام الفاقة والجوع ، وهنا تتجلى حكمة الاستثناء ظاهرة ، سافرة ، إذ يتدخل مجلس الوزراء لاستعمال حقه باعطاء أبناء الموظف وعائلته معاشا مناسبا من طريق الاستثناء

وعلى هذا القياس وأمثاله تكون النظرة السليمة ، الكريمة الى حق الاستثناء، من ناحية مداه، ومقتضاه سواء فيما يتعلق بالتعيين أو الترقية أو تعديل المعاش ، توخياً لإنصاف أولئك الذين يظلمون ، ويحرمون إذا أخضعت حالاتهم للقواعد العامة والقوانين "عادية " . . .

إساءة استعمال الحق

هذه هى الحكمة النبيلة ، الجليلة التى من أجلها شرع القانون الاستثناء ووضع حق استعماله فى عنق مجلس الوزراء .

أما الذى فعله النحاس باشـــا وجماعته ، ومازالوا ماضين فيه من ضروب الاستثناءات ، فليس من الحق فى كثير ولا قليل ، ولكنه إساءة صريحة ، قبيحة ، لاستعمال حق الاستثناء ، وانحراف شنيع عن الأهداف السامية التى من أجلها

أقر الشارع مبدأ الاستثناء ! واذا كان فى الاستثناء تعارض مع العدالة كان باطلا حتما . لأن القانون وهو مظهر العدالة لايقر شيئا يتنافى معها . . .

بيت القصيد

وإلى هذه الحقيقة المحزنة يامولاى ، وجهت نظر النحاس باشا ، عندما أثير استجواب الاستثناءات فى مجلس النواب ، فوقف يلقى بياناً تضمن استشهاداً بما قلته فى ١٩٣٧ ، حتى إذا وصل الى الفقرة الخاصة بإساءة استعمال الحق . قلت له « هذا هو بيت القصيد . . . ! » فاذا هذه الكلمة البسيطة الصادقة ، تقع على رأس رفعته كالصاعقة ، واذا به يثور ثائره ، وتأخذه نوبة قاسية من الهياج ويقول إننى لم أعد سكرتيراً للوفد . . . . الى آخر ماحدث ليلتئذ بما تشرفت بسرده فى صدر هذه العريضة .

وأعود يامولاى الى حق الاستثناء فأقول إنه شتان بين الأغراض التى شرع من أجلها هذا الحق ، وبين انتحال هذا الحق لتعيين أناس فى الوظائف الحكومية أو فى وزارة الأوقاف أو فى ديوان المحاسبة أو فى غيرها من الوظائف العامة بلا مؤهلات ولاصفات ترشحهم لهذه الوظائف ، أو تبرر إقحامهم فى مختلف الدرجات وتخطيهم رقاب الموظفين الآخرين ـ لالشىء سوى ارضاء شيطان المحسوبية واشباع شهوة الاحتساب ! !

فاذا كان هذا الذى يجرى فى العهد الحاضر حقا يباح ، فلا كان الحق ولا استحق المجاهدون فى سبيل العدالة شرف المناضلة والكفاح ! !

ثانياً ــ نكث العهد

وأدع النظريات العامة ، والقوانين العامة ، يامولاى ، وهى قاسية فى حكمها على محسوبيات النحاس باشا وبطانته ، لأنتقل الى ماهو أشد نكراً ، وتبرأ . من

تخطى القانون أو سوء استعماله ، بقصد استغلاله ، وأعنى به التلبس بنكث الوعد وخيانة العهد المسطور ، المسئول !

فلقد كان النحاس باشا ، وأنا معه بوصفى وزير المالية ، مسئولين أمام جلالتكم ، وأمام الأمة ، وأمام البرلمان ، وأمام أنفسنا ، وأمام الله سبحانه وتعالى من فوقنا ، عن عهدنا الذى سجلناه فى كتاب التشكيل الوزارى إلى جلالتكم ، وقد جاء فيه بالحرف الواحد :

« . . . وتيسيراً لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ، حتى يستظل بظلها الكبير والصغير ، والغنى والفقير ، من غير ما ميل ولا محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوة الا وجه ربك ذى الجلال »

دستورنا الخاص

هذا هو العهد العظيم الذى سجلناه يامولاى فى كتاب تشكيل الوزارة . وقيدنا أنفسنا به ، وجعلنا منه دستورنا الخاص ، فى سياسة الحكم منذ اليوم الأول ، وقد أتيح لى بعد ذلك أن أذكر النحاس باشا وإخوانه بهذا العهد الخطير ، وقلت فى تفسيره ، كما جاء فى محضر جلسة مجلس الوزراء الذى أذاع النحاس باشا خلاصة منه ، ما يأتى :—

لست أبغى من موقفى هذا الا مصلحتنا جميعا ، تلك المصلحة التى أصابها ضرر كبير من جراء الاستثناءات فى سنة ١٩٣٧ ، حتى لقد اسقطتنا وكانت نقطة سوداء ضدنا . . . »

قلت هذا يامولاى رغم أن الاستثناءات التى تمت إذ ذاك لم تكن الا قطرة من بحر الاستثناءات الفاحشة ، الطائشة التى وقعت منذ خروجى من الوزارة حتى الآن ! !

فهل للنحاس باشا أن يتفضل فيبين لجلالتكم وللأمة كيف سولت له نفسه أن

يرتكب هذه الجناية المخزية لذلك العهد الكتابي المقطوع ؟!

ولعل النحاس باشا لا يتخبط في هذه المرة، كما فعل في بيانه أمام البرلمان، إذ قال إننا أقدمنا على الاستثناءات في سنة ١٩٣٧، وخصني بسبعة من تلك الاستثناءات . . .

عود على بدء

وليس لي يا مولاي أن أرد على هذا التخبط بمثله، فأقول إنني حتى اذا سلمت بسبع استثناءات في ذلك العهد، أستطيع أن أحصي للنحاس باشا بدل السبعة سبعين بل مئين، ولكنني أعيد الى ذاكرة رفعته وجماعته ما يحاولون أن ينسوه أو يتناسوه، وهو أنني تقدمت في سنة ١٩٣٧ بمذكرة رسمية لمنع الاستثناءات وقد

وقد وافق عليها يومئذ مجلس الوزراء!

فليست مذكرتي التي قدمتها الى مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٢ الا عوداً على بدء واستئنافا للخطة وللمبدأ وللسياسة التي دعوت اليها في مذكرتي سنة ١٩٣٧، وان كنت قد وجدت من ناحية أخرى تأييداً وتعزيزاً للمذكرة الجديدة بالعهد الكبير، الخطير، الذي قطعناه على أنفسنا في كتاب التشكيل الوزاري - فموضوع البحث اذن هو عهدنا الذي قطعناه على أنفسنا في سنة ١٩٤٢، وعلى يديكم الكريمتين . . .

ثالثا — مخالفة الذمة والنزاهة

يهمني - يا مولاي - أن أبرز هذا المعنى على حقيقته في هذه الكلمات الموجزة، ليتبين بوضوح مطلق كيف تنطوي الاستثناءات الحاضرة على أسوأ صور الخروج على أبسط مقتضيات الذمة والأمانة ونزاهة الحكم . . .

ذلك أن النحاس باشا وجماعته يرتكبون أوزار الاستثناء التي يرتكبونها في هذا العهد مستعينين على كتمانها بخنق الصحافة، وتجريد البرلمان من رقابته على

نحو لم تر البلاد مثله فى يوم من الأيام ...

أما الصحافة فمحظور عليها بحكم الرقابة أن تنشر عن مسائل الموظفين واستثناءاتهم خبراً ولا اشارة، فاذا أغضينا عن ذلك استنادا الى حجة من الحجج المتعلقة بالنظام أو غير النظام فكيف يمكن الاعضاء عن تمزيق الرقابة الدستورية، بحرمان أعضاء البرلمان من حقهم فى طلب البيانات والاحصائيات وقد كان هذا هو الضمان العملى الوحيد لمحاسبة السلطة التنفيذية على اساءة استعمال حقها فيما تقرر من استثناءات ؟!

وبهذا كفل النحاس باشا وأصحابه لأنفسهم سبل الخلاص من رقابة الأمة. سواء من طريق الصحافة، أو من طريق البرلمان، وانطلقوا فى شره ظاهر يغترفون من مال الدولة مايشاءون لاقاربهم وأصهارهم وأنسبائهم ومقربيهم، بلا خجل. ولا تورع، ولاتقوى ولا رعاية لمصلحة الخزانة، أو مصلحة البلاد، أو مصلحة سائر الموظفين ...

نتائج خطيرة

وكان أن ترتبت على هذه الجرأة الخارقة نتائج فى الدرجة القصوى من الخطورة، بعضها يمس معنى العدالة بين الموظفين ويتناول بالتالى روح الأداة الحكومية بأذى جسيم ـ فضلا عن مساسها بالنزاهة فى ذاتها

مليون جنيه ونصف لزيادة المرتبات

ومن النتائج التى تمس خزانة الدولة يامولاى إرهاق الميزانية، باضافة مليون ونصف مليون من الجنيهات الى الباب الاول من أبواب الميزانية الجديدة وهو باب الاجور والمرتبات. ولم يسبق أن نكبت أى ميزانية سابقة بمثل هذه الزيادة الفاحشة مرة واحدة فى باب الاجور والمرتبات. بل لقد أنقص من هذا الباب

فى ميزانية صاحب الدولة سرى باشا الاخيرة حوالى ٤٨ ألف جنيه عن السنة السابقة . ولم يضف الى هذا الباب نفسه فى الميزانية التى تشرفت باعدادها سوى ٦٠ ألف جنيه تقريبا زياده على الميزانية التى سبقتها ، وذلك سداً للحاجات والضرورات التى لم يكن بد من مواجهتها . بعد التخفيض السابق

ولكن أين ستون ألف جنيه يامولاى من مليون ونصف مليون تزاد دفعة واحدة فى باب واحد ، وهو باب الاجور والمرتبات ؟ !

ومن العجيب أنهم خصصوا ربع مليون جنيه لإنشاء وظائف جديدة فى وزارتى التموين والوقاية . وكلا الوزارتين مؤقتة تزول بزوال الحرب . فماذا يكون مصير هذا الجيش العرمرم الجديد بعد الحرب ؟ ! واذا قيل ان هناك منشئات جديدة تستلزم موظفين جديدين ، فأين طريقة الندب والنقل من سائر الوزارات التى جرى عليها العمل حتى الآن ؟ ولماذا لم تقتض المنشئات الجديدة كل هذه الأموال الطائلة زيادة على مرتبات الموظفين فى أى عهد من العهود السابقة ؟ !

لا جواب على ذلك سوى طغيان روح المحسوبية والاستثناء وحشر المقربين والاقرباء فى وظائف الدولة ، ولابد لمجاراة هذا الطغيان من تفتيح الأبواب على مصاريعها فى ميزانية المرتبات والاجور للسنة القادمة ! ! وسيكون لهذه الزيادة بطبيعة الحال أثرها المتزايد فى المرتبات وتضخم المعاشات فى السنين المقبلة . . .

كان الله لنا ولميزانيتنا حين تنتهى الحرب وينتهى معها الرواج الوهمى ! . . .

هذا عن المستقبل يامولاى . أما عن الماضى وما صرف فيه بالفعل تنفيذاً لما تم من استثناءات فحسابه كله عند الله ! !

ثانيا — تضخم المعاشات

على أن هناك نتيجة من أخطر النتائج التى تواجه خزانة الدولة بسبب الإسراف الفاضح الذى جعلته الوزارة الحاضرة دينها وديدنها فيما يتعلق بطائفة المحظوظين

والمقربين من الموظفين ، وهى تضخيم المعاشات ، على نحو يزيد عبئها على الميزانية زيادة مرهقة . وقد نبهت الى هذا الخطر بالفعل قبل خروجى من الوزارة ، وقلت بالحرف الواحد نقلا عن خلاصة محضر مجلس الوزراء الذى أذاعه النحاس باشا على الصحف :

« هذه الاستثناءات لا تؤثر على المرتبات وحدها ، بل أيضا على المعاشات التى تعمل قدر الامكان على تخفيف عبئها عن الميزانية . وذلك فى حين اننا ذكرنا بصريح العبارة فى برنامج الوزارة الا استثناء ولا محسوبية ! »

ولكن النحاس باشا وجماعته مضوا فى استثناءاتهم ، وغرقوا الى الآذان فى محسوبياتهم ، وانصرفوا بتفكيرهم وتدبيرهم الى تفتيح موصد الابواب ، لاشباع شهوة الاستثناء والاحتساب ، غير عابئين بما يصيب المرتبات والمعاشات من تضخم ، ومايقع على الميزانية من فادح الاعباء

عروض سخية

ولهذا هرعت الوزارة الى باب المعاشات تفتحه على مصراعيه لمن يشاء الخروج وأسرعت الى المترددين تستحثهم وتستهويهم الى اعتزال مناصبهم لقاء استعدادها لتلبية مايطلبون من تسويات ومكافآت . . .

فمن بقى له فى خدمة الحكومة عامان أو بضعه أعوام زيد له مرتبه ، وزيد بالتالى معاشه ، وأعطى فى أكثر الحالات فرقا بين المرتب والمعاش !

وفى أى مقابل كل هذا ؟

فى مقابل اخلاء الوظائف الأقارب والمحسوبين ، سواء منهم الطامعون فى الترقية وأصحاب الحظوة من طالبى التعيين ! !

والامثلة على ذلك ، يامولاى ، كثيرة ، وفيرة . بحمد الله الذى لا يحمد على مكروه سواه !

معاش ومكافأة وعقد

ومن هذه الأمثلة الصارخة ما أغدقه النحاس باشا ـ ومن ورائه مجلس وزرائه ـ على حضرة جورج دومانى بك مراقب الادارة الأوربية بمجلس الوزراء

ويظهر أن الوزارة رأت من البر أن تشمل بنظرتها أمين صندوق مشروع البر . . . وهو دومانى بك ، فأقر مجلس الوزراء مذكرة فريدة فى بابها، وفى أسلوبها ، وطريقة حسابها ، وقد تضمنت :

أولا — ترتيب معاش استثنائى لجورج دومانى بك قدره ٧٨ جنيها شهريا خصم منه مبلغ الثلاثة جنيهات التى استبدلها فيكون صافى المعاش الذى يقبضه ٧٥ جنيها شهريا ـ فى حين أن معاشه حين بلوغه الستين لا يزيد على ٤٤ جنيها ، وبعبارة أخرى فقد زيد معاشه ٣٤ جنيها فى الشهر فقط لا غير ! !

ثانيا ـ منحه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه يستعين بها على الوفاء بالتزاماته الناشئة عن مدة فصله السياسى

ثالثا — مد خدمته ثلاث سنوات أخـــرى نظير مكافأة شهرية توازى الفرق بين مرتبه الحالى وبين معاشه المشار اليه

أما الأسباب التى انتحلت لإقرار هذه الصفقة الثلاثية السخية ، فهى :

(١) أن النحاس باشا اكتشف فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، ما كان غائبا عنه منذ سنة ١٩٣٦ ، وهو أن جورج دومانى بك فصل من وظيفته لاسباب سياسية فى أول فبراير سنة ١٩٣١ واستمر مفصولا حتى أعيد إلى الخدمة فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٥ . أى مدة أربع سنوات كاملة ! !

(٢) أن الفرق شاسع بين المرتب الذى يتقاضاه الآن وهو ١٢٥ جنيها شهريا وبين صافى المعاش الذى يقبضه عند بلوغ سن الستين وهو ٤٤ جنيها !

وهذا سبب خطير ، جدير يدعو حقاً الى رفع المعاشات ، وتقريب ما بين الارقام من مسافات ! !

والسؤال الذى يلح على الخاطر : هو لماذا لم يفطن النحاس باشا فى وزارته

السابقة الى حكاية الفصل السياسى ، وضرورة تعويض الالتزامات ، ومنح دومانى بك هذه الالوف من الجنيهات ؟ !

لعل السر أو بعض السر ، يرجع الى العبء الذى يضطلع به حضرته فى هذه المرة فوق أعباء وظيفته ، وهو أمانة صندوق البر ؟

أو لعلها موجة الاغتراف من أموال الدولة لم يكن من الذوق أن تمر دون أن ينال الرجل كما نال غيره بعض الغنائم والتسويات !

(ونص المذكرة الطريفة التى تمت بها هذه الصفقة ملحق بالوثائق والمستندات)

(٢) وهناك أيضاً صفقة الدكتور فريد رفاعى بك ، ولم يكن حضرته فيها بأقل حظاً من جورج دومانى بك

زيد مرتبه من ١٠٢٠ جنيه فى الدرجة الاولى الى ١٥٠٠ جنيه درجة وزير مفوض واحيل الى المعاش على أساس هذا المرتب وضمت سنتان لمدة خدمته ، وأعطى فوق ذلك ٢٠٠٠ جنيه مكافأة .

وزيادة على ذلك فقد عين ابنه فى وزارة الاوقاف وأعطى درجة استثنائية ..

(٣) والى جانب هذين المثلين أتشرف يامولاى بتقديم مثل ثالث ، يرجع الفضل فيه أولا وآخراً الى صاحب السعادة عبدالسلام فهمى جمعه باشا رئيس مجلس النواب ...

عندماتولت الوزارة الحاضرة الحكم وعين عبدالسلام جمعه باشا وزير الزراعة أصدر قراراً بتعيين الاستاذ على محمود طه وكيلا لمتحف فؤاد الأول الزراعى ورقى الى الدرجة الرابعة مع ندبه سكرتيراً برلمانياً . ولم يمض شهران حتى انتخب عبدالسلام باشا رئيساً لمجلس النواب فأصدر قراره بنقل الاستاذ على محمود طه مديراً لمكتبه فى مجلس النواب وترقيته الى الثالثة ولما يمض على ترقيته من الخامسة الى الرابعة شهران مع أن كادر الموظفين يحرم الترقية للذين لا يحملون شهادات عليا لأكثر

من الرابعة (وحضرته لايحمل شهادة عليا ولو انه اديب نابه) .

الاعجب من هذا ان عملت له تسوية تعتبر مع تسوية دوماني بك فذة فى نوعها، وهى انه أحيل على المعاش بعد ترقيته الى الدرجة الثالثة مع ضم مدة الى خدمته لمزيد بذلك معاشه زيادة كبيرة ثم منح مكافأة مالية قدرها الفين جنيه تقريبا . . . ليكون الكسب عاجلا وآجلا معا . . .

وليت الامر اقتصر على هذا بل بقى حضرته شاغلا لوظيفة مدير مكتب عبد السلام باشا . ولكن بعقد ! . . . ففيم كانت الاحالة على المعاش ، وفيما كانت التسوية ؟ الا أن يكون ذلك ليستفيد منها فائدة لم يكن يحلم بها ، لأن جميع زملائه لايزالون فى الدرجة الثامنة والسابعة وأسعدهم حظا فى السادسة . . .

(٤) وأخيراً وليس آخراً ، يأتى مثل فريد فى بابه هو الخاص بحضرة مأمون افندى الريدى امين ضريح المغفور له الزعيم الخالد سعد زغلول ، فقد كان

مرتبه حوالى ٣٠ جنيها فزيد الى ٤١ جنيها فى الدرجة الرابعة . . . ولكنه استثناء متواضع اذا قيس الى ماصحبه من استثناء نادر حتى بين الاستثناءات الحاضرة النادرة

ذلك ان الاستاذ مأمون كان قد عين أمينا للضريح حين تم بناء الضريح فى سنة ١٩٣٧ ، ولكن النحاس باشا رأى ـ ورأى وزراؤه المساكين لانه رأى ! ـ ان يرجع تاريخ تعيينه الى تاريخ وفاة الزعيم الراحل أى الى سنة ١٩٢٧ ، وبذلك أضاف الى معاشه عشراً من السنين ! !

هل سمع أحد يامولاى أن شخصا يعين فى سنة ١٩٣٧ ، ويحتسب معاشه من سنة ١٩٢٧ ؟ . . . وهل سمع أحد ان ضريحا أنشىء فى سنة ١٩٣٧ يرجع به الى سنة ١٩٢٧ ، فيوجد الامين قبل أن يوجد الضريح !؟ . . .

وقد طلب منى النحاس باشا قبل خروجى من الوزارة أن أقر هذا الاستثناء العجيب فضحكت فى وجهه ورفضت ! . .

إرغام لا اكرام !

هذه يامولاى أمثلة معدودات من حالات الموظفين الذين أحيلوا الى المعاش، أو رتبت لهم معاشاتهم طبقا لما يشاءون ، ووفقا لما يشتهون . . .

ولكن هناك أناسا آخرين أخرجوا الى المعاش من طريق التحكك والارغام، لامن طريق التدليل والإكرام . . .

ومن هؤلاء صاحب العزة على عبدالهادى بك مدير المنيا سابقا، وأحدالموظفين الاكفاء الشرفاء الذين شاء لهم سوء الحظ أن يتعاونوا معى يوما من الأيام فى شئون التموين !

وقد فوجىء الرجل باحالته الى المعاش فى سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، دون أن يعلم لذلك سببا ، أو يقدم به طلبا . . . ومع ذلك ادعت الوزارة أنها أحالته الى المعاش « بناء على طلبه » !

ويظهر ان الوزارة رأت أن احالته على المعاش تتيح لها فرصة سانحة لإخلاء وظيفة كبيرة تفتح لها باب الترقية والتعيين على طريقتها فى المفاضلة وتفضيل الاقربين ! !

أساليب من التحايل

وليس أدل على إحساس النحاس باشا وجماعته بالشذوذ الذى يرتكبونه ، وأكاد أقول بالجرم الذى يقترفونه ، من لجوئهم الى التحايل الفاضح فى حالات صارخة من حالات الاستثناء .

ومن أمثلة هذا التحايل مايلجأون اليه من نقل أقاربهم أو محسوبيهم من وزارة الى أخرى أو الى البرلمان ، أو ديوان المحاسبة، أو التدخل لمنحهم مرتبات عالية فى بعض الشركات ليتذرعوا بذلك فى تعيينهم على أساس تلك المرتبات أو زيادة عنها فى الحكومة . والامثلة عديدة نكتفى بالبعض منها كنموذج . . .

فتوفيق ابو علم افندى ، ابن اخى وزير العدل ، وزوج كريمته ، ينقل من وزارة العدل الى وزارة الاوقاف ، وهنالك رقى درجه استثنائية بقرار من مجلس الاوقاف الاعلى . ثم سنراه يعود الى قاعدته فى وزارة العدل مزوداً بما تيسر من الدرجات والعلاوات ! ! ولانه الآن وكيل حسابات فى وزارة الأوقاف فقد قيل ان معالى شقيقه سينشىء له وظيفة خاصه للإشراف على الخبراء المحاسبين فى وزارة العدل . . .

والأستاذ على أبو علم ، شقيق وزير العدل ينقل الى المحاكم المختلطة ، ثم يتبين أن الحكمة هى أن يعود الى المحاكم الاهلية رئيساً لمحكمة المنصورة بعد أن يكون قد تخطى دوره وتحدى أقرانه واخوانه ، وقفز قفزة خاطفة الى أرفع المناصب القضائية ! ! وهكذا قطع حضرته مرحله من وكيل نيابة الى رئيس محكمة فى بضعة شهور يقطعها غيره فى سنوات عديدات . . . ولم لا أليست له أشرف المؤهلات؟.

والاستاذ عبد السلام عثمان ، شقيق محمد صلاح الدين بك ينقل من وزارة الاشغال الى ديوان المحاسبة حيث يقفز الى الدرجة الثانيه من الرابعة بعلاوة قدرها ٢٩ جنيها فى الشهر ثم لا يلبث أن يظفر بالدرجة الأولى وينقل مراقباً للايرادات والمصروفات ببلدية الاسكندرية !

ومحمود شوقى افندى ابن شقيقة النحاس باشا يرقى ترقية وهمية فى شركة قنال السويس لكى يعينه خاله — النحاس باشا — فى الدرجة الرابعة بمرتب قدره ٤٥ جنيهاً فى وظيفة مدير مكتب رئيس الوزراء ، وهو من المتخرجين فى ملحق كلية الحقوق سنة ١٩٤٠ ! ! وأما زملاؤه — بل بعض أساتذته فى كلية الحقوق — فمرتباتهم تتراوح من العشرة جنيهات وقد تبلغ العشرين ! !

وهكذا تتخذ دواوين الحكومة ووزاراتها قناطر يجتازها الموظفون المحظوظون للتحايل على ترقيتهم ، وتمكيناً لهم ولأصحاب الحكم الحاضر من تنفيذ خطة المحسوبية والاستثناء من غير تورع ولا حياء ... على قاعدة « القربى للأقرباء » !

وأية غرابة إزاء هذه المهازل كلها - يامولاى - إذا استقر فى أذهان الموظفين عامة أن عوامل الترقية والحظوة كلها ، أو فجلها على الأقل ، تنحصر فى القرابة أو النسب ، إما للنحاس باشا ، أو لوزير من وزرائه ، أو لنائب من نوابه أو لشيخ من شيوخه المقربين !

وإنى أترفع يامولاى عن الإشادة إلى ما يدفع من متفاوت المبالغ الى بعض الوسطاء . واكتفى بما هنالك من الواقع الثابت الذى يكاد يتجاوز حدود التصور والخيال .

وفيما يلى مثل واحد أضربه للتدليل على الروح التى سيطرت على الموظفين فى هذا العهد ، فجعلتهم يعتقدون اعتقاداً لا يتزعزع ، بأن السبيل الى تحقيق أعسر الامور هى سبيل القرابة أو المصاهرة والارتباط بصلة النسب المبارك الثمرات ، والخيرات !

استيـــداع ، فاستجاع ، فاسترجاع !

وهذا المثل يامولاى لا تنقصه الأسانيد الرسمية المفصلة ، الدامغة ...

فقد جاء فى النسخة الرسمية من (الاوامر العمومية) التى تصدرها وزارة الداخلية ، بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ نص الامر رقم ٣٥٠ تحت عنوان « إحالة للاستيداع » وهو كما يلى :

« يحال حضرة القائمقام محمود حسن راشد بك قومندان بلوكات نظام الاقاليم الى الاستيداع اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٤٢ »

فماذا حدث بعد ذلك ؟

راح الموظف المستبعد يستجمع شتات ذهنه باحثاً عن سبيل العودة الى وظيفته الكبيرة . ولم يلبث أن اهتدى الى أقصر السبل المؤدية الى الوظيفة فى العهد الحاضر ، وهى صلة الجمع بينه وبين رفعة رئيس الوزراء برباط النسب أو المصاهرة .

وفى يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ تزوجت حضرة الآنسة زينب محمود لهمشرى ـ وهى أخت حضرة السيدة خديجة الهمشرى زوجة القائمقام المحال الى الاستيداع ـ من حضرة الوجيه محمد بدوى شعير ـ وهو خال حرم رفعة النحاس باشا ، وذلك بمقتضى عقد زواج (رقم ٥ دفتر ١٥٢٣)..

وبهذا أصبح القائمقام محمود حسن راشد بك عديلا لخال حرم رفعة رئيس الوزراء ...

وسرعان ما تعادلت الحظوظ ، بفضل الصلة الجديدة الجامعة، النافعة، وصدر أمر جديد أذيع فى أوامر وزارة الداخلية، وهو الامر رقم ٤٢٠ تحت عنوان : « اعادة للخدمة العاملة » ، وقد جاء فيه ما نصه :

« يعاد حضرة القائمقام محمود حسن راشد بك الضابط بالاستيداع الى الخدمة العاملة ويلحق بوظيفة قومندان بلوكات نظام الاقاليم اعتباراً من ٨ اكتوبر سنة ٤٢ » !!

وهكذا تم الاستيداع ، ثم الاستجاع ، ثم الاسترجاع ، فى ثمان وثلاثين يوماً لا تزيد ، وعاد الموظف الكبير الى نفس الوظيفة التى صدر الامر بفصله منها ، وتنحيته عنها !!

أين المصلحة العامة يامولاى فى هذا ؟...وأى لعب واستهتار بها اكثر من هذا ؟..

(ومرفق بمجموعة الوثائق نسختان من الأوامر اليومية التى تنطق بأدوار هذه المأساة الفذة فى تاريخ الإدارة المصرية) !

* * *

الانتســاب والاحتســاب !

وعلى هذا المثال نفسه ، وبهذه الروح نفسها ، يحتذى الوزراء نهج رئيسهم فى تقدير المصاهرة والانتساب ، كعنصر حيوى من عناصر الاستثناء والاحتساب !

والأمثلة على ذلك متعددة ، ومتجددة . وحسبى أن أذكر منها بعض الحالات القليلة :ـ

الاستاذ محمد أبو الفتح ، شقيق الاستاذ محمود ابو الفتح صاحب (المصرى) .
ـ ارتبط بصلة النسب مع النحاس باشا بزواجه من كريمة عبد العزيز النحاس بك .
فصدر الأمر رقم ٢٥٦ فى ١٩/١٠/١٩٤٢ بتعيينه رئيساً لقسم المجموعة الحشرية بالمتحف الزراعى فى الدرجة الخامسة ! . . .

والدكتور محمد فطين ، زوج كريمة عبد الفتاح الطويل باشا وزير المواصلات .
رأت اللجنة المالية حساب أقدميته فى الدرجة الخامسة ، من أول يناير سنة ١٩٣٥ ، بعد انقضاء اربع سنوات على تعيينه فى الطب الشرعى ، فأبى مجلس الوزراء الا أن يجعل هذه الاقدمية من سنة ١٩٣١ . . . وعين فى مصلحة السكك الحديدية . . .
وفى يوم زفافه انتدبه صهره وزير المواصلات للعمل بالقسم الطبى فى السكك الحديد مقابل مكافأة ـ أو هدية زفاف ! ـ مقدارها ١٢ جنيها شهرياً . . .

وعبد السلام الزقم افندى ، كان مدرساً فى الدرجة السادسة بمدرسة القبة الثانوية ـ ثم خطب كريمة شقيق عبد الفتاح الطويل باشا ، فخطب ود الدرجة الخامسة معها . . . وذلك انه عقب الخطبة نقله معالى وزير المواصلات الى البوستة فى الدرجة الخامسة . . . وقيل انه طلبت له الرابعة حتى لا يترك زيادة لمستزيد . . .

وعبد الفتاح افندى العريف ـ عديل عبد الفتاح باشا الطويل ـ كان مدرساً فى طنطا الثانوية فى الدرجة الثانية ، فنقل الى البريد أسوة بنسيبه وصدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٥ أغسطس باعتبار أقدميته فى الخامسة من نوفمبر سنة ١٩٣٤ (ـ تمهيداً لمنحه الرابعة ـ) ومنحه علاوتين استثنائيتين ! . .

والدكتور محمد نصر ـ طبيب النحاس باشا الخاص تزوج من كريمة سعادة حفنى الطرزى باشا ، وكان قد عين فى سنة ١٩٣٦ فى الدرجة السادسة بماهية ١٢ جنيها . ورقى الى الخامسة فى أغسطس سنة ١٩٤٠ بماهية قدرها ١٩ جنيها ثم قرر مجلس الوزراء اعتباره فى الدرجة الخامسة منذ سنة ١٩٣٦ وزيد مرتبه الى ٤١ جنيها فى

الدرجة الرابعة فى جلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ثم عين أستاذاً مساعداً بجامعة فاروق الاول بالاسكندرية ، ثم طلب تعيينه أستاذاً بجامعة فؤاد الأول ! !

وكان لهذا التصرف ضجة ، عقبتها رجة ، بين أساتذة الجامعة . . .

أطباء النحاس باشا

ويشارك الدكتور محمد نصر فى معالجة النحاس باشا أطباء آخرون ، فرأى رفعته أن يكافئهم من مال الدولة ومناصبها . وقد كادت هذه الحركة ، تؤدى الى أزمة جامعيه حادة ، وأثارت احتجاجا وتهديداً بالاضراب من بعض أساتذة كلية الطب بالقاهرة .

وقد عين أحد هؤلاء الاطباء وهو الدكتور محمد محفوظ بك عميداً لكلية الطب بجامعة فاروق الأول ، مع أن بين أطباء الجامعة غيره ممن يمتازون بالخبرة الجامعية ، وليس فى ذلك مايغض من شهرة الدكتور محفوظ بك ومهارته كطبيب ولكنه لم يسبق له أى مران فى التدريس ، وقد زاد مرتبه دفعة واحدة الى ١٤٠٠ جنيه سنويا

وهناك طبيب آخر من أطباء الاسكندرية اخصائى فى أمراض الجلد (هو الدكتور ابراهيم صبرى) ، خلق له النحاس باشا كرسياً فى جامعة فاروق الأول لانظير له فى انجلترا نفسها ولا فى جامعة فؤاد الأول ، فلما ثار أساتذة القاهرة أنشأ كرسياً ثانيا بجامعة فؤاد الأول ! وقد رقى حضرته ترقية استثنائية وثابة الى درجة أستاذ . . .

وكذلك يعلن الأطباء الآخرين فى الاسكندرية والقاهرة ممن قفزبهم النحاس باشا الى درجات أو ميزات استثنائية ، ولو انى لست أعرف مداها بالضبط ، ومن ثم اكتفى بالاشارة اليهم .

العادة بالقرعة

ولهذه قصة يالها من قصة . . . فان لوزير المعارف صديقين مقربين اليه من

أساتذة كلية الحقوق ـ هما حضرتا الاستاذين زكى عبد المتعال وحامد زكى ـ وشاءت عقلية الاستثناء أن يرقى معاليه أحد الاستاذين الفاضلين عميداً لكلية الحقوق بجامعة فاروق من الدرجه الثالثة الى الاولى . . . ولكن الاثنين متعادلان فى درجه القربى لدى الوزير الخطير ، فماذا يفعل لحل هذا الاشكال الصغير الكبير ؟ . . .

فتقت الحيلة لوزير المعارف أن يلجأ الى وسيلة لم يفطن لها أحد قبله من رجال العلم ، رفعاً لمستوى العلم . . . فعمد الى القرعة لتقول كلمتها الفاصلة ، فى المفاضلة ، بين الكفايتين العلميتين ، أيتها أليق بالعمادة ، من غير اخلال بصلات الصداقه والموده . . .

وفعلا اجتمع وزير المعارف بمدير الجامعه وسكرتيرها العام والقى ورقتين فى طربوشه ثم التقط احداهما فاذا بالعمادة الرفيعة العماد من نصيب الاستاذ زكى عبد المتعال ، وبناء عليه كانت له العمادة ، فى غير ابطاء ولا هوادة ! . . .

ولكن المحظوظين بدل الرزق أرزاق ، ولو فى العراق . . . فقد تبين أن هذا البلد الشقيق فى حاجه الى عميد لكلية الحقوق ، بحيث لا يختلف فى فرض الكفاية عن زميله فى جامـــعة فاروق ، فعين الوزير لتلك العمادة ثانى الاثنين الذى بقى ، هو حضرة الاستاذ حامد زكى ! وهكذا أسعفه النصيب ، رغم النصيب !.

الاستاذ على بك بدوى

هو ذلك العميد الحق ، والرجل الحق ، الذى جردته الوزارة من العمادة ودفعته دفعاً الى الاستقالة ، لانه اجترأ أن يناقشها الحساب ، فى نظام الاحتساب ! فلقد اعترض حضرته على تخطى بقية الاساتذة فى الكليه ، مستنداً فى اعتراضه الى أن خمسه من الاساتذة هم أسبق فى الاقدميه من الاستاذين اللذين وقعت عليهما «القرعه» فرقيا الى الدرجه الاولى من طريق الاستثناء . . . وطلب حضرته كعميد للكليه أن يتساوى الاساتذة الاقدمون مع زميلهم المحظوظين ان لم يكن فى المرتبه ففى المرتب . . . ووعده بعضهم خيراً ، ولكن الوزارة التى تحتفظ بالخير لمحسوبيها

من أهل الخير رفضت أن تنصف بقية الاساتذة ، وأخطر العميد على بك بدوى بهذا الرفض ، فاحتج عليه مصراً على المساواة فى الحقوق ، على الاقل بين أساتذة الحقوق . . .

يالمسكين . . . أيعترض على المحسوبية فى عهد وزارة رأس مالها المحسوبية ؟ . . وهل فات هذا المعلم أن يتعلم ، من المثل الذى ضربه فضرب به مكرم ؟ . . . ثار الوزير وثارت الوزارة فنقل العميد على بك بدوى رغم اللوائح والقوانين الى جامعة فاروق ليكون أستاذاً ـ وأستاذا فقط ـ بكلية الحقوق فيها . . . والويل لاستقلال الجامعة والتقاليد الجامعية ، من مخالفة قانون المحسوبيه ، فانه لقانون فوق كل قانون ، ذلك الذى يقول له الحاكم العسكرى كن فيكون ! . . .

استقال الأستاذ على بك بدوى احتجاجا على هذا العبث بكرامته وباستقلال الجامعة ، وأضرب الطلاب ، واحتج الأساتذة متضامنين مع عميدهم المستقيل . ولكنهم فيما يظهر لم يقدروا مقدرة الوزارة على التنكيل . . . فلقد أخذت وزير المعارف العزة بالاثم فعمل على فصل أحد الأساتذة المحتجين الجريئين (هو الدكتور محمد هاشم) ـ واعتقل ـ أى والله اعتقل ! ـ أستاذ آخر (هو الاستاذ بدر) لا لسبب الا لانه فى نزق الشباب لم يحسب ولو بعض الحساب ، لقانون الاحتساب ! ! (١)

التحايل !

ومن مظاهر العبث الصارخ بوظائف الدولة ، وأموال الدولة ، أن الوزارة اذا لم تجد لمحسوبيها القدر المتوفر من المال عمدت الى التحايل على ايجاده . . . . والامثلة على ذلك كثيرة موفورة ـ فالنحاس باشا ابن أخ هو محمد بك سالم النحاس كان قاضيا وكان مرتبه فى الدرجه الثالثه ، فرقى الى الثانيه ، ولكن النحاس باشا

(١) أفرج عن الاستاذ بعد اعتقاله بضعة أيام . . .

يريد أن يثب به الى الاولى ! . . . فليعين اذن حضرة القاضى وكيلا عاما لمصلحة البوستة فى الدرجة الاولى ، جريا على القاعدة المتبعة فى هذا العهد ، وهى أن تنتقل الدرجة الى الموظف اذا لم ينتقل الموظف الى الدرجة ! . . .

ووزير العدل له أخ فى وزارة العدل فى الدرجة الخامسة ! فلينقل الى وزارة الاوقاف ولتنتقل اليه الدرجة الرابعه !

ووزير الدفاع له ابن فى الجيش هو ضابط حربى . أريد نقله من الميدان الشرقى الى الميدان الغربى ... أو على حد تعبيرنا نحن المدنيين ، قد تقرر نقله من وزارة الدفاع الى ديوان المحاسبة ، ليكون محاسبا بعد أن كان محاربا . . . واشترط أن يقبض ثمنا لهذا التنازل مرتبا فى الدرجة الرابعه قدره خمسة فوق الاربعين ، بعد ان كان فى الجيش أقل من العشرين . . . ولقد تقرر أخيرا نقل حضرته الى وزارة الخارجيه ، لاعتبارات هى ولاشك دوليه خارجية . . .

وكذلك رأت الوزارة لاعتبارات دبلوماسيه ، أن ترقى من طريق الاستثناء نجل الاستاذ محمود بسيونى الى درجة سكرتير ثالث بوزارة الخارجية ، فى الوقت الذى كانت تشجعه فيه على ترشيح نفسه نقيباً للمحامين ـ والحق أنه كان فى حاجة الى كثير من التشجيع ، لتكون له تلك الشجاعة !...

ولوزير المواصلات أنسباء كانوا مدرسين فى وزارة المعارف ، نقلوا إلى المواصلات (فى مصلحة البوستة) لتنتقل اليهم الدرجة ... أما أخوه زكى افندى الطويل ، فله حديث طويل . فقد نقل من مهندس مبانى فى الأوقاف ، إلى وكيل لمصلحة الطرق ، ثم إلى مدير لتلك المصلحة ، وترتب على نقله تنقلات ، فعلاوات فدرجات !...

والأمثلة يامولاى على هذا التحايل المفضوح عديدة مديدة ، وسنشير اليها فى خلال احصاء ما وقفنا عليه من استثناءات ، وسنرى من هذا الاحصاء أن ديوان المحاسبة ووزارة الاوقاف وسكرتيرية مجلس الشيوخ والنواب قد اتخذت

جميعها محطات أو (منطات) للوثوب إلى مختلف الوظائف فى مختلف الوزارات !...

* * *

ديوان المحسوبية

هو يامولاى ديوان المحاسبة ، وانى لاعترف أنه كانت لى اليد الطولى فى انشائه ... ولقد حسبت فى جهالة اننى سأوفق الى إيجاد نظام مالى دقيق للرقابة على أموال الدولة ، فاذا بى اصطدم أول ما أصطدم بمؤامرة على وظائف الدولة...

ذلك أن النحاس باشا ومعه امين باشا عثمان — أو هذا ومعه ذاك ! — أصر على اعتماد مبلغ ماية وثمانية آلاف جنيه مصرى لهذا الديوان ووظائفه الجديدة... وقد اعترضت على هذا المبلغ الضخم اذ كان تقديرى للاعتماد اللازم لا يزيد على ثلاثين ألفاً من الجنيهات (يدخل فى ذلك اعتماد مراقبة المراجعة فى وزارة الماليه وهو يبلغ حوالى ١٧٠٠٠ جنيه وكان تقدير الفنيين المختصين فى وزارة الماليه يبلغ حوالى الخمسين ألفاً من الجنيهات — مع السخاء فى التقدير — ولكن النحاس باشا أصر على أن يكون الاعتماد تسعين الفا من الجنيهات ، وعلى أن يجرد مجلس الوزراء من حق التدخل فى تعيينات الديوان أو ترقياته ، لكى يضمن له استقلاله على حد تعبيره — ولو انه صرح بعد نقاش حاد بينى وبينه أن الفكرة الحقيقية التى يرمى اليها هى ان يضمن للأنصار وظائف لاتستطيع الوزارات غير الوفدية المساس بها ! . . .

ولقد بينت له خطل هذا الرأى واستحالة تحقيقه ، ولكنه أصر على موقفه ووافقه بطبيعة الحال بقية الوزراء ومعهم أمين باشا عثمان ، الذى هدد وتوعد اذا ما انقصت ميزانية الديوان مليما واحداً عن تسعين ألفا من الجنيهات ! . . . ومن ناحيتى فقد أخطرته انى كوزير للمالية سأعترض على هـــذا الاعتماد فى البرلمان . . . ولكن ماذا يستطيع البرلمان ، ضد مصطفى النحاس زائداً أمين عثمان؟ وهاهى ذى الخطة المرسومة ، المشؤومة ، قد تحققت فتحققت معها فضيحة!

كبرى من فضائح هذا العهد ... فان الديوان الذى أنشىء لمراقبة تنفيذ اللوائح المالية صيانة لمال الدولة من كل عبث ـ هذا الديوان بالذات قد أصبح الاداة المفوتة للعبث بالاموال المدخرة واغداقها فى غير حساب على المحسوبين ، حتى رأينا رئيسه يتحدث فى جرأة قل نظيرها عن « محسوبيانه » وينشره على الجمهور المصرى كحسنة أولى من حسناته !

أى مولاى ، انها لفضيحة للنظام المالى ـ بل وللنظام الحكومى كله ـ فى مصر أن ينقلب ديوان المحاسبة الى ديوان المحسوبيه ، وان تتحمل الدولة نفقات هذا العبث المجسم فى نظام ، ولا نظام ! ...

فضائح مزرية :

وفيما يلى بيان موجز لبعض الفضائح التى أسفر عنها نظام المحاسبة فى هذا العهد السعيد : ـ

(أولا) حشر فى الديوان المحسوبون على الوزراء والمحسوبون على المحسوبين على اختلاف مؤهلاتهم فمنهم الضابط ، والصيدلى ، والمهندس ، والصحافى ، والكاتب وعضو النيابة ، وابن الجناينى ، وابن المرضعة الخ .. . هذا فضلا عن موظفى الوزارات المختلفه ، وسكرتيرية البرلمان ، والخدم السايرة ...

ومعدل المنحة لحضرات المحسوبين درجه وأربعه علاوات استثنائيه ومنح أحدهم سته علاوات استثنائيه ، والبعض درجتان الخ الخ (وسيأتى التفصيل)

(ثانيا) زادت الترقيات والعلاوات الاستثنائيه الممنوحه والمطلوب منحها عن الاعتماد المقرر فتقرر لها فى الميزانيه الحاليه مبلغ يزيد على الاعتماد السابق بحوالى ثلاثين ألفا من الجنيهات ... ولم لا ؟؟ أليست أموال الدولة المعتصرة من عرق الفقير وقوت الفقير وقفاً على شهوات الحاكمين والمتحكمين فى هذا الشعب المستضعف المحلوب ، ولماذا لا تختل الميزانية وتختل الموازين جميعا فى مصلحة ذلك الرئيس أو ذلك الوزير ، أوذلك المحسوب ؟ ...

(ثالثا) لاخلاء درجات لموظفى ديوان المحاسبة وللذين حلوا محلهم فى الوزارات المختلفة من المحسوبين والمحظوظين ، لجأت الوزارة الحاضرة الى وسيلة أرهقت الميزانية فوق ارهاق ـ وهى احالة الموظفين فى مختلف الوزارات على المعاش مع صرف الفرق نقداً بين مرتبهم كما كان (أو كما زيد) عند الاحالة , وبين معاشهم ، وذلك عن جميع المدة الباقية لهم فى الخدمه ـ وفى هذا ما فيه من عبء الخزانة المثقلة وأذكر من باب التمثيل لا الحصر ان الوزارة الحاضرة أحالت لهذا الغرض

٣٥ موظفا فى وزارة الأشغال

٣٣ موظفا فى وزارة المواصلات (منهم ١٩ فى مصلحة البريد)

١٧ موظفا فى وزارة الصحة

١٦ من رجال القضاء

١٢ موظفا فى السكة الحديد

٥ فى وزارة الزراعه

ولهذا الجدول بقية ، وبواقى . . .

(رابعا) مما يذكر ـ ولا يستكثر ـ أنه أقيم أخيراً امتحان لحضرات موظفى ديوان المحاسبة لمعرفة مبلغ المامهم بأعمال المحاسبة وواجبات الوظائف التى عينوا لها فبلغت نسبة النجاح عشرة فى المائة فقط ! ! (١)

وهل من عجب فى ذلك يا مولاى ، بل لعل العجب فى العشرة فى المائة ! . . اذ المعروف المشهور فى جميع الأوساط الفنيه المختصه ان الديوان قد فشل فشلا ذريعا فى مهمة المراقبه التى وجد لها ، فلم يحقق عملا ولا أملا ، بل كل ما أفلح فيه

(١) يتولى موظفو مراقبة المراجعه بوزارة الماليه (الذين نقلوا الى الديوان) تعليم الموظفين الجدد من المحسوبين كيف يكونون مراجعين ومحاسبين ، ولم يمنح هؤلاء الموظفون الفنيون درجات او علاوات عدا أربعة منهم ، وكل من عداهم من المحسوبين منح الدرجات والعلاوات ! !

أنه عطل الأعمال، وضرب أسوأ الامثال فى الاسراف، والاسفاف، من غير حساب، ولامحاسبه.

يالمأساة! . . . فقد أصبحنا بفضل الوزارة الحالية فى حاجة الى من يحاسب المحاسبين! بل غفر الله لى، فانى أخشى أن تتلقف الحكومة هذا الاقتراح فتبادر الى انشاء ديوان آخر تحشر فيه محسوبى المحسوبين، لمحاسبة الحاسبين! . . .

« محسوبياتى »!

أشرت الى مقال محسوبياتى الذى نشره أمين باشا عثمان فى مجلة « الاثنين ». وقد تحدث معاليه عن السياسة العليا فى محسوبياته . . . وانى لأسمح لنفسى بأن أتحدث عن السياسة الدنيا فيها، ضاربا فيما يلى بعض الأمثلة عليها :-

سكرتيرو أمين باشا عثمان: يتكون مكتب معاليه من ١٧ سكرتيراً أذكر منهم للتمثيل حضرات (مع حفظ الألقاب) :-

١ — عزيز عابد - رقى من الرابعة الى الثالثة - منح درجة وأربع علاوات

٢ — فكرى أباظه - رقى السادسة الى الرابعه - منح درجتين وأربع علاوات

٣ — فؤاد حمدى سيف النصر - ضابط عمره ٢٣ سنه - منح الرابعه بصفة استثنائية وأربع علاوات

٤ — مدحت شرارة - ملازم أول - منح الخامسة وأربع علاوات

٥ — موريس فهمى - زوج سيدة أجنبية صديقة للأسرة - كان موظفا بمرتب شهرى يبلغ ستة جنيهات فى مصلحة الأملاك فنقل الى المحاسبة بمرتب شهرى ٣٠ جنيها فى الدرجة الخامسه . . .

٦ — قاسم احمد فرحات - صيدلى - منح الدرجه الخامسة وأربع علاوات

٧ — أمين شعير - نسيب النحاس باشا - منح السادسة وأربع علاوات

٨ و ٩ - حسن وحسين شريف - رفع مرتبهما من ٦ الى ١٥ جنيها الخ الخ.

أقرباء ومحسوبو أمين باشا عثمان :

(١) الاستاذ سني اللقاني، عين فى درجة وكيل وزارة ورفع مرتبه من ١٠٢٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه - (وحضرته زوج شقيقة أمين باشا)
(٢) الاستاذ نظمي العلايلي - رقى من الرابعة الى الثالثه ومعها أربع علاوات استثنائية (وحضرته زوج شقيقة أمين باشا الثانية)
(٣) الاستاذ حسين سامى - منح درجه استثنائية وأربع علاوات (وحضرته زوج الشقيقه الثالثة)
(٤) زوج ابنة مرضعته (احمد خيرالله) لا يحمل شهادات ، فرفع مرتبه من ٦ جنيه الى ١٥ جنيها . . .
(٥) أخو زوج بنت المرضعه - منح درجة وأربع علاوات
(٦) أخو زوج بنت المرضعه (رقم ٢) - منح درجه وأربع علاوات
(٧) سعيد صابر افندى (ابن أخت الاستاذ سني اللقاني) - منح الخامسه وأربع علاوات
(٨) الاستاذ محمد حشمت - وهو المحسوب الأعظم للمحتسب الاعظم - كان فى الدرجه الرابعة بمرتب سنوى ٣٦٦ جنيها فى بدء العهد الحاضر ، وكان قد رقى الى الرابعه فى أغسطس سنة ١٩٤٠ - فرقته الوزارة الحالية الى الثالثه وزاد مرتبه السنوى من ٣٦٦ جنيها الى ٦٣٠ جنيها ، وعين وكيلا لمحافظة اسكندريه - وبعد حوالى شهرين نقل الى ديوان المحاسبة مع ترقيته الى الدرجه الثانية ورفع مرتبه السنوى الى ٨٤٠ جنيها . . . أى أن مرتبه وثب فى بضعة شهور من حوالى ثلاثين جنيها الى سبعين جنيها فى الشهر ! !

ومما هو جدير بالذكر أن حضرته لا يحمل شهادة عاليه ولا يسمح الكادر بترقيته لاكثر من الدرجة الثالثة ولذلك لم توافق اللجنة المالية على منحه اكثر من

٥٤٠ جنيهاً حينما عين وكيلا لمحافظة الاسكندريه... ولكن لعله من الإنصاف لفلسفة العهد الحاضر أن نقول أن اللجنة المالية والقوانين المالية ان هى الامخلفات فانية، لعهود فانية، أكل العهد الحاضر وشرب عليها، ومنها...

٩ ـ عبدالهادى افندى سيف النصر ـ نسيب الأستاذ حشمت ـ منح درجة استثنائية وأربع علاوات

١٠ ـ الاستاذ أمين عبد الرحمن ـ منح الدرجة الثانية بصفة استثنائية ورفع مرتبه من ٣٧ جنيها الى ٥٢٫٥ جنيه

١١ ـ الاستاذ عبد العظيم أباظه ـ رقى الى الدرجة الاولى بصفة استثنائية ومنح أربع علاوات

١٢ ـ الاستاذ الشافعى اللبان ـ منح درجه وأربع علاوات

١٣ ـ الاستاذ حسين خشبه ـ منح الدرجة الخامسة وأربع علاوات

١٤ ـ حبيب افندى نجار ـ منح الدرجة السادسة وأربع علاوات

١٥ ـ احمد حلمى حجاج افندى ـ الدرجة السادسة وأربع علاوات

١٦ ـ سيد أباظه افندى ـ درجه وأربع علاوات

١٧ ـ حسن افندى نجيب ـ منح درجه استثنائية ليحال على المعاش بعد ثلاثة شهور

١٨ ـ عبد الرازق افندى محمود ـ (كان فى الاصل ساعيا بالاسكندرية) منح الخامسة وأربع علاوات

١٩ ـ السيد احمد زندو ـ الخامسة وعلاوات

٢٠ ـ هنرى عطار ـ الخامسة وعلاوات استثنائية

٢١ ـ الاستاذ جمال جبر ـ الخامسة زائداً أربع علاوات

٢٢ ـ ميشيل طبيه ـ الخامسة وعلاوات استثنائية

هذا يامولاى بعض من كل، وقطرة من بحر، وأمامى كشف يتضمن ٤٣ موظفا

منحوا الدرجة السادسه وعلاوات استثنائية من علاوتين الى اربعة ، و٣٨ موظفاً منحوا الدرجة الخامسة من العلاوات الاستثنائية ، هذا فضلا عن الذين عينوا ورقوا الى الدرجات العليـــا ولم أقف الا على القليلين منهم - وكلهم أقرباء أو أنسباء أو محسوبون . . .

وانى أتشرف بارفاق الكشفين مع هذه العريضة

المحسوبيـــات الوزارية فى الديوان

يختص رئيس الوزراء باثنى عشر موظفا من أنسبائه ومحاسيبه فى ديوان المحاسبة ويدخل ضمن هؤلاء - محاسيبي أو محسوب - مشروع البر عبد المقصود افندى حمزه الذى رقى ترقية استثنائية هائلة ومنح من الامتيازات ماسيأتى ذكره ، وكذلك الأستاذ عبد السلام احمد عثمان المهندس (شقيق محمد بك صلاح الدين) الذى رقى الى الدرجة الأولى من الثالثه ورفع مرتبه من ٤٩٢ جنيها الى ٨٣٤ جنيها فى الثانيه ولا أدرى كم بلغ فى الأولى . . . وسيأتى الكلام عنه وعن بقية محسوبى النحاس باشا فيما بعد عند الكلام عن محسوبيات النحاس باشا عامة فى سائر الوزارات .

وللوزراء الآخرين نصيبهم فى محسوبيات الديوان ومن بينهم وزراء الأشغال والمعارف والعدل والماليه والمواصلات والزراعة والشؤون الاجتماعية والتموين ، وحتى رئيس مجلس النواب لم يشأ الا أن يقتسم الغنيمة مع المغتنمين - ففى الديوان متسع للجميع ! - وذلك رغم حشد محسوبيه فى وظائف مجلس النواب كما سنرى - وسنتناول فيما بعد محسوبيات كل وزير فى مختلف المصالح ، ومعها محسوبيـات المحسوبين أنفسهم - أو فى القليل ما وقفنا عليه منها ، فالخير كثير ، والمال وفير ..

« الشهية مع الأكل » ! - ما أصدق هذا المثل الافرنجى ! . . . فقد تذوقت الوزارة مزايا الديوان فقرر مجلس الوزراء أخيراً - بحجة الهيئات الخارجه عن

الميزانيه ـ انشاء خمسين وظيفة جديدة ، منها ٢ ثالثة ، و ٥ رابعة و ١١ خامسه و٢٨ سادسة و ٤ درجة سابعه ! . . . هنيئا مريئا ! !

* * *

محسوبيات النحاس باشا

وهى تتفرع الى عدة فروع :-

(١) الانسباء والاقرباء (٢) المحسوبون من الموظفين (٣) محسوبو مشروع البر (٤) الموظفون الذين أدوا خدمات خاصة هم أو أقرباؤهم ، بصدد وقفى عبدالعال والبدراوى (٥) الاطباء الذين يعالجونه (٦) خدم المنزل (٧) محسوبو الصدفة (٨) محسوبو المحسوبين

ولست أزعم يامولاى حصر مالايحصر . . . بل حسبي أن أبين أن الاستثناءات التى كانت محل نقاش أو تنازع بيننا أثناء الوزارة (وهى لم تزد على اثنتى عشرة) قد بلغت بعد خروجي من الوزارة فوق الالف حتما ، وعلمت أنها تبلغ فى مجموعها حوالى ١٥٠٠ حالة . . . ولما كانت هذه الاستثناءات الضخمة النهمة محل تكتم يشعر بخوف أصحابها ، من افتضاح الغنيمة واسلابها ، فلست أدعى أن البيان الذى استطعت الحصول عليه واف شامل ، ولكن الامثلة التى وقفت عليها هى وحدها قاطعة فى انه لم تقم بمصر ، فى أى عهد من العهود ،وزارة كالوزارة الحاضرة مستهترة فى جرأتها ، مستسلمة لشهوتها ، لايردعها من الناس رادع ، أو من الضمير وازع فى توزيع الوظائف كبيرها وصغيرها على الاقرباء والانسباء والمقربين ، عاملين كانوا أو عاطلين أو خاملين . بل ان بعضهم أعيد الى الخدمة وكانوا قد أبعدوا عنها لاسباب قذرة لاتشرف حتى المحسوبين . . .

وفيمايلى بيان بالقدر الذى وقفت عليه من محسوبيات النحاس باشا وحده ، الذى له فى هذا المضمار نصيب الاسد . . .

الانسباء والاقرباء

١ ـ معالى الدكتور عبد الواحد الوكيل ـ نسيب النحاس باشا ـ وهو الموظف الوحيد الذى عين وزيراً لاعتبارات تتعلق بصلته ، أكثر منها بوظيفته أو كفايته ولم يكتف النحاس باشا بتعيين معاليه وزيراً وعضواً فى الشيوخ (ولهذا التعيين قصة ذكرتها فى المقدمه) ـ بل ان معاليه لايزال حتى الآن محتفظاً بوظيفته السابقة كاستاذ بجامعة فؤاد الاول وكمراقب للصحة المدرسيه بوزارة المعارف ، بل لايزال معاليه يوقع بامضائه كموظف مرؤوس لوزير المعارف على الاوراق الخاصة بالصحه المدرسيه ! . . . ولاتزال أستاذية علم الصحه بالجامعه خاليه عسى أن يشغلها بعد خروجه من الوزارة ! ـ فهو اذن وزير من باب اصلى ، وموظف من باب الاحتياط الكلى !!

٢ ـ محمد بك شعير ـ عين وكيلا للوزارة بحجة المرض وانه سيطلب احالته على المعاش بعد أسبوع أو اثنين ـ وقد شفاه الله منذ تعيينه ، فنقل من التموين الى وزاره المالية ، و حضرته كما هو ظاهر نسيب للنحاس باشا ، وكان خصما عنيداً للوفديين ! ولكنه الآن أصبح يمت الى الوفديين بنسب ، وان كان لايمت اليهم بسبب ! !

٣ ـ عبد العزيز النحاس بك ـ شقيق النحاس باشا ـ حضرته مدير ادارة التفتيش بوزارة الداخلية وقد رقى من الدرجة الاولى وكان مرتبه فيها ١٠٢٠ جنيه

الى درجة مدير عام (ا) بمرتب ١٣٠٠ جنيه سنويا (١) - ومنح اختصاصات واسعة جداً نشرت فى الصحف منها الاشراف على ترقيات وتعيينات الموظفين، والاشراف على كشوف التماس الرتب والنياشين، وتأديب الموظفين الخ .

٤ - الاستاذ محمد سالم النحاس (ابن أخ النحاس باشا) - رقى حضرته الى الدرجه الثانيه فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ وأعتبرت ماهيته ٧٩٢ جنيه من أول اكتوبر سنة ١٩٤٢ - ولكن مجلس الوزراء قرر بعد ذلك تعيينه وكيلا لمدير عام مصلحة البريد وترقيته الى الدرجة الاولى بمرتب ٩٠٠ جنيه !. . . وكان حضرته قاضياً من قبل . . . وجاء فى مذكرة اللجنه الماليه تبريراً لترقيته الى الدرجه الاولى فى ظرف بضعة شهوران « اعباء المنصب الذى أسند اليه مع مايتحمله من مسئوليات كثيرة تبرر منحه الدرجة المقررة مع التجاوز عن شرط مضى أربع سنوات »

والمنتظر أن تخلو وظيفة مدير عام البوستة قريبا، وأن يجد النحاس باشا مبررات جديدة للترقية الجديدة !. . .

٥ - محمود افندى النحاس (شقيق النحاس باشا) - وحضرته موظف بالأملاك الاميرية وليست له مؤهلات علمية وبلغ مرتبه ٥٠٤ جنيه سنويا ، ولكن مجلس الوزراء قرر ابلاغ مرتبه الى ٦٠٠ جنيه سنويا . . . ومن طريف مايذكر أن المذكرة

---

١ - كانت اللجنه الماليه حينما كنت وزيراً للماليه قد وافقت على رفع درجتى مدير الامن العام ومدير التفتيش من مدير عام (ب) ودرجه أولى الى درجتى مدير عام (ا) مقابل تعهد وزارة الداخلية بالغاء أربع وظائف درجه ثامنه ووظيفة ساع ، على أن يعين فى الدرجتين مدير الامن العام ومدير التفتيش بالمرتب الذى كانا يتقاضيانه ، ولكن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذا الرأى وقرر لكل منهما مرتبا قدره ١٣٠٠ سنوياً (ومرفق بهذه العريضه صورة مذكرة اللجنة الماليه وقرار مجلس الوزراء) .

بترقيته جاء فيها بالحرف الواحد : « ان حضرته قد كلف بأعمال جديدة ذات صفة خاصة تستلزم الأمانة والإخلاص وترى المصلحة رفع مستواه الى حد يتمشى مع أهمية تلك الأعمال » . . .

ومعنى ذلك أن للأمانة والإخلاص ثمنا معيناً . . . أو فى القليل أن وظيفته الاولى كانت لاتستلزم من الامانة والاخلاص ماتستلزمه الثانية ! . .

٦ ـ عبد المنعم سالم النحـــاس افندى (ابن أخ النحاس باشا) ـ رقى الى الدرجةالسادسة ترقية استثنائيه مع تثبيته بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ كتوبر سنة ٤٢

٧ ـ توفيق سالم النحاس افندى ، شقيق عبد المنعم رقى فى نفس الجلسه الى السادسة مع تثبيته ـ وعين الشقيقان فى وزارة المواصلات

٨ ـ الاستاذ بهاء الدين عبدالعزيز النحاس ، ابن اخ رابع للنحاس باشا ـ جعلت أقدميته فى الخامسة من أول ديسمبر سنة ١٩٣٧ ـ تمهيداً للرابعة ! ـ ومنح آخر مربوط الدرجة مع تثبيته واعفائه من الكشف الطبي (قرار ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢)

٩ ـ الاستاذ عبدالمنعم عبدالعزيز النحاس (ابن أخ خامس للنحاس باشا) كان معاونا للإدارة وعين فى النيابة ثم عين أخيراً مأموراً للضبط بمديرية القليوبيه — وهى درجة يصل اليها الموظفون غير المحسوبين ، فى عدة سنين ! . . .

١٠ ـ الاستاذ محمود شوقى (ابن شقيقة النحاس باشا) ـ عين مدير المكتب رئيس الوزراء فى الدرجة الرابعة آخر مربوطها ٤٥ جنيه شهريا ـ مع انه حاصل على ليسانس الحقوق فى الدور الثانى سنة ١٩٤٠ ، ولايزال أول دفعته يتقاضى ١٢ جنيه شهريا ، بل لايزال بعض حضرات مدرسيه الذين امتحنوه يتقاضون مرتبا أقل من نصف مرتبه ! . . .

ولحضرته فوق المرتب سيارة حكومية فخمة من نوع باكار ، وله كما يقال مرتب خاص فى الحراسة .

ولعل الحكومة المصرية منذ أن كانت فى مصر حكومة لم تشهد مثلا صارخا على المحسوبية السافرة المستهترة كهذا المثل . . . اللهم الا إذا استثنينا نجل سعادة رئيس مجلس النواب الذى عين أول ماعين بمثل هذا المرتب مع فارق بسيط وهو انه يحمل شهادة دكتوراه . . .

١١ ـ الأستاذ مصطفى شوقى (ابن شقيقة النحاس باشا أيضاً) ـ صدر بصدده قراران استثنائيان من مجلس الوزراء ، الأول فى ٨ يوليو سنة ١٩٤٢ باعتبار أقدميته فى الدرجة الخامسة من ٨ يوليو سنة ١٩٤٠ رغم انه رقى الى الخامسة فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، وجعل مرتبه ٣١٢ جنيها — والقرار الثانى صدر فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٢ بترقيته الى الدرجة الرابعة وجعل مرتبه ٤٢٠ جنيها سنوياً . .. ورأت اللجنة الماليه أن الوثبة واسعة فاقترحت جعل المرتب ٣٢ جنيهاً شهريا ولكن مجلس الوزراء قرر له ٣٥ جنيها ـ ومؤهلاته البكالوريا . . .

١٢ ـ الأستاذ وحيد شوقى « ابن شقيقة النحاس باشا » ـ منح حضرته استثنائيا رتبة بكباشى فى ادارة خفر السواحل .

١٣ ـ محمد خيرى عثمان بك « زوج بنت شقيقة النحاس باشا » ـ وحضرته أحد الثلاثة الذين كانوا موضوع مذكرة اللجنة المالية التى قدمتها قبل خروجى من الوزارة برفض الاستثناءات ، ولكن مجلس الوزراء قرر رغم ذلك ترقيته الى الدرجه الثالثة بمرتب ٧٢٠ جنيه سنوياً أى زيادة ١٧ جنيه شهريا فى مرتبه . . .

فهل اكتفى النحاس باشا بهذه الوثبة الاستثنائية الخاطفة . . . ؟ كلا ، فانه لم تمض بضعة شهور على خروجى من الوزارة حتى قرر له مجلس الوزراء ترقية أخرى الى الدرجة الثانية ومنحه علاوتين من علاواتها مقدارهما ٩٦ جنيه لابلاغ ماهيته ٨١٦ جنيها ! . . .

وهكذا بلغ الاستهتار بالمناصب وبأموال الدولة مبلغاً يدعو لا الى مجرد

التساؤل والدهشة ، بل الى التحقيق والمؤاخذة . . .

١٤ ـ الاستاذ عبد الرحمن رضا « زوج ابنة شقيقة النحاس باشا » ـ رقى من محام من الدرجة الاولى الممتازة بأقلام قضايا الحكومة الى نائب أول ، ومن الدرجة الثالثة الى الاولى فزاد راتبه من ٧٢٠ جنيه الى ٩٠٠ جنيه سنويا — وقد كانت هذه الترقية محل نقاش طويل بينى وبين النحاس باشا وانتهى الأمر إلى أن اللجنة المالية لم تتحمل مسؤولية هذه الترقيه فتركت الأمر فيها لمجلس الوزراء ، وقد جاء فى ختام مذكرتها مايأتى حرفياً . . « وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح وهى تتشرف برفعه الى مجلس الوزراء ليقرر فيه مايراه » . . .

١٥ ـ توفيق افندى مرسى القاضى « زوج خالة حرم النحاس باشا » ـ رقى من مأمور الى وكيل مديرية الجيزة ومنح الدرجة الثالثة بمرتب ٧٢٠ جنيه سنويا ، أى بزيادة ٢٤ جنيه شهريا ـ وكان حضرته أحد الثلاثة الذين رفضت ترقيتهم اللجنة المالية فقرر المجلس ترقيته رغم هذا الرفض .

١٦ ـ الأستاذ مسعد السمرة « صهر النحاس باشا وزوج السيدة المستحقة فى وقف عبدالعال المشمول بنظارته » ـ نقل من القضاء الى الداخلية وزاد مرتبه من ٤٨ جنيه الى ٦٠ جنيه شهريا ، وقد سبقت الاشارة الى ظروف هذه الترقية المغرضة

١٧ ـ الدكتور عبدالجواد حسين « شقيق زوج خالة حرم النحاس باشا » ـ عين مديراً عاما لقسم الأوبئة بوزارة الصحة ورقى من الثانية إلى الأولى بزيادة ١٥ جنيه شهريا ، مع انه كان قد رقى الى الثانية فى أول أغسطس سنة ١٩٤٠

١٨ ـ حافظ عبد الواحد الوكيل افندى « شقيق حرم النحاس باشا » ـ منح الدرجة السادسة وأربع علاوات بصفة استثنائية فى ديوان المحاسبة ـ وهو يحمل الشهادة الابتدائية . . .

١٩ ـ محمد حافظ الوكيل افندى « ابن عم حرم النحاس باشا » عين فى سكرتارية مجلس النواب بمرتب شهرى ٢٠ جنيها وخمسمائة مليم وليست لديه مؤهلات وظيفته

٢٠ ـ أمين افندى شعير « خال حرم النحاس باشا » ـ منح الدرجة السادسة وأربع علاوات بصفة استثنائية بديوان المحاسبة وليس له مؤهلات.

٢١ ـ عبدالرحيم همام افندى « نسيب آل الوكيل » ـ منح بصفة استثنائيه الدرجة السادسة وأربع علاوات فى ديوان المحاسبة

٢٢ ـ عبد المقصود افندى شاهين « نسيب النحاس باشا » رقى الى الخامسة ومنح أربع علاوات استثنائيه فى ديوان المحاسبة

٢٣ ـ مصطفى افندى كامل شاهين « نسيب النحاس باشا » المهندس بمصلحة الشئون القروية ـ أعتبرت أقدميته فى الدرجة الخامسة من أول اكتوبر سنة ١٩٣٧ بدلا من سنة ١٩٣٩ ومنحه ثلاث علاوات ـ ومن طريف مايذكر هنا ان مذكرة اللجنة المالية أشارت الى أن اللجنة انقسمت آراؤها بصدد هذه التسوية الاستثنائية فرأى أربعة من حضرات أعضاء اللجنة منحه علاوتين فقط ووافق الثلاثة الباقون على منحه ثلاثة علاوات ـ وأخذ مجلس الوزراء بطبيعة الحال برأى الاقلية، لأنه ينطوى على أكثرية نقدية !...

٢٤ ـ منصور افندى احمد « قريب النحاس باشا » ـ عين بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ فى سكرتارية مجلس النواب بمرتب شهرى ٢٠ جنيه ... ومؤهلاته الشهادة الابتدائية

٢٥ ـ الأستاذ على راجح « نسيب النحاس باشا » ـ قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٤٢ ترقيته الى الدرجة الرابعة بأول مربوطها ٤٢٠ جنيها ومنحه فوق ذلك مرتبا اضافيا قدره ١٢٠ جنيها فى السنة ـ مع أنه رقى الى الخامسة

فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤١ وكان مرتبه فيها ٣٣٦ جنيها سنويا ـ وحضرته يشغل وظيفة مدير مكتب وزير الداخلية . . . ومن طريف مايذكر فى هذا الصدد أن الأستاذ ابراهيم فرج منح ترقيته الاستثنائيه الشاذة بحجة انه يشغل وظيفه مدير مكتب وزير الداخليه فوق وظيفةمدير المستخدمين والآن وقد عين الاستاذ على راجح مديراً لهذا المكتب فما قول النحاس باشا فى ذلك ، وهل من مبرر جديد؟.

٢٦ ـ الاستاذ عبدالرازق راجح افندى «شقيق السابق» ـ عين بقرار استثنائى من مجلس الوزراء بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٢

٢٧ ـ الأستاذ محمود مختارمدكور ـ «نسيب آل الوكيل» ـ منح الدرجه الخامسه وأربع علاوات استثنائيه فى ديوان المحاسبه

٢٨ ـ محمد بك محمود مدكور (نسيب آل الوكيل) نقل من القضايا الى وظيفة مدير مكتب وزير المالية ورقى إلى الدرجة الثانية بصفة استثنائية .

٢٩ ـ الشيخ سيد زهران (نسيب النحاس باشا) ـ كان مرتبه ٢١ جنيها فى الشهر فنقل مديراً المساجد بوزارة الأوقاف وقفز مرتبة الى خمسين جنيها شهرياً فى الدرجة الثالثة .

٣٠ ـ زكى افندى زهران (زوج بنت شقيقه النحاس باشا) نقل من البوليس الى حرس البرلمان ومنح رتبة اليوزباشي متخطياً الكثيرين من مستحقيها ، ثم قفز أخيراً الى رتبة صاغ ...

٣١ ـ محمد حلمى شعير افندى (ابن خال حرم النحاس باشا) ـ رقى الى رتبة اليوزباشي فى غير دوره ومنح آخر مربوط الرتبة . . . وانتدب لحراسة رئيس الوزراء مع انشاء قسم بوليس سياسى بالرئاسة خصيصاً لحضرته ومن معه ...

٣٢ ـ صالح حافظ فكرى افندى «نسيب النحاس باشا» ـ اعتبرت أقدميته من سنة ١٩٣٦ ، لترقيته الى السادسة ...

٣٣ ـ احمد محمد الحفناوى بك « زوج أخت محمد شعير بك قريب حرم النحاس باشا » منح آخر مربوط الاولى ١٠٨٠ جنيه وكان مرتبه ٩٨٤ جنيه .

٣٤ ـ الاستاذ محمد ابو الفتح « زوج كريمة عبد العزيز بك النحاس » ، منح الخامسة استثنائيا كما سبقت الاشارة

٣٥ ـ القائمقام محمود حسن راشد بك « النسيب الجديد لآل الوكيل » ، وهو صاحب حكاية الاستيداع ، فالاستجاع ، فالاسترجاع !...

٣٦ ـ الاستاذ صالح حسين « نسيب آل الوكيل » ـ وكيل نيابة وقد رقى من مرتب عشرين جنيه ونصف الى ٣٥ جنيه فى الشهر ... وانتدب للقسم الخاص بمراجعة الأحكام العسكرية بمكتب الحاكم العسكرى .

٣٧ ـ حسين النحاس ـ كان كاتب سركى بيومية ٧ قروش وعين فى سكرتيرية مجلس النواب بمرتب ١٠ جنيه شهرياً

٣٨ ـ مصطفى افندى رياض عثمان « نسيب النحاس باشا » ـ كان فى التجارة ونقل الى الزراعة فى الدرجة الرابعة ولم يمض شهر حتى أوجدوا له وظيفة فى بغداد ... وهى وظيفة ملحق زراعى لتصريف المنتجات الزراعية فى الدول الشرقية ومنح الدرجة الثالثة !...

٣٩ ـ محمد افندى عبد المنعم عماره « نسيب آل شعير والوكيل » ـ منح السادسة وأربع علاوات بصفة استثنائية فى ديوان المحاسبة

٤٠ ـ متولى افندى قناوى « نسيب النحاس باشا » أعيد الى الخدمة بمرتب ٣٠ جنيهاً شهريا وهو لا يحمل مؤهلات — وكان لى قريب بمثل مرتبه وفصل معه فى سنة ١٩٣٨ فلم أوافق على اعادته ، لأن فى اعادته — وهو معين على اعتماد مؤقت — استثناء لا مبرر له إلا المحسوبية... وقيل أن مرتبه رفع إلى أربعين جنيها

ياصاحب الجلالة :

هؤلاء أربعون قريبا ونسيبا ـ وهم الذين أمكننى الوقوف على استثناءاتهم

دون غيرهم ـ وهم أقرباء وأنسباء رجل واحد ، واغدقت عليهم الاستثناءات فى سنة واحدة وتجمعهم كلهم صلة واحدة هى القربى من النحاس باشا وأنسبائه . . . فما هو معنى ذلك ؟ أليس المعنى الظاهر السافر أن الحكومة قد أصبحت ضيعه لرئيس الوزراء وأهله يقتسمون خيراتها وثمراتها دون غيرهم من الموظفين المستحقين ؟ وهل هذه الاستثناءات التى لم يسبق لها مثيل فى الكم وفى النوع والتى لم ينظر فيها الى الكفاية والجدارة ـ لأن أغلب أصحابها لا يستحقون حتى الترقية العاديه بل وليست لهم حتى تلك الصبغة الوفدية التى طالما تعلل بها النحاس باشا فى غير علة ـ هل هذه مجرد استثناءات يصح أن يطلق عليها هذا النعت المتواضع . . . وهل اغتراف أموال الدولة فى غير تورع ولا حساب واغداقها على كل من يمت إلى رئيس الوزارة بصلة القرابة أو النسب يعتبر من الأمانة فى شىء من قبل حاكم عهدت اليه أموال الدولة أمانة مسئولة يوزعها على الناس بالقسطاس . . فكم يكون الأمر وقد قطع على نفسه عهداً خاصاً الى جانب العهد العام الذى يفرض على كل حاكم ، أن يرعى وجه ربه ذى الجلال فى معاملة الموظفين وغير الموظفين بالأنصاف والمساواة من غير ما محسوبية أو ميل أو مراعاة للوجوه أو استغلال ... وهل مثل هذه المحسوبيات الظالمة الآثمه منه ومن وزرائه يصح أن تبقى قائمة فى أية حكومة نظامية ، بل وهل يمكن الاطمئنان الى بقاء النظام الحكومى نفسه اذا مابقيت ؟ . . .

ولم تقتصر المحسوبية الصارخة على الأقرباء والأنسباء ، بل هناك أصدقاء ، وللأصدقاء أصدقاء ، وفيما يلى بعض المحسوبيات التى وقفنا عليها ـ وهى الخاصة بالنحاس باشا ـ ويليها محسوبيات حضرات الوزراء الزملاء . . .

محسوبو النحاس باشا :

أما محسوبوه من الموظفين فنذكر منهم على سبيل التمثيل حضرات الآتيه أسماؤهم ، مضافين الى الاربعين السابقين من الاقرباء والانسباء :—

٤١ ـ الدكتور احمد فريد الرفاعي ـ لم يكتف بترقيته من الدرجة الاولى بمرتب ١٠٢٠ الى درجة وزير مفوض بمرتب ١٥٠٠ جنيه، بل منح معاشا استثنائيا فوق منحه نقدية مقدارها ٢٠٠٠ جنيه ـ هذا فضلا عن تعيين ابنه نور الدين افندى خبيراً لاسلكيا فى الاوقاف (!) بالدرجه الخامسه، وكانت مؤهلاته لهذه الوظيفة الفنية فى وزارة غير فنية انه كان قبل تعيينه تاجراً فى آلات الراديو .... وقد سبقت الاشارة الى ظروف هذا الاستثناء الصارخ، المزدوج.

٤٢ ـ الاستاذ عبد السلام احمد عثمان (شقيق محمد صلاح الدين بك) وقد أشرنا الى حالته من قبل فقد ارتفع مرتبه فى حوالى شهرين من ٤٩٢ جنيه الى ٨٣٤ جنيه فى الدرجة الثانية، ثم لم تمض أيام حتى عين فى الدرجة الاولى مديراً لمراقبة البلدية ولا ندرى كم يبلغ مرتبه فيها الآن ولعله أخذ أول مربوطها ١٠٢٠ جنيه فيكون مرتبه قد زاد أكثر من ٥٠٠ جنيه فى بضعة شهور ـ وحضرته مهندس اكتشفت له مؤهلات حسابية نادرة ...

٤٣ ـ الاستاذ ابراهيم فرج مسيحه ـ رقى من الرابعة الى الاولى بمرتب ١٠٢٠ جنيه بزيادة ٤٢ جنيها شهريا فى مرتبه... وهو أحد الثلاثة الذين قدمت بمناسبة اقتراح ترقيتهم مذكرة اللجنة المالية بمنع الاستثناءات

٤٤ ـ الاستاذ محمد القبانى ـ عين مديراً للمطبوعات ورقيبا عاما على الصحف ـ وهو الرقيب الثالث أو الرابع لست أدرى! ـ ورقى استثنائيا الى الدرجة الثالثة وكان حضرته يعطى دروسا خصوصية لبعض أبناء شقيقة النحاس باشا

٤٥ ـ الاستاذ احمد لطفى ـ نقل من القضاء الى الداخلية ورقى الى الدرجة الاولى مع منحه ٩٠٠ جنيه رغم رأى أغلبية اللجنة الماليه بمنحه علاوتين فقط ... وكان قد حصل على الدرجه الثانيه فى يناير سنة ١٩٤٠ بماهيه ٧٢٠ جنيه فقرر له مجلس الوزراء الحالى فى ٧ يونيو سنة ١٩٤٢ هذا الاستثناء الكبير

٤٦ ـ الشيخ محمد البنا ـ رقى فضيلته من الدرجه الثالثه الى الاولى ورفع مرتبه

من ٧١٤ جنيه الى ٩٠٠ جنيه .

٤٧ ـ الاستاذ محمد كامل البنا — نال الدرجة الرابعة فى ٨ مارس سنة ١٩٤٢ فرقى فى ٢٢ سبتمبر من نفس السنه ترقية استثنائية الى الدرجة الثالثة وجعل مرتبه ٥٢ جنيه ونصف فى الشهر ، وكانت اللجنة الماليه رأت أن تكون الماهيه ٤٥ جنيها فلم يأخذ مجلس الوزراء برأيها .

٤٨ ـ عبد الوهاب افندى عبد الفتاح البنا — رقى إلى الدرجة السادسه فى ٢٢ سبتمبر سنة ٤٢ مع أنه كان فى السابعة من ١٢ يوليو سنة ٤٢ ، أى أنه قضى فى الدرجه حوالى شهرين فقط .

٤٩ — اسحق افندى حلمى : تقررت له الدرجه الثالثه بماهية ٥٥ جنيها ، وليس لدى حضرته شهادات إلا أن المذكرة التى رفعتها وزارة المعارف الى مجلس الوزراء أشارت الى أنه سبح المانش فى عام ١٩٢٧ ، واقتنع المجلس بهذا الوضع الطريف .

٥٠ — الصاغ سعيد حلمى افندى : شقيق اسحق افندى حلمى ـ رقى استثنائياً الى رتبة صاغ بقرار من مجلس الوزراء .

٥١ — الاستاذ ابراهيم عزالدين (شقيق آخر لمحمد صلاح الدين بك) ـ رقى الى الخامسة فى ٢٤ مارس سنة ٩٤٢ ، ثم رقى ترقية استثنائيه بقرار فى ٢٢ سبتمبر سنه ٤٢ الى الدرجه الرابعه وجعل مرتبه فيها أربعين جنيها ، وكانت اللجنة الماليه قد رأت جعل الماهيه ٣٥ جنيها فلم يأخذ مجلس الوزراء برأيها ـ وهكذا قفز مرتبه عن من ٢٠ الى ٤٠ جنيه فى بضعة شهور .

٥٢ — الاستاذ هيكل (شقيق حرم محمد صلاح الدين بك) ـ منح الدرجه الرابعة وأربع علاوات استثنائية فى ديوان المحاسبة .

٥٣ — محمد البسطويسى الطناحى (محسوب من سمنود) ـ عين بمجلس النواب بمرتب شهرى ٢٠ جنيه وليست لديه مؤهلات .

محسوبيات مشروع البر

٥٤ ـ الاستاذ جورج دومانى (امين صندوق مشروع البر) ـ أشرنا من قبل الى معاملته الاستثنائية الخارقة للاستثناء نفسه ، بحيث تضاعف معاشه وقبض منحة بضعة آلاف من الجنيهات واستمر فى عمله بعقد !

٥٥ ـ الاستاذ عبد المقصود حمزه مراجع حسابات مشروع البر) ـ رقى من الدرجة الخامسة الى الثالثة بقرار من مجلس الوزراء فى ١٩ سبتمبر سنة ٤٢ ، فارتفع مرتبه من ٢٩ جنيها الى ٤٥ جنيها فى الشهر ، ثم نقل الى ديوان المحاسبة وانتدب للعمل فى الحراسة مقابل مكافأة تبلغ حوالى نصف مرتبه ، وكذلك صرح له بمراقبة حسابات هيئات خارجية وفتح مكتب محاسبة خاص .

والحق أنه برهن على كفاية استثنائية فى مراجعة حسابات مشروع البر ، ولمثله شرع الاستثناء فوق الاستثناء ...

٥٦ ـ محمد افندى عصر ـ محسوب دومانى بك ومساعده وقد منح الدرجة الخامسه وعلاوات استثنائيه فى ديوان المحاسبه .

محسوبية الخدمات الخاصة

٥٧ ـ الدكتور محمد نصر ـ سبقت الاشارة اليه

٥٨ ـ الدكتور محمد بك محفوظ وقد سبقت الاشارة اليه فقد رقى من الثالثة الى درجة مدير عام ...

٥٩ ـ الدكتور ابراهيم صبرى . . . .

٦٠ ـ الدكتور احمد العجاتى . . . .

وسنذكر فيما بعد أسماء الأطباء الآخرين وسيصلنى البيان الدقيق باستثناءاتهم بعد يوم أو اثنين

٦١ ـ السيد احمد صبرى افندى . وحضرته المهندس الذى أشرف على أعمال المبانى والتأثيث فى منزله الخاص بمصر الجديدة ، وقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ

٢٢ سبتمبر سنة ٤٢ اعتباره فى الدرجه الرابعة من ١٦ اكتوبر سنة ٩٣٨ ومنحه أول مربوطها تمهيداً لترقيته الى الثالثة .

(٦٢) الاستاذ حسين محرم فهيم وهو نجل الشيخ المحترم الاستاذ محرم فهيم المحامى الشرعى - وكان حضرته من بين المحامين الذين خدموا النحاس باشا فى قضايا تنظاره على الأوقاف - وقد عين نجله بوزارة الداخليه فى الدرجه الخامسة بأول مربوطها بمرتب ٣٠٠ جنيه فى السنة بينما ينص الكادر على أن يكون فى السادسة بمرتب ١٤٤ جنيه

٦٣ - شفيق افندى دميان - قام بعملية اصلاح راديو الرئيس - فمنح علاوة استثنائية قدرها ٢٤ جنيها فى العام . . .

٦٤ - الاميرال حسن لطفى قضابه - ياور الرئيس سابقا - منح معاشاً استثنائيا يزيد ١١ جنيه و ٤٠٠ مليم عن معاشه القانونى

٦٥ - الدكتور عمر خيرت - قام بعملية تحليل دم لاحد الانسباء الاعزاء فرقى من الدرجه الخامسة الى الثالثة وعين أستاذاً مساعداً فى جامعة فاروق، ولم يسبق له ولا لغيره من الدكاترة السابق ذكرهم أية خبرة بتدريس العلم، وان تكن له خبرة بتحليل الدم ...

٦٦ - الدكتور محمود فرغلى - طبيب اسنان النحاس باشا فى الاسكندرية، كان فى الدرجة الخامسة فرقى الى الثالثة مباشرة وعين أستاذاً مساعداً لقسم جراحة الاسنان بجامعة فاروق الاول - وليس فى الجامعة حتى الآن قسم لجراحة الاسنان بل ولن يتم اعداده الا بعد الحرب ! . .

٦٧ - حسن عثمان - مراسلة فى خدمة النحاس باشا - رقى الى كونستابل فملازما ثانيا ! ... ولعلها الحالة الوحيدة فى بابها ، الفريدة بين اترابها أن يتحول المراسلة الخادم الى ضابط ! . . .

٦٨ - حلمى افندى توفيق (من حرس النحاس باشا) رقى من ملازم الى يوزباشى فى بضعة شهور .

محسوبية لجنة السيدات

٦٩ ـ محمد افندى صلاح الدين (نجل حضرة رئيسة اللجنه) رقى الى الرابعه ولم تمض عليه المدة المقررة

٧٠ ـ اللواء حسن حمزة باشا (زوج سكرتيرة اللجنة) وقد كان متقاعداً من قبل فمنح رتبة اللواء ورتب له معاشها .

٧١ ـ جاك افندى ميلاد (زوج احدى السيدات باللجنة) كان بالدرجه السادسة فوثب الى الرابعه ! !

محسوبية الانصار

٧٢ ـ الدكتور عبد المجيد رمزى (شقيق النائب المحترم اسماعيل رمزى باشا) رقى الى الدرجه الاولى بأول مربوطها مع انه فى الدرجه الثانيه من أول يناير ١٩٤١ وهو يشغل وظيفة مدير عام كمفتش صحة مصر .

٧٣ ـ الدكتور رياض محمود بك ـ اعتبر فى الدرجه الاولى من ٢٧ أبريل ٩٣٨

٧٤ ـ الدكتور سيد عبد الواحد ـ جعلت أقدميته فى الدرجه الثانيه من أول يناير سنة ١٩٤٠

٧٥ ـ الاستاذ داود فوده ـ منح الدرجه السادسة بمرتب ١٨ جنيه أول تعيين

٧٦ ـ الاستاذ احمد عبد النبي ـ رقى الى الدرجه الخامسة بصفه استثنائيه بوزارة التموين

٧٧ ـ محمود ابراهيم النمرسى بك ـ ترقيته الى مدير عام (ب) واحالته على المعاش مع منحه الفرق بين الماهيه والمعاش عن سنتين

٧٨ ـ الاستاذ كمال الدين حافظ عوض ـ رقى الى الدرجه الخامسه بصفة استثنائية ومنح أربع علاوات فى ديوان المحاسبة

٨٩ ـ الاستاذ احمد نديم) نجل اللواء نديم باشا وقريب سعادة حفنى الطرزى باشا) رقى الى الرابعة بصفة استثنائية مع أربع علاوات فى ديوان المحاسبة

٨٠ ـ الاستاذ احمد اسماعيل (صهر النائب المحترم احمد أبو الفتوح بك) عين

بسكرتارية مجلس النواب بمرتب شهرى ١٨ جنيها بالدرجة الخامسة ثم نقل الى مكتب الحاكم العسكرى ومنح مرتبا فقط وقدره ٣٥ جنيها

٨١ ـ الاستاذ احمد زكى حسن (شقيق النائب المحترم كامل حسن الاسيوطى) عين فى سكرتارية مجلس النواب بمرتب شهرى قدره ٢٥ جنيها وهو يحمل الشهادة الابتدائية

٨٢ ـ سامى حنا وهبه افندى (قريب النائب المحترم الاستاذ كامل يوسف صالح وكيل نقابة العهد) وقد عين فى سكرتارية مجلس النواب بمرتب شهرى قدره ١٥ جنيها

٨٣ ـ الدكتور على سرى (نسيب سعادة حفنى الطرزى باشا) جعلت أقدميته فى الدرجة الخامسه من تاريخ عودته من البعثة وتثبيته بصفة استثنائية تمهيداً لترقيته الى الدرجة الرابعة ، ورقى فعلا لها وأخذ متوسط مربوطها . . .

٨٤ ـ الدكتور احمد حسين (نجل الشيخ المحترم على باشا حسين وزير الاوقاف السابق) رقى الى الدرجة الثانية ورفع مرتبه من ٤٥ الى ٦٠ جنيها وكانت اللجنه الماليه قد رأت جعل الماهية ٥٣ جنيها فقط

٨٥ ـ الدكتور محمد سعد الانصارى (قريب النائب المحترم الاستاذ سعد الانصارى) جعلت أقدميته بصفه استثنائيه فى الخامسه من ١٠ اكتوبر سنة ٩٣٨ تمهيداً لمنحه الرابعه

٨٦ ـ الاستاذ ابراهيم الغطريفى (ابن أخت الشيخ المحترم الاستاذ محمود بسيونى) جعلت أقدميته فى الرابعة من ١٣ يوليو سنة ١٩٤٠ بصفة استثنائيه

٨٧ ـ الاستاذ ابراهيم بسيونى (نجل الاستاذ محمود بسيونى) رقى بصفه استثنائيه سكرتيراً ثالثا بوزارة الخارجيه فى ظروف سبقت الاشارة اليها .

٨٨ ـ سليم افندى رشيد (محسوب منسوب) منح "سادسة وأربع علاوات استثنائيه فى ديوان المحاسبه

٨٩ ـ حسين فهمي حسين (محسوب منسوب) منح السادسة وأربع علاوات استثنائيه في ديوان المحاسبة

٩٠ ـ الدكتور عبدالهادى خليل (محسوب منسوب) رقى من السادسة الى الخامسه الى الرابعه فى جامعة فؤاد الاول فارتفع مرتبه ٣٥ جنيهاوثبة واحدة

٩١ ـ نورالدين فريد الرفاعي افندى ـ عين خبيراً لاسلكيا فى الدرجة الخامسه بوزارة الاوقاف وقد سبقت الاشارة اليه دون ادخاله فى الاحصائيه

٩٢ ـ بهى الدين محمود الجمال (ابن نائب دمياط) وقد منح بصفه استثنائيه الدرجة الخامسة وأربع علاوات فى ديوان المحاسبة ، وهو مهندس فاصبح محاسبا .

٩٣ ـ مصطفى افندى رشدى ـ نقل من وزارة الاشغال الى الزراعة حيث أنشيء له قسم جديد بمقتضى أمر ادارى رقم ١٧٢ فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٢ أسمى « قسم الهندسة » وأسندت رياسته اليه فى الدرجه الرابعه . . .

محسوبية السفاهه

---

٩٤ ـ عباس افندى حافظ ـ هو الكاتب السفيه الذى يكتب فى جريدة المصرى تحت امضاء (ع) ويهاجم باسم الوزارة الحاضرة معارضيها الشرفاء ـ وهو فى الوقت نفسه موظف كان فى الدرجة الخامسة فرقى الى الرابعة فى ٨ مارس سنة ١٩٤٢ بماهية ٣٢ جنيه ونصف فقرر مجلس الوزراء فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ترقيته استثنائياً الى الدرجة الثالثة بأول مربوطها ، أى بمرتب ٤٥ جنيها ، وذلك « تقديراً لما قام به من خدمات » على حد تعبير وزارة الداخلية فى مذكرتها الى مجلس الوزراء ! . . .

وقد يكون غريبا أن يسمح لموظف بالاشتغال بالسياسة علانية وفى وضح النهار ، ولكن الأغرب منه أن تسخره حكومة تحترم نفسها لكى يشتغل بالسياسة القذرة السابة ضد خصومها الكرماء على أنفسهم ، وعلى مثال هذا الكاتب بوجه خاص

ولهذا الكاتب أبناء وأقرباء اختصوا بالحظوة فى هذا العهد وأختير أحدهم سكرتيراً خاصا لمعالى وزير المعارف احمد نجيب الهلالى باشا .

وهناك كتاب آخرون من بين موظفي هذا العهد سخروا لنهش الاعراض ، وتحقيق ماينطوى عليه هذا النهش من سامى الأغراض ! . . .

محسوبية المحسوبين

٩٥ ـ الدكتور خلف حنا (عديل الاستاذ ابراهيم فرج) كان قد خرج من الحكومة اثر فضيحة شخصية وصل صداها الى البوليس ولكنه أعيد الى الخدمة فى هذا العهد وعين طبيباً أول لإحدى المستشفيات الحكومية ! . . . فاذا بصفحته السوداء قد أصبحت بيضاء من غير سوء . . . ومن طريف مانذكر هنا ان ملف خدمته الذى كان يتضمن أوراقا تشير الى أسباب خروجه من الخدمة أعيد من حيث أتى خالياً من تلك الأوراق ، وكان ذلك ولاريب من باب الرحمة والإشفاق حتى تكون أوراق ملفه كصفحة ماضيه بيضاء من غير سوء ! . . .

٩٦ ـ ثابت رزق الله افندى (زوج اخت الاستاذ ابراهيم فرج) منح الدرجة الخامسه وأربع علاوات استثنائيه بديوان المحاسبه ، وحضرته مهندس ومحاسبا معاً

٩٧ ـ الياس افندى رزق الله (زوج أخت أخرى للأستاذ ابراهيم فرج) رقى للدرجة السادسة فى وزارة الداخلية متخطياً الكثيرين ، ولو أنه يمتاز عليهم لكونه يحمل الشهادة الابتدائية

٩٨ ـ الدكتور عبد الملك رزق الله (عديل الأستاذ ابراهيم فرج) رقى الى الخامسة متخطيا أقرانه وارتقى من حكيم الى حكيمباشى . . .

٩٩ ـ فؤاد افندى رزق الله (شقيق السابقين) نجح فى ملحق الحقوق وعين فى اليوم التالى معاونا للإدارة ، متخطيا عشرات المتخرجين

١٠٠ ـ سليمان افندى بطرس (عديل آخر للأستاذ ابراهيم فرج) كان مدرساً بميت غمر فى الدرجة السادسه فنقل الى الديوان العام بالمعارف ، ثم الى التموين فى الدرجة الخامسه . . .

هؤلاء يامولاى ستون من المحسوبين ، مضافون الى الأقرباء والانسباء وقد

حصرنا منهم أربعين ـ فيكون مجموع الاقرباء والمقربين للنحاس باشا مائة من الموظفين، وهو رقم لا يدل على حقيقة الواقع، ولو أنه يكفي من باب التمثيل على فضائح المحسوبية وما تنطوى عليه من أسباب ودوافع.

واذا كان من الطبيعي أن يختص رفعة رئيس الحكومة بنصيب الاسد فمن الطبيعي أيضا أن يختص الوزراء بنصيبهم فى المحسوبيات مع الاحتفاظ بالنسبة فى العدد . . . وفيما يلى بعض ماوقفنا عليه من محسوبيات بعض حضرات الوزراء

محسوبيات عثمان محرم باشا

١٠١ ـ الاستاذ عادل يونس (شقيق حرم معاليه) كان وكيلا للنيابة الاهليه بمرتب عشرين جنيها ونصف شهريا فرقى دفعة واحدة الى وكيل نيابة مختلط بمرتب ٣٥ جنيها فى الشهر

١٠٢ ـ احمد نديه يونس افندى (نسيب معاليه) منح الدرجة السادسة وأربع علاوات استثنائية فى ديوان المحاسبة

١٠٣ ـ الاستاذ احمد ممتاز (زوج كريمة معاليه) عين وكيلا للنيابة فى الدرجة الثالثة فى الحركة القضائية الاخيرة، ثم عين بعد ذلك بقرار خاص وكيلا للنيابة فى الدرجه الثانية متخطيا الكثيرين من أقرانه

١٠٤ ـ الاستاذ ابراهيم ممتاز (شقيق السابق) منح أول مربوط الدرجة الرابعة بصفة استثنائية فى وزارة المعارف، بقرار من مجلس الوزراء فى ١٧ كتوبر ١٩٤٢

١٠٥ ـ محمد افندى عثمان محرم (نجل معاليه) وله قصة . . . فقد سمح له بدخول مدرسة مسطرد العسكريه رغم انه لم يحز دبلوم كلية الهندسة الملكيه أو مايعادله . . . وكان قد سمح له من قبل بدخول الكلية الحربيه مع التجاوز عن ضعف نظره . . . وقد عين بعد تخرجه من كلية مسطرد ملازما أول . . .

ورغم هذه الوقائع المتسلسلة الثابتة فى الاوراق الرسمية اجترأ معالى والده أن يقف فى البرلمان مكذباً حضرة النائب المحترم الاستاذ محمد عبد الرحمن نصير الذى

شاء له سوء الحظ أن يذكر فى خلال مناقشة الاستجواب الخاص بسياسة الوزارة ازاء الجيش المصرى ان ابن أحد الوزراء أو قريبا له التحق بالكليه الحربيه وهو يلبس « نظارة » ، فلما نوقش فى ذلك صرح بأن الوزير المعنى بالذات هو معالى عثمان محرم باشا ، فوقف معاليه غاضبا غضبة مضرية متحدياً حضرة النائب أن يذكر اسم الطالب ومنكراً ان له أبناء أو قريباً التحق بالكليه الحربيه !.. وقد وفق حضرة النائب الى الحصول على صورة فوتوغرافيه لابن عثمان باشا محرم وهو يلبس نظارة على عينيه ، كما حصل على عدد من الفازيته العسكرية أثبت فيه اسم « محمد محرم » ضمن طلبة الكليه الحربيه ! . . . وحاول حضرته فى جلسة ثالثة أن يقدم هذه الادلة الرسمية الناطقة بصدقه وكذب الوزير ، ولكن رئيس مجلس النواب الحريص جداً على كرامة النواب منع حضرة النائب المحترم من الثأر لكرامته فأمر بعدم اثبات أقواله فى المضبطه أو نشرها فى الصحف ، حرصا على مصلحة الوزارة التى يحرص سعادته أشد الحرص عليها .

١٠٦ ـ احمد افندى شيحه (محسوب معاليه) نقل من تفتيش الرى الى تفتيش مبانى وجه بحـــرى ورقى الى الدرجه الرابعة بصفة استثنائيه وهو ينتمى الى دائرة معاليه الانتخابيه . . .

وهناك أقرباء ومحسوبون غيره لم نقف على مدى الاستثناء الذى أفادوا منه .

محسوبو حمدى سيف النصر باشا

١٠٧ ـ على افندى حمدى سيف النصر (نجل الوزير) مدير المستخدمين بوزارة الدفاع ـ وقد رقى الى الدرجه الثالثة فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٠ وغير حائز لشهادة عليا

١٠٨ ـ فؤاد افندى حمدى سيف النصر (نجل الوزير) وقد سبقت الاشارة الى ترقيته من ملازم فى الجيش الى آخر مربوط الدرجه الرابعة فى ديوان المحاسبة بمرتب ٤٥ جنيها . . .

١٠٩ ـ الدكتور محمود حمدى سيف النصر (نجل الوزير) منح الدرجة الثالثة

بصفة استثنائية ، وحضرته وكيل مستشفى الدمرداش

١١٠) محمود بك عبد الرحمن « زوج كريمة معاليه » ـ رقى الى الثانية فى ٢٠ ابريل سنة ٤٢ ثم رقى بصفة استثنائية الى الدرجة الأولى فى ٢٥ اغسطس سنة ٤٢ وعين مديراً

١١١) الاستاذ كمال عبد النبي « زوج كريمة معاليه » رقى الى الدرجة الثالثة بصفة استثنائية وعين وكيلا لمحافظة الاسكندرية ، وقد رفع مع مرتبه بدل الاستقبال من ٩٦ جنيها الى ١٤٤ جنيه

١١٢) مصطفى افندى فهمى السيد « ابن خالة حمدى باشا » ـ رقى الى السابعة فى سنة ٤٠ وفى السنة الحالية اعتبرت أقدميته فى السابعة من سنة ٣٦ ثم رقى الى السادسة بوزارة المواصلات .

١١٣) محمد افندى فهمى المغربى « زوج ابنة أخ الوزير » ـ رقى فى أول عهد الوزارة الحاضرة الى الرابعة ثم رقى بصفة استثنائية الى الثالثة بقرار من مجلس الوزراء فى ١٩ يوليو سنة ٤٢ .

١١٤) محمد افندى كامل الحديدى ـ كان ضابطاً فى البوليس وفصل لأسباب خلقية فأعاده حمدى باشا فى وزارة الدفاع وقرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ٤٢ ترقيته الى الدرجة الرابعة بصفة استثنائيه .

محسوبيـــات صبرى ابو علم باشا :

وهى محسوبيات خطيرة لأنها تناولت رجال العدل ، وكانت حركته القضائية الأخيرة التى طبل وزمر لها مليئة بالمحسوبيات الفاضحة ، فهذا قريب أو محسوب على وزير وذاك قريب لنائب أو شيخ . وذلك محام غير معروف وكان محل تهم تأديبية طوح به الى مركز قضائى تطوحاً ، وحسبنا أن نذكر هنا أمثلة على أقرباء الوزير نفسه : ـ

١١٥) الاستاذ على ابو علم « شقيق الوزير » ـ عين فى بدء عهد الوزارة

رئيسا للنيابة المختلطة ، وتبين بعدئذ ان هذا التعيين انما هو وسيلة للوثوب الى منصب عال فى المحاكم الأهلية ، فرقى فى الحركة القضائية الأخيرة الى رئيس لمحكمة المنصورة الأهلية . . . أى انه اجتاز فى بضعة شهور مرحلة من وكيل نيابة الى رئيس محكمة يجتازها غيره فى عدة سنين . . . ولايزال زملاؤه قضاة من الدرجة الثانية بينما هو لم يجلس مرة كقاض . . . ولكن عدل وزير العدل قضى بأن يكون أخوه رئيسا للقضاة جميعا فى محكمة المنصورة ـ ومن ادرانا ما يأتى به الغد ! !

١١٦ ـ الأستاذ توفيق أبوعلم (ابن أخيه وزوج كريمته) نقل من وزارة الحقانية الى وزارة الأوقاف للتحايل على ترقيته ورقى فعلا الى الدرجه الرابعه استثنائيا

١١٧ ـ الأستاذ حسن أبوعلم (ابن عم الوزير) رقى أخيراً الى رئيس نيابة فى المختلطة الحركة التى عنى وزير العدل باصدارها فى سرعة مشهودة ، محمودة . . .

١١٨ ـ الدكتور محمد محمود خليل أبو علم ـ أعتبرت أقدميته للدرجة الخامسة من سنة ١٩٣٧ ليتسنى منحه الدرجة الرابعة ، كما أنه ثبت بصفة استثنائية .

١١٩ ـ الأستاذ وجدى على علوى (شقيق حرم معاليه) منح فى ديوان المحاسبة الدرجة السادسة وأربع علاوات استثنائية وحضرته لم يشتغل يوما بأعمال المحاسبة ، ولكنه نسيب حسيب . . .

١٢٠ ـ الاستاذ محمد خليل الدجوى (قريب معاليه) كان محاميا بقلم القضايا بمرتب شهرى ١٦ جنيه ونصف فعين وكيلا للنيابة درجه ثانية بمرتب ٢٥ جنيها وعرض الوزير تعيينه على انه فى دوره فى حين انه تخطى الكثيرين من أقرانه

١٢١ ـ الأستاذ صالح منصور ، كان محاميا فى مكتبه فعين فى بدء الوزارة وكيلا للنيابة ، ولكن تبين بعدئذ ان هذا التعيين توطئة لترقية استثنائية ، وقد رقى فعلا الى الدرجة الخامسة وعين مدرساً بكلية الحقوق بجامعة فاروق ، فارتفع مرتبه فى بضعة شهور من ١٧ الى ٢٥ جنيها

١٢٢ ـ الأستاذ عبد المجيد الزناتى ، كان محاميا فعين وكيلا للنيابة لأنه شقيق

العمدة الذى كان وسيطا لوزير العدل فى صفقة أطيان ، سيأتى الكلام عن فضيحتها فيما بعد

محسوبيات نجيب الهلالى باشا

١٢٣ ـ الاستاذ احمد نجيب الهلالى المحامى ، هو أول محسوب لاحمد نجيب الهلالى باشا الوزير . . . ذلك أن معاليه أبى الا أن يبدأ بنفسه فى تطبيق قواعد المحسوبية ، عملا بالحديث للشريف «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » . . . ومن ثم احتفظ بمكتبه فى المحاماة وظل يباشر قضاياه حتى الآن ، فتراه فى الصباح وزيراً يتجه بسيارته الحكومية الى وزارة المعارف ، وفى المساء محاميا يتجه بسيارته الخصوصية الى مكتبه بشارع قصر النيل . . . وهناك يباشر قضاياه ، ويكتب مذكراته ، ويقابل موكليه والمحامين المترافعين فى قضاياه ، ثم يقفل راجعاً بسيارته الخاصة حتى لايرى المتطفلون من المارة ، محامياً يستقل سيارة الوزارة ! ! . .

ومابى من حاجة الى القول ان هذه المحسوبية الذاتية المبتكرة تتنافى مع نزاهة الوزارة ونزاهة المحاماة معاً . . .

١٢٤ ـ محمود غزالى بك « نسيب معاليه وموكله فى قضيته » رقى الى درجة مدير عام (ا) وقرر له مجلس الوزراء مرتبها الثابت ١٣٠٠ جنيه سنويا — وظروف هذا التعيين تتفق مع ظروف تعيين عبد العزيز بك النحاس وقد أشير اليها من قبل

١٢٥ ـ الاستاذ عبد الهادى شاكر غزالى « نسيب معاليه » رقى الى الثالثة بصفة استثنائه مع انه رقى الى الرابعة فى يناير سنة ٩٤١ ، ورفع مرتبه السنوى من ٤٤٠ الى ٥٤٠ جنيها

١٢٦ ـ الاستاذ اسماعيل شاكر غزالى « نسيب معاليه » رقى الى الدرجة الثالثة بصفة استثنائية وعين وكيلا للإدارة الاهلية بوزارة العدل .

١٢٧ ـ الاستاذ حسين خشبه « نسيب معاليه » عين فى الدرجه الثالثه منذ ثلاثة شهور فرقى فى ديوان المحاسبة الى الدرجة الخامسة مع أربع علاوات استثنائية

١٢٨ ـ الاستاذ حامد زكى ، كان فى الدرجه الثالثة فى فبراير سنة ٩٤٢ ، ثم رقى

الى الاولى بمتوسط مربوطها فى أول نوفمبر سنة ٩٤٢ وعين عميداً لكلية الحقوق ببغداد فى ظروف سبقت الاشارة اليها

١٢٩ ـ الاستاذ زكى عبد المتعال، رقى كزميله الى الدرجة الاولى وعين عميداً لكلية الحقوق بجامعة فاروق من طريق القرعة كما أشرنا سابقاً

١٣٠ ـ الاستاذ عبد العال زيدان، رقى الى الدرجة الثالثه فى ديوان المحاسبة مع علاوات استثنائية . . .

محسوبيات عبد الفتاح الطويل باشا

١٣١ ـ زكى افندى الطويل « شقيق الوزير » كان حضرته مهندساً معماريا بالاوقاف وكانت ماهيته سنة ٩٤١ أربعين جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا ثم رقى فى عهد الوزارة الحالية فى ٢٥ مايو سنة ٩٤٢ الى مرتب ٤٨ جنيه ونصف بالاوقاف وفى ٧ يونيو أى بعد ١٢ يوم، وافق مجلس الوزراء على ترقيته الى الدرجه الثانيه بأول مربوطها وعين وكيلا لمصلحة الطرق والكبارى بمرتب ٦٠ جنيه فى الشهر.

ولم تمض على هذه الترقيه الاستثنائية بضعة شهور حتى عين حضرته مديراً لمصلحة الطرق والكبارى وهى وظيفه فى الدرجة الاولى أى ان مرتبه ارتفع من أربعين جنيه ونصف الى مائة جنيه فى خلال بضعة شهور ـ وهو استثناء فذ لا يبرره الا أن شقيق هذا الموظف هو وزير المواصلات نفسه!... أما ملف خدمة حضرته فيسأل عنه معالى عبد الهادى الجندى بك ويرجع فيه الى اضابير مجالس التأديب...

وأما مدير مصلحة الطرق السابق، وهو الرجل الفنى فى عمله، فقد اجلى عن وظيفته وألغيت وظائف كثيرة لكى يعين وكيل وزارة مساعد ويفسح المجال لزكى افندى الطويل ـ شقيق عبد الفتاح باشا الطويل!!

١٣٢) الدكتور عبد السلام الطويل (شقيق آخر للوزير) ـ جعلت أقدميته فى الدرجة الخامسة من سنة ٣٧ مع تثبيته بصفة استثنائية وذلك تمهيداً لمنحه الدرجة الرابعة ... ثم عين حكيمباشى مستشفى المحلة الكبرى ليحصل على مكافأة

٢٠ جنيها شهريا من شركة مصر للغزل والنسيج كمكافأة لمعالجة العمال، مع أنه طبيب متخصص لامراض النساء

١٣٣) عبد الفتاح افندى العريف (عديل الطويل باشا) - نقل من مدرس بطنطا الثانوية الى مصلحة البريد ... ورقى من السادسة الى الرابعة مباشرة بعد أن احتسبت له أقدمية فى الخامسة من سنة ٩٣٤ ...

١٣٤) عبد السلام الزقم افندى (زوج كريمة شقيق الطويل باشا) كان مدرساً بالقبة الثانوية فنقل أيضاً إلى مصلحة البريد .. مع ترقيته للخامسه وطلبت له أخيراً الرابعة ليتساوى مع زميله المدرس الآخر ، لما بين أعمال التدريس والبريد من صلة وثيقة ...

١٣٥) الدكتور محمد قطين (زوج كريمة الطويل باشا) وقد سبقت الاشارة إلى معاملته الاستثنائيه فى المرتب والمكافأة بعد عقد الزواج ، أو بسببه ...

محسوبيات عبد الهادى بك الجندى

١٣٦) احسان افندى حافظ (نجل شقيقة الوزير) تخرج من كلية الزراعة سنة ٣٩ وعين خبيراً فى وزارة العدل بمرتب شهرى قدره ١٢ جنيها فى الدرجة السادسة ثم نقل الى الاوقاف ، فلما تولى خاله وزارة الاوقاف رقى الى الرابعه مباشرة ثم الى الثالثه ، حتى وصل مرتبه الى ٦٠ جنيها شهريا ... (هذا فضلا عن مكافآت تمنح له كبدل قيافة وقرافة) وليس أروع وأبدع منها وثبه تلك التى تقفز بمرتب ١٢ جنيها الى ٦٠ فى بضعة شهور !!

١٣٧) جميل افندى حافظ (ابن اخت الوزير) ويحمل شهادة الفنون والصنائع كان رساما فى الدرجه السابعه بمرتب شهرى ١١ جنيها فوثب به خاله الى الدرجه الرابعة مباشرة وزيد مرتبه الى ٣٠ جنيها .

١٣٨) عبد الله افندى حافظ « قريب الوزير » كان فى الدرجه السادسه بمرتب ١٦ جنيها ، فوثب به الوزير الوثاب الى الرابعه وبلغ مرتبه ٢٤ جنيها شهريا .

١٣٩) الدكتور ابراهيم ناجي « قريب ومحسوب الوزير » نقل من السكة الحديد الى القسم الطبي بوزارة الاوقاف وعين مديراً له ومنح الدرجة الثالثه استثنائيه،وعين فوراً على أثر احالة الدكتور سالم هنداوى على المعاش

١٤٠) محمود افندى حازم الشيشيني (مشمول بوصاية الوزير) رقى الى السابعه استثنائيا .

فؤاد سراج الدين باشـــا ومحسوبياته

---

١٤١) الاستاذ فؤاد عبد العزيز سراج الدين (ابن عم الوزير) كان مساعد نيابة بمرتب ١٢ جنيها فرقى فى ديوان المحاسبة الى الدرجه الخامسه ومنح ست علاوات ونصف حتى بلغ مرتبه ٢٥ جنيها شهريا !!

١٤٢) بدوى افندى سراج الدين « ابن عم الوزير ـ كان موظفاً بوزارة الزراعه فى الدرجه الخامسه فرقى الى الرابعه فالثالثه بصفة استثنائيه !

١٤٣) الاستاذ مصطفى مرزوق (نسيب الوزير) عين بصفة استثنائيه فى وظيفة محام فى الدرجه الثانيه مع التجاوز عن شرط السن

١٤٤) الاستاذ محمد مصطفى كمال الديب (نسيب الوزير) رقى الى الثانيه بصفة استثنائيه مع أنه فى الثالثه من فبراير سنة ٤٢ .

١٤٥) الاستاذ عبد الغنى سيف النصر (سكرتير برلمان الوزير) رقى من السادسة الى الخامسة ثم منح الرابعه وكل ذلك فى خلال شهور .

١٤٦) على افندى الزير ـ خريج الزراعة هذا العام ـ عين فى السابعه ثم منح السادسة فى التوزيع وعين مديرا لمكتب الصحافه الملحق بمكتب معاليه .

١٤٧) وحيد افندى بهادر ـ سكرتير خاص الوزير ـ حديث العهد فى الدرجه السابعه فاذا به فى التوزيع يمنح السادسه .

١٤٨) عبدالرازق البحراوى افندى ـ من محاسيب لجنة السيدات ـ وقد منح الدرجه السادسه متخطياً الكثيرين من أقرانه .

١٤٩) مصطفى الجمال افندى ـ رقى أولا إلى الدرجة السابعة مع رفع مرتبه من ١١ جنيها إلى ١٣ جنيها وعين بمكتب الصحافة الملحق بمكتب الوزير ثم نقل الى ديوان المحاسبة ومنح الدرجة السادسة مع علاوات استثنائية فوثب مرتبه من ١١ الى ٢٥ جنيها فى بضعة أشهر .

١٥٠) الاستاذ احمد زين الدين (قريب الوزير) ـ كان محامياً ومن قبل مدرساً فى إحدى مدارس المنصورة ثم عين قاضياً فى حركة (استقلال القضاء) الاخيرة . . .

محسوبيات كامل صدقى باشا

١٥١ ـ الاستاذ جورجى غبريال ـ كان محاميا بمكتب كامل باشا صدقى وهو قريب من أقربائه فعين حضرته وكيلا للنيابة ، ولم تمض بضعة شهور حتى عين قاضيا

١٥٢ ـ الاستاذ انيس غبريال ـ قريب آخر للوزير ، وكان محاميا فعين قاضيا

وهناك محسوبيات أخرى لمعاليه فى ديوان المحاسبة وفى وزارة المالية لم نقف على تفصيلاتها الدقيقة فاكتفينا بالاشارة اليها .

الاستاذ عبد الحميد عبد الحق ومحسوبياته

١٥٣ ـ عبد العظيم افندى عبد الحق (شقيق الوزير) عين أولا موظفا بسكرتارية مجلس النواب بمرتب ٨ جنيه ثم نقل أخيراً الى ديوان المحاسبة ورقى الى الدرجه السادسة بمرتب ٢٠ جنيه فى الشهر — ومؤهلاته انه لم يحصل على الشهادة الابتدائية . . .

١٥٤ ـ الدكتور اسماعيل الهنيدى (عديل الوزير) كان طبيب اسنان بالوحدات العلاجيه بالمعارف بمرتب ١٢ جنيه فعين طبيبا فى الجيش بطريقة استثنائيه وتضاعف مرتبه

١٥٥ ـ الاستاذ محمد عبد القادر الشريف ـ نقل من سكرتارية مجلس الشيوخ الى وزارة الشئون الاجتماعية ، ورقى بصفه استثنائية الى الدرجه الرابعةومنح مرتبا

أربعين جنيها شهريا ، مع انه فى الخامسه من مارس سنة ٩٤١ ، وكانت اللجنة المالية قد رأت منحه ٣٥ جنيها فقط فلم يأخذ مجلس الوزراء برأيها

محسوبو الصدفة

١٥٦ ـ الدكتور محمود درمزى ـ كان بوزارة المعارف بمرتب ١٢ جنيه، وتصادف أن جاور وزير الشئون فى العمارة التى يسكنها فرقى الى الدرجة الخامسة مباشرة بمرتب ٢٥ جنيها . . .

١٥٧ ـ كامل افندى جريس ـ هو محسوب الصدفة الخاطئة ، فقد وصل الى أمين عثمان باشا بوساطة أحد أصدقائه الذى كان قد رآه مصادفة مع سعادة الدكتور ابراهيم عبد السيد باشا . . . فذهب الموظف المذكور الى ذلك الصديق وأخبره بأن الدكتور عبد السيد باشا يرجوه التوسط لدى أمين باشا عثمان فى ترقيته، فما كان من معاليه الا أن أمر بتعيينه فى الديوان فى الدرجة السادسة ومنحه علاوات استثنائيه

وأخيرا تبين أن الدكتور عبد السيد باشا لم يبذل أية وساطة لمصلحة هذا الموظف . . ، ولكن سبق السيف العزل ، فقد صدرت الكلمة وأعطيت المنحة من أمين باشا عثمان ، وكان ما كان، جريا على الخطط المأثورة عن سالف العهد والاوان

محسوبيات الاستاذ غنام

١٥٨ ـ زكريا افندى قاسم غنام (ابن أخ معالى الوزير) عين بسكرتارية مجلس النواب وليست لديه مؤهلات

١٥٩ ـ محمد افندى فهمى حكيم (قريب الوزير) أحتسبت له أقدميه فى درجته بصفة استثنائيه لترقيته الى درجة اعلى منها وهو موظف بوزارة الداخليه

ولمعاليه محسوبيات أخرى لم نقف على تفصيلاتها بالدقة حتى الآن .

محسوبيات عبد السلام فهمى جمعه باشا

لسعادة رئيس مجلس النواب ميزة على غيره من الوزراء فى ميدان المحسوبيه فهو لا يسعى الى المحسوبيه فحسب ، بل أنها تسعى اليه سعيا حثيثا ، وخببا معاً !..

ذلك ان للوزارة مصلحة فى خطب وده، كما ان لسعادته مصلحة فى خطب ودها، والأخذ بيدها . . . ويتمثل هذا المعنى المزدوج فى المحسوبيات الآتية :—

١٦٠ ـ الدكتور عزيز فهمى (ابن عبدالسلام باشا فهمى) تخرج حضرته من جامعة باريس وعاد الى مصر فى غضون السنه الماضية وقد رأت الوزارة ان تعينه مباشرة فى الدرجة الرابعة بآخر مربوطها، أى بمرتب ٤٥ جنيها شهريا، ولم يأخذ مجلس الوزراء برأى اللجنة المالية التى توخت الاعتدال النسبي ورأت أن تكون الماهيه ٣٥ جنيه فقط . . . ولكن اللجنة المالية لاتدرى شيئا فى سياسة الحكم، وسياسة الغنم.

١٦١ ـ الدكتور على عبدالواحد (زوج كريمة عبدالسلام باشا) كان فى بدء عهد الوزارة الحالية فى الدرجة الرابعة، فرقى الى الثالثة ثم الى الثانيه فى خلال بضعة شهور وعين وكيلا لمستشفى الحميات ! ! . .

١٦٢ ـ الاستاذ على محمود طه ـ سبقت الاشارة اليه فقد بلغ مرتبه ٥٢ جنيه ونصف فى الثالثة ومنح معاشا استثنائيا ومعه الفين من الجنيهات، وأعيد بعقد الى الخدمة

١٦٣ ـ على أبو عيطه افندى ـ عينه عبدالسلام باشا فى سكرتارية مجلس النواب فى الدرجة الخامسة بمرتب ٢٥ جنيه

١٦٤ ـ عبدالحميد طه افندى (شقيق الاستاذ على محمود طه) عين فى مجلس النواب بمرتب ٣٠ جنيها شهريا فى الدرجة الخامسة

١٦٥ ـ سعد الدين افندى طه (شقيق ثان) منح بديوان المحاسبة الدرجة الرابعه وأربع علاوات استثنائيه

١٦٦ ـ الاستاذ امام جمعه (ابن أخ عبدالسلام باشا) رقى الى الدرجه الخامسة فى وزارة المالية منذ ثلاثة شهور ثم رقى الى الدرجة الرابعة فالثالثة زائداً أربع علاوات استثنائية فى ديوان المحاسبة

١٦٧ ـ على حسين طلعت افندى ـ عين بسكرتارية مجلس النواب ومؤهلاته

الشهادة الابتدائية .

١٦٨ ـ عبدالمنعم حسن أبو حسين ـ عين بمجلس النواب بمرتب ١٢ جنيها شهريا
١٦٩ ـ محمود عيسوى راضى ـ عين كذلك بمرتب ١٢ جنيها شهريا
١٧٠ ـ محمد فكرى سليمان بهجت ـ عين كذلك بمرتب ١٢ جنيها شهريا

وجميعهم محاسيب وبلديات عبدالسلام باشا وقد أصطنعت لهم الدرجات اصطناعا

١٧١ ـ محمد عبدالمنعم عمر افندى ـ (قريب الاستاذ عمر عمر) عين بسكرتارية مجلس النواب ومؤهلاته الابتدائية

محسوبيات الأستاذ احمد حمزه

١٧٢ ـ الأستاذ احمد خير الدين (محسوب الوزير) عين مديراً للتحقيقات بوزارة التموين بمرتب ٢٠ جنيها شهريا فى الدرجه الخامسة

وبهذه المناسبة نذكر انه قد صدر قرار مجلس الوزراء بتعيين حضرته فى ٦ يناير سنة ١٩٤٣ ، وبالرغم من صدور هذا القرار فقد حضر اجتماع الجمعية العمومية المحامين الذى عقد بتاريخ ٨ يناير واشترك فى انتخاب النقيب والوكيل ! . .

١٧٣ ـ الاستاذ محمود سامى (قريب الوزير) رقى استثنائيا فى ديوان المحاسبة من الدرجة الرابعة الى الثالثة ومنح أربع علاوات استثنائية

١٧٤ الاستاذ مأمون الريدى ـ وقد سبقت الاشارة اليه دون ان ندخله فى احصاء المحسوبين على النحاس باشا ـ وقد عومل معاملة فذة فى تاريخ المعاشات كما بينا

* * *

وصلتنا الآن بقية الاستثناءات الشاذة حتى فى باب الاستثناء ، الخاصه ببعض حضرات الأطباء ، الذين رقوا إما لمحسوبية ، أو لتغطية محسوبية ، وأكثرهم محسوبو النحاس باشا ونجيب الهلالى باشا ، ومن المدهش أن جميعهم منحوا متوسط الدرجة التى رقوا اليها ، فكان استثناء فوق استثناء . . .

١٧٥ ـ الدكتور محمد حسين خيال كان فى الرابعة ورقى استثنائياً إلى الاولى

١٧٦ ـ الدكتور محمد صلاح الدين كان فى الثالثة ورقى استثنائياً إلى الاولى
١٧٧ ـ » حسن صبحى كان فى الرابعة » » » الاولى
١٧٨ ـ » عباس حلمى كان فى الرابعة » » » الاولى
١٧٩ ـ » محمد طلعت كان فى الخامسة » » » الثالثة
١٨٠ ـ » صديق ابو النجا كان فى الخامسة » » » »
١٨١ ـ » عمر خيرت كان فى الخامسة » » » »
١٨٢ ـ » عبده عباسى كان فى الخامسة » » » »
١٨٣ ـ » احمد نديه حصل على الخامسة سنة ٩٤٢ فرقى استثنائياً الى الرابعة
١٨٤ ـ الدكتور محمود نعيم حصل على الخامسة سنة ٩٤٢ فرقى استثنائيا الى الرابعة
١٨٥ ـ الدكتور منير الجزايرلى كان فى الخامسة فرقى استثنائيا الى الثالثة
١٨٦ ـ الدكتور لطفى عبد السميع كان فى السادسة فرقى استثنائياً الى الرابعة
١٨٧ ـ » زكى ابو شادى كان فى الرابعة فرقى استثنائياً الى الاولى
١٨٨ ـ » عزيز برادة كان فى الرابعة فرقى استثنائياً الى الثانية
١٨٩ ـ » حليم زكى كان فى الخامسة فرقى استثنائياً الى الثالثة
١٩٠ ـ » عبد الحميد حافظ كان فى الخامسة فرقى استثنائياً الى الثالثة
١٩١ ـ » جواده حماده كان فى الرابعة فرقى استثنائيا الى الثالثة
١٩٢ ـ » خليل درى كان فى الخامسه فرقى استثنائياً الى الرابعه
١٩٣ ـ » الصدر كان فى السادسة فرقى استثنائياً الى الخامسه
١٩٤ ـ » لطفى بيومى كان فى السادسه فرقى استثنائياً الى الخامسه
١٩٥ ـ » احمد شفيق عباس كان فى السادسه فرقى استثنائياً الى الخامسه
١٩٦ ـ » يوسف الاعسر كان فى الثالثه فرقى استثنائياً الى الثانيه

١٩٧ ـ الدكتور كامل ميخائيل كان فى الرابعة فرقى استثنائياً الى الثالثه
١٩٨ ـ الدكتور حسن حلمى سالم كان فى الرابعه فرقى استثنائياً الى الثالثة
١٩٩ ـ الدكتور احمد فهمى محمد كان فى الخامسه فرقى استثنائياً الى الرابعه

ومثله مثل الدكتور محمد نصر فكل منهما عين فى جامعة فاروق بالاسكندرية لكى يبقى فى مصر !... وذلك لحكمة لا تخفى على الحكماء . . .

ومما هو جدير بالذكر أن أكثر الذين عينوا لكلية الطب بجامعة فاروق لم يمارسوا التدريس أصلا ، فكانت جناية وزير المعارف مزدوجة ، فهو كغيره من زملائه يستغل الحكم لمصلحة أقربائه ومحسوبيه من أصدقائه ، ومن ناحية أخرى فان له على زملائه تلك الميزة التعسة هى أن لمحسوبياته أثراً ممتداً من الجيل الحاضر إلى الأجيال المقبلة ، إذ هى تهبط بالمستوى العلمى فى البلاد الى أجل غير محدود ، حتى يشاء الله لهذا البلد المنكوب خلاصاً من تلك الطفيليات السياسية التى نكب بها الحكم المصرى ، بل ونكب بها النحاس باشا فوق نكبته ...

المحسوبيات المشتركة

هى التى يشترك فيها الوزراء فى هذا العهد ، ويتقاسمون منافعها ، على قاعدة (شيلنى واشيلك) ...

والأمثلة على هذه المحسوبيات المشتركة بين الوزراء بعضهم ببعض ، أو بينهم وبين رئيس ديوان المحاسبة أو رئيس مجلس النواب ـ هى أمثلة متعددة ذكرنا منها الكثير وبقى منها الاكثر . . . وقد وقفنا أخيراً على مثل فذ فى دلالته اشترك فيه وزيرا المالية والأشغال ـ فان لوزير المالية كامل باشا صدقى صهراً هو فهيم افندى زكى مفتاح شقيق حرمه ، وقد كان حضرته مهندساً فاضطر الى الاستقالة من وظيفته منذ حوالى أربعة وعشرين سنة وراح يشتغل فى صناعة الطوب وتجارته ... ولكن وزير المالية رأى بحق أو بغير حق أنه وقد حمل وزارته ولجنته المالية احمال المحسوبية فى جميع الوزارات فمن الانصاف ان تحمل بعض الوزارات احماله

هو . . . ولما كانت وزارة الأشغال أكثر الوزارات احتياجا الى وزارة المال فقد لجأ وزير المالية الى وزير الأشغال راجيا منه أن يعيد قريبه الى خدمة الحكومة .. فلم يتردد عثمان باشا محرم فى تعيين حضرة فهيم افندى مفتاح المهندس المستقيل منذ أربع وعشرين سنة فى وظيفة باشمهندس من الدرجة الرابعة ! . . .

أى مولاى ، فقد عين صهر وزير المالية كبيراً المهندسين وكان من قبل كبيراً للطوابين . . . ولو أن الامر اقتصر على ذلك لهان الخطب بعض الشيء ، فان حضرة الموظف الجديد عين فى وظيفته وهو فى سن الثامنة والخمسين ، وعلى وجه التحديد فقد ولد حضرته فى اليوم الثالث من يناير سنة ١٨٨٥ . . .

وهكذا تشاء المحسوبية المستهترة يامولاى ، انها تحيل على المعاش كبار مهندسى الرى ومفتشيه جميعا اذا بلغوا الثامنة والخمسين ، فى حين انها تعيد الى الخدمة مهندساً بلغ من العمر الثامنة بعد الخمسين ، ولا تكتفى بذلك بل تعيده كبيراً للمهندسين ...

وبهذا المحسوب العريق فى المحسوبية نصل الى رقم ٢٠٠ ، ويليه غيره . . .

٢٠١ ـ حامد أفندى القصبى (نسيب عثمان باشا محرم) كان حضرته فى الدرجة الرابعة ثم رقى الى الثالثة مديراً لمكتب وزير الاشغال ثم وصل من الثالثة الى الثانية سكرتيراً عاما للوزارة . . .

٢٠٢ ـ صبرى بك الكردى كان مشتركا بين وزارة الاشغال والبلديات ، فاختص به وزير الاشغال وعينه مفتش عموم رى وجه قبلى متخطيا حوالى العشرين من زملائه المفتشين

١٥٧ محسوبية اضافية

بقى ان نضيف الى المحسوبيات المشتركة محسوبيات مجلس النواب وديوان المحاسبة وهى تبلغ حوالى ال ١٥٧ حالة . . . فى سكرتارية مجلس النواب بلغ مجموع التعيينات الزائدة عن الحاجة والحالات الاستثنائية التى وقفنا عليها ٥٧ حالة أوكلها أو جلها لاتقتضيه حالة العمل ، بل كان المفروض ان بعض الوظائف القديمة

فى سكرتارية المجلس ستوزع على مختلف الوزارات بعد ان تبين ان المجلس فى غنى عنها . . . ولكن عبد السلام باشا فهمى لم يكتف باستبقاء القديم بل زاد عليه حوالى خمسين وظيفة جديدة ، فكانت تعبئة عامة للمحسوبين الاقرباء منهم والمقربين ـ وقد اشترك فيها رئيس مجلس النواب وبعض أعضاء المكتب ، فضلا عن رئيس الوزراء وبعض الوزراء

وتبلغ محسوبيات ديوان المحاسبة حوالى المائة ، منها ٨١ فى الدرجتين السادسة والخامسة طبقا للكشف المرفق والباقون فى الدرجات الاخرى

فاذا أضفنا هذه المحسوبيات الى محسوبيات الوزارات والرياسة التى أمكننا الوقوف عليها وذكرنا منها ٢٠٢ ، فيكون لدينا بعد خصم الحالات المشتركة بين الجهات المختفة حوالى ٢٣٠ استثناء من الأستثناءات الصارخة ، الخارقة لكل قاعدة ، ولكل عدل ، ولكل عقل !! .

وماخفى كان أعظم ! . . .

محسوبيات البنوك

فى الوقت الذى تسعى فيه الوزارة جاهدة لاضطهاد خصومها من أعضاء الكتلة الوفدية وغيرهم من المعارضين واخراجهم من وظائفهم فى البنوك والمؤسسات الاخرى ، لاتتورع الوزارة عن أن تمد شباك المحسوبية الى وظائف البنوك ومجالس ادارتها ، لتعيين محسوبيها فيها ، وفيمايلى بعض الامثلة على هذه التصرفات الجشعة :—

١ ـ خليل بك الجزار (عديل النحاس باشا) عين عضواً فى مجلس ادارة بنك مصر بدلا من الاستاذ عبد الحميد عبد الحق — ثم عضوا فى شركة الغزل والنسيج بكفر الدوار . . .

ويتقاضى حضرته من عضويته فى مجلسى الادارة المشار اليهما حوالى الالفين جنيها سنويا

٢ـ النائب المحترم احمد ابو الفتوح (ابن عم وزير الزراعة) عين عضوا فى مجلس ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى بدلا من حضرة الاستاذ محمد بك امين يوسف الذى فصل من هذه العضوية بعد أن عين فيها ، لا لسبب الا لافساح مجال للمحسوبين والمحظوظين . (١)

٣ ـ الشيخ المحترم الاستاذ حسين الجندى ـ عين مندوبا للحكومة فى بنك مصر بدلا من أمين عثمان باشا وحضرته صديق لوزيرى العدل والمعارف وباشر قضايا وزير العدل فى مكتبه للمحاماة

٤ ـ النائب المحترم اسماعيل رمزى باشا ، عين مندوبا للحكومة فى البنك الاهلى وهو رئيس اللجنة المالية فى مجلس النواب وقد انحطت به المحسوبية الى هذا الدرك

* * *

حسبى يامولاى هذه الامثلة المزعجة المفزعة على حالة تبعث حقا على الفزع والانزعاج ، فلقد ارتكبت أخطاء المحسوبية فى جميع العهود ، ولكن عهداً من العهود لم يصل بالمحسوبية الى ذلك المستوى الخبيث الشرير — الماس بنزاهة الحكم ونزاهة الضمير — الذى وصلت اليه المحسوبية فى هذا العهد .. سيما وقد قطعنا على أنفسنا عهداً مسؤولا ، فلم يرعوا عهدا ، بل ولا قصدا !!

الناحيـــة الخافية للصورة ...

ذلك يامولاى حظ الموظفين المنتسبين للوزراء والمحسوبين عليهم ، ونقيضه حظ المغضوب عليهم ، فان لهم الفصل والتشريد والتنكيل على مختلف أنواعه ، ولا عجب ، فالانعام والانتقام لدى وزراء هذا العهد يجمعهما مطمع واحد فى مصدره ، وان ازدوج فى مظهره ، هو الاستغلال الشخصى الممقوت الذى يعمل كل وزير على تحقيقه ، وازالة العقبات القائمة فى طريقه ...

وهذه العقبات التى يعملون على أن تزال ، يمكن إجمالها فى كلمة واحدة هى

(١) علمنا ان حضرته قدم استقالته أخيرا من عضوية البنك المذكور لتعارض فى المصلحة

الرجولة في الرجال ... فكل من توافرت فيهم هذه الرجولة من الموظفين فلينكل بهم تنكيلا في غير استحياء ولا استبقاء — والويل كل الويل لهم إذا كانوا يمتون بصلة ما إلى أحد خصوم الحكومة السياسيين، وبخاصة إلى واحد من هؤلاء الخصوم السياسيين !...

ويأبى الذين حظوا بشرف الاضطهاد من إخواني وأصدقائي، فضلا عن أقربائي، أن انتقص من هذا الشرف باعلان أسمائهم، فان جميع من فصلتهم الحكومة أو عملت على فصلهم من وظائفهم، أو من مجالس ادارة البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، أو من عمدياتهم، أو صادرتهم في أرزاقهم أو في حريتهم أو في كرامتهم — أولئك جميعاً لا يرجون إلا أن تزيدهم الحكومة نكالا، ليزيدها الله خبالا ...

المحسوبية والانتخابات المزورة

ولست أدري ماذا عسى أن تفعل الحكومة بموظفي دائرة بردين الانتخابية تمهيدا لانتخاب مرشحها ؟.. هل هي ستنهج نهجها في جرجا فتوقف العمد، وتشرد الموظفين الأمناء، وتوفد اليها من الموظفين من ترتضى ذممهم الزيف في توزيع التذاكر وأخذ الاصوات — ثم تعززهم جميعاً بألفين من الجنود والخفراء الاشداء المزودين بالمدافع الرشاشة والدبابات والطيارات؟ وهل ستوفد إلى الدائرة حملة نيابية من شيوخ ونواب المديرية بقرار رسمي تصدره «سكرتيرية الوفد» ليكون لهذه الحملة أثرها الفعال، لا في الناخبين، بل في الموظفين؟... وهل ستأمر موظفيها بالقبض على المرشحين أنفسهم ومنعهم من اعطاء أصواتهم، حتى يضطروا إلى الانسحاب في صبيحة يوم الانتخاب كما فعل مرشحو جرجا المساكين في انتخاباتها العسكرية، الدموية، حرصاً على دماء من لم يجرح من الناخبين ؟...

هل هي ستفعل، أم هل هي ستخجل ؟... سنرى !

بل قد رأينا ... فقد علمت الآن أن اجراءات التزييف امتدت الى انتخابات

مجالس المديريات ... ففي سنباط صدرت الاوامر إلى الموظفين بتفريق الدوائر الفرعية : بحيث ينتقل أهل القرية ١٠ كيلو أو ١٥ كيلو لكى يتمكنوا من اعطاء أصواتهم ، وقد نقلت إحدى الدوائر الى بلدة الخصم فتعذر انتقال الناخبين اليها... الى آخر اجراآت التزييف المخزية . . . وذلك رغم ان الدوائر الفرعية صدر بها قرار وزارى فى انتخابات النواب الاخيرة . . . ولكن الوزارة منذ انتخابات جرجا قد استساغت التزوير اذ لارادع لها من صحافة أو نيابة أو ضمير.. . ولقد كوفىء أخيراً موظفو جرجا الاداريين فرقى الحكمدار الى ميرالاى ، ورفع مرتب المأمور . . . الخ الخ .

هذه يامولاى هى الصورة العكسية للمحسوبية، أو «الناحية الأخرى من المدالية» على حد تعبير الفرنسيين ، وهذه هى المعاملة التى تكيلها الحكومة بالكيلين للموظفين المحسوبين عليها ، والذين ستحاسب عليهم باذن الله. . .

وانى يامولاى لاحمد الله ـ شاكراً لامفاخراً ـ انى لم أرتكب منذ دخولى هذه الوزارة حتى خروجى منها ، محسوبية واحدة ، لمصلحة قريب أو صديق أو نصير ـ رغم مالاقيته من اغراء بل وتغرير ـ فما كان الوفاء بعهد قطعته على نفسى فضلا منى أو لى ، بل هو من فضل الله على . . . بل وما كان لى أن أشير الى مافعلت أو لم أفعل، لولا أنى أخذت على غيرى ان فعلوا ، وإن نكلوا . . .

آخر فضائح الاستغلال

فضيحة لوزير العدل

ياصاحب الجلالة

لايكاد يمضى يوم حتى يلاحقه يوم تنكشف فيه فضائح جديدة، ومديدة لرجال هذا العهد ووزرائه بوجه خاص ، وفيمايلى بعض تلك الفضائح المخزية التى وقفت أخيرا على بياناتها ، وفى مقدمتها فضيحة لوزير العدل .

فلقد أشرت فيماتقدم الى مدأسلاك الكهرباء الى عزبة معاليه بيهتيم والى اشراف

موظفى وزارة الاشغال أنفسهم على تنفيذ هذه العملية بواسطة هيئات لها بالحكومة اتصال وثيق ... ولكن وزير العدل ما كان ليقنع بهذا الاستغلال المتواضع للحكم وما يغله من المنافع ... ومن ثم فقد انتهزها معاليه فرصة وافدة ، غير عائدة ، ليجمع لنفسه المال من طريق الاستغلال الحلال ...

فقد اشترى صبرى باشا ابو علم أخيراً ماية فدان (١٠٠ فدان) فى بلدة ظهر شرب مركز منيا القمح بسعر ١٢٠ جنيه للفدان الواحد — اشتراها بهذا السعر من أصحابها المساكين المكبلين بالديون ، فى حين أن القيمة الفعلية للفدان تبلغ ٢٠٠ جنيه — إذا لم تزد . . .

ومن عجب يامولاى أن تباع أطيان فى هذا الوقت ، وبهذا السعر ، ولكن المشترى هو وزير من وزراء الحكومة ، وللحكومة على أفراد الشعب ألف سبيل وسبيل ... ولذلك رأى وزير العدل أنه لا يكون عادلا مع نفسه إذا ما أضاع هذه الفرصة السانحة ، الرابحة !

ولكن هل اكتفى وزير العدل بصفته الحكومية للضغط على البائعين المدينين ، المساكين ؟.. كلا فقد استخدم معاليه ممثل الحكومة فى القرية — وأعنى به العمدة — لكى يسعى لتحقيق هذه الصفقة ، وقد سعى فأفلح مسعاه ، واشترى لمعاليه الاطيان بالثمن اليسير ... وليس مثل العمد فى المقدرة على تهوين العسير !

السمسرة النوعية !

ولكن لكل صفقة سمسرة ، فهل يدفعها وزير العدل ، وهل يقبلها منه العمدة ، عداً ونقداً ؟ كلا ، فهناك السمسرة النوعية تدفعها الحكومة من الامتيازات الحكومية ... ويدفعها وزير العدل من حساب وزارة العدل ... وقد كان !!

نعم يامولاى ، فى الفترة بين العقد الابتدائى والعقد الرسمى لهذه الصفقة استصدر وزير العدل قرارا بتعيين الاستاذ عبد المجيد زناتى المحامى الحديث العهد بالمحاماة وكيلا للنائب العمومى ... واذا عرفنا أن حضرة الاستاذ المشار اليه هو

شقيق حضرة العمدة الذى سعى فاشترى الأطيان لوزير العدل ، أدركنا مبلغ ما أوتيه معاليه من غيرة على استقلال ولا أقول استغلال القضاء ... وأدركنا الى أى حد تتسع الذمة ، فى عهد وزارة الامة ...

فضيحـــة أخرى لوزير العـــدل

وهناك يامولاى فضيحة أخرى من فضائح حركة « استقلال القضاء » التى كانت محل دعاية معيبة مريبة من وزير العدل ... فلقد رأينا أنه عين محامياً فى النيابة من باب «السمسرة العينية» مكافأة على خدمة شخصية لمعاليه ـ وفيما يلى مثل آخر على تعيين معيب آخر لمصلحة الاستاذ احمد الوكيل ...

فان أحد حضرات المحامين (هو الاستاذ عبد اللطيف صادق) كان قد رشح نفسه فى الانتخابات العامة لدائرة باب الشعرية فلما رشح لها الاستاذ احمد الوكيل امتنع حضرة المحامى من ترشيح نفسه عنده ... ومن ثم وجبت المكافأة ... فعينه صبرى باشا ابو علم قاضياً فى الحركة القضائية الاخيرة .

ولو أن الامر اقتصر على ذلك لهانت الفضيحة بعض الشيء ، ولكن الفضيحة كل الفضيحة هى أن حضرة المحامى الذى اختير بين الالوف من المحامين ليعين قاضياً كان قد حكم عليه تأديبياً فى ٦ يونيو سنة ٣٢ بالإيقاف ستة شهور ، لأنه :—

« (أولا) فى شهر فبراير سنة ٩٣١ بصفته وكيلا عن الست زينب حكيم فى قضية رفعت منها على زكريا بك فهمى استولى على مبلغ ٣٦ جنيها أودع بخزينة محكمة السيدة من المدعى عليه على ذمة السيدة المذكورة وأدخله فى ذمته ولم يقم بسداده اليها رغما عن المطالبة المتكررة

(ثانياً) فى شهرى سبتمبر واكتوبر سنة ٩٣١ قدم لحضرة وكيل النيابة المحقق ثلاثة شيكات بمبلغ ٣٦ جنيها و ٣٦٢ مليما مسحوبة على بنك مصر وفاء للمبلغ المبين فى التهمة الاولى وردها البنك بدون دفع قيمتها لعدم وجود رصيد لحضرة المحامى بالبنك المذكور » (القضية التأديبية رقم ٥ / ٢ ق ورقم النيابة ١ سنة ٩٣٢

وأكثر من ذلك، فقد حكم على حضرة المحامى نفسه بتاريخ ١٨ مايو سنة ٣٦ فى قضية تأديبية أخرى رقم ٦/٥ ق بالتوبيخ لتصرفه فى رسوم قضية تصرفاً رأى المجلس أنه «بذلك يكون قد أخل بواجبه وعرض سمعته الى ما يمس كرامة المحاماة»

هذ المحامى يامولاى الذى حكم عليه تأديبياً بدل المرة مرتين: مسائل تمس نزاهة المحامى — هذا المحامى بالذات هو الذى اختاره صبرى باشا أبو علم قاضياً فى حركة استقلال القضاء، استرضاء للأستاذ أحمد الوكيل ومن اليه ممن يهم الوزير المسكين العطف منهم والرضاء!...

حقاً انها لفضائح تلوث العهد بأكمله، الوزراء وغير الوزراء...

صفقة ٥٣٠ فدان من الأملاك الأميرية!

هى صفقة حديثة جداً تمت فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ لصاحبها - من هو؟؟

للجواب على هذا السؤال، يجدر بنا أن نبين انه فى خلال شهر فبراير الأخير زار معالى فؤاد باشا سراج الدين منطقة دسوق وعاين فيها أطياناً للأملاك الاميرية بجوار منية المرشد، وتساءل الناس عن سر هذا الاهتمام، وهذه العناية... سيما وأنهم يعلمون أن ليس للوزير طبقا لنص الدستور أن يشترى ملكا للدولة...

ولقد تكشف بعض هذا السر حينما علموا أن الأستاذ يس سراج الدين شقيق وزير الزراعة قد اشترى الأطيان التى عاينها معاليه، ومقدارها ٥٣٠ فدانا من أراضى الأملاك الاميرية فى شمال الدلتا...

عجباً، هل تباع ٥٣٠ فدانا صفقة واحدة لشقيق وزير من الوزراء القائمين بالحكم، ومن أملاك الدولة التى لا يصح لوزير أن يشتريها طبقاً للأحكام الدستورية!. ولكن المشترى شقيق لوزير ومن حقه هو ومن اشترى معهم أو لهم أن يشتروا الاملاك الاميرية بالمظاريف وفقاً للوائح والقواعد المرعية... رغم الملابسات التى ترجع الى تخير الزمان والمكان!!

أليس مدهشاً يامولاى أن تتوالى هذه "صفقات فى ابان الحكم لمصلحة الحاكمين

ومن الى الحاكمين؟ انها لفضائح متوالية نكراء لم تنكب بمثلها البلاد، فى غير هذا العهد الأسود، والقاتم السواد...

ووزيرا التجارة والشؤون أيضاً

وزير التجارة – والتسعيرة – يعتزم شراء عزبة لوزير سابق قريبة من القاهرة. ولمعاليه قريب يشتغل بتجارة (الكسب) ترجو أن يكون قد انتفع من تضاعف سعر الكسب فى التسعيرة، ولو على حساب الجمهور المسكين...

ولمعالى وزير الشؤون الاجتماعية صهر يشتغل بتوريد التبن للجهات الرسمية، وقد عومل معاملة خاصة دون غيره من الموردين كسب من ورائها الألوف من الجنيهات

استغلال الاحكام العسكرية:

أشرنا الى فضائحها من قبل، وقد وصلت إلى بيانات جديدة عن القضايا العسكرية التى وكل فيها الاستاذ حسين فهمى صهر عبدالعزيز بك النحاس فافلح مسعاه لدى الحاكم العسكرى ولم يصدق على الاحكام الصادرة فيها، وهى: —

١ — قضية عطيه غنيم نمرة ١٢٢٨ سنة ١٩٤٢ جلسة ١٩٤٢/٦/١٧

٢ — قضية محمد نجيم جلسة ١٩٤٢/٦/١٧

٣ — قضية الحاج عفيفى بسام جلسة ١٩٤٢/٨/١٩

٤ — قضية داود سليمان جلسة ١٩٤٢/٦/٢٤

وهناك محامون آخرون محسوبون أو مقربون قد جعلوا من مسألة التصديق على الأحكام العسكرية مورد رزق لهم، ومصدر فضيحة للعهد بأكمله، وانى أرفق مع هذا خطابا وصلنى بالبريد من تاجر بالمحلة الكبرى وكل حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم مكاوى – وهو الذى اختص بالتهجم على مكرم فى جريدة المصرى فاختصته الوزارة بعطفها الادبى، والذهبى! – ويقول حضرة التاجر انه وكل الأستاذ المذكور فى الغاء حكم عسكرى صادر ضده وقد نجح حضرته فى مهمته فيم

يصدق الحاكم العسكرى على الحكم . . . ولكن التاجر يشكو من اصرار حضرة المحامى على اتعاب يرى التاجر انه لايستحقها . . . ونرى نحن انه يستحقها !

وهناك فضيحة يتحدث بها أهل المنصورة عن قضية عسكرية صدر فيها الحكم ضد تاجر كبير هو الحاج على القاضى بتهمة تخزين آلاف من أرادب القمح ،ومع ان القضية ترجع الى عهد دولة سرى باشا فقد نجح التاجر المحكوم عليه فى تعديل الحكم فى عهد الوزارة الحالية . . . وقيل من مصادر عليمة أنه دفع أولا ألف جنيه لوسيط وخمسمائة جنيه لوسيط آخر وبهذا تم له التعديل الذى أراده ، وتم للوسطاء ما أرادوه . . . ولكنى لاأجزم ـ وليس فى مقدور انسان ان يجزم ـ بقيمة مادفع فى هذا السبيل ، ولكنى أجزم بما طرأ على الحكم من التعديل والتبديل ! . . .

حريق وتمزيق

شاء الحظ العاثر ـ أو لعله القدر الماكر ! ـ أن يحترق مخزن لآل سراج الدين باشا منذ عهد قريب ، وقد قدرت الخسائر بآلاف من الجنيهات ، ويقول العارفون أنه قد احترقت داخل المخزن كميات جسيمة من السماد والزيت والغاز فضلا عن كميات من الكاوتش الجديد . . . الخ الخ .

. . . ولكن الألسنة الخبيثة تأبى الا أن تقول ان المحضر الاول الذى ثبتت فيه الكميات الصحيحه الدقيقة قد مزق ، وأثبتت فى محضر آخر كميات غير صحيحة ولا دقيقة . . .

أما الحكمة من التمزيق ، بعد الحريق ، فالمرجع فيها الى رواة هذا النبأ الدقيق.

وأخيراً :

وأخيراً يامولاى ، فانى لا أكاد أصل إلى المرحلة الاخيرة من مراحل هذا الاستغلال ، إذ لا آخر له ... وقد وصلت إلى قبيل اختتام هذا الفصل أنباء أخرى عن فضائح أخرى من فضائح الاستغلال ، فلم يتيسر لى الحصول على مستنداتها ، ومن ثم رأيت أن أشير اليها مجرد اشارة لتكون محل تحقيق إذا

تفضلتم جلالتكم فأمرتم به :ــ

١ ـ سيعين حضرة النائب المحترم احمد بك ابو الفتوح مستشاراً زراعياً لشركة السكر ، بمرتب كبير ، تعويضاً له عن عضوية البنك العقارى الزراعى

٢ ـ حصل الاستاذ احمد الوكيل على تعهدبتوريد الخشب للسلطة العسكرية البريطانية ، كما احتكر مع آخرين استيراد الويسكى من الخارج

٣ ـ تقرر إنشاء كورنيش لسمنود ونزع ملكية حوالى ٧٦ منزلا بأسعار سخية من أربعة الى تسعة جنيهات المتر وأخذ اعتمادها من اعتماد الطوارىء ... ومن المصادفات العجيبة فى هذا الصدد أن لرفعة رئيس الوزراء أرضاً تفيد الفائدة كلها من إنشاء هذا الكرنيش العجيب ،كان قد اشترى رفعته بعضها من وقف عبد العال بسعر ٧٠ قرش المتر كما بينا من قبل .

٤ ـ اعطى فريد افندى المصرى مقاولة انشاء بيوت العمال بالمحلة الكبرى بمبلغ ربى على المائة ألف جنيه ، وكان رسو هذه المقاولة عليه محل تحقيق من وزير الاشغال فى بادىء الامر ، ولكن ما أسرع ما انقلب الامر من النقيض الى النقيض ، فان الوزارة قد قررت له أخيرا مبلغاً كبيرا بمثابة التعويض ... ومن المصادفات العجيبة هنا أيضاً أن حضرته كان قد رفع قضية على رفعة رئيس الوزراء يطالب فيها بتكاليف بناء منزل رفعته بسمنود فتنازل عن هذه القضية وانتهت صلحاً فى العهد الاخير ...

٥ ـ قام وزير الاشغال أخيرا بعمل مشروعات رى وصرف بلغت تكاليفها عشرات الالوف من الجنيهات .. ومن المصادفات العجيبة هنا أيضاً أن أطيان لمعالى كامل باشا صدقى فى بلبيس وبنى سويف تنتفع الانتفاع كله من هذه المشروعات

٦ ـ وأخيرا وليس اخرا اشترى الشوربجى اخوان فوق ما اشتروا من صفقات أشرنا اليها من قبل منزلا من صاحبة العصمة حرم اسماعيل صدقى باشا بمقتضى عقد مسجل فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٢ مقابل ثمن ٤٢٥ مليم و١٣٤٨٧ جنيه

كما اشتروا أرض فضاء بشارع الاهرام مساحتها ٥٦٥٩ مترا ... الخ.

٧ ـ ولعل من مسك الختام أن نذكر أن وزارة الزراعة أصدرت أمرا الى المتحف الزراعى بأن تعد كل يوم كمية من الزهور ترسل لرفعة رئيس الوزراء فى سرايه بجاردن سيتى برفقة سائق الموتوسكل الحكومى رقم ٩١٣ واسمه محمد ابو العلا وفيما يلى نص إيصال بإمضائه أرفقه مع هذه العريضة :ـــ

عدد

« ٧٥ وردة

٢٥ قرنفلة

٧٥ زهرة بسلة

استلمت الزهور المبينة بعاليه لتسليمها لمنزل رفعة رئيس مجلس الوزراء كالمعتاد ؟

سائق الموتوسكل رقم ٩١٣

محمد ابو العلا

٢٠ - ٢ ١٩٤٣ »

* * *

آخر فضيحة فضاحة !

سفيرنا بلندن ترسل له برقية بالشفرة

لشراء « فرو » لحرم النحاس باشا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه

لقد عنيت يامولاى فى هذه العريضة عناية خاصة بأن لا أعرض لشؤون النحاس باشا الخاصة ، فهى بعيدة عن نطاق النقد العام ، ويجب أن تكون محل الرعاية والاحترام

ولكن النحاس باشا المسكين لم يعد فى حالة تسمح له بأن يفرق بين الخاص والعام ، فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له ولأهله ووزرائه ، فهو يهىء لهم

البيوت يسكنونها ، أو يؤجرونها ، والاطيان يشترونها ، والاوقاف يتنظرون عليها والمحسوبية يوظفونها ، والبنوك يحتلونها ، والغلال والحبوب ومواد التموين يصدرونها ، والخمور والبضائع يستوردونها ، وأخيراً وليس آخراً فهاهى ذى الفراء الثمينة تستحضر لاغراض الزينة فلا يجدون الا وزارة الخارجية فى مصر وسفارتنا المصرية بلندن يكلفونها ويحركونها !!!

ولقد وصل الى علمي من أوثق المصادر ـ وانى اتحدى الحكومة أن تكذبنى اذا اجترأت ـ أن برقية أرسلت أخيراً بالشفرة من وزارة الخارجية المصرية الى سعادة سفيرنا بلندن لشراء ٦ قطع من الفراء (فرو الثعلب الابيض) قيمة كل منها ٥٠٠ جنيه (ومجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه) لصاحبة العصمة حرم رفعة رئيس الوزراء وهو فى نفس الوقت وزير الخارجية !!

أى عبث بعد هذا يامولاى بكرامة الدولة؟ وأعمال الدولة؟ وغنائم الدولة؟

ثم من أين لك كل هذا ياسيدى النحاس باشا وقد كنت الرجل الفقير الى وجه الله تعالى !

واذا ما أنفقت ثلاثة آلاف جنيه على مادة من مواد الترف والزينة ، فانت اذن رجل ثرى ، وثرى جداً ؟

فهل لى أن أسألك كيف تنفق مبلغاً كهذا على شيء كمالى كهذا ، ومثله لشراء سيارة كوتسيكا ، وآلاف أخرى من الجنيهات لشراء النفائس والاثاثات ـ فضلا عن شراء المئات من الفدادين ـ هل لى أن أسألك كما سألنا نسيبك المليونير ، من أين جاءك هذا الثراء الطارىء الوفير ؟

دعنى ، دعنى أسألك ، وأبكى عليك ولك !

* * *

الباب الثانى

القسم السياسى

الاعتداء المنقطع النظير
على
الحريات الدستورية وديموقراطية الحكم

ياصاحب الجلالة

اذا كان رفعة رئيس الوزراء وزملاؤه قد استحلوا كل ماتشرفت ببيان بعضه فى الباب الأول مما تأباه أبسط مبادىء العدالة القانونية والوضعية ونزاهة الحكم. فأى عجب اذا رأيناهم ينهجون تلك الخطة نفسها فيما يتعلق بحريات البلاد العامة ومبادىء الديمقراطية ؟

لقد تشرفت فيما سلف ، يامولاى ، فجعلت للوقائع الكلمة الفاصلة . وسترون ياصاحب الجلالة ان الوقائع هنا كذلك أقطع وأفجع !

وينطوى تحت هذا الباب مايلى من الموضوعات :

ا ـ العبث بالحكم النيابى وتقاليده

ب ـ خنق حرية الصحافة

ج ـ أهدار حرية الافراد

د ـ العبث بحرية الجماعات

هـ ـ العبث بحرية الانتخابات ونزاهتها

و ـ التفريط فى حقوق البلاد السياسية

* * *

ا — العبث بالحكم النيابي وتقاليده

أما عبث النحاس باشا وزملائه بالحكم النيابي وتقاليده في هذه الفترة القصيرة من الزمان ، فقد بلغ حداً لم تشهده مصر في أى عهد من العهود ، حتى التى شهدتها مصر قبل أن تظفر بدستورها الحديث . وانما يقع الوزر في ذلك على الوزارة الحاضرة وسلطانها الباطش الطائش سواء على نوابها ، أو على رئيس مجلس نوابها ، بحيث أصبحت مشيئة الحكومة وحدها هى النافذة ، وكلمتها وحدها هى المسموعة دون أن يتاح لصوت معارض أن يرتفع بكلمة واحدة في سبيل الله والحق والدستور .

وقد اتخذ هذا العبث الدستورى المحزن أشكالا شتى أتشرف بأن أذكر منها :

أولا — طغيان الحكم العسكرى على الحكم الدستورى .

وقد بدأ هذا الطغيان في صورته الملموسة في أول جلسة من جلسات الدورة البرلمانية الاخيرة ، التى استهلها النحاس باشا ووزراؤه استهلالا مشئوم الطالع بسلب البرلمان حق مناقشة الحاكم العسكرى فيما يتخذ من اجراآت وما يصدر من أوامر القبض حتى على أعضاء البرلمان ، وايداعهم غياهب السجون أو نفيهم الى أقاصى البلاد ، بلا اتهام ولا تحقيق ولا مناقشة ولا سؤال - وهو ما حدا بالمعارضة على اختلاف نزعاتها الى الانسحاب من الجلسة التى جرت فيها هذه المأساة الدستورية . ومن نكد الأقدار أن يجىء رئيس مجلس النواب فى تلك الجلسة نفسها فلا يكتفى بما قدمت يداه من مساهمة فى اقرار هذا الوضع الدستورى المهين ، بل يستبيح لنفسه أن يتكلم من منصة الرياسة فيصف احتجاج المعارضة على ذلك

وانسحابها بأنه « مسبة للحياة البرلمانية »!! (١)

وهكذا سار النحاس باشا فى استغلال السلطة العسكرية الى مدى لم يصل اليه أحد قبله. فالواقع المسجل أن رفعة على ماهر باشا وهو الذى أعلن قيام الاحكام العرفية وتولى سلطة الحاكم العسكرى قد وعد، ثم حقق ما وعد، بأن لا يصدر أمراً عسكرياً دون عرضه على البرلمان، وقد كانت أوامره العسكرية تتعرض للتعديل والتبديل فى معظم الاحيان طبقا لما يراه أعضا البرلمان وبينهم رجال المعارضة الوفدية اذ ذاك . . . ولم يكن الوفد رغم ذلك يخفى قلقه واعتراضه على الاحكام العرفية حتى فى دائرة تلك الوعود، والقيود!

ولكن النحاس باشا لم يكد يلى الحكم حتى ألقى القبض على رفعة على ماهر باشا دون تحقيق ولا محاكمة، ولكنه على كل حال سمح بالمناقشة البرلمانية فى مسألة اعتقاله.

ثم تقدم رفعة النحاس باشا فى استغلال سلطة الاعتقال خطوة ثانية. فأباح لنفسه أن يعتقل من أعضاء البرلمان من يشاء دون أن يبعث الى المجلس الذى ينتسب اليه العضو المعتقل حتى بمجرد الإخطار. كما حدث فى شأن صاحب السعادة محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ - وقد اعتقل سعادته مع حضرة

---

(١) كانت المعارضة الوفدية تنسحب من الجلسات لمناسبات بعضها أقل خطورة من تلك التى انسحبنا من أجلها، فانسحب الوفديون من جلسة مجلس الشيوخ وعلى رأسهم المغفور له الاستاذ يوسف الجندى احتجاجا على عدم تمثيل الوفديين فى انتخابات المكتب وتدخل الحكومة فيها - بل تطور الانسحاب الى اضراب عن حضور الجلسات أسابيع متوالية بسبب تعيينات الشيوخ . . . وكان رئيس النواب الحالى من أول المحبذين لهذا القرار فى الوفد . . .

صاحب السمو الأمير عباس حليم دون أن يسمح بنشر شيء عن اعتقاله أو تقديم استجواب عنه فى البرلمان !...

ثم تلت هذه الخطوة ثالثة الاثافى ، اذ ألقى النحاس باشا القبض على أحد أعضاء مجلس النواب وهو الدكتور فهمى سليمان ، وأبى على المجلس أن يناقشه فى ذلك الحساب ، متذرعا بأن المجلس حين أقر سلطته العسكرية قد أعطاه فى الوقت عينه تفويضا يفعل بمقتضاه مايشاء وان له من سلطة الاعتقال مايسمح له كل يوم بالقبض على من يشاء من النواب وغير النواب (١) ، دون أن يكون للبرلمان أن يناقشه فيما فعل أو يفعل فى الماضى أو فى الحاضر ، فى المستقبل ! !

الأكذوبة الكبرى !

وقد رأى نواب المعارضة أن ينسحبوا بعد احتجاجهم على هذه الدكتاتورية العسكرية التى تجعل الحياة النيابية أثراً بعد عين ، فانتهز أحد الوزراء ـ وهو وزير العدل ـ فرصة خلو الجو ، كما فعل رئيسه من قبل ، وراح يحذو حذو رئيسه فى قلب الحقائق التى لا تكذب ، وزعم انى وافقت على اعتقال رفعة ماهر باشا ، ولكن من سوء حظ الوزير والوزارة التى يمثل معاليه مبلغ أمانتها للحق والواقع ، أن المناقشات التى دارت فى هذا الشأن بينى وبين رفعة النحاس باشا ومعنا بعض الوزراء قد أتيح حضورها حينئذ لبعض الكبراء ، وكلهم بحمد الله أحياء ، فى

(١) قبض أخيراً على عدد من طلاب الجامعة والازهر الشريف من غير ما تهمة الا مناصرتهم للكتلة الوفدية ... ولكى يبرهن النحاس باشا للناس انه حاكم عسكرى بز أسلافه من الحكام العسكريين البريطانيين حينما قبضوا علينا أصدر أمره الى البوليس المصرى باقتحام المنازل قبيل الفجر ، وياويل الآمنين الوادعين ...

احدى المناقشات كان صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ اذ ذاك وصاحب السعادة عبد القوى احمد باشا من شهود المناقشة والجدل . وقد شهد الاخيران مشادة جرت بيني وبين رفعة النحاس باشا، حينما اقترح سعادة عبدالقوى احمد باشا بالنيابة عن علي ماهر باشا بقاء رفعته في عزبته ، بقبول منه فوافقت أنا على هذا الحل الذى ارتضاه على ماهر باشا واعترضت على اصرار النحاس باشا على الأخذ بقرار الاعتقال ، وكان يحتج فى اصراره بأن المسألة من اختصاص الحاكم العسكرى دون سواه ، بينما أصررت من جانبي على أن المسألة ليست عسكرية بحتة ، ولكن لها ناحيتها السياسية والدستورية ، وأبى النحاس باشا مع ذلك الا أن يتمسك برأيه وقراره . وفيمايلى نص خطاب أرسله الى شاهد عدل هو حضرة صاحب السعادة عبد القوى باشا احمد ، وفيه فصل الخطاب فى هـــذه الاكذوبة الكبرى : —

٩ / ١٢ / ١٩٤٢

حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا

عزيزى الباشا

بعد التحية : ردا على خطاب سعادتكم أذكر جيداً أننى عندما رجوت رفعة النحاس باشا بمكتبه بمجلس الوزراء ـ بحضوركم وحضرات أصحاب المعالى زكى العرابى باشا وزير المواصلات يومئذ ونجيب الهلالى باشا وصبرى أبوعلم باشا وسعادة محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ السابق ـ أن لايقبض على رفعة على ماهر باشا وان يسمح له بالبقاء بداره بمصر ، أو بالعودة الى عزبته ، تفضلتم سعادتكم وقلتم انى موافق عبد القوى باشا على رأيه فهو يقول كلاماً معقولا ، واذا سمح هو ومحمد بك محمود خليل بالانتظار قليلا بمكتب السكرتير فاننا نبحث الامر سويا مع رفعتكم وحضرات الزملاء الوزراء » فأجاب رفعته : أسكت انت

يا مكرم لأنى الحاكم العسكرى والمسئول عن هذه الشئون فما كان من سعادتكم الا أن طلبتم من رفعته بأن يستمع لرأيك ، وفى نهاية الأمر التفت الى رفعة النحاس باشا وقال أنا مصر على رأيى وسأعيد النظر فى الامر باكر اذا سلم على باشا نفسه بلا قيد ولا شرط .

هذا ما وقع أسجله رداً على خطاب سعادتكم راجيا التفضل بقبول تحياتى واحتراماتى ؟

المخلص

عبد القوى احمد

امضاء

ومما هو جدير بالذكر ان النحاس باشا كان قد اتخذ اجراآته الاولى لالزام رفعة على ماهر باشا بالسفر الى عزبته دون أن يطلعنى أو يطلع الوزارة على مافعل . فلما علمت بما حدث سألته كيف اتخذ مثل هذه الخطوة الخطيرة دون أن يستشيرنا فكان جوابه ان هذه من السياسة العليا التى يختص بها دون الوزراء !... ، فاعلنت لرفعته اننى أرفض ان تكون السياسة الدنيا وحدها هى التى تدخل فى اختصاص الوزراء ، واحتججت على مواجهتنا بسياسة الامر الواقع دون مناقشة ولا مشاورة !

ومع هذا كله . يأبى وزير العدل الا أن ينهج نهج رئيسه ، حينما تكلم فى غيبتى بمجلس النواب وروى من الوقائع ما بينت فى الباب الاول مجافاته للصدق والحق . ولا يتحرج وزير القضاء أن يلقى من منبر البرلمان أكذوبة صريحة فى مسألة كهذه كان موقفى بشأنها معروفا فى حينه ، لجميع الجهات وللكثيرين من الشيوخ والنواب على اختلاف أحزابهم (١)

(١) أذكر منهم النائبين المحترمين عبد السلام الشاذلى باشا والاستاذ زهير صبرى والشيخ المحترم الدكتور زكى ميخائيل بشارة وهناك آخرون لاتعيهم الذاكرة

وليس يعنيني في هذا المقام أن أكذب قوما ثبت عنيهم الكذب بالادلة والشهود ، انما يعنيني أن أبين ان النحاس باشا تدرج في طغيانه العسكري على حساب الحياة الدستورية . حتى وصل الى حرمان البرلمان من حق مناقشة تصرفاته العسكرية على الاطلاق ! ! فاختفى الحكم الدستوري في ظلال الحكم العسكري . . .

العقلية العسكرية

ومن سوء حظ النحاس باشا وحظ البلد معه ان الحكم العسكري طغى أول ماطغى على الحاكم العسكري نفسه ! فحكمته العقلية العسكرية قبل أن يحكم بها غيره شأنه في ذلك شأن كل ضعيف يقوى ، وان الانسان ليطغى . .

صاحب العلم !

وليس أدل على هذه العقلية مما بدا للناس من بعض الصغائر الى جانب ماسيأتي بيانه من الكبائر ، بلغ برفعته الامر ان يتخذ لنفسه من مظاهر الحكم والسلطان ، علماً يرتفع وينخفض على سطح داره اشعارا بوجوده أو بغيبته عن البنيان ! . . .

وعلى اثر الضجة التي أثيرت أخيراً حول « صاحب العلم » وترتب عليها اغلاق مجلة روز اليوسف لمدة ثلاثة شهور ، اختفى العلم عن الأنظار — وقد رأيته ورآه غيري ، لأننا أبينا أن نصدق ، قبل أن نحقق ! !

قره قول سلاح ؟ . .

ويتمشى مع العلم الخفاق في أعلى البنيان ، وجود عساكر « الحرس » حول الجدران . . . ولقد كان لكل رئيس وزارة وحاكم عسكري في سالف العهد والأوان ، عسكري واحد يحويه « كشك » خشبي واحد أو على الأكثر حارسان . .

ولكن حاكمنا العسكري الديمقراطي يأبى أن يكون له من الحراس العسكريين

الواقفين بأبواب داره الاستة ، تحويهم أكشاك ستة ! . . . فاذا ماخرج من الدار في المساء أو في الصباح ، زلزلت الأكشاك زلزالها ، وقال الجيران مالها . . . ثم قعقع السلاح ، وعلا الصياح ، قره قول سلاح . . .قرهقول سلاح ؟. . . ولقد قيل لى ان بعض موظفى السفارة البريطانية الذين تطل مكاتبهم على دار النحاس باشا قد أزعجهم هذا الصياح المتكرر ، حتى كاد هذا الضجر الانسانى ، أن ينسيهم التحالف المصرى البريطانى ! . . .

يالنكبة الديمقراطيه فى بعض أنصارها من الديمقراطيين ! ! . . .

ولو ان هذه العقلية انحصرت فى شخص رئيس الوزراء وفى المظاهر المحيطة به ، لهان الأمر بعض الشيء ، ولكنها تعدته وياللأسف الى حكم هذا الشعب الامين ، والى حرياته المقدسة التى جاهد لها وبذل فى سبيلها « الدم والتعب وعرق الجبين » ! . . .

ثانيا — اهدار حق الاستجواب

والاستجواب هو الوسيلة الدستورية التى يستطيع بها النائب ان يزاول عمله فى محاسبة الوزارة وطرح الثقة بها على المجلس اذا اقتضى الأمر ، وعلى أساس هذا الضمان الدستورى تقوم المسئولية الوزارية أمام البرلمان . فاذا سلب النائب حق الاستجواب فقد انهارت المسئولية الوزارية التى لاقيام للحياة الدستورية بغيرها على أى وجه من الوجوه

وقد رأت الوزارة أن تسلب المعارضة هذا الحق البديهى .فلجأت الى أغلبيتها العددية من جهة كما لجأت الى رئيس المجلس وهيئة مكتبه من ناحية ثانية ، فاذا الناحيتان تتقاسمان مهمة القضاء المبرم على حق الاستجواب بوسائل متعددة ، منها:

استعمال مقصلة الاغلبية فى استبعاد أى استجواب لاتريده الحكومة أو استبعاد ماتشاء الحكومة من فقراته وأبوابه قبل أن يسمح بمناقشة كلمة واحدة منه ، ومنها : أن لايدرج رئيس المجلس مايقدم اليه من استجوابات ، وقد قدمت فى الدورة الماضية استجوابات عدة لم تدرج فى جدول الاعمال ، أحدها عن أسباب الخلاف التى أدت الى خروجى من الوزارة ، وآخر خاص برخص التصدير والاستيراد وثالث عن الاستثناءات التى وقعت بعد خروجى من وزارة المالية ، ورابع عن اساءة تنفيذ المعاهده ، وخامس عن حرية الرأى ، وسادس عن المعتقلين ، ومع خطورة الموضوعات التى تتناولها هذه الاستجوابات أو على الاصح لخطورة هذه الموضوعات أبى رئيس النواب أن يدرج أحدها فى جدول الأعمال . بل عمدت رياسة المجلس الى مناورة طريفة لتخليص الحكومة من مناقشة ما أدرج بالفعل فى جدول الاعمال من استجوابات ، فكانت مواعيد الجلسات تحدد فى غير الايام المخصصة للمناقشة أو لاستئناف المناقشة فى الاستجوابات . . ومن المضحك المبكى انه بعد أن ألقى رئيس الوزراء بيانه فى استجواب الاستثناءات أجل المجلس بيانى ورد الزميل المستجوب (النائب المحترم الأستاذ فكرى أباظه) الى جلسة يحددها مكتب المجلس . . . ومنذ ذلك الحين لم يجد رئيس المجلس المحترم جلسة يحددها لاستكمال هذا الاستجواب القائم فى حين انه نظرت استجوابات أخرى جديدة ، وعديدة ! . . .

ولم تضق الوزارة ، ومن ورائها رياسة النواب ، ذرعا بالاستجوابات وحدها ، ولكنها لم تطق كذلك أن تواجه ماهو أخف منه وأهون ، ونعنى به طلب المناقشة الذى نصت عليه اللائحة الداخلية ، فلم يكد ستة وثلاثون عضواً من المجلس ، وكلهم من الهيئة التى تنتسب اليها الحكومة يتقدمون بطلب كتابى لفتح مناقشة فى موضوعات خطيرة حددوها ، وعددوها ، حتى انتهز رئيس المجلس فرصة انعقاد

احدى الجلسات السرية فتلا الطلب الخطير، وأخذ من الاغلبية الوزارية قراراً باستبعاده من غير مناقشة فى الجلسة السرية حتى لا تتسرب محتويات الطلب الى أسماع الرأى العام!!

وأخيراً أفتتحت الدورة البرلمانية الحالية فاذا الحكومه تستعين بنوابها ورياسة نوابها وتقرر أخطر المبادىء لكى تخنق فى المهد الاستجوابين اللذين قدمهما أحد نواب المعارضة، وهو حضرة النائب المحترم الاستاذ فكرى أباظه، حتى لم تجد المعارضة بداً من تسجيل احتجاجها على خطة الوزارة والوزاريين بانسحابها فى أول جلسة من الجلسات.

مناقشة حوادث الأزهر الشريف وانتخابات جرجا

وحدث منذ أيام أن قدمت مع جماعة من اخوانى عريضة لمناقشة الحكومة فى حوادث الأزهر الاخيرة التى وقعت فى ١٣ فبراير وفى انتخابات جرجا الاخيرة - وهى حوادث أقل مايقال فيها انها تمس حرية الجماعات والأفراد، فضلا عن حرية الانتخاب، مساساً خطيراً

وقد قصرنا العريضة على الناحية العامة من هذه الحوادث من حيث مساسها بالحريات.

وحسبنا انها وقد خلت من الالفاظ التى يعدها رئيس المجلس « نابية » - والالفاظ النابية فى قاموس العهد الحاضر هى الالفاظ الصريحة، والصراحة هى النابية النابية! - حسبنا أن العريضة ستنظر أوفى القليل تعرض... ولكن سعادة رئيس المجلس أبى علينا ذلك لانه رأى فى العريضة اتهاما للحكومة، وعبثا حاولنا الاحتكام الى المجلس فى هذا العهد الديمقراطى هو المجلس، كما أن رئيس الحكومة هو الحكومة!...

ولقد ترتب على هذه الحوادث الخطيرة أن أصيب عدد كبيرا من الجرحى

بين طلاب المعاهد واعتقال عدد من الطلبة ، بل والاساتذة ، بل ومن أصحاب الفضيلة مشايخ المعاهد ! . ، ولكنى أنى لنائب ان يسأل ، ولو بمجرد السؤال ، عما يمس معاهد العلم وأساتذتها وطلابها . . . وانى له ان يناقش ولو مجرد المناقشة تلك الفضائح الانتخابية المنقطعة النظير التى حدثت فى جرجا تأييداً لمرشح الحكومة فيها والتى ترتب عليها ارسال أكثر من ألف جندى بمدافعهم ودباباتهم وطياراتهم . حرمان الناخبين من التذاكر ، وضرب وجرح كل معارض لهذا الحكم الزاهر ؟ .

وبعد لأى ، فقد طلب منى رئيس المجلس تقديم استجواب فى هذين الموضوعين فقدمته ولكنه لم يدرج حتى الآن ، ولعله لن يدرج . . .

يامولاى ، اذا كان قد جنى على الحياة النيابية القائمة فى مصر رجل واحد . فهذا الرجل هو مصطفى النحاس باشا . واذا كانت الجناية من عمل رجلين اثنين . فالثانى بلا مراء هو عبد السلام فهمى جمعه باشا . الرئيس الحاضر لمجلس النواب الحاضر . . . (١)

ثالثا — اهدار حق طلب البيانات من الحكومة

وهو حق دستورى لم ينكر من قبل على أى نائب مستجوباً كان أو غير مستجوب ، ولكنه أنكر على النواب جميعا ، وتمسكت الحكومة الحاضرة بانكاره لان (مكرما) طلب بيانات عن الاستثناءات التى أغدقت ، ورخص التصدير التى منحت ، وكل ماهنالك أن الوزارة تحتمى بهدم هذا التقليد وانكاره لكى تتهرب

---

(١) ومن عجب يامولاى ان سعادته كان اذا اختلى بى أو بأصدقائى على اثر خروجى من الوزارة — يتحدث عن النحاس باشا وصبرى أبو علم باشا حديث العدو لا الصديق . . . وفى ذات يوم أخبرنى انه يخشى أن لا يعاد ترشيحه لرياسة المجلس . . . وبعد ذلك أنقلب . . . وبعد ذلك انتخب !!

من تبعة التسليم بما يجرى من وراء الستار من محسوبيات واستثناءات فى التوظيف والتصدر على السواء ! !

رابعا — انتهاك الحصانة البرلمانية

لم تتردد الوزارة فى انتهاك الحصانة البرلمانية على وجه لم تسبقها اليه وزارة سابقة ، ولا يمكن أن تدركها فيه وزارة لاحقة ! فمن تفتيش منازل النواب الى اعتقال أى عضو من أعضاء المجلسين دون استئذان البرلمان فى حالتى التفتيش والاعتقال، بل دون مجرد اخطار المجلس المختص ، بينما كان ممثلو الوفد فى البرلمان الماضى ، وبينهم وزيران حاليان ، ينعون على صاحب الدولة حسين سرى باشا مجرد الأمر بتفتيش ضيعة أحد النواب دون استئذان المجلس فى ذلك ، وكانوا يرون فى ذلك خروجا صريحا على الحصانة البرلمانية !

خامسا — اسقاط عضوية النواب بعد اقرار صحتها

وكما أدى طغيان الوزارة على نوابها واذعان النواب لمشيئتها الى اهدار الحقوق السالفة كلها على أيدى هؤلاء النواب أنفسهم ، كذلك بلغت روح الاستهتار بمبادىء الدستور وأصول الحياة النيابية الى حد اهدار قرارات البرلمان ذاتها فيما يتعلق بصحة نيابة اعضائه ، خلافا لكل مايقرره فقهاء الدستور ، وماتؤيده أعرق التقاليد الدستورية . فما هو الا أن اختلفت الوزارة مع أحد النواب ، وهو الاستاذ احمد قاسم جوده ، بسبب اصرارها على مهاجمة (مكرم عبيد) وأنصاره والطعن عليهم فى جريدة (الوفد المصرى) التى كان يدير تحريرها ويكتب فيها الاستاذ احمد قاسم جوده ، فى حين رفض هو أن يقوم بذلك أو يشترك فيه — كما يدل على ذلك الخطاب الذى أرسله الى وزير العدل ، والذى أتشرف بارفاق صورة منه ومما تلاه من مراسلات فى هذا الصدد — ماهو الا أن دب هذا الخلاف

حتى استدعى وزير المعارف فى اليوم التالى أحد نواب الوزارة وسلم اليه ملف الاستاذ قاسم جوده بالجامعة المصرية — وكان الوزير يعلم بكل مافيه ، كما تعلم به الوزارة ورئيس لجنة الطعون بمجلس النواب ، عندما وافق المجلس على صحة نيابته ورفض الطعن المقدم فى سنه - وسرعان ماطلبت الوزارة بلسان احد نوابها أن يعاد النظر فى الطعن المرفوض ، على أساس السبب المرفوض ! وأصر رئيس الوزراء على اهدار المبادىء الدستورية ، والتقاليد الدستوريه ، والحقوق الدستورية التى تجعل لقرار البرلمان فى مثل هذا الطعن قوة الحكم الذى لاينقض . . . . فكل هذا لايساوى شيئا عند الوزارة مادامت تصل من ورائه الى التنكيل بالنائب الكاتب الذى رفض أن يجارى كتاب الوزارة فى التهجم الباطل على (مكرم عبيد) !

وقد كان للوزارة ما أرادت ، وهدم البرلمان بأيدى أعضائه قيمة قرارته بشأن الطعون وتحقيق صحة النيابة ، وأخرج الاستاذ قاسم جوده بعد جلسة استغرقت سبع ساعات ، ثم رأت الوزارة فى عشر دقائق أخرى من الليلة نفسها أن تصب حام غضبها على نائب شاب جرىء تجرأ على ان يقف فى صف مكرم عبيد وهو الأستاذ جلال الحمامصى ، فأصدر المجلس فى غيبة النائب قراراً باخراجه فى عشر دقائق لاتزيد ، بعد أن مضى على قرار المجلس نفسه بصحة نيابته بضعة شهور ! !

وكذلك أملت شهوة الانتقام على الوزارة خطوة جديدة ، فى طريق العبث بالحياة النيابية على أيدى نواب أكثريتها المرغمين ! وكانت سابقة لم يسبق لها مثيل . .

سادسا — تحريم نشر الاستجوابات أو ملخصها فى الصحف

أخيراً ، وليس آخراً ، عمدت الوزارة الى التهرب لامن مناقشة الاستجوابات

وحسب بل من اذاعتها بنصها ، أو نشر خلاصة عنها منقولة عن جدول الأعمال ، أو حتى بمجرد الاشارة الى موضع استجواباتى فى الصحف ، قبل يوم مناقشتها ، فى حين جرت جميع الوزارات السالفة ، بالاتفاق مع البرلمان ، على أن تنشر خلاصة لموضوعات الاستجوابات ، تثبت فى جدول الاعمال ويصرح بنشرها فى الصحف .

ولكن الوزارة التى تتمسح بالشعب اليوم ، هى بعينها التى تأبى على هذا الشعب أن يعرف كثيراً أو قليلا مما يدور تحت قبة البرلمان من مناقشات بين ممثلى الشعب!!

ب — خنق حرية الصحافة

ياصاحب الجلاله

هذه أمثلة تشرفت بسردها أمام أنظار جلالتكم ، لأبين كيف اعملت الوزارة الحاضرة معاول الهدم فى بناء الحياة النيابية ودكت قوائمها من الاساس . وما كان مفهوما ، ولا معقولا ، أن يكون هذا مبلغ تنكيل الوزارة بالسلطة التشريعية ثم يكون للسلطة الرابعة ، وهى سلطة الصحافة ، حظ أسعد من حظ البرلمان فى ظلال هذا العهد الغاشم .

وقد بلغ من اشتداد وطأة الاغلال التى ترسف فيها الصحافة على يد النحاس باشا ووزرائه ، ان وجد مجلس نقابة الصحفيين نفسه مضطراً الى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج الى الحاكم العسكرى ، مذكراً رفعته بما جاء فى مذكرة الوفد المصرى المؤرخة فى أول أبريل سنة ١٩٤٠ ، من انه : « . . . . لامعنى لان تمتد الرقابه على الأخبار العسكرية الى رقابه على كل الشئون المصريه حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال وكأنهم آلة عمياء صماء لايسمع لهم صوت فى شئون بلادهم ، ولايدرون الى أى مصيرهم مسوقون ، بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون » !

وقد سرد مجلس نقابة الصحافة فى أحد احتجاجاته هذه صنوفاً من أمثلة الارهاق التى تتعرض لها الصحف فى هذا العهد مما تجاوز كل ما كان فى عهود الوزارات السابقة ، ثم اختتم مذكرته بقرار صريح هذا نصه :

« من أجل هذا يقرر مجلس النقابة أسفه الشديد لأساليب الرقابة الصحفية ويرفع الى رفعتكم احتجاجه على الاجراءات التى تتبعها الرقابة وخروجها عن الحدود المرسومة لها ومخالفتها النص وروح الاحكام العرفية ، وماجرى عليه العمل فى العهود السابقة ، وما أعلنتموه رفعتكم أيضا فى اجتماع الصحفيين ويقرر أن الصحافة والحالة هذه ازاء استحالة مادية ومعنوية تمنعها من أداء واجبها »

وتلا ذلك الامضاءات الآتية :—

« فكرى أباظه . محمد عبد القادر حمزه . ابراهيم عبد القادر المازنى . حافظ محمود . محمد خالد . مصطفى امين . جلال الحامصى . كامل الشناوى . مصطفى القشاشى »

وفى عبارات هذا القرار الواضح ، الذى قدمه اعضاء نقابة الصحفيين الى النحاس باشا بعد طول يأسهم من سماع صيحاتهم المختنقة ، خير تصوير لروح الطغيان التى تنشر ظلها على كل أداة من أدوات الرأى والحريه فى البلاد .

وقد بلغ من تمادى النحاس باشا فى استغلال سلطته العرفية ان اختفت كلمة المعارضة من الصحف ومحيت محواً . وحرم على الكتاب ان ينقدوا عملا من أعمال "وزارة جل أوهان ، وصودر حق الناس الاولى ، الذى كفله القانون العادى ، فى الرد على ما يكتب عنه وتفنيد ما يفترى عليهم من الاعمال أو الأقوال ، وحرم على الصحف أن تنشر أسماء اشخاص بعينهم ولو فى مناسبة من المناسبات العاديه ، أو غير مناسبة كريمة ، كتقييد أسماء مكرم وزملاؤه من أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة فى دفتر التشريفات ، واعلان ولائهم لشخصكم المعظم . وحذفت الرقابه كل ذكر لبرقيات ورسائل تلقيتها من شخصيات سامية المكانة على أثر خروجى من الوزارة وبيتها

رسالتان لصاحب السمو الأمير عمر طوسون وصاحب الفضيلة الشيخ ابو الوفاء الشرقاوى . . .

وانى لاكتفى يامولاى باضافة أمثلة قليلة أخرى لاتكاد ينقصها التعليق :

مراقبة الوفيات !

---

(١) حدث أن قبض الله الى جواره أحد أعضاء الكتلة الوفديه المستقلة فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، وهو المغفور له الاستاذ عبد الوهاب البرعى المحامى . فرأيت واجباً على أن أنعاه فى جريدة الاهرام . ولكن النعى لم يكد ينشر فى الصباح حتى هاج هائج النحاس باشا ، وثارت ثورته لان النعى تضمن ذكر الكتلة الوفدية المستقلة ! !

وترتب على هذه الثورة أمران :

(أولهما) اصدار تعليمات الى الرقباء بمراجعة اعلانات الوفيات ، حتى لايقبض الله الى جواره رجلا آخراً من رجال الكتلة الوفدية المستقلة فيذاع فى نعيه انه لقى ربه على عقيدته الوفدية المستقله ! !

(وثانيهما) ترتب على هذه الثورة كذلك ان صودرت برقيات التعزية فى الفقيد الذى أهاج نعيه أعصاب الحاكم العسكرى العتيد ! ! وكان من تلك البرقيات المغضوب عليها تعزية من صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون ، فلما تأخر ردى عليها ، تحدث الى حضرة باشكاتب دائرة سمو الأمير ، وسألنى عما اذا كانت البرقية قد وصلت الى ، وعندئذ فقط علمت بما كان من مصادرة البرقية ، فبادرت الى ابلاغ عذرى وشكرى الى سمو الأمير ، وخشيت أن تحول الرقابة العسكريه مرة أخرى دون وصول هذه البرقية ، فبعثت بصورة منها فى خطاب بالبريد الى حضرة باشكاتب دائرة الامير ! !

النعامة ! . . .

(٢) جرت بعد ذلك انتخابات تكميلية لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة منشاة سلطان . وتقدم للانتخاب فيها مرشح للوفد هو حضرة عبدالقادر المناسترلى بك ، ومرشح مستقل هو حضرة الدكتور فؤاد سلطان بك ومرشح أعلن الوفد أنه لايؤيد ترشيحه هو حضرة عبدالرحمن شادى بك

واشتدت دعاية الوزارة لمرشحها فى هذه الدائرة . الى حد سفر اثنين من الوزراء هما صبرى أبو علم باشا وزير العدل ، والاستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشؤون الاجتماعية . وقد خطب أولها فى تأييد مرشح الوفد واعلان حرص الوفد على انتخابه دون الآخرين .

ثم ظهرت النتيجة فاذا المرشح الوفدى يكاد يفقد التأمين . . . واذا المرشح الذى أعلن أنه لا يرشحه ، وذكر اسمه صراحة فى بيان أذيع فى الصحف ، وهو عبد الرحمن شادى بك يفوز بضعف الاصوات التى نالها مرشح الوفد ! أما المرشح المستقل الذى أبى أن يقبل الترشح على مبادىء الوفد وهو الدكتور فؤاد سلطان بك فقد فاز بالاغلبية الساحقة ، ونال من الاصوات أكثر من ستة أضعاف حضرة المرشح الذى سافر من أجله وزير العدل فى اسبوع الانتخاب فجنى عليه وهو لم يجن على أحد . . .

وكان للنتيجة بطبيعة الحال وقع الصاعقة على رأس الحاكم العسكرى الذى عاجلته هذه الضربة فى ميدان الانتخاب الشعبى بعد الضربة السابقة التى تلقاها فى انتخابات نقابة المحامين ، فاذا هو يلجأ الى سلاح الرقابة يشهره فى وجه الصحف حتى لاتذيع الارقام التى أسفر عنها الانتخاب ، بينما سمح بنشر ارقام انتخاب فرعى آخر فى اليوم نفسه بدائرة شباس الشهداء فاز فيه مرشح الوفد بعضوية مجلس النواب ! !

بل ان النحاس باشا أبى على الشيخ الفائز أن يقال فى مقال فى مقام تهنئته باحدى الصحف ان نجاحه لقى ارتياحا عند الناس . وكل ماسمحت به الرقابة النحاسية فى هذا المقام أن يقال ان فوزه قوبل بالارتياح «من أصدقائه وعارفيه» !! ومن هذا القبيل مانشرته الصحف عن انتخابات جرجا ، فقد سمح لها بأن تشير الى فوز مرشح الوفد دون ان تشير الى تنازل المرشحين الآخرين فى ظروف لاتشرف الحكومة فى شىء . . . وهكذا ظن النحاس باشا - كما ظنت النعامة من قبل - انه خدع النحاس اذ خدع نفسه !!

حفلة شاى :

(٣) وأخيراً ، وليس آخراً ، جاءت الدعوة الاجتماعية المتواضعة التى تشرفت بتوجيهها لتناول الشاى فى دارى يوم ٢١ يناير الماضى . وتفضل بتلبيتها من تيسر له الحضور من حضرات المدعوين من الاصدقاء ، من كبار رجال السراى الملكية العامرة ، والسفارة البريطانية والنواب البريطانيين ، ورجال المفوضيات الاجنبية ، وزعماء الأحزاب والمستقلين ورجال الشركات والبنوك . . .

هذه الدعوة المتواضعة طارت بأعصاب الحاكم العسكرى ، الى حد يمنعنى الواجب المقدس من أن أدخل فى تفصيله ضمن هذه العريضة ، وانما أكتفى بأن أشير فى صدده الى تسخير الرقابه فى منع المجلات والصحف من كل اشارة الى الدعوة أو المدعوين . ولم يستح النحاس باشا أن يجعل من هذا الموضوع باباً من أبواب التنبيهات الكتابية للرقباء أجمعين ! !

يدين نفسه !

والرجل الذى يسير بالرقابه هذه السيرة ، ويستغل سلطانه العسكرى على هذه الوتيره ، هو النحاس باشا الذى خطب فى انتقاد ماهو شبيه بذلك بل دونه ، حينما كان فى المعارضة وكان غيره فى الحكم ، فقال فى خطاب له برأس البر :

« وأخرى لاتقل صغاراً وسخافة . . . هى منعهم الصحف من أن تذكر أسماء زائرى أو تنقل أحاديثى أو تشير الى انتقالاتى ومقابلاتى فى حين لامانع من ذكر أخبارهم وأقوالهم والدعاية المغرضة لأشخاصهم وأعمالهم ، كأنما كان لهم أن يسقطوا عن مصطفى النحاس مايتمتع به سائر المصريين من الحقوق أو كأنما لاتكفيهم هذه الرقابة الغاشمة التى فرضتها الاحكام العرفية على الصحف بحجة الحرص على سلامة الدولة ومقتضيات الأمن والدفاع ، فراحوا يستخدمونها فى حماية أنفسهم من كل انتقاد حتى ضاق بهذه الحال بعض الصحفيين المحايدين قبل المعارضين فتوالت الشكوى ولكن بدون جدوى ! نعم هو صغار لاطعم له ولا معنى وان كان كبير الدلالة على ماترزح تحته البلاد فى هذا العهد الظالم من عدوان وطغيان . واستهتار صارخ بالحقوق والحريات ! صغار لم تلجأ حكومة من الحكومات المصريه الى مثله منذ نفى سعد وبعض أصحابه (وكنت وزميلى مكرم من بينهم) الى جزائر سيشل وحرم على الصحف أن تذكر أسماءهم أو أنباءهم أو اسم الجهة التى نفوا اليها فلم تزدد مصر الا ذكراً لهم وحبا فيهم وجهادا تحت لواءهم حتى ردتهم سالمين غانمين ! »

والذى يفعل ذلك يامولاى هو نفسه الذى قال فى الخطبة نفسها : « . . . . ولكن هل يحسب رئيس الوزارة أن الأمر بهذه البساطة المتناهية وأنه فى حل من أن يقول مايشاء ويتهرب من سماع الرد كما يشاء . فيقتنع الناس بأقواله ويبررون جميع أعماله ، وكفى الله المؤمنين القتال ؟ ألا يعرف دولته أن فى الناس رؤساً تفهم، وقلوبا تعى وعقولا تميز الخبيث من الطيب وتدرك النافع من الضار ! لعمر الحق انه اذن لفى ضلال بعيد » !

بهذا الاسلوب كان النحاس باشا ينتقد الرقابه وامتدادها الى الشؤون الداخلية والمسائل الشخصية ، ويندد باهدار حق الرد على مايقول الوزراء ونقد

مايعملون . . . ولكن أين يوم النحاس باشا من أمسه ، وأين هذا الذى يقوله مما يفعله الآن بوطنه وبنفسه ؟ !

وكأنما لم يكف النحاس باشا أن يستعين بسلطان الحكم العسكرى ليسخر الرقابة فى كتمان مساوىء حكمه بين الموظفين والاهلين أو فى انتقاد اجراآت التصدير والاستيراد والمحاباة فى شؤون التموين . . .

ولم يكفه أن يسخر الرقابة فى حماية تصرفاته وتصرفات وزرائه وأقاربه وأصهاره من كل نقد أو لوم أو مهاجمة . . .

ولم يكفه أن يستغل الرقابة كيفما شاء هواه فى تعقب أنباء خصومه ومعارضيه ولو لم يكن فيها ما يمس السياسة من قريب أو بعيد . . .

لم يكف النحاس باشا هذا الاستغلال التعس باسم السلطة العسكرية للقضاء على حرية الصحافة وخنقها ، فلجأ الى استغلال المصروفات السرية يغدق منها مايشاء على الذين يقبلون أن يشتركوا فى كيل الشتائم والتهجم البذىء بالباطل على مكرم عبيد وأنصار مكرم عبيد ! أما الذين أبوا أن ينزلوا بأقلامهم الى هذا الدرك فجزاؤهم ما حل بالاستاذ جلال الحمامصى أو بالأستاذ قاسم جوده الذى تبين من صور الرسائل المتبادلة بينه وبين وزير العدل كيف جعلت الوزارة مهاجمة مكرم عبيد حجر الأساس فى دعايتها الصحفية المأجورة . . .

ولم تتحرج الوزارة فوق ذلك من أن تخرق القانون المالى خرقاً صريحاً بالسماح لموظف فى الحكومة بكتابة المقالات السياسية المليئة بالشتائم والسباب ، تارة باسمه الصريح ، وأخرى بتوقيع (ع) فى جريدة المصرى وبعض الصحف الأسبوعية القليلة الانتشار — وليس هو مع الأسف الوحيد من نوعه . . .

هذا هو أسلوب الوزارة ، ياصاحب الجلالة ، فى خنق حرية الصحافة ، سواء باستغلال الرقابة العسكرية أو بتسخير المتكسبين من كتابها الموظفين وغير الموظفين ، مما كانت نتيجته البديهية تشجيع الفوضى الحكومية ، واخفاء الوقائع

الصحيحة عن أنظار الشعب ، وتشويه قضية الرأى على مثال ليس له نظير فى بلد من بلاد العالم ، محارباً كان أو غير محارب .

ومن طريف مايذكر هنا أن بعض كبار الساسة البريطانيين الذين زاروا مصر أخيراً كانوا يعلنون على مسمع من وزرائنا بأن حرية الصحافة والحريات الاخرى ظلت فى انجلترا على ما كانت عليه قبل الحرب من غير تعديل ولا تبديل ، ويسمع النحاس باشا ووزراؤه ذلك محبذين مهللين ، غير خجلين !... ولو ان هيرودوتوس قام باذن ربه من بين الاموات ، لتبين صدق نظره فى مصر بلد المتناقضات ! . . .

فى الهند :

وفى الهند يامولاى ـ وهى مستعمرة انجليزية لم ينعم الله عليها بحاكم عسكرى كحاكمنا ينفذ معاهدة استقلال كمعاهدتنا ـ فى تلك البلاد يعتقل الزعيم غاندى فتنشر الصحف الخطابات التى يتبادلها فى سجنه مع حاكم الهند العام ، كما تنشر خطب الزعماء وآراؤهم بل وتهجمهم على الدولة البريطانية فى ابان الحرب القاسية التى تهدد وجودها . . . اما نحن — والحرب بعيدة عن أبوابنا ، وخطر الغزو لم يعد يهددنا ـ فقد وجد بيننا رجل مصرى يأبى الا أن يعلن الحـــرب على حرياتنا باسم الحرب . . . فيعتقل ألسنتنا ، وصحافتنا ، وأمراءنا وعلماءنا وكبار رجالنا وشباننا كانما نحن أسرى الحرب ، ولسنا مجرد محايدين أو حتى غير محاربين فى هذه الحرب

انها الجريمة وطنية يامولاى أن تحرم أمة ناهضة ناشئة ، مما كسبت من حريات أولية فى وقت هى أحوج ماتكون فيه لاستكمال حريتها ، ومتابعة نهضتها . . .

صورة . . . وصورة !

راق للنحاس باشا يامولاى فى الأيام الاخيرة ، أن ينشر على الملأ صورة .. هى صورة رجل عالمى كبير (وأعنى به جناب المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية)...هذا ولو انه قدقصد بهذا النشر الى ابراز ناحية عظيمة فى الصورة أكثر من ابراز ناحية من نواحى العظمة فى صاحب الصورة !! . . . ذلك أن الصور

تضمنت اهداءاً كريما من جناب المستر تشرشل الى صديقه النحاس باشا، وفى هذا الاهداء، تقدير واطراء، يحرص عليه كل الحرص رفعة رئيس الوزراء

الى هنا لا بأس

ولكن يشاء سوء حظ النحاس باشا أن يهدى جناب المستر تشرشل — فى نفس الوقت — نفس الصورة، وعليها نفس العبارة، الى صديقه صاحب الدولة حسين سرى باشا . . . ان لجنابه من بين المصريين أكثر من صديق واحد !

وظنت صحافتنا البسيطة، العبيطة، ان لا بأس أيضاً من الاشارة الى الصورة الثانية، وقد انطوى اهداؤها على ذات التقدير والاطراء، لصديق آخر كان رئيسا للوزراء

وهنا - وهنا فقط - رأت الرقابة النحاسية أن البأس كل البأس، فى نشر هذا الخبر على الناس، فمنعت حتى مجرد الاشارة، الى الصورة الشمسية — هى نفس الصورة - والى العبارة الخطية - وهى نفس العبارة ! . . .

قد لا يرى الناس فى ذلك حكمة، ولكنى يا مولاى اعترف للنحاس باشا بحكمة هى كل الحكمة !! . . .

بيد انى اذا رأيت مع النحاس باشا بعض الخطر، فى نشر صورتين لرجل كبير له كل الشأن وكل الخطر، فلست أفهم لماذا شرفنى النحـــاس وأنا الصغير بمنع صورتى عن الناس . . . فقد عن لإحدى المجلات الأدبية - هى مجلة منبر الشرق - أن تنشر مقالا عن تاريخ حياتى ومعه صورتى، فلم يكن من الرقيب الا أن منع المقال، وكان فى ذلك طبقاً للمقاييس الحكومية معتدلا كل الاعتدال . . . ولكنه أبى على المجلة أن تنشر حتى الصورة من غير تعليق أو تنميق . وكتب الرقيب بخطه على مسودة المقال هذه العبارة بنصها :

(لا تنشر ولا تنشر الصورة المشار اليها فى الكلام) - وكان فى ذلك مسك الختام !! (١)

---

(١) أرفق مع هذا صورة المقال وعليها تأشيرة الرقيب

في ملحق خاص :

١ — اهدار حرية الافراد والجماعات
(الاعتقالات بالجمله وفصل الموظفين والعمد . . . الخ .)

* * *

٢ — العبث بحرية الانتخابات
(انتخابات نقابة المحامين ـ وانتخابات جرجا العسكريه . . . الخ)

* * *

٣ ـ الاضطهاد الصغير والكبير
(ضد أعضاء الكتلة الوفدية ومناصريها . . . الخ .)

* * *

٤ ـ التفريط في حقوق البلاد

* * *

(تناولت العريضة المقدمة الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم هذه الابواب ولم يتيسر طبعها فستنشر في ملحق خاص .)

* * *

كلمة ختـامية

ياصاحب الجلالة

فيم كل هذه العناية التى بذلنا من صنوفها مابذلنا ، وفيم كل هذا العناء الذى احتملنا من ألوانه ما احتملنا ، لتصوير حالة البلاد فى ظلال الحكم الحاضر ، وازاحة الستار عن شتى سيئاته ، وجناياته ؟

ولماذا توجهنا الى مقامكم السامى بهذه العريضة المستفيضة ، مدعمة بالوقائع والبيانات والمستندات ؟

وماذا نرجو وترجو معنا البلاد ازاء هذه الحال التى قلبت فيها كل الموازين ، واضطربت المقاييس ، وتدهورت سمعة الحكم ونزاهته الى أعماق الحضيض ؟

هذه يامولاى ، أسئلة تدور بالخاطر بل تكاد تفرض نفسها فرضاً فى ختـام هذه العريضة التى أتشرف عن نفسى وعن زملائى أعضاء الهيئة البرلمانية للكتلة الوفدية المستقله ، برفعها الى مقامكم الكريم . . . وانى لاسارع بعد كريم اذنكم الى الاجابة عنها فى عبارات موجزة ، مركزة ، أرجو أن تكون وافية ، شافية . . ،

وابدأ ياءولاى فاتحدث عن شخصى فيماعسى أن يكون الدافع ، والوازع لى فى كتابة هذه العريضة ، ووقوفى فيها الموقف الذى وقفته ، وتسجيل ماسجلته الى الرجل فى الملك !

وهنا ياءولاى أرجو من جلالتكم ـ وقد كان لى الشرف كل الشرف أن اتجه فى هذه العريضة الى مقام الملك ـ أن تأذنو لى بالتوجه فى ختامها الى الرجل فى الملك فابعث بكلمة من قلبى الى كبير قلبك ، يتزاحم فيها مع الولاء الصميم صميم حبك .

فلقد تضمنت هذه العريضة اتهامات خطيرة ، حاولت فيها علم الله أن أبرز الحقائق ظاهرة سافرة . . . ولكن أكثر الناس لايدركون كم تكون الحقائق

فى بعض المناسبات والملابسات قاسية جائرة . . . بل لعلها رغم صحتها ،وضرورتها، أشد جوراً على الشاكى منها على المشكو ، ولاسيما اذا كان المشكو قسيم العمر للشاكى ، كلما أبعده عنه رآه يدنو . . . وكلما قسى القلب عليه أحس قلبه يحنو ! !

ولئن شكا "رجل السياسى لجلالة مليكه مساوىء الحكم الحاضر ومبلغ ماتعانيه البلاد من مظالم وشرور فادحة فاجعة ، فهو لا يسعه كانسان أن يثير من أعماق نفسه كوامنها وأشجانها دون عبرة دامعة .. . ولعل الله فى رحمته قد أودع الدمع ما أودعه من حرارة ، لكى يغسل ماتخلفه الكوارث فى النفس من مرارة !

صراع النفس :

ولكم كنت خلال هذه العريضة أصارع نفسى وأجاهد ، حتى لكأننى شخصان فى واحد . .. هذا يمنعنى، وذاك يدفعنى ـ هذا ينادى ألا رحمة بالصديق وان غدر ! وذاك يصيح ألا غوثاً للوطن وقد سرت فيه النار من طائش الشرر . . .

هذا يذكرنى،وذاك يحذرنى . .. هذا يذكرنى بماضى الألفة والوداد ، وذاك يحذرنى أن لا أهدر فى سبيل الصديق مابذلته فى سبيل الوطن من تضحية وجهاد !

ولقد انتهيت يامولاى بعد صراع عنيف مع نفسى الى النتيجة المحتومة التى لم يكن لى مناص منها ، أو محيص عنها ، فآثرت مصلحة الوطن على كل مصلحة ، ومحبة الوطن الباقية على كل محبة ماضية ـ حتى ولو تخلفت عنها آثار باقية ـ مؤمناً بأن السكوت مجرد السكوت عن مصلحة الوطن انما هو الخيانة كل الخيانة ، لاتقارنها ، ولن تبلغ اليها ، أية تضحية بمصلحة صديق ولو كان أميناً للود . فكيف به وقد أهدر حتى تلك الأمانة ! . . .

مسألة بقاء او فناء !

ماذا أقول ؟ . . . فما هى مجرد مصلحة الوطن تلك التى نأبى أن نخونها . بل هى

حياة الوطن نسعى جاهدين لـكى نصونها ! . . . ألا ليتها كانت مجرد أزمة سياسية خارجية تعانيها البلاد ، فلقد عرفنا فيما مضى السبيل اليها ، والسبيل عليها ! . . .

بل ليتها أزمة داخلية قائمة بين الأحزاب على نظام الحكم فى البلاد ـ فما كان أهونها لو انها كانت . . . فان صاحب العرش لـكفيل بها ، أمين عليها ، يقلب كل انقلاب الى مصلحة شعبه

كلا فلا هى هذه ولا تلك، بل هى أزمة وجود ، لأنها انتهت الى أبجدية الوجود القومى ، أو على الاصح الأدبى، لهذه الأمة الـكريمة القديمة التى علمت الامم آداب الوجود ، ومجد الوجود . . . نعم يامولاى فقد انحدرت الازمة بنا فى هذا العهد الاسود الى تلمس المبادىء الاولى للآداب القومية والفردية ، فأصبحنا كمجموع نبحث عن مجرد النزاهة ، والاستقامة ، والعدالة ، والحرية ، والمسئولية فى الحكم . . وأصبحنا كأفراد يعنى كل واحد منا بقوت يومه هل يجده فيشتريه ، أو لا يجده فيستجديه . . . وبتعليم أولاده وتوظيفهم ـ هل له من حظوة أو رشوة تيسر له العسير . . . وبقضاء مصالحه هل له وساطة الى هذا أو ذاك الوزير أو الـكبير . . . وبحرية شخصه وأهله ومسكنه هل هو أو هم فى مأمن من اعتقال أو تفتيش فى جنح الليل لايدرى عنه أحد ، وان درى فليس له أن يسأل ، وان سأل فلا جواب ! !

أى مولاى الملك . . . أفى عهدك أنت الملك الديمقراطى الحر الذى لم يتح لمصر ملوك كثيرون من مثلك ، يسام أفراد الشعب كالسوائم ـ بل أين نحن من السوائم ، فان لها جمعيات ترفق بها ! ـ فلا سبيل للمجموع أن يحس وجوده فيتنفس . . . ولاسبيل للفرد أن يعيش الا أن يتلمس العيش ويتحسس . . . أو يتدنس ويتجسس ! !

أى مولاى الفاروق ـ وهنا أعود فاجترىء على مخاطبة الرجل فى الملك ـ لأنى أعلم أن للملك تقديرات واعتبارات سامية تقتضيها جلالة المقام ، ولـكنى

أعلم أيضا أن لمليكنا فوق الجلالة رجولة ، وان هذه الرجولة التى تطغى على سنى عمره ، وتكاد تشع من حديثه بل ومن نظره ، هى مصدر همه ، وان تكن مبعث همته ، فهى لاتأكل الا من صدره ، ومن صبره . . . بل هى تأبى الا أن تتقاضى حسابها من شبابه ، وأن تثير فى نفسه أشجانا تزيد فى عذابه . . .

أى مولاى الفاروق . . . كلنا يرى فيك تلك الرجولة البادية ، العالية وكانا يحسها فى شبابك فائرة ، ثائرة . . . ولئن كانت الرجوله للملك مبعث همومه، فهى للشعب نعمة خالصة تعينه على تحمل شقوته فى انتظار نعيمه ! . . .

لهذا يامولاى الفاروق يلجأ الشعب الى الرجل فى الملك ، كما يلجأ الى الملك فى الرجل ، لكى ينقذ البلاد من هذا العهد الهادم لرجولتها ، العابث بحريتها ، الملوث لذمتها . . . فلئن استمر الحال على هذا المنوال ، فلن تجد حول ملكك رجلا جديراً بوصف الرجل ، وجديراً بالملك الرجل !

وقوائم العرش الرحال !

مفتاح السجن !

ياصاحب الجلالة

لو كان الحكم اليوم للدستور ، والأوضاع الدستورية الصحيحة لما ترددنا فى التماس المعارضة من طريق البرلمان ، ومن طريق الصحافة ، ومن طريق الخطابة على النحو الذى يجرى الآن فى البلاد الديمقراطية التى لايطغى فيها رجل كما يطغى فى مصر مصطفى النحاس !

ولكن النحاس باشا قد ألغى الدستور جوهراً ، ومظهراً ، بطريق (مقصلة الأغلبية البرلمانية من ناحية ، وبطريق السلطة العسكرية من ناحية ثانية . . .

فالحياة البرلمانية الحرة معدومة الوجود ، على النحو الذى تشرفت ببيانه فيما سلف . . .

والصحافه مكممة الى حد لم يسبق له مثيل فى أى عهد من العهود السابقة ، لافى مصر ولا فى غيرها من بلاد العالم ، بمافيها المستعمرات البريطانية !!

ومنابر الخطابة والاذاعة لاتكون الا للنحاس باشا واتباعه وأشياعه !

وحرية الرأى الأفراد والجماعات ، سبيلها المعتقلات ! . . .

فكيف السبيل ازاء هذا كله الى صوت يرتفع من جانب الأمة بالشكوى مما يعانيه الشعب ، والكشف عما يقترفه الحاكم العسكرى وجماعته من آثام فى حقوق البلاد ؟

السبيل ، يامولاى ، هو الذى تخيرته واخوانى معى ، هو السبيل الميسور فى ساحتكم الفسيحة الجناب ، الرحيبة الابواب . . . فى يدكم يامولاى مفتاح السجن المغلق الذى يعانى الشعب فى غياباته مالا قبل لشعب أبى ، كريم ، شريف ، ان يحمله أو يقبله !

رجاء الشعب فى ملاذه الاعلى

أخـــذ الاستثناء بالاستثناء . . .

ياصاحب الجلالة

بقدر الداء ، يكون الدواء . . . وبقدر مايكون الفساد متفاقما الى حد الشذوذ والاستثناء ، بهذا القدر عينه يجدر أن يكون العلاج حاسما ، على أن يبلغ فى الحسم حد الاستثناء . . .

ولعلى لا أعدو تصوير مشاعر الشعب وآماله فى مليكه الدستورى المحبوب اذا ما قلت أنه لا يكفى فى استرداد الكرامة المسلوبة ، والحقوق المنهوبة ، مجرد التخلص من الوزارة ، بل أيضاً من آثار الوزارة . . . فمن الشرور ما لا يكفى فيه المنع ، بل القطع ، اذ لا سبيل الى منع استفحاله إلا باستئصاله . . .

ولعل بعض الوزر ـ ولا أقول بعض العذر ـ فى تفاقم الفساد الحالى يرجع الى أوزار الحكم العسكرى المطلق من كل قيد ، الذى أطاح بحكم الدستور وحكم

الضمير . . . فالانسان ما اقتله اذا لم يقم من نفسه رقيبا على ضميره ، فانه فى القليل يخشى رقابة غيره . . . فاذا ما انعدمت هذه الرقابة أيضاً فالويل للإنسانيـة من شراهته أو من « الأباحية » فى شره !

الاباحية والنفاق :ـ

والحق يامولاى ، أننا فى عهد « الأباحية » بأكمل معانيها ... وليس يعنينـا هنا الحاكم بقدر المحكوم ، فقد سرت جرثومة الفساد أو كادت تسرى فى جسم الأمة السياسى ، وأصبح المجتمع سوقاً تباع فيه الذمم وتشترى ، وغدت المحسوبية وسيلة هينة ، وأن تـكون مهينة ، الى الرزق يسعى الى المحسوب دون أن يسعى ... بل لقد نشر هذا العهد المشؤوم نظام الاحتساب والوساطة بين الناس ، فتنقلت المحسوبية من بين الموظفين الى الأهلين ، ومن الديوان الى السوق ، حتى أصبحت لدى الـكثيرين من الناس حالة نفسية ، أكثر منها نظامية . . . وهنا يامولاى موضع الحذر ، ونذير الخطر ، فأخوف ما نخافه أن تقتل روح الاستغلال فينا روح الاستقلال ... وأن يستبدل الناس بصلابة الخلق ، طراوة الملق ، فيـكون النفاق بضاعتهم المزجاة فى الأسواق وفى المجتمع ـ يبذلونه وماء الوجه معه خشية املاق ، أو فى سبيل مجرد الاستزادة من ترف أو توسع فى انفاق ....

وليس أقتل لوجود الشعب الأدبى ، والقومى ، من روح النفاق التى تتولد من روح المحسوبية ، فالمحسوب على الدوام ذليل مغلوب . . فـكيف به اذا كان محكوماً حكماً استبدادياً عسكرياً كالحكم الحاضر ـ اننا اذن بفضل هذا الحكم أمـــة من المحسوبين ، المغلوبين ، وحاشا لله ان تـكون ... فان بيدك وحدك يامولاى أن تنقذ روح الرجولة فى رجالنا ، وروح الاستقلال فى استقلالنا ...

المضحك والمبكى

أنى اكتب هذه الـكلمات الختامية فى قنا وكنت قد زرت فى خلال الأسبوع الزقازيق والمنيا ـ والمصريون جميعاً حيثما نلقاهم فى العـاصمة أو فى الارياف .

هم أمة واحدة ، وكلمة واحدة ، ورغبة واحدة ، لا يتبرمون من شيء إلا من مساوىء الحكم الحاضر ، ولا يرجون من الله شيئاً إلا الخلاص من الحكم الحاضر ... ولقد أخبرني بعض مواطني القنائيين أن أمراً عسكرياً صدر أخيراً بإغلاق ناديهم الاجتماعي الذي ظل مفتوحا طوال العشرات من السنين حتى جاء النحاس باشا فاغلقه بأمر عسكري ، متعللا بلونه السياسي...

التندر والتذمر:-

ولا حديث لاهل الصعيد إلا انتخابات جرجا بدباباتها ، وطياراتها ، ومدافعها الرشاشة ، وما صحب هذه الانتخابات من وسائل الاكراه والتزييف التي لم يعهدوا لها من قبل مثيلا ، وكلما زاد الوزراء والوزاريون مساعيهم في تكذيبها ، زاد الناس اقتناعاً بكذبهم ... فالناس هنا لا يروون المخزيات التي وقعت كمجرد رواية ، بل عن رؤية ، وليت الحكومة وأبواقها في البرلمان يسمعون ما به الناس يتندرون - فليس أظرف من المصريين مرحاً ، وأخفهم روحا ، فهم كالفرنسيين يتندرون بما هم منه متذمرون ! - فهذا يروى أن جرجاويا بلباس العمال راح ينتخب وبيده تذكرة انتخاب لقسيس قبطي فلما خاطبه رئيس اللجنة في ذلك أجابه العامل الظريف « ياسيدى أنا لابس مدني » !... ويروى آخر أن سقاء من حملة المياه دخل غرفة الانتخاب يحمل « قربته » ويحمل معها تذكرة انتخاب لمحام معروف فلما قيل له كيف يكون محاميا وهو يلبس لباس السقائين أجاب « كيفي كده وانت مالك » ! ... وثالث كان يحمل تذكرة انتخاب لطبيب يعرفه رئيس اللجنة ولما ناقشه هذا الاخير في ذلك أصر الناخب على الانتخاب فلم يجد رئيس اللجنة بداً من السماح له باعطاء صوته تنفيذاً « للتعليمات المشددة » ... وبعد أن انتهى الرجل من اعطاء صوته همس رئيس اللجنة في أذنه « من فضلك سلم على الدكتور » ! ... ولقد أخبرني أنجال المغفور له فخري بك عبد النور أنهم هم ثلاثة قد انتخبوا مرشح الحكومة ولم ينتخبوا أخاهم (وهو أحد المرشحين الآخرين)

فلما أبديت دهشتي قالوا أن تذاكرهم الانتخابية وزعت على آخرين فأعطوا أصواتهم لمرشح الحكومة ... وأن بعضهم تضاعفت شخصيته بدل المرة ثمانين، فانتخب بدل المرة ثمانين ! وأن القليلين الذين لم تمنع عنهم التذاكر الانتخابية كانوا اذا انتخبوهم ينتخبهم البوليس للضرب والتنكيل، فيخرجون من غرفة الانتخاب الى المستشفى ذاكرين للحكومة الشعبية هذا العطف الشعبي النبيل ...

حقاً أن شر البلية ما يضحك !

الاخوان المسلمون والأزهر الشريف .

وجمعية الاخوان المسلمين ؟ قد اغلقت الحكومة فرعها فى قنا بأمر عسكرى ... فقلت لعل النحاس باشا قصر أمره على قنا لانها قنا !... ولكني علمت ان الحاكم العسكرى قد أصدر أمره ـ والامر لله !ـ باغلاق عدد كبير من فروع الجمعية وهى تربى على الخمسين فى شتى بلاد المملكة المصرية ... لماذا ؟؟ وهل لأحد أن يسأل حاكماً غير مسؤول، واذا سأل فجواب السؤال، الاعتقال !!

ويتحدث الناس جميعا عن حوادث الازهر الشريف، وعن التنكيل بطلبته الابرياء حينما كانوا يهتفون لملك البلاد فى طريقهم الى القصر العامر، بينما يسمح النحاس باشا بالمظاهرات الصاخبة لمصلحة حكمه ... وتساءل المصريون الآمنون الوادعون هل بقى أى ضمان للأفراد فى هذا العهد بعد القبض على مشايخ المعاهد الدينية وأساتذتها وطلاب العلم فى الجامعتين دون ذنب أو جريرة، ودون ان يعلم أهلوهم بمصيرهم أو حتى بمحل اعتقالهم (١) هل نحن فى عهد التفتيش ؟!

(١) قبض على حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف دراز شيخ معهد الزقازيق واعتقل فى النيابة، وكان أفراد اسرته المساكين يسألون مكاتب المحامين وغيرهم هل هو مقبوض عليه، وهل هناك تحقيق، وأين هو معتقل ؟؟ ولا يدرون ماذا جرى لعاهلهم ـ ولولا عطف المليك حفظه الله لما أفرج عنه حتى الآن، هو وفضيلة الشيخ سليمان فؤاذ شيخ معهد القاهرة ...

أما صفقات التموين وغير التموين التي يردد الناس صداها ويحددون أشخاصها وأرقامها ومداها . . . فحديث الناس عنها لايكاد ينتهي ـ فهذا القريب أو هذا المقرب لوزير أو كبير يحتكر السكر في المنطقة ، وذاك ينعم بالسماد ، وغيره بالغلال الى آخر المظاهر التعسة لاتعس أنواع الاستغلال ، هذا فضـــلا عن الرشوة الظاهرة ، الفاجرة ، التي تعلن عن نفسها وعن أوليائها في غير ورع ولاتورع . . .

وتتواتر الانباء الموثوق بها ان الاملاك الاميرية تباع تباعا لاعضاء الحكومة من طريق زوجاتهم وأصهارهم وأقربائهم وقد أشرت الى صفقة عقدها شقيق معالي وزير الزراعة مقدارها أكثر من ٥٠٠ فدان من أراضي الحكومة في شمال الدلتا . . . واني لعلى ثقة يامولاي أن مجرد تحقيق بسيط يكشف عن كثير من أمثال هذه التصرفات التي ترتكب في الخفاء ، ولايكاد يغطيها غطاء . . .

عملية الانقاذ

اذن ، هو مكروب الفساد قد دب دبيبه في كياننا المصري ، فلم يترك فضيلة ، أو حرية ، أو كرامة ، أو مسؤولية ، أو نظاماً حكوميا أوشعبيا ، سياسيا أواقتصاديا ، الا وتغلغل فيه ، أو في القليل تسرب اليه ، أو على الاقل القليل حاول ومايزال يحاول العبث به ، والفض منه . . .

واذن ، لايكفي أن تخلف هذه الحكومة أخرى تنهج على غير نهجها في المستقبل ، وتبقي على سيئات الحكم الحاضر دون ان تعرض لها بالتغيير والتبديل ـ فلو انها أقرت هذه السيئات لابقت على جرثومة الفساد بين الموظفين والاهلين ، تفعل فعلها . وتأكل أكلها ، فاذا هي تتعدد وتتمدد ، واذا بالارض تنهار تحت أقدام الحكومة الجديدة رغم أنفها ، ورغم حسن نيتها ـ وذلك لانه اذا كانت الاعمال بالنيات بالنسبة للافراد ، فان النيات بالاعمال بالنسبة للحكومات ، وما من حكم بين الناس تبرره نيات أو أقوال ، بل أعمال ، ثم أعمال ، ثم أعمال ! . . .

ومن ثم يامولاي فالسبيل الوحيد لإنقاذ البلاد في رأينا ـ والرأي الاعلى

لعلى حكمتكم ـ هو العمل على استئصال السيئات الى جانب استبدالها بالحسنات.
ولعل المظهر العملى لتلك القاعدة يكون فى المقترحات التالية نرفعها الى مقامكم السامى عسى أن تحظى بسامى نظركم ، فتكون رهناً لسامى تقديركم ، وهى تتلخص فيمايلى : ـ
(أولا) التخلص من حكم الوزارة الحالية ، بأسرع وأنجع الوسائل ،حرصا على مبادىء الدستور ، والعدل والنزاهة .
(ثانيا) الغاء مختلف التصرفات ، سواء فى الأداة الحكومية أو فى شؤون التموين وغيرها من أبواب الإغداق على الأقارب والمحسوبين .
وفيما يختص بالاستثناءات والمحسوبيات بين الموظفين نلتمس أن تلغى جميعها الغاء تاما ، بحيث يعود الموظف المستثنى الى الحالة التى كان عليها عند تأليف الوزارة، فتخصم من مرتبه على توالى السنين المبالغ التى قبضتها من طريق الاحتساب علاوة على مرتبه الاصلى ـ وليس فى ذلك تعارض مع نظرية الحق المكتسب، فان هذه النظرية تقتضى أن يكون هناك « حق » وأن يكون « مكتسباً » فى حين أن هذه الاستثناءات الجائرة هى انتهاك لكل حق ، واغتصاب لا اكتساب ، ورحم الله سعداً اذ قال « ان ما تسمونه الحق المكتسب ، ان هو إلا الحق المغتصب »...
وليس الغاء الاستثناءات اجراءاً انتقامياً ، بل نظامياً ، فما من سبيل لضمان نظامنا الحكومى والادارى إلا باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة ، اللازمة ، وإلا فقد قضينا على أداتنا الحكومية قضاء لا مفر منه ...
(ثالثاً) ـــ اتخاذ الاجراءات العاجلة لتحقيق واسع النطاق ، على أيدى هيئات ذات صبغة قضائية ، تنظر فى التهم التى وجهت أو توجه الى المسئولين عن كل تصرفات مخالفة للعدالة والنزاهة ، على أن ينزل بأولئك المسئولين والمستغلين ما يستحقونه من قصاص عادل ، عاجل ، ان لم يكن بالطرق المادية ، فبالعقوبات الأدبية ، أو السياسية ، ليكون مصيرهم عبرة ، وتذكرة ، وليتطهر المجتمع المصرى

سياسياً وأدبياً مما أصابه أو ألم به من وصمة تلو الوصمة ...

(رابعا) — استصدار تشريع يسأل فيه الوزير أو الموظف ومن اليه عما ملك أثناء القيام بأعمال وظيفته ، على النحو المتبع في بعض الممالك الأخرى

(خامسا) الغاء جميع ما اتخذ من اجراءات ضد حرية الأفراد والجماعات ، والافراج عن المعتقلين السياسيين جميعا ، وتعويض ضحايا هذا العهد عما أصابهم من ضرر ، وحاق بهم من ظلم

(سادسا) تدعيم الحياة النيابية الصحيحة فى البـــلاد ، واطلاق الحريات الدستورية ، وفى مقدمتها حرية الصحافة ، وحرية الخطابة والاجتماع ، بحيث لا تستغل الاحكام العرفية — اذا ما بقيت — لأى غرض يخرج عن نطاق المسائل العسكرية البحتة التي تقتضيها حالة الحرب .

والحق يامولاى أن الاحكام العرفية — بشكلها الحالى على الاقل — لم تعد تتفق مع الحالة التى صارت اليها الحرب بحمد الله ، فقد أكد رئيس الحكومة البريطانية ورجالها المسئولون من سياسيين وعسكريين أن خطر الغزو قد زال عن مصر من ناحيتيها ، فلماذا إذن تبقى الاحكام العرفية ناشرة ظلها القاتم الجاثم علينا ، وعلى حرياتنا الناشئة ، التى تحتاج أحوج ما تحتاج ، الى جو حر تعيش وتنمو فيه ، فاذا لم يتح لها النماء كتب لها الفناء ...

لماذا يامولاى ثم لماذا ؟ — فى حين أن حليفتنا ومستعمراتها والبلاد المحاربة الى جانبها تستمتع جميعا بأقصى الحرية ، فلا حكم عرفى ولا شبه عرفى عندها — وفى حين اننا على أتم استعداد لاتخاذ جميع الاجراءات التشريعية والادارية — دون الاحكام العرفية — لصيانة مصالح حليفتنا والوفاء بالتزاماتنا نحوها .

تلك يامولاى بعض أمانى شعبكم الكريم نتشرف برفعها الى ملاذكم الأسمى باسم الكتلة الوفدية المستقلة ، عسى أن تحظى بكريم عطفكم فتنظروا فيها ، وفى أمثالها مما ترونه لمصلحة شعبكم ، بما أوتيتم من الحكمة وفصل الخطاب .

اخوان صدق

وما كان لى يامولاى أن أتحدث عن اخوانى أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة بشىء إلا أنهم مصريون يدينـــون بالولاء لمليكهم والوفاء لوطنهم، ورجال تعتز الرجولة بهم ... وحسبهم أنهم علموا النحاس ومن لديه معنى الإباء وحكمة الجهاد، غير عابئين بمايلاحقهم به ذلك الرجل الحقود الجحود من صنوف الاذى والاضطهاد.

فاذا كانوا يامولاى قد تضامنوا معى فشرفونى برفع هذه العريضة باسمهم الى مقامكم الأسمى، فهم مثلى، وأكثر منى، لاتدفعهم أية منفعة شخصية أومادية بل على العكس، فهم يعلمون أن النفع كل النفع فى هذه الأيام لايكون بمناوأة الحكام، ولاسيما اذا كانوا كالنحاس باشا من الطغاة العظام !... فمن كانت له مصلحة شخصية فى هذا العهد وجب أن يلتمسها من طريق المساومة، أو المسالمة أو الاستسلام...

ولقد أبى زملائى وأبيت معهم أن نساوم أو نسالم أونرفع راية التسليم !!

بل لقد أبينا جميعا أن نطمع فى مركز أو منصب، وقدكنا بحمد الله فى المراكز التى نريد، بل فوق مانريد، حتى لم تبق عندنا حاجة لمستزيد...

بل أننا أبينا أن نكون من طلاب المال الطائل، والعرض الزائل، ولو أننا شئنا لما احتاج الامر الى كبير عناء، فما كان علينا سوى الاغضاء، بل بعض الإغضاء!!

كلا، يامولاى، ماكان لنا إلا أن نترك النحاس باشا فى مفترق الطريق، بعد أن اختار لنفسه أو اختار له غيره طريق الثروة والسطوة،... وها نحن أولاء نستأنف طريقنا الى خدمة مصر تلك الام الرؤوم، التى تتضاءل الى جانب محبتها كل ما فى الدنيا من عوامل الصداقة، والمزاملة، والمجاملة، والمصلحة لذاتية، والراحة الشخصية...

ها نحن أولاء ـ وقد تبينا خطورة الحال ، وسوء المآل ـ نهرع الى ملاذ العرش باسم هذا الشعب الامين ، راجين داعين أن يأخذ الله بيدك لتاخذ بيده ، وان يحفظك له ذخراً ليومه ولغده ، فترفع عنه ما يلقى من شقاء وعناء ، وتعيد الامور الى نصابها ، فترد الحقوق الى أصحابها ، حتى يعرف المصريون مرة أخرى ما كادوا ينسونه على يد هذه الوزارة من معانى الحكم العادل ، وحرية الرأى ، ونزاهة اليد والنفس ، ويدركوا ما كادوا يفقدونه من معانى الكرامة الوطنية والشخصية ، والتزام الحدود ، وحفظ الكرامات ورعاية الحرمات .

وليس تحقيق ذلك على حكمة جلالتكم بعزيز

وتفضلوا يامولاى بقبول أصدق آيات الولاء ، والمحبة والوفاء ؟

مكرم عبيد

رئيس الكتلة الوفدية المستقلة






